الأقليات والأمن القومي العربي

دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي

الدكتور

دهام محمد دهام العزاوي

وائل

الأقليات والأمن القومي العربي

دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي

الأقليات والأمن القومي العربي

دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي

الدكتور

دهام محمد دهام العزاوي

دار وائـــل للنشر

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٢/١٠/٢٥٢٦)
٣٥٥,٠٣
عزا العزاوي، دهام محمد دهام
الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي/ دهام محمد العزاوي. - عمان: دار وائل، ٢٠٠٢.
(٤٣٣) ص
ر.إ. : ٢٠٠٢/١٠/٢٥٢٦
الواصفات: الأمن القومي/ السياسة العسكرية
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-11-303-8 (ردمك)

* الأقليات والأمن القومي العربي - دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي
* الدكتور دهام محمد دهام العزاوي
* الطبعة الأولى ٢٠٠٣
* جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار وائل للنشر والتوزيع
شارع الجمعية العلمية الملكية - هاتف : ٥٣٣٥٨٣٧-٦-٠٠٩٦٢
فاكس: ٥٣٣١٦٦١-٦-٠٠٩٦٢ - عمان - الأردن
ص.ب (١٧٤٦ - الجبيهة)
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية (٨٠)

الإهداء

إلى من أمرني ربي أن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة... أبي وأمي

إلى من أشدد بهم أزري ، وأرفع فيهم مقامي ، قناديل المحبة، ورموز الوفاء إخوتي وأخواتي

إلى المناضلين الأحرار ، المدافعين عن الحق والرافعين لواءه بوجه الظلم والطغيان في مشارق الأرض ومغاربها

إلى حجتي أمام أعدائي ، وملاذي الأخير .. وطني المفدى

دهام

فهرس

الموضوع	الصفحة

المقدمة ١١

الفصل التمهيدي : تأصيل نظري: مفهوم الاقليات والامن القومي العربي ومدى الترابط بينهما ٢١

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: البعد الداخلي لإشكالية الأقليات في الواقع العربي... ٥١

المبحث الاول : الاقليات في الموروث العربي- الإسلامي.. ٥٣

المبحث الثاني : النظم العربية المعاصرة ومشكلة الاقليات.. ٦٩

المبحث الثالث : الاقليات وجدل العلاقة مع الاغلبية في المجتمع العربي ٨٠

خلاصة الفصل الأول ٩٢

الفصل الثاني : البعد الاقليمي لمشكلات الأقليات في الوطن العربي ٩٥

المبحث الاول : دول الجوار الجغرافي ومشكلات الأقليات... ٩٥

المبحث الثاني : آليات التدخل الاقليمي لتحريك الأقليات..... ١١٦

الفصل الثالث : البعد الدولي للأقليات ١٢٥

المبحث الاول : الموروث الاستعماري ودوره في تغذية مشكلات الاقليات في الوطن العربي ١٢٧

المطلب الاول : دور الاستعمار البريطاني والفرنسي ١٢٧

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني : السياسة الامريكية ازاء الوطن العربي اثناء الحرب الباردة ١٣٩

المبحث الثاني : الاقليات في ظل البيئة الدولية الراهنة: اطار جديد للعمل ١٥٣

المبحث الثالث : البيئة الدولية ومخططات التفتيت الجديدة تجاه الوطن العربي ١٨٠

الباب الثاني

اطار تطبيقي : دراسة سوسيولوجية مقارنة بين الاكراد في العراق والقبائل النيلية في جنوبي السودان

الفصل الرابع : الأكراد في العراق ٢٠٣

المبحث الاول : النظم الوطنية وطبيعة التعامل مع المسألة الكردية ٢٠٩

المبحث الثاني : دول الجوار وآليات التدخل في المسألة الكردية ٢٢٧

المطلب الاول: الدور الايراني في إثارة المسألة الكردية.. ٢٢٨

المطلب الثاني: الدور التركي في إثارة المسألة الكردية... ٢٣٣

المطلب الثالث: الدور الصهيوني في إثارة المسألة الكردية ٢٤٠

المبحث الثالث : الأكراد والتدخل الدولي ٢٥١

المطلب الاول: الدور البريطاني في إثارة المسألة الكردية ٢٥٢

المطلب الثاني: الدور الامريكي في إثارة المسألة الكردية. ٢٥٨

الموضوع	الصفحة

المبحث الرابع : رؤية مستقبلية للمسألة الكردية في العراق.. ٢٧١

الفصل الخامس : القبائل النيلية في جنوبي السودان ٢٧٩

المبحث الاول : النظم الوطنية وآليات التعامل مع مسألة الجنوب ٢٨٥

المبحث الثاني : القوى الإقليمية والصراع العرقي – القبلي في جنوبي السودان ٣٠٢

المطلب الاول: الدور الاثيوبي في مسألة جنوبي السودان... ٣٠٥

المطلب الثاني: الدور الاوغندي في مسألة جنوبي السودان. ٣٠٩

المطلب الثالث: الدور الارتيري في مسألة جنوبي السودان ٣١٤

المطلب الرابع: الدور الصهيوني في مسألة جنوبي السودان ٣١٩

المبحث الثالث : البعد الدولي لمسألة الجنوب ٣٢٧

المطلب الاول : السياسة البريطانية تجاه جنوبي السودان... ٣٢٨

المطلب الثاني : الدور الكنسي ٣٣٦

المطلب الثالث : الدور الامريكي ٣٤٣

المبحث الرابع : رؤية مستقبلية لمشكلة القبائل النيلية في جنوبي السودان ٣٥٣

الفصل السادس : نحو ترابط شمولي بين الاقليات والامن القومي العربي : رؤية مستقبلية ٣٦٥

المبحث الاول : الاقليات ومشاهد المستقبل العربي ٣٦٦

المبحث الثاني : ما العمل ؟ ٣٧٧

الخاتمة ٣٨٧

قائمة المصادر ٣٩٣

المقدمة

خيّل للكثير من المفكرين والساسة اعتقاد مفاده أن نهاية القرن العشرين ستحقق التقدم والاستقرار للبشرية ، نظراً لوصول العالم الى مرحلة التوازن المطلوب والاستقرار المنشود ، إثر انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وزوال حالة الاستقطاب والتوترات الدولية التي شدت العالم ، وبددت جهوده المشتركة طيلة الحقبة التي سبقت عقد التسعينات من القرن المنصرم، فضلاً عما أخذ يوفره التقدم العلمي والتكنولوجي من فرص لشعوب العالم للتلاقي والحوار، بعد ان قلص المسافات ، وقرب الثقافات ، وكسر حاجز التنافر بينها.

ازاء ذلك ، ساد اعتقاد مخالف مفاده ان العالم وهو يدخل الألفية الثالثة، بدأ يشهد نكوصاً في مساراته التوحيدية ، وارتداداً عن حالة الضبط والنظام. فجميع الدلائل بدأت تنذر برجوع العالم الى بداياته الاولى ،من حيث سيادة مظاهر عدم الضبط والاضطراب ، واختلال التوازنات الدولية ، وسيادة منطق القوة، بما يتضمنه من ممارسات واجراءات لخرق السيادة ، وتكبيل الارادة الوطنية، وتطويع القرار السياسي المستقل ، ومحاولات الهيمنة الثقافية ، عبر تهميش و تدجين الخصوصيات الثقافية الوطنية ، وضرب مقومات الوحدة الوطنية من خلال تفجير الصراعات ، واثارة المتناقضات الداخلية ، وتشجيع بعض الجماعات او الاقليات وحثها على التمرد ورفع راية العصيان ضد وحدة بلادها الوطنية ، أملاً في تأسيس الكيانات العرقية الهشة، فضلاً عن السعي لتكريس المشكلات القائمة في البلدان النامية ، من قبيل الفقر والتخلف والتبعية والتنمية ، والبيئة والمديونية والبطالة والانفجار السكاني ، وانتهاكات حقوق الانسان والاقليات وتضييق فرص المشاركة السياسية والاقتصادية ، وتغليب المصالح الفئوية الضيقة ومشاعر الحقد والتمييز

والكراهية العنصرية بين الجماعات ، حتى بدا العالم وكأنه يعيش بربرية الماضي البعيد ، حيث حرب الجميع ضد الجميع كما تصورها (هوبس) في وصفه لحالة الطبيعة . حرب القوى الكبرى ضد الدول الصغرى والقوميات المتعصبة ضد المسالمة ، والجماعات الغالبة ضد المستضعفة.باختصار لقد بدا العالم منقسماً على نفسه بين شمال يملك الثروة والقوة والسلطان ، وجنوب يملك الموارد الطبيعية ولكنه مسلوب الارادة والسلطان، لقد دفع هذا الانقسام الى ولادة فكرة التعايش الثنائي بين جدلية الحرب والسلام ، التقدم والتخلف ، بل جدلية التعايش القسري بين معالم المدينة وسمات التخلف .

في خضم هذه الازدواجية انغمس الوطن العربي كغيره من مراكز العالم المهمة في التركيبة الثنائية الجديدة ، فركبت الكثير من اقطاره موجة التوجه نحو التكتل والاندماج التبعي في المنظومات العالمية الجديدة التي يسعى العالم الغربي الى تثبيت اركانها في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، وسعت الى التعاطي مع الشعارات التي اخذت تطرحها مراكز الرأسمالية العالمية ، حول الانفتاح الاقتصادي والتوجه الديمقراطي والتلاقي الثقافي ، والايمان بروح العصر القائم على التنمية البشرية المشتركة ، والسلام العالمي ، والديمقراطي ، وحقوق الانسان. ولكن من ينظر الى الوطن العربي يدرك في الوقت ذاته ، ان توجه هذه المجموعة من اقطاره لم يكن بلا ثمن ، فقد اخذ الوطن العربي يشهد نزوعاً نحو التباعد والتشتت في قدراته الذاتية ، وتوجهاً ضد امكانية التلاقي بين وحداته القطرية، عبر تنمية الخلافات السياسية ، والعزوف عن السير في أي طريق تقاربي أو تصالحي، ينهي الخلافات ، ويعيد بناء اللحمة العربية ، لاسيما بعد ان عصفت احداث الخليج – وما رافقها من حرب امريكية ضد العراق واصطفاف العرب ضد بعضهم البعض – بالضمير الجمعي العربي ، وبالوفاق القومي الذي جمع العرب في الحقب الماضية ، حتى بدوا في ظل واقعهم المعاصر ، وكأنهم مسلوبي الارادة والقوة والقدرة ، فلا تضامن بينهم ولا وفاق ، فتبددت امكانية تجديد التلاقي بينهم لمواجهة

ما يتعرض له امنهم القومي المشترك من مخاطر التمزق والانحلال ، في ظل ما بدأت تفرضه البيئة الدولية الراهنة من ضغوط لسلب ارادة المقاومة العربية وتدجينها بما يتوافق مع مصالح بعض القوى العظمى فبدا النظام الاقليمي العربي، بأضعف صور التماسك والترابط ، فظهر مخترقاً وعاجزاً عن الاستجابة الجماعية لما بدأت تتعرض له الامة العربية من مشاريع التقسيم والتقطيع التي اخذت الدوائر الامريكية والصهيونية بإعدادها ، وبما يتلاءم واهدافها الاستعمارية الجديدة في المنطقة العربية ، حيث تسعى الولايات المتحدة الى تكريس حالة الانهزامية في الواقع العربي ، بعّدها الحالة المثلى للسيطرة على الارض والثروة العربية، وحماية أمن الكيان الصهيوني في المستقبل المنظور . ليس هذا فحسب ، بل ان النظام العربي ، بدا عاجزاً عن درء ما بدأت تتعرض له وحداته القطرية ذاتها من مخاطر التصدع والانهيار جراء تجدد وتصاعد موجة الحروب والنزاعات الاهلية، وعمليات العنف السياسي الذي اخذت تمارسها بعض الجماعات او الاقليات الموجودة في الوطن العربي ، وهو ما اخذ يطرح الكثير من التساؤلات حول الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة التي اصبحت اليوم بمثابة القنبلة الموقوتة التي اخذت تهدد بانفجار الواقع السياسي والاجتماعي للكثير من الاقطار العربية ، ولاسيما تلك التي يضعف فيها خيط الترابط الداخلي ، وتسود علاقات ابنائها حالة من الشك والريبة .

ومع ان مسألة الاقليات وما ينجم عنها من اعمال عنف ونزاعات داخلية في بعض الاقطار العربية ، ليست الظاهرة السلبية الوحيدة في الواقع العربي ، بقدر ما هي جزء من مشكلات عدة يعانيها الامن القومي العربي ، من قبيل التجزئة القطرية ، وتراجع آليات العمل العربي المشترك ، واستفحال المشروع الامريكي الصهيوني في الارض العربية ، وتكرس حالة التبعية السياسية و الاقتصادية للقوى الخارجية، وضياع الموارد العربية ، وحالة التخلف، وقصور برامج التنمية والتوزيع العادل للثروات ، وغياب العدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية وانتهاك

حقوق الانسان ، والتداول اللاشرعي للسلطة ، وسيادة الانظمة الفردية ذات الطبيعة العصبوية ..الخ ، الاانه تبقى لمشكلات الاقليات خصوصيتها المميزة، وحضورها الفعال من بين اكثر القضايا التي يعانيها الواقع العربي الراهن ، نظراً لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة في المجتمع العربي ، وفشل الكثير من النظم العربية في ادارة التنوعات الاجتماعية ، وتحيد عملية التثمير السياسي لها. فمما لاشك فيه ان اخطر ما يكون عليه حال أي مجتمع هو ان يعجز النظام السياسي عن بناء اطر رضائية جامعة ، ومؤسسات وطنية مشتركة تنزع الاثر السلبي لظاهرة التعددية المجتمعية ، وبالتالي يفشل في بناء شرعيته السياسية على اساس مفهوم المواطنة الكاملة ، حينما يتجه لتثبيت تلك الشرعية استناداً على هويته الفرعية ، ويصبح بالتالي غير قادر على تحقيق الرضا والاجماع من جانب الاقليات او الجماعات الاخرى المتعايشة في اطار المجتمع السياسي ، مما يؤدي الى اضعاف حالة الترابط الاجتماعي والسياسي بين ابناء الجماعة الوطنية ، فتسود علاقاتهم حالة من التباعد و التناشز وتغييب الطرف الآخر، وتطغى حالات الصراع على التعاون والنزاع على التلاقي ، وتنتعش ممارسات التمييز والاستغلال المتبادل ، ويجد المتعصبون من الاطراف المختلفة الفرصة لتصعيد الموقف واثبات الذات على حساب الطرف الآخر او الطرف الاضعف الذي لايجد في ظل ضعف القانون، وغياب المؤسسات الديمقراطية ، إلا الركون الى فئتة الاجتماعية والاحتماء في ظلها ، فتنشأ حالة من التكتل والتقوقع الفئوي داخل اطار المجتمع الواحد . وفي مثل هذه الحالة سنكون امام مجتمع قد تبدو علية ظاهرياً سمات التوحد الهش بفعل سطوة القمع والضغط المسلط من الاعلى ، ولكنه في الداخل لايعدو ان يكون مجتمعاً مفككاً ومجزأ او ربما بتعبير ادق مجتمع مشوه الخلقة السياسية . ورغم ما يبدو من تطرف في هذه الطروحات ، إلا انها في الواقع يمكن ان تنطبق الى حد كبير على المجتمع العربي بوحداته القطرية ، وببعض انظمته السياسية الضيقة الافق، والتي كرست جميع الوسائل والاجراءات للمحافظة على امتيازاتها

ومصالحها الذاتية ، وفي مقدمتها الوسائل اللاديمقراطية تجاه المجتمع بصورة عامة، وبعض الاقليات بصورة خاصة، ومن بينها اساليب القمع والاضطهاد والتمييز في مواجهة بعض مطالبها المشروعة و المتعلقة بنصيب متوازن من الثروة والسلطة . وهو ما افضى الى تأجيج المشكلة وتعميق حالة الاختلاف والانقسام داخل المجتمع الوطني، وفسح المجال امام بعض القيادات المتطرفة للاقليات لرفع راية العصيان والتمرد، والمطالبة بالانفصال عن الجسد العربي .

ولاشك ان الامر يزداد خطورة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار دور المتغير الخارجي في تكريس مشكلة الاقليات في الواقع العربي . فالولايات المتحدة تستكمل اليوم الادوار التي ادتها في السابق بريطانيا وبعض القوى الغربية ، لاذكاء حدة هذه المشكلات وتجذيرها ، عبر تكثيف دعمها لبعض حركات التمرد في بعض الاقطار العربية . وهي بذلك لا تكتفي بتكريس التجزئة العربية ، عبر تغذية الخلافات او اصطناعها بين الانظمة العربية حول بعض القضايا الجانبية ، وانما امتد مخططها في الآونة الاخيرة لإحداث المزيد من هذه التجزئة عبر اتخاذ بعض الاقلياتَ او الجماعات مدخلاً لممارسة الاختراق للأمن القومي العربي، من خلال تجزئة وتفتيت بعض الاقطار العربية القائمة . وقد جاءت المتغيرات الدولية التي حصلت في مطلع التسعينات من القرن المنصرم ، حيث الانهيار السوفيتي والحرب ضد العراق ، وتراجع فاعلية النظام العربي ، لتزيد من معضلة الدولة القطرية العربية ومحنتها في مجابهة ما تحمله تلك المتغيرات من مخاطر التفتيت للواقع العربي، بعد ان اخذت تلك المتغيرات تفرز انماطاً وقواعد جديدة للتعامل الدولي، تبيح حق التدخل في االشؤون الداخلية للدولة تحت ذرائع جديدة تبرز في مقدمتها الذرائع الانسانية القائمة على (حق) المجتمع الدولي في التدخل لحماية حقوق الانسان والاقليات ، الامر الذي يعني ان الوطن العربي بمعظم اقطاره سيجابه مصيراً مجهولاً تحفه المخاطر من جميع الاتجاهات. فالمنطقة العربية مقبلة على مرحلة جديدة قوامها (سايكس / بيكو) من نوع آخر قوامها تجزئة الأقطار

العربية كل على انفراد الى دويلات ضعيفة ومتصارعة لإحكام الطوق على التطور الحضاري العربي ، ومنع أي بادرة نهوض قومي حقيقي. ولاشك أن المعضلة التي تواجهها الاقطار العربية لاتكمن اليوم في عدم قدرتها على مجابهة محاولات تقويض وتهميش وحدتها الوطنية ، بسبب تفرقها وتناحرها السياسي فحسب ، وانما في استمرار الممارسة الخاطئة لبعض النظم العربية تجاه بعض الجماعات او الاقليات دون رغبة في التغيير ، وهو ما يفتح الباب واسعاً لاستمرار المشكلة واستمرار امكانية التدخل الخارجي لإثارتها. من هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة متواضعة لتسليط الضوء على هذا الموضوع الخطير الذي بدت آثاره تتجلى ليس على صعيد الامن القومي العربي ، وانما على مستقبل الدولة القطرية ذاتها ، والتي بدت في الكثير من الحالات عاجزة عن ضمان استمرارية وجودها المصطنع.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية تناولت تأثير الاقليات على الامن القومي العربي اعتماداً على رؤية مفادها ان مشكلة الاقليات في الوطن العربي ، هي مشكلة متعددة الابعاد والجوانب، بمعنى ان حروب الاقليات المثارة الآن في بعض الاقطار العربية ، لاتحدث بفعل متغير واحد ، وانما بسبب جملة المتغيرات التي يمكن حصرها بالاتي :

١-طبيعة تعامل بعض النظم العربية مع بعض الجماعات او الاقليات ، والتي تتجه في كثير من الاحيان الى ان تكون معاملة غير متساوية ، تعتمد التمييز والمفاضلة اساساً لها .

٢-طبيعة تعامل بعض ابناء الاغلبية العربية او نخبها مع بعض الاقليات، واتجاههم في الغالب ، نحو تجاهل بعض الاهداف المشروعة للاقليات، ولاسيما تلك المتعلقة بحصولها على نصيب متوازن من الثروة والسلطة، وهو ما يصعد من احتمال التنافر بين تلك الاقليات والنسيج الاجتماعي العربي.

٣-ظهور التعبئة غير المشروعة لقطاعات معينة من الاقليات من قبل بعض قياداتها المتطرفة ، وتبنيها لمطالب غير عقلانية ، تخل بالوحدة الوطنية لكثير من الاقطار العربية .

٤-ان استمرار الصراع الحضاري ضد الامة العربية ، يدفع ببعض القوى الاقليمية و (او) الدولية ، الى ان تجعل من بعض قيادات الاقليات المتذمرة، آلية من آليات التدخل لعرقلة او تعطيل امكانية تحقيق المشروع القومي العربي.

أما اتجاه الدراسة، فهو اتجاه قومي/ عروبي/ توحيدي، ذو رؤية قومية، يستبعد الاتجاه الغربي التفتيتي ازاء الاقليات . فالدراسة تنطلق من كون الاقليات ظاهرة صحية في الجسد العربي ، فهي اقليات اصيلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنسيج الاجتماعي العربي، من حيث التداخل مع الاغلبية العربية في القومية او اللغة او الدين أو من حيث الموروث التعاوني المشترك .

أما فيما يتعلق بمنهج الدراسة ، فقد وجد الباحث ان افضل طريقة لاستقصاء علاقة الاقليات بظاهرة الصراع في الواقع العربي ، تتمثل في تبني المنهج الوظيفي المقارن ، بكونه اسلوباً تحليلياً يستدعي وجود ظاهرة معينة بحاجة الى شرح، ونظام (system) تقع فيه هذه الظاهرة ، وتوضيحاً لما ينجم عن هذه الظاهرة من تأثيرات بالنسبة الى النظام ككل . وبذلك يصبح المنهج الوظيفي المقارن هو اداتنا الرئيسة في معالجة الدراسة ، ولكن دون ان يعني ذلك اغفال او تجاهل بعض المناهج الاخرى لاسيما المنهج السوسيولوجي وكذلك المنهج التأريخي الذي اعتمدنا عليه لأغراض التوضيح والمقارنة من جانب ، ولأنه يتيح امكانية الكشف عن العوامل التي ساهمت في بلورة الظاهرة وتشكيلها من جانب آخر .

وفي ضوء ما تقدم قسم الموضوع الى بابين، تناول الباب الاول، الاطار النظري للدراسة، حيث تضمن فصلاً تمهيدياً حول مدى الترابط بين الاقليات والامن القومي العربي، وقد انطلق الفصل من رؤية مفادها ان ضمان حقوق

الاقليات المشروعة ، سيفضي الى تحصين الامن الوطني او القومي، والعكس صحيح . كما تصدى الفصل لتعريف الامن القومي العربي ولإشكالية تناوله في الواقع العربي المعاصر ، وقد تبنى الباحث البعد القومي في المعالجة و توصل الى قناعة ان الامن القومي العربي هو حقيقة قائمة، رغم حقائق التجزئة القطرية ودعاوى الاقليمية . فالامن القومي العربي ، اصبح اليوم يعبر عن حقيقة الحاضر المرهون بالمستقبل ، فالحاضر العربي – رغم سلبياته – يشكل احد مراحل التطور العربي المفضي الى التكامل القومي .

اما الفصل الثاني، فقد تناولنا فيه البعد الداخلي لمسألة الاقليات في الواقع العربي، حيث افردنا في المبحث الاول، عرضاً وتحليلاً لطبيعة التجربة العربية الاسلامية في تعاملها مع هذه المسألة، وقد بينا كيف ان الحكم الاسلامي ارتقى بمفهوم المساواة في التعامل مع ابناء الاقليات الى الدرجة التي عززت حالة التلاحم والاندماج بين ابناء الامة ، في حين اوضحنا في المبحث الثاني، كيف ان ضياع الموروث الاسلامي في التطبيق ، قد فوّت الفرصة على الكثير من النظم العربية للارتقاء بمفهوم المساواة في التعامل الانساني الى مديات ارحب تحفظ وحدة مجتمعاتهم السياسية ، فكان ان انغمست بعض تلك النظم بسياسات وممارسات غير ديمقراطية تجاه الاقليات كانت نتيجتها ابتعاد الكثير من ابنائها عن الاندماج في لحمة المجتمع السياسي العربي. كما بينا في المبحث الثالث ، كيف ان الكثير من المتعصبين من ابناء الاغلبية العربية ، شكلوا بنظرتهم الضيقة تجاه ابناء الاقليات، سنداً معنوياً لتلك النظم في ممارسة سياسات التهميش تجاه ابناء الاقليات .

اما الفصل الثاني، فقد تعرضنا فيه للدور الاقليمي الذي تمارسه بعض دول الجوار الجغرافي في استخدام مسألة الاقليات ، للتأثير في الامن القومي العربي، وقد بينا، كيف ان التناقض الإيديولوجي ، والارتباط الخارجي لبعض دول الجوار مع بعض القوى الدولية المعادية للامة العربية ، والخلافات السياسية وما يرتبط بها

من تطلع لأدوار اقليمية متميزة ، فضلاً عن التداخلات العرقية والدينية على جانبي الحدود المشتركة، شكلت ابرز دوافع بعض دول الجوار للتدخل عبر بوابة الاقليات.

أما الفصل الثالث ، فتناولنا فيه اثر المتغير الخارجي في تأجيج مشكلة الاقليات في الواقع العربي ، ابتداء من بروز المسألة الشرقية وما رافقها من دخول استعماري غربي الى المنطقة العربية بدعوى حماية بعض الطوائف والاقليات الدينية ، والى المرحلة التي لحقتها والتي تضمنت ظهور المشاريع التقسيمية الغربية للمنطقة العربية ، وانتهاء بالمرحلة الراهنة التي بدأت فيها تلك المشاريع تأخذ ابعاداً خطيرة تهدد الوجود الحضاري العربي . وفي كل تلك المشاريع كان الهدف ولايزال يتمثل في إبعاد هذه الامة عن حالة التوحد ، وتحقيق مشروعها القومي المتكامل ، وبذر بذور الشقاق والتناحر التي تعطل امكانية تحقيق ذلك الهدف .

ومن اجل اعطاء دراستنا ابعاداً تطبيقية ، فقد تضمن الباب الثاني، فصولاً تناولت حالات دراسية مقتبسة من الواقع العربي المعاصر ، حيث تضمن الفصلان الرابع والخامس، على التوالي دراسة كل من المسألة الكردية في العراق، ومسألة القبائل النيلية في جنوبي السودان بعدّهما من اكثر الحالات دلالة على تفجر مسألة الاقليات في الواقع العربي ، واوضحها دلالة على تداخل العوامل الداخلية والخارجية في بلورتها واثارتها .

وقد خلصنا الى نتيجة مؤداها، ان بعض الممارسات التي اتبعت من قبل بعض النظم السياسية ، وفي حقب تاريخية معينة في كل من العراق والسودان، قد ساهمت في ابقاء باب المشكلتين مفتوحاً امام التدخلات الخارجية ، التي ساهمت بدورها ، وعبر الحقبة الاستعمارية الماضية في تكريس جذور هاتين المسألتين. كما بينا ان الحلول السياسية التي طرحت في مراحل متباينة من تاريخ المسألتين والتي تمثلت في قانون الحكم الذاتي، قد عجزت عن نزع فتيل العنف السياسي المتولد عنها؛ نظراً لقصر مدة التطبيق الحقيقي، وعدم تفهم القيمين على تطبيق تلك الحلول من المسؤولين السياسيين والاداريين لأبعادها الحقيقية، وهو ما ساهم

في اتخاذ المسألتين ابعاداً خطيرة اخذت تهدد الوحدة الوطنية لكل من العراق والسودان ، ولاسيما مع دخول اطراف دولية واقليمية تريد الاساءة الى هاتين الدولتين انطلاقاً من اعتبارات سياسية وايديولوجية.

اما الفصل السادس، فقد تناولنا فيه رؤية مستقبلية لمشكلة الاقليات وارتباطها بالامن القومي العربي عموماً ، والامن الوطني خصوصاً، من خلال رسم سيناريوهات متنوعة تأخذ بنظر الاعتبار بقاء المشكلة في الواقع العربي ، معول هدم لأمنه القومي، او انهاءها بناء على عوامل واسباب موضوعية . فضلاً عن بعض الحلول والمقترحات التي يمكن ان تيسر لبعض النظم العربية الفرصة لترصين جبهتها الداخلية ، كخطوة مهمة واساسية على طريق ترصين الامن القومي العربي بوجه محاولات اختراقه الخارجية عبر بوابة الاقليات ومشكلاتها المتصاعدة .

وأخيراً؛ ارجوا ان اكون قد وفقت في كتابة هذا الموضوع الشائك ، وتحقق الهدف الذي كنت اصبو اليه ، وهو التعريف بأبعاد مشكلة الاقليات ، وما افضت اليه من ممارسات داخلية انعكست بآثارها السلبية في انكشاف مقومات الامن القومي العربي امام محاولات الاختراق الخارجي ، ولاشك ان الآراء المقدمة في هذا الجانب لا تعدو ان تكون محاولة مبسطة لتلمس الابعاد الحقيقية لهذه المشكلة التي اثرت بسلبياتها على الواقع العربي ، وهي في النهاية عرضة للخطأ مثلما هي عرضة للصواب ، وللمجتهد أجران: أجر اجتهاده ، وأجر صوابه ، فإن اخطأ فله أجر اجتهاده .. والله ولي التوفيق .

د. دهام محمد العزاوي

الفصل التمهيدي

تأصيل نظري

مفهوم الأقليات والأمن القومي العربي ومدى الترابط بينهما

ثمة حقيقة اجتماعية يعرفها المختصون في حقل الدراسات الاثنية مفادها ، ان التكوين الاجتماعي التعددي ليس خاصية المجتمع العربي حصراً ، بل هو سمة سائر المجتمعات ، حتى تلك التي تبدو اليوم اكثر تجانساً في نسيجها الداخلي واكثر تحقيقاً لمشروعها القومي في كيانها السياسي .[١]

فالتعددية المجتمعية الناجمة عن وجود الاقليات الاثنية (Ethnic Minorities) اصبحت تمثل اليوم حقيقة عالمية تعرفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء[☆]. فقد ارتبطت هذه التعددية تأريخياً بحركة التجمعات البشرية وانتقالها من

---

(١) د. عبد الاله بلقزيز ، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية ، منشور في : عدنان السيد حسين وآخرون، النزعات الاهلية العربية : العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧ ص ٤٩ .

(☆) ففي الوقت الذي تتكون فيه الصين من (٥٦) مجموعة اثنية ابرزها قومية (الهان) التي تشكل ٩٠% من مجموع السكان ، وتتكون الهند من مئات المجموعات العرقية واللغوية ، فإن الدول الغربية لم تخل من ظاهرة التعدد الديني والعرقي ، كما في ايرلندا الشمالية، حيث الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت ، والولايات المتحدة بين السكان الاصليين والسود والوافدين من جهة، وبين العنصر الاوربي الابيض من جهة اخرى ، وفرنسا واسبانيا حيث مشكلة الباسك ، واسترا ليا حيث الصراع بين السكان الاصليين و الوا فدين الجدد ، للمزيد حول ذلك ا نظر علىا لتوا لي :

- Theodor .A. couloumbis , Introdiction to international relations , New jersy , Printice-hall ,inc , engl wood cliffis , 1978 . P . 45
- Moin shaker , Politics of minorites : some perspectives , Delhi , ajanta puplications 1980 , P . 1.

-جعفر كرا ر احمد ، الصين بعد رحيل دينج شياو بنج : دراسة حول الوضع الراهن و احتمالات المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، نيسان ١٩٩٧ ص ١٨ .

- International Encyclopidia of Social Sciences , (Macmillan company and the free press , vol . 6 , U.S.A. , 1968 . P. 358 .
- The daily telegraph , sydney , wendesday , jun 4 , 1997 .

مكان الى آخر بحثاً عن الاستقرار الجغرافي والامـــان السياســـي ، فضـــلاً عـــن ارتباطها من جانب آخر بالتغيرات السياسية الدولية ، والظاهرة الاستعمارية التـــي اسهمت الى حد كبير في تغيير الحدود السياسية وتقسيم الامم والشعوب والجماعات بصورة عشوائية بين اكثر من دولة ووفقاً للاعتبارات السياسية[١] ومن ملاحظـــة ظاهرة العنف السياسي وحروب الاقليات في مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمـع العربي، ومقارنتها بالاستقرار السياسي الذي تتمتع به المجتمعات المتعددة في العالم المتقدم ، يتضح ان التعددية المجتمعية ، ليست السبب الدائم في اثارة تلك الحـــروب وانما هو التحفيز السياسي والاثارة الإيديولوجية للمشـــاعر الاثنيـــة .[٢] وطبيعـــة الآليات السياسية المطروحة للتعامل مع الاشكاليات الناتجة عـــن التعدديـــة . ففـــي الوقت الذي نجحت اغلب الدول المتقدمة في ارساء قواعد متوازنة لحل مشـــكلات الاقليات وتحويلها الى عنصر قوة واثراء ، لاتزال خطى الكثير من بلـــدان العـــالم الثالث متعثرة في هذا الاتجاه .[٣] وهكذا فإن عـــدم التكـــامل او التعدديـــة كحقيقـــة اجتماعية لايمكن ان تترتب عليها نتائج سياسية إلا في ضوء المنهج السياسي الـــذي يطوره المجتمع للتعامل معها. فكلما كان المجتمع اكثر انفتاحاً وتعقلاً في معالجـــة مشكلات التعددية على قاعدة المساواة والديمقراطية واحترام الغير وبناء المؤسسات القادرة على التغير الاجتماعي المستمر ، كان ذلك ادعى للاستقرار واكثر تحصينـــاً للوحدة الوطنية ، وعلى العكس من ذلك كلما افتقد المجتمع السياسي لقدرة الحركـــة والتغيير واتجه نحو الانغلاق والانعزالية والتعصب وتعثر في بناء الاطر الرضائية

---

(1) David welsh , Ethnicity in sub – Saharan Africa , international affairs , volume 72 Number 3 , U. S. A. , July 1996 p. 477.

(2) Sam A . Amoo , The challenge of ethnicity and conflicts in Africa , united nations development programme , New York , Jun , 1997 . P. 4 .

(٣) د. حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، سلسلة اطروحات الدكتـــوراه (١٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ ص ٢٢٢ .

الجامعة ، صعب علية استيعاب الآثار السياسية السلبية المترتبة على التعددية المجتمعية .

ان تحليل إشكالية العلاقة الاضطرابية الناجمة عن التعددية الاثنية التي يعيشها مجتمعنا العربي تدفعنا الى الاسهاب قليلاً في شرح ابعاد هذه الاشكالية الناجمة في معظم الاحوال من تداخل ادوار النظم السياسية مع طبيعة التدخلات الخارجية، فضلاً عن طبيعة بعض الاقليات وقيادتها المتطلعة الى تحقيق اهدافها عن طريق العنف المسلح ، ولكن قبل ذلك علينا ان نتوقف عند بعض التعاريف المتعلقة بمفهوم الاقليات والذي ما زال يثير جدلاً واسعاً ونقاشاً مستفيضاً بسبب نسبيته وديناميتة وخضوعه لتباين الآراء واختلاف التوجهات ، ويبدو ان ذلك يرجع بشكل اساس الى عدم استقرار حال الاقليات على صيغة واحدة واختلاف احوالها من بلد لآخر لأسباب تاريخية او جغرافية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية. وعلى العموم ، يمكن القول إن هناك معايير كثيرة لتحديد مفهوم الاقليات يقف في مقدمتها المعيار العددي (عدد الاقلية بالقياس الى المجموع العام للسكان) ومعيار الاهمية الاجتماعية او السوسيولوجية فضلاً عن معيار المشاعر.[1] ففيما يتعلق بالمعيار العددي ذهب البعض الى عدّه الفيصل الحاسم في مدى قوة وضعف الصراع والتنافس القائم باستمرار بين الاقلية والاغلبية فارتفاع النسبة العددية للاقلية يولد لديها احساساً بالقوة النسبية تجعلها اكثر استجابة لطموحات ابنائها الذين يغالون في تعبيرهم عن الذات، ويبالغون في المطالب الخاصة بالاقلية. وعلى العكس، كلما تدنت نسبة الاقلية في المجتمع كان الطرفان (الاقلية والاغلبية) اقرب الى العقلانية في المواقف والسلوكيات ، ففي صفوف الاقلية تتحكم النظرة الواقعية

---

(١) للمزيد حول معايير تحديد مفهوم الاقلية انظر : د. عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، سلسلة اطروحات الدكتورا ه (٢٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣ ص ٧٥ وما بعدها .

ويضمحل دور المغالين ، وفي صفوف الاغلبية يكون الاطمئنان على الذات اكبر فيزداد الاستعداد للتسامح .[1] من هذا الاساس (معيار العدد) اتجه البعض الى التأكيد على ان الاقلية هي " جماعة تحتل مرتبة ادنى من الناحية العددية مقارنة ببقية سكان الدولة ، ويكون لها مركز غير مهيمن، ويكون افرادها من مواطني الدولة ، ويتميزون بخصائص اثنية او دينية او لغوية تختلف عن تلك التي يتميز بها بقية السكان ، ويظهرون – وان بشكل ضمني – شعوراً بالتضامن يوجه نحو المحافظة على ثقافتهم او دينهم او لغتهم ".[2] مقابل ذلك ، شدد البعض الاخر على ان الاهمية الحقيقية للاقلية لاتكمن في عددها وانما في وضعها الاقتصادي او السياسي ، حيث يشير الدكتور وليم سليمان قلادة الى ذلك بقوله: (نحن لانضع هنا نصب اعيننا الاهمية الديمغرافية للاقليات المعينة بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي) .[3]

وفي هذا المعنى إشارة واضحة الى بعض الجماعات التي يطلق عليها احياناً (الاقليات الاستراتيجية) والتي نجدها في اغلب الاحيان ، وبالرغم من قلة عددها، تحتل موقعاً مهيمناً في الكثير من الدول ، كالموارنة في لبنان ، والتوتسي في بوروندي ورواندة، والتغرين في أثيوبيا ...الخ . اضافة الى ذلك، أشار البعض الى

---

(١) عوني فرسخ ، مخطط التفتيت : التحدي الامبريالي – الصهيوني المعاصر، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥ ص ٤٤ .

(٢) اسبيورن ايده ، السبل و الوسائل الممكنة لحل مشاكل الاقليات حلاً سليماً ، دراسة مقدمة الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات (الدراسة الثانية) الجمعية العامة للامم المتحدة ١٩٩١ رقم الوثيقة

ELCN . 4 / SUB . 2 / 1991 / 43 ص ٣ الفقرة ١٢ .

(٣) د. وليم سليمان قلادة ، حوار علمي حول الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٨ ص ٢٧٨ وما بعدها

معيار المشاعر الذي يركز على ان الشعور بالانتماء الى جماعة ما او التحرر من هذا الشعور يشكل الاساس في تحديد وضع الاقلية .[1]

ومهما يكن من أمر ، فإن الاختلاف و التباين في تحديد مفهوم الاقلية لاينبغي ان يصدنا عن تحديد بعض الخصائص او السمات التي تجعل من تعريف الاقلية امراً قائماً ودون ان يفوتنا التأكيد على ان هذه الخصائص لا تغفل اهمية المعيار العددي ، كمعيار رئيس في تحديد المفهوم، وعلى النحو التالي :

١-مجموعة من السكان يقل عددها مقارنة ببقية سكان الدولة .

٢-تتصف بخصيصة او مجموعة خصائص مميزة لها عن بقية السكان.

٣-التمييز والمفاضلة هو الاساس الذي يحكم - في غالب الاحيان - علاقتها بالاغلبية او النظام السياسي الحاكم .

٤-الشعور التضامني بين ابنائها والرغبة في المحافظة على الخصائص المشتركة من السمات المميزة لها .

ان القاء نظرة على هذه العناصر تدفعنا الى القول بأن الاقلية هي جماعة تقل نسبتها مقارنة ببقية سكان الدولة ، تشترك في واحدة او اكثر من المقومات او الخصائص ، كاللغة او العرق او الدين او الثقافة المميزة لها عن بقية السكان، وتمارس ضدها - في غالب الاحيان - معاملة تمييزية وتحرم من المشاركة في ادارة المجتمع من قبل الاغلبية او النخبة السياسية الحاكمة ، وتتميز بوجود شعور تضامني ورغبة في المحافظة على الذات .

اما اذا انتقلنا الى تحديد علاقة الاقليات بالامن القومي ، فينبغي التأكيد على ان الاقليات تسهم في حالات كثيرة في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، في كثير من دول العالم الثالث - وما يترتب على ذلك من تدخلات خارجية - عبر اثارتها

---

(١) ناضم شفيق الغبرا ، الاثنية المسيّسة ، الادبيات و المفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٣، الكويت ١٩٨٨ ص ص ٥٣ - ٥٤

للعنف المتولد في غالب الاحيان من التنافس بينها وبين الجماعات الاخرى على الموارد المادية (الارض، المساكن ، الثروات الاقتصادية) او على السلطة السياسية او نتيجة للشعارات التي تعلنها الاغلبية والقاضية بتحديد هوية الدولة وفقاً لسمتها الثقافية ، بما في ذلك استخدام لغتها كلغة رسمية ، وجعل الدولة بقدر المستطاع رمزاً وتجسيداً لشخصيتها الثقافية ، وهو ما يؤدي بالطبع الى اثارة رد فعل الاقلية التي سيضطر ابناؤها لهذا السبب الى اعتبار انفسهم مقيمين او مواطنين من الدرجة الثانية . ويزداد الامر تعقيداً اذا ما ترافق ذلك مع القيام بممارسات تمييزية ضدهم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.[1]

الامر الذي يرفع من درجة العنف السياسي المهدد للامن القومي . ومما يزيد الامر تفاقماً، تداخل الامر مع المتغيرات الخارجية التي تؤدي ، في احيان كثيرة دوراً في تمكين بعض القوى الدولية الاقليمية من تهديد الامن القومي، عبر استخدامها للاقليات كورقة ضاغطة لتهديد الاستقرار السياسي ، ومن ثم الامن القومي للدولة المعنية .

واذا ما تتبعنا البدايات الاولى لموضوع الامن القومي ، فإننا نجد ان موضوع الاقليات لم يكن يحتل سلم الاولوية في تحديد ابعاد هذا الموضوع ، ولعل الاسباب في هذا الامر كانت واضحة ، منها ان مفهوم الامن القومي قد تم ادراكه – منذ ظهوره كمادة للتحليل السياسي في الاربعينات من هذا القرن – بدلالة تقليدية ذات بعد عسكري ،[2] فضلاً عن ذلك فإن موضوع الاقليات والاثار السياسية الناجمة عنه لم يكن متبلوراً بالشكل الذي هو عليه الآن .

---

(١) اسبيون ايده ، (الدرا سة الرا بعة) مصدر سبق ذكره ، صدر برقم / ELCN. 4 / SUB. 2 / 1993 34 في ١٩٩٣ ص ٨٠ وكذلك روبرت تيد جار ، اقليات في خطر ، ترجمة د. رفعت سيد احمد، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٥ ص ص ٦٦- ٧٢ .

(٢) عبد الخالق فاروق ، اخترا ق الامن القومي المصري ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر القاهرة ١٩٩٢ ص ٩ .

إلا ان تطور الحياة الدولية بحركتها المتسارعة وعلاقاتها المتشابكة، وتحدياتها الجديدة، قد انعكس على تطور مفهوم الامن القومي، اذ صار يعبر – بعد مدة قصيرة من ظهوره – عن ظاهرة مجتمعية شاملة الابعاد ، واصبح مترابطاً مع كل ما يعكس الخطر على الدولة او المجتمع السياسي [1] ؛ فإضافة الى مصادر التهديد الخارجي ، برزت هنالك مصادر داخلية تتمثل في العالم الثالث، بندرة الموارد، وبالتالي ضآلة فرص التوزيع العادل لها، وضعف مستويات التنمية الوطنية بأبعادها المختلفة ، وتخلف البنى الاجتماعية، وتدهور مقومات الوحدة الوطنية الناجمة عن فشل الدولة في تجاوز التركة الاستعمارية ذات الطابع التفتيتي، وتحقيق الاندماج الوطني ، وغيرها من الظروف التي تؤدي في تضافرها الى تذكية القابلية للاختراق الخارجي للأمن القومي . من هنا اصبح التحليل الواقعي لأبعاد الامن القومي يأخذ في الحسبان تداخل كل من البعدين الداخلي والخارجي، البعد الداخلي المرتبط بحماية المجتمع من محاولات الاختراق او التغلغل ، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبعد الدولي المرتبط بحماية نشاط الدولة في المحيط العالمي (الاقليمي والدولي)، وبالتالي فإن أمن دولة معينة ما هو إلا خلاصة التفاعل بين هذين البعدين ، الامر الذي جعل عملية تحقيق الامن القومي ذات طابع حركي متغير .[2] إن الادراك الشمولي لأبعاد الامن القومي ولمستويات تحقيقه لابد ان يضعنا امام حقائق عدة ، تأتي في مقدمتها ان المجتمع الوطني قد اخذ يشكل المادة الحية التي تحرص الدولة ممثلة في نظمها السياسية وصناع قراراتها على ضمان وتوفير مقومات الحماية له من خطر التهديدات والتحديات

---

(١) د. علي الدين هلال ، تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم ، منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٦ ص ٢٢ ، وقارن مع عزمي خليفة ، الامن الافريقي والامن القومي المصري ، السياسة الدولية ، العدد ٩٠ ، اكتوبر ١٩٨٧ ص ١٦٤ .

(٢) محمود خليل، البعد الاجتماعي للامن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٠) اكتوبر ١٩٨٧ ص ٢٣٧ .

التي تواجهه ، فأمن الدولة اصبح مرتبطاً الى حد بعيد بأمن مجتمعاتها ، فكلما كلن المجتمع حصيناً متماسك البنى مترابط العقيدة والولاء، كانت مقومات أمنه القومي اقوى من ان تهدد او تخترق خارجياً وهذا ما يدفعنا الى القول ان السياسات الامنية على الصعيد الداخلي، اصبحت تمثل الاساس الذي ينبغي ان يدفع صناع القرار في العالم الثالث الى ايلائه الاهمية القصوى ، ولاسيما ان جل ما تعانيه هذه الدول انما ينبع من الانكشاف الامني الداخلي وعلى مستويات متعددة (سياسية ، وعسكرية، واقتصادية ، واجتماعية) .

والواقع ان الوصول الى المرحلة اللازمة من الامن الذي يحقق مصالح الدولة القومية لم يعد ممكناً مالم يتهيأ للدولة الآتي :

١- نظام سياسي قادر على استيعاب متطلبات الامن القومي وتحديدها والثبات في تطبيقها ومتابعتها .

٢- قدرته على مزج العوامل الجيواستراتيجية مع توفر القدرة اللازمة من الامكانات العسكرية التي تضمن الحماية الضرورية لكيان الدولة .

٣- الاستفادة من الموارد المادية والطبيعية للدولة وتسخيرها لتنمية الوطن وتعزيز متطلبات أمنه القومي .

٤- اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من العامل البشري ، والتقسيم السكاني للدولة بطريقة تخلق وحدة سكانية متجانسة ومتماسكة لحماية امن الوطن .[1]

وفي الحقيقة فإن المحور الأخير سيكون اساس حديثنا عن الترابط بين الاقليات والامن القومي. وفي هذا المجال يبرز تساؤل مؤداه : هل ان الاقليات يمكن ان تشكل شرخاً مؤذياً في جدار الوحدة الوطنية وبعداً مساعداً في تصدع البناء الداخلي للمجتمع الوطني ؟ ام ان التعددية يمكن ان تكون عاملاً مسهماً في

---

(١) د. سعد ناجي جوا د ، مسألة الاقليات في الوطن العربي واثرها على الامن القومي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢) ، (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد) ١٩٨٨ ص ٩٥ .

الاثراء الفكري والثقافي للمجتمع الوطني؟ والملاحظ من التجربة الواقعية في متابعة مشكلات الاقليات في العالم الثالث ومنها الوطن العربي، ان عوامل كثيرة تـــؤدي ادواراً مؤثرة – وان كانت متباينة – في تأجيجها، منها ما يتعلق بالطبيعة العصبوية للنظام السياسي ، وقيامه بتغليب مصالحه الضيقة على حســـاب المصـــالح العليـــا للمجتمع، مع ما تحمله تلك الطبيعة من شحنات تمييزية ضد الاقليات ، ومنها مـــا يتعلق بطبيعة الاقلية ذاتها وتطلعاتها المستمرة للحصول على بعض المطالب غـير العقلانية والتي تهدد في غالب الاحيان الوحدة الوطنية ، ومنها مايتعلق بـــالتدخلات الخارجية ورغبة بعض الاطراف الدولية والاقليمية في استخدام الاقليـــات وســـيلة للضغط السياسي بهدف تقويض مقومات الوحدة الوطنية للبلد المعنـــي، وهـــو مـــا سنأتي على شرحه بشكل واف في الصفحات القادمة .

إن ما ينبغي التأكيد عليه ان عنف الاقليات والمشاكل الناجمة عن ذلك لايبرز إلا في اوقات الازمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات، في حين يبقى الامر خافتاً في الظروف الاعتيادية وفي وقت الازدهـــار، لأن مـــن المعروف ان حالة النمو والتوسع الاقتصادي والثقافي للنظام السياسي تساهم الى حد كبير ، في تطوير حركة الاستيعاب والاندماج القومي ، لما تخلقه من فرص التقرب من نموذج حياة واحدة لدى مختلف الجماعات التي تفتقد تدريجيـــاً لـــهذا الســـبب تاريخيتها الخاصة ، وتضامنها الداخلي وتنحو نحو الاندماج في المجتمع الوطني.[1] وهكذا نجد ان الاقليات يمكن ان تكون على الصعيد الاجتماعي عنصراً من عناصر التجديد في المجتمع برفده بطاقات جديدة، واساليب ومعارف مختلفة للحياة ، فضـــلاً عما تضفيه الاقليات من بعد ثقافي يرفد الاطـــار الثقـــافي العـــام للبلـــد بمختلـــف الاسهامات الادبية والفنية وحتى الشعبية ، مما يشكل عامل اثراء وتعزيز لمقومات

---

(١) د. برهان غليون ، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩، ص ١٤.

المجتمع الوطني، وبالتالي عاملاً مساعداً على تحقيق الاستقرار وتسكين الصراعات في المجتمع .

اما على الصعيد الاقتصادي ، فإن الاقليات يمكن ان تسهم الىحد كبير في انعاش الاقتصاد الوطني عبر رفده برجال الاعمال والتجار ورجال البنوك المتخصصين ، فضلا عن تخصص الاقليات في صناعات معينة وتمويلها لبعض المشاريع الصناعية ، لاسيما تلك التي تنشأ او تقام في اماكن تواجدها ، سواء عن طريق الدعم المالي او الرفد بمختلف المهارات الفنية (عمال ، حرفيين).[1]

ان تحليل عوامل واسباب الصراعات والحروب الاهلية في المجتمعات التعددية وتأثير ذلك على امنها القومي تدفعنا الى حصر تلك العوامل – وطبقاً لآراء الكثير من الباحثين – في الاتي:

١. دور النظم السياسية في تسييس التعددية المجتمعية .
٢. الطبيعة التدخلية للقوى الاقليمية والدولية .
٣. سلوك الاقليات وطبيعة قيادتها المتطلعة الى لعب دور سياسي متميز .
٤. دور العوامل التحديثية في كسر البنى التقليدية وتأجيج المشاعر الاثنية.

١) **دور النظم السياسية** : يبرز هذا الدور حينما تتصلب بعض النظم السياسية في تفهم واحترام خصوصية بعض الاقليات او الجماعات وتضييق فرص المشاركة امامها في حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واغلاق الباب امام المشاركة السياسية السلمية او الحصول على نصيب متوازن من الثروات العامة ، وهو ما يرفع من احتمالات العنف والتوتر ويدفع باتجاه تحجيم فرص اندماج الاقليات في قالب المجتمع السياسي الواحد، وبقاء شعورها المتأصل بالابتعاد عن القيم العليا للمجتمع . ويترافق هذا الامر مع شروع

---

(1) Encyclopedia Britannica , vol . 12 1979 . p. 265 .

بعض النظم السياسية في اعتماد سياسات الفرقة والتباعد، وتفضيل هوياتها الفرعية على حساب الاقليات وخصها بغالبية الامتيازات والمناصب السياسية، وهو ما ينمي نزعة الشعور بالحرمان والاغتراب لدى ابناء الاقليات ، ويدفعهم في نتيجة الامر الى رفع راية العصيان بوجه النظام السياسي ، والمطالبة بحقوقهم المشروعة ، مما يجعل التناقض والتصادم الصفة التي تحكم علاقة الطرفين، حيث لا تسلم الاقليات بحق النظام السياسي في ممارسة السلطة ولاتسلم بشرعيته .[1]

من هنا فإن هذه الاقليات لاتتوانى عن استخدام وسائل العنف ضد النظام، متى ما سنحت لها الفرصة بذلك ، وهو ما يخلق حالة من الفوضى والاضطراب الداخلي قد لاتنتهي الا بتسليم النظام السياسي بمطالب الاقليات .

٢) **الطبيعة التدخلية للقوى الخارجية** : فمع ان الازمة بين النظم السياسية والاقليات غالباً ما تنشأ عن صراعات قوة داخلية ، الا انه لابد ان تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي ستفاقم كثيراً من مشكلة تفكيك مجتمع متعدد الاثنيات [٢]. فكلما تصاعدت الازمة بين الطرفين ، شكل ذلك فرصة للقوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المعني بهدف تأجيج المشكلة وإحداث تصدع في وحدته الوطنية ، ودفعه للاستجابة لمطالبه . وقد لا تنتهي المشكلة بتلك الاستجابة وإنما يستمر الطرف المتدخل بإمداد الاقلية في ذلك البلد بشتى عوامل التمرد (سلاح، اموال، مرتزقة، دعم مباشر، تأييد دولي) بهدف

---

(١) دهام محمد العزاوي ، الاقليات الاثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي ، اطروحة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد) ١٩٩٥ ، ص ١٨٥ .

(٢) د. سعيد لطفيان ، القضية الكردية وموقف العرب والايرانيين منها (الورقة الايرانية) منشور في مجموعة باحثين ، العلاقات العربية – الايرانية (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥. ص ٥٦٦ .

ابقاء الوضع المتأزم ، وبالتالي ابقاء قدرته على التحكم في خيـــوط المشـــكلة، واستخدامها كورقة ضاغطة لإثارة المتاعب للدولة المعنية .

٣) **الطبيعة المطلبية لقيادات الاقليات** : ويزداد الامر تفاقماً حينما تكـــون بعـــض قيادات الاقليات ذاتها مصدر ازعاج وقلق للامن الوطني ، ويتمثل ذلـــك فـــي اشتطاط قياداتها نحو التطلع لتبوأ مركز سياسي واجتماعي والحصـــول علـــى درجة معينة من الاستقلال الذاتي ، وفي احيان اخرى محاولة الانفصال وتكوين دولة مستقلة او الاندماج في دولة اخرى . وحينما ينفـــرد النظـــام السياســـي لمقاومة هذه التطلعات ، وقمعها في بعض الاحيان ، فإن ذلـــك يشـــكل ايذانـــاً بتصاعد اعمال العنف والاضطراب . وقد تتعقد الامور حينما تلجـــأ قيـــادات الاقلية ذاتها الى طلب الدعم والمساندة الخارجية لتعزيز موقفها التساومي مـــع النظام السياسي ، ويكون الامر سهلا اذا ما شكلت تلك الاقلية امتداداً ديمغرافيـــاً طبيعياً لبعض دول الجوار التي لاتتوانى – ولأسباب سياسية وثقافية – عن دعم مطالب الاقلية . فمن الواضح ان وجود الاقلية على المناطق الحدودية وتشكيلها امتداداً اثنياً داخل الدولة المجاورة يمثل عاملاً مساعداً فـــي الضغـــط لتحقيـــق مطالبها السياسية [١]، كما ان بروز الطموحات القومية للاقليات وتحولها الـــى مطالب سياسية مشتركة للاتحاد مع امتداداتها الاثنية فـــي الـــدول المجـــاورة سيسهّل الى حد كبير من امكانية التدخل الخارجي [٢]. ولعل من ابرز الاســباب التي تدفع الاقلية الى طلب الدعم الخارجي هو ان هذا الدعم يمنحـــها مركـــزاً

---

(1) R.L.Harry , ethnic Minorities in Australia and foreigh policy , World Review : vol . 21 , no. 1 , April , 1982 , p. 61 وقارن مع

د. وليد عبد الحي ، دور الموقع الجغرافي لـــلأقليات في نجاح ميكانزم الـــلامركزية ، المجلـــة العربيـــة للعلوم السياسية، الجمعية العربية لـــلعلوم السياسية ، العدد المزدوج (٣-٤) بغدا د ١٩٨٩ ص ٩٧.

(2) Inis 1 . Claude , national minorities an international problem , Harvard university press, cambridge , 1955. P. 3 .

اقوى من مركزها السابق ، ويحقق لها مكاسب على الصعيد الدولي، منها ايصال صوتها لتشكيل رأي عام دولي ضاغط ضد النظام السياسي ، فضلاً عن ان هذا الدعم يحقق شيئاً من الطموحات الشخصية لبعض قياداتها المتطلعة الى اداء دور مؤثر على الساحة السياسية.[1]

وفي الحقيقة ، ان سعي بعض الاقليات الى الانفصال وتكوين كيان سياسي مستقل ، وسعيها الى اثارة الاضطرابات والمشاكل بوجه النظم السياسية لإجبارها على تبني خياراتها المطلبية يعد من أخطر الامور المفضية الى تهديد الامن القومي فهو على الصعيد الداخلي سيجر الى تفتيت البنية الاجتماعية والسياسية للدولة، اما على الصعيد الخارجي ، فإنه سيفضي الى تدخلات دولية واقليمية قد تصل في احيان كثيرة الى حد التدخل العلني لدعم مطالب الاقلية المنادية بالانفصال . من هنا يمكن القول إن الاقلية (المتذمرة) يمكن أن تكون وبكل سهولة عاملاً مؤثراً ومساعداً في تصدع جدار الوحدة الوطنية او بصورة أدق اداة بيد القوى الخارجية تتحرك من خلالها ضد الامن القومي للدولة المعنية .

٤) **عامل التحديث** : رغم ان البعض يشير الى ان التحديث يساعد على المدى البعيد في تعزيز فرص الاندماج والوحدة الوطنية لما له من آثار عميقة في تفكيك البنى التقليدية (الطائفية ، العشائرية الاقليمية) لصالح البنى الحديثة (بنى المجتمع المدني) التي تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية عبر تعزيز فرص التلاحم والتفاعل بين ابناء الجماعات الاثنية المختلفة داخل اطار الوطن الواحد. الا ان البعض الآخر اتجه نحو القاء بعض اسباب الصراعات في المجتمعات التعددية على عمليات التحديث التي تقوم بها بعض النخب المستنيرة في المجتمعات التقليدية لتطوير بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث

---

(١) د. سعد ناجي جواد ، مصدر سبق ذكره ص ص ٩٩-١٠٠ .

يؤدي التحديث طبقاً لهذا الاتجاه الى خلق حالة من الفوضى والاضطراب في آليات التفاعل الاجتماعي بين الجماعات ،فالتحديث بما يتضمنه من الانفتاح على ما هو جديد ، واستخدام المواصلات والاتصالات الحديثة قد ينمي شعور الجماعات الشديد بذاتها ، مما قد يؤدي الى تضخيم اختلافاتها الثقافية مع الآخرين ويولد الصراع ويحفز التفكك السياسي، [1] فهو يساهم بتهديد القيم الثقافية والمعتقدات الدينية وطرق الحياة واللغة وهذه كلها تمثل (الهوية) لاي اقلية اثنية . ولاشك ان هذا الامر سوف يرفع من درجة الوعي لدى الاقليات ويزود عملية التعبئة السياسية لديها بالوقود اللازم من اجل العمل السياسي المضاد لاجراءات التحديث المهدد لكيانها الذاتي [2] . فالعصرنة بحد ذاتها لاتلغي الانتماءات الاولية ، بل تنميها لدرجة انه يقتضي عدم الاعتماد على التحديث الاقتصادي والاجتماعي ، بل ايجاد سبل تنشئة لا تلغي الانتماءات التحتية بل توظفها للصالح العام وتجعلها غير نزاعية . وقد اثبتت تجربة الاتحاد السوفيتي المنهار في تعامله القسري مع القوميات وعبر اكثر من خمسين سنة من التخطيط الثقافي ذي الطابع الاندماجي ، ان الشعور القومي لايمكن القضاء عليه ، مهما اتبعت الدولة من اساليب تحديثية . ان ذلك يدفعنا الى القول إن وسائل التحديث التي ينبغي ان تتبع يفترض ان لا تسعى الى اتباع اساليب الدمج والصهر للجماعات المختلفة ، وانما ينبغي استخدام التحديث لبناء قيم ومؤسسات وانشطة وعلاقات جديدة تعزز الولاء الجماعي للدولة، فمن شأن ذلك ان يزيد من امكانات الاستقرار ويجذر من مفهوم المواطنة على نحو جديد

---

(١) فيبي مار و وليم لويس (تحرير) ، امتطاء النمر : تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج ، مركز الامارا ت للدرا سات والبحوث الاسترا تيجية ، ابو ظبي ١٩٩٦ ص ٢٠٨ .

(٢) روبرت تيد جار ، اقليات في خطر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣

وبالشكل الذي يدفع نحو اضعاف التمايزات العرقية والدينية واللغوية وتأثيراتها السلبية على الامن القومي .[1]

إن خلاصة ما تحصده الدولة من جراء استمرار مشكلات الاقليات، انما يتمثل في جرها لحالة من عدم الاستقرار السياسي ، تبرز معالمها في الحروب الاهلية وحروب الاقليات ، وتصاعد موجة العنف الذي يكتسي طابعاً عنصرياً، ومن ثم الانقلابات العسكرية، وهيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة ، مما يعني غياب الديمقراطية وتعطيل آلياتها السياسية ، فضلاً عن تصاعد حدة التدخلات الخارجية في شؤون الامن القومي للدولة المعنية.

واذا امكن القول إن ما ذكر اعلاه يمثل التحدي السياسي في مشكلات الاقليات فإن التحدي الاقتصادي الذي ينتج عن هذه المشكلات لا يقل خطورة؛ فغالباً ما يؤدي تزايد الصراع الداخلي واشتداد الحرب الاهلية الى تفاقم المشكلات الاقتصادية بسبب ضخامة الخسائر البشرية والاقتصادية وتزايد الانفاق العسكري على حساب متطلبات البناء والتنمية الوطنية مما يضعف امكانية رصد الموارد الاولية اللازمة للبناء والنمو الاقتصادي الامر الذي قد يدخل البلاد في ازمة المديونية الخارجية ، وهو ما يشكل خرقاً وتهديداً للامن القومي . فضلاً عن ذلك فإن تطور مشكلة الاقليات يمكن ان يشجع القوى الخارجية على التدخل والتحكم في العمليات الاقتصادية بطرائق واساليب غير شرعية بهدف اجبار الدولة المعينة على الخضوع والاستسلام . اما التحدي الاجماعي الناجم عن مشكلات الاقليات فيتمثل بشكل اساس في انقسام المجتمع وبروز حالة من الضعف في ولاء الاقليات وتقوقعها نحو ذاتيتها على حساب الاندماج في آليات المجتمع الوطني ومن ثم يترتب على ذلك ان تصبح الاقليات شرخاً مؤذياً في جدار الوحدة الوطنية وجسراً

---

(١) د. حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

تعبر منه كل المخططات الداخلية والخارجية التي تحاك ضد وحدة المجتمع السياسية وامنه الوطني او القومي .

وأخيراً ، ونحن في اطار تحليل الترابط بين الاقليات والامن القومي ، علينا ان نعرج الى تحليل هذا الترابط بالتطبيق على الواقع العربي ، ولكن قبل البدء في هذا التحليل فإنه لابد لنا ان نحدد موقفنا الاكاديمي من مفهوم الامن القومي العربي كونه من المواضيع المهمة التي حازت على قدر كبير من الجدل الفكري والنقاش العلمي. فقضية الامن القومي شغلت الانظمة والنخب والجماهير العربية منذ استقرار الاقطار العربية تباعاً وحتى الآن ، وقد اصبحت اوضح ما يكون بعد حالة التردي والتجزئة والتداعي التي تعيشها الامة العربية في المرحلة الراهنة ، حيث اتسع نطاق التهديدات الموجهة الى الامن القومي العربي ، لتشمل ليس فقط التهديدات الخارجية المتسمة بطابع عالمي ، والناجمة عن الانفراد الامريكي بالقرار الدولي ، وما يتبعه من قيود خطيرة على الامن القومي تتمثل في نظام ضبط التسلح العربي ، وتفريغ قوة سلاح النفط ، والتواجد الامريكي المباشر على الارض العربية ، ودعم الوجود الصهيوني في المنطقة العربية ، وتفريغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي ، او تلك المتسمة بطابع اقليمي ناجم عن التهديد الصهيوني والايراني والتركي ، وانما تلك النابعة من داخل البيت العربي (١) والمتمثلة بحالة التجزئة وسيادة منطق الدولة القطرية وازدياد الخلافات العربية – العربية ، فضلاً عما بدأت تواجهه الدولة القطرية ذاتها من مشكلات متعددة، كالفقر، والحاجة الى التحديث وبناء المؤسسات ، والمطالبة بالمشاركة السياسية والتوزيع العادل للثروات الى جانب ضعف مقومات الوحدة الوطنية وما رافقه من تورط في حروب وصراعات اهلية بدأت تهدد مستقبل الدولة القطرية ذاتها، وهكذا

---

(١) نورهان الشيخ ، تقرير عن ندوة الامن القومي العربي : ابعاده ومتطلباته المعقودة في القاهرة ١٥-١٦ ذار مارس ١٩٩٥ ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٦ ، حزيران ١٩٩٥ . ص ١٦٥ وقارن مع د. حسن نافعة مستقبل النظام العربي بعد التسوية، السياسية الدولية، العدد ١٤٠، ٢٠٠٠، ص٧٤.

ففي الوقت الذي تتجه فيه العلاقات الدولية اليوم نحو العولمة ، وتتسم روح العصر بظاهرة تلاقي شعوب متنافرة ، وقيام منظومات اقليمية ، وبروز مساع حثيثة لتوحيد القارات الكبرى في العالم في اطار صيغ سياسية واقتصادية معينة ، نجد ان الخيار المتاح للامة العربية في اطار البيئة الدولية الراهنة ، هو خيار التفكك والتمزق وحروب الاقليات المعلنة او الكامنة [١] .

في ضوء هذه المعطيات التي يقدمها الواقع العربي ، على اختلاف درجاتها وحدتها، ولاسيما استمرار حالة التجزئة والتشرذم مع مايرافقها من اختراق اجنبي حاد لدعائم الامن القومي ، يبرز لنا – ونحن في معرض حديثنا عن الامن القومي العربي – سؤال ملح وهو هل هناك أمن قومي عربي على ارض الواقع؟ فالأمن القومي يفترض بالضرورة دولة قومية واحدة ، تملك اطاراً سيادياً موحداً داخلياً وخارجياً ، وصعوبة الحديث عن امن قومي عربي تكمن في ان العرب يتميزون بغياب ارادتهم السياسية الواحدة ، وافتقادهم الى نظام سياسي واحد او موحد مما يعني غياب اهم عنصر من عناصر الامن القومي ، فالوطن العربي لايمثل كياناً سياسياً واحداً ، وانما هو رهين التجزئة التي شطرته الى اقطار كثيرة مختلفة، ومتباينة في مدركاتها السياسية بالرغم من انتمائها الى اطار نظامي واحد (الجامعة العربية)، وانتمائها الى وعاء ثقافي ولغوي وتاريخي مشترك [٢] . بل ان المشكلة تزداد حينما ندرك ان الاقطار العربية متباعدة في فهمها المشترك لأولويات الأمن

---

(١) معن بشور ، افكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الاقطار العربية ، المستقبل العربي ، العدد (٢٠٢) كانون اول ١٩٩٥ ص ١٧ ، وقارن مع غازي حيدوسي ، الجزائر : التحرير الناقص، دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٧ ص ١٢ وما بعدها، وكذلك د. عبد المنعم المشاط ، الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوى التجزئة : الصحوة القومية المنتظرة ، مجلة شؤون عربية العدد (٧٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٩٢ ص ١٤ .

(٢) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي و العشرين : الابعاد والتحديات ، مجلة دراسات ، الدار العربية للتوزيع و النشر والترجمة القاهرة ١٩٩٥ ص ٦ .

القومي العربي ومستويات تحقيقه ، فلازال هناك غياب في وحدة المفهوم للامن القومي العربي . وتتجلى ضبابية ادراك مفهوم الامن القومي على صعيد الموقف الرسمي والجماهيري ، فقصور وسائل الاعلام العربية في تثقيف المواطن العربي بصدد امنه عبر اساليب تتلاءم مع واقع التنشئة السياسية ترك الساحة مفتوحة امام هجمات الاعلام الاجنبي كي ترسم في تصورات المواطن العربي تصوراً امنياً يتماشى واغراض الاطراف الاجنبية [1]. من هنا بدأ المواطن العربي يسمع ويتكلم عن امن الشرق الاوسط وامن الخليج العربي وامن البحر المتوسط . ان ضبابية ادراك مفهوم الامن القومي اخذت ملامحها أيضاً عند المفكرين العرب ، ولعل ذلك راجع بالاساس الى اختلاف اتجاهاتهم بين مؤيد لمفهوم الامن القومي وعّده حقيقة قائمة ، وبين منطلق من ان مقومات الامن القومي العربي ما زالت غير مكتملة ما دامت الاقطار العربية لاتجسد تشكيلاً وحدوياً متكاملاً ، وبين مطالب بتحديد مفهوم الامن القومي العربي وفقاً للروابط المشتركة التي تجمع العرب ، والاطار النظامي (الجامعة العربية) الذي يضمهم ، مما يعني إبراز مفهوم (الامن الاقليمي) كمرادف للامن القومي العربي [2].

ان فهماً عميقاً لإشكالية الجدل الفكري حول مفهوم الامن القومي العربي تدفعنا الى تصنيف الاراء التي ادليت بهذا الشأن الى ثلاثة تصورات او ابعاد وعلى النحو الاتي :

اولاً – البعد الوحدوي : يناصره دعاة الفكر القومي العربي المنادي بالتحرر والوحدة العربية، حيث نجده حاضراً في كتابات المفكرين العرب وشعارات الاحزاب القومية العربية، فضلا عن الحس الجماهيري الذي يربط ابناء الوطن

---

(١) د. كاظم ها شم نعمة ، اثر الخلافات العربية على الامن القومي العربي ، مجلة المنار ، العدد ١٧، القاهرة آيار ١٩٨٦ ص ٤٣ .

(٢) د. عطا محمد صالح زهرة ، في الامن القومي العربي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ١٩٩١ ص ١١١ .

العربي . ومفهوم الامن القومي طبقاً لهذا البعد يستند الى الوعي القومي بوجود الامة العربية كحقيقة قائمة رغم التمزق الذي يعتري بنيانها ، فأمة العرب ما زالت تحكمها منظومة قيمية متماسكة قادرة في أي لحظة من لحظات التاريخ على ادراك ذاتها والانتفاضة على واقعها السياسي المجزأ ،[1] ومن المميزات التي تميز الامة العربية عن غيرها من الامم المجزأة الاخرى انها تشكل واقعاً متجانساً في اطاره العرقي والعقائدي ممثلاً بالعروبة والاسلام ، فقد استقى العرب شعورهم بالهوية القومية من اللغة وحضارتها ، في حين شكل الاسلام دافعاً قوياً للاحساس بالهوية الجماعية التي تصب وتلتقي بالمجرى القومي في غالب الاحيان.[2] كما ان من الحقائق التاريخية التي توطنت في الفكر السياسي العربي (الوحدوي)، ان التجزئة القطرية انما هي مرحلة عابرة في تاريخ الامة العربية، وبالتالي فإن غياب الدولة العربية الموحدة ، ثم الارادة العربية الواحدة ، لايلغي حقيقة ان مصير الشعب العربي في اقطاره كافة ، في الحاضر والمستقبل انما هو كل غير قابل للتجزئة، ومن هنا يصير الامن القومي العربي تعبيراً عن الحقيقة القومية للامة العربية وارادتها وآمالها ومصالحها الواحدة فحيثما "...توجد جماعة قومية حتى وان لم تنصهر بعد في شكل دولة واحدة لتعبر عن ذاتها من خلال ارادة دولية واحدة ، فإن مفهوم الامن القومي له موضعه " [3].

---

(١) د. عما ر بن سلطان ، امريكا و العرب : تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديدة مجلة ام المعارك ، العدد (٥) ، مركز ابحاث ام المعارك ، بغدا د ١٩٩٦ ص ٥٥ ، وكذلك د. فواز جرجيس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى : دراسة في العلاقات العربية – العربية والعربية الدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧ ص ٢٩ .

(٢) إيليا حريق ، نشوء الدولة في الوطن العربي ، منشور في : غسان سلامة وآخرون ، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايار ١٩٨٩ ص٢٨ .

(٣) د. ما زن الرمضاني ، الامن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية) ١٩٨٨ ص ٥٩ .

ثانياً – البعد التوفيقي : ينطلق انصاره من الجامعة العربية كمنظمة اقليمية بديلة عن الوحدة العربية . فالجامعة العربية تعد اطاراً توفيقياً يهدف الى ادامة العلاقات الطيبة بين الاقطار العربية لضمان التعاون العربي المشترك، وهي كما اريد لها منذ التأسيس ما زالت قائمة على فكرة التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول العربية ، مع احتفاظ كل دولة بكامل سيادتها وحقوقها ، على ان يكون هذا التعاون قائماً على اساس التساوي بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة [١]. وبهذا المعنى يصير الامن القومي العربي كمرادف للامن الاقليمي . ويقدم الباحثان عفاف الباز ومحمد عنتر تحديداً اكثر وضوحاً لهذا المفهوم (الامن الاقليمي) حينما يشيران الى ان " الامن العربي ينطبق عليه مفهوم الامن الاقليمي ، فالمفهوم هنا يشمل اكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة" [٢].

والواقع ان قراءة متأنية لميثاق الجامعة العربية تعطينا اليقين بأن واضعي الميثاق لم يتطلعوا من خلاله الى تأسيس منظمة تكون سبيلاً وظيفياً لتحقيق الوحدة السياسية العربية، وانما الى منظمة تكمن وظيفتها الاساسية في مجرد رعاية التعاون العربي المشروط بالموافقة الرسمية المسبقة على مضامينها. فهذه الجامعة هي منظمة دول حريصة على سيادتها بالمفهوم القديم للسيادة .والمادة الثانية من الميثاق تؤكد هذا الحرص [*]،

---

(١) د. محمود علي الداود ، الجامعة العربية : دراسة نقدية لتجربة العمل العربي المشترك ، مجلة ام المعارك ، العدد (٥) مركز ابحاث ام المعارك ، بغدا د ١٩٩٦ ص ٢٦ .

(٢) نقلاً عن د. عطا محمد صالح زهرة ، في الامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥.

* نصت هذه المادة على ما يلي: ان "...الغرض من الجامعة توثيق العلاقات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها "للمزيد انظر د.محمد عزيز شكري وعبد الله الربابعة، ميثاق جامعة الدول العربية وانظمتها واجهزتها، جامعة الدول العربية ، الاتحاد البريدي العربي، كلية البريد العربية، دمشق ١٩٨٥ ص ٤١ وقارن مع د. مفيد محمود شهاب ،جامعة الدول العربية ميثاقها

وتبعاً لذلك كان بديهياً ان لايولي الميثاق تعزيز التعاون العربي اهمية تذكر .[1]

وبهذا المعنى، يمكن القول إن الجامعة العربية لايمكن ان تخرج عن اطار الكثير من المنظمات الاقليمية التي تعزز التكامل الوظيفي بين مختلف الدول وفي مناطق جغرافية متعددة مثل السوق الاوربية المشتركة، ومنظمة الوحدة الافريقية..الخ . على هذا فإن انصار هذا البعد يتمسك برأيه القائل إن على العرب ان يطوروا الجامعة العربية كإطار توفيقي يجمع العرب ويديم الروابط بينهم من منطلق وظيفي / تكاملي ، لدفع الاطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية الكبرى .

ثالثاً – البعد القطري (الانعزالي): ينطلق انصاره من افتراض مفاده عدم وجود امن قومي عربي ، ذلك ان الامة العربية لم تعبر الى الآن عن ارادة دولية واحدة، وانما عن مجموعة دول ذات نظم وعقائد ايدلوجية متباينة، فليس هناك في العالم المعاصر نموذج مماثل للعالم العربي في تعدد وتباين نظمه : ملوك وسلاطين وشيوخ وامراء وقيادات ثورية [2] ، واختلاف في المنطلقات الايدلوجية : ليبرالية، اشتراكية ، قومية ، اسلامية ، طريق خاص مما يجعل صعوبة الحديث عن امن قومي عربي لاسيما في ظل ما اخذ يعانيه الواقع العربي من انكشاف امني وترسيخ للدولة القطرية ، وازدياد في حدة الخلافات العربية ازاء ضعف التنظيمات العربية

وانجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨ ص٣٤.

(١) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المؤسسات الامنية العربية والامن القومي ، مجلة ام المعارك، العدد (٥) بغدا د ١٩٩٦ ص ٩ .

(٢) د. حامد ربيع ، نظرية الامن القومي: حول عملية التأصيل الفكرية لمناهج تقنين مباديء الأمن القومي والواقع العربي ، مجلة افاق عربية ، العدد (٣) ، بغداد ايلول ١٩٨٥ ص ٢١ .

الشاملة لحساب التجمعات الاقليمية العربية . بل الاكثر من هذا ان الدولة القطرية نفسها اخذت تتعرض اليوم لمخاطر متزايدة تهدد وحدتها بالتصدع وسيادتها بالانفراط لأسباب شتى ، فكيف اذن يمكن الحديث عن امن قومي عربي في الوقت الذي يشهد السودان والصومال والبحرين والجزائر ولبنان صراعات داخلية خطيرة بدأت تعرض وحدتها الوطنية للتصدع [1] ؟ وهل ان الاجواء العربية تسمح بالحديث عن الامن القومي العربي مع تزايد التدخل الاجنبي في المنطقة العربية وتزايد الخضوع للمشروع الامريكي –الصهيوني الخاص بتسوية القضية الفلسطينية وضرب عناصر المقاومة العربية؟، لقد اخذت حالة التداعي في الواقع العربي حداً ان اخذت الكثير من الحكومات العربية تشكك في حكمة العمل العربي المشترك وتعد بالتالي عضويتها في الجامعة العربية ، لابل علاقاتها العربية – العربية مظهر من مظاهر سياستها الخارجية ليس إلا . في الوقت الذي ترتبط بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية رئيسة مع القوى الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة[2]. بل ان من المفارقات اللافتة ، انه في الوقت الذي تتسارع فيه الخطوات لإقامة (السلام) او (الصلح الموهوم) مع الكيان الصهيوني ، تتعالى في الوقت ذاته بعض الدعوات العربية الرامية الى عرقلة مسيرة أي تقارب عربي ، ولم شمل المجموعة العربية، بدعوى ان الوقت لم يحن بعد لرأب التصدعات التي خلفتها احداث الخليج عامي ٩٠-١٩٩١ ، بل ذهبت بعض الاقطار العربية ابعد من ذلك الى محاولة منع أي تقارب او حوار بين الفصائل او التيارات المتنازعة داخل بعض الاقطار العربية ، عن طريق دعم الحركات الانفصالية المتمردة واستخدامها

---

(١) مجموعة باحثين ، حالة الامة العربية : الاوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للامة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٧ آيا ر ١٩٩٦ ص ص ٣٠-٣٩ .

(٢) د. محمود علي الداود، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

كأداة ضغط ضد النظام السياسي [1] . والأدهى من ذلك ان الكثير من دعاة الانعزالية بدأوا يشككون في جوهر مقومات الوجود العربي كاللغة العربية ، فهذه اللغة التي تعد احدى الروابط التي تجمع الشعب العربي ، اصبحت في نظر دعاة الانعزالية لا تكفي كأساس ويستدلون على ذلك باللغة الانكليزية التي تجمع عدة شعوب دون ان يخلق منها ذلك امة واحدة [2] .

الواقع ان اتجاهات او ابعاد كهذه او غيرها – وان كان لها مايبررها – الاانها لاتعبر عن معرفة حقيقة لماهية الامن القومي العربي ، فهي تغفل حقائق عدة لابد ان تؤخذ في الاعتبار عند تناول الموضوع .

فالاتجاه الاول ، وان كان يقوم على نظرية شاملة، يسعى من خلالها الى بلورة الواقع العربي في كل متكامل . الانه يظل ضمن نطاق النظرية المثالية التي لاتفصل بين الواقع والحلم . فما تزال تفصلنا عن الوحدة كضرورة للامن القومي، المرحلة العربية الراهنة بخصائصها ، وبما تتضمنه من تجزئة وتنافر وفقدان للسيطرة على المصير العربي . اما الاتجاه الثاني (التوفيقي) فينظر الى الامن القومي على انه امن اقليمي ، ولاشك ان ذلك ينطوي على خلط واضح بين مفهومين مختلفين ، سواء من الناحية النظرية او فيما يخص الواقع العربي . فأغلب الباحثين العرب يتفقون على ان الامن القومي العربي يتجاوز مفهوم الامن الاقليمي، على اعتبار ان العلاقات التي تربط بين الاقطار العربية ، والتحديات المشتركة التي تجابهها ، والمصالح التي تشدها سوياً تجعل من الامن العربي امراً مختلفاً عن

---

(١) معن بشور ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ وقارن مع رياض قاسم ، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الخامس الذي عقد في بيروت للفترة من (٩ – ١١) آيا ر ١٩٩٤ ، المستقبل العربي، العدد ١٨٥ ، تموز ١٩٩٤ ص ١٤٦ .

(٢) د. جلال عبد ا لله معوض ، الشرق الاوسط : الدلالات والتطورا ت الجارية والمحتملة ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٠ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة كانون الاول ١٩٩٤ ص ٤٣ .

مجرد الامن النابع عن حقيقة الجوار الجغرافي . يقول الدكتور علي الدين هلال في هذا الصدد: ((...الامن القومي العربي ليس مجرد صورة من صور الامن الاقليمي وحق الدفاع المشترك الجماعي عن النفس وفقاً للمادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة، ففي هذه النظرية تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وتقصرها على رابطة الجوار الجغرافي فالأمن القومي يستند في الاساس على وحدة الامة العربية ، والى وحدة الانتماء والى مفهومي الامة العربية والمصير الواحد، والامن العربي كذلك ليس مجرد حاصل جمع الامن الوطني للبلاد العربية المختلفة بل انه مفهوم يأخذ في حسبانه الاخطار والتهديدات الموجهة الى هذه البلاد ويتخطاها ويتجاوزها)) [١] .

اما الاتجاه الثالث ، فمع انه ينسجم مع بعض الخصائص التي يتميز بها الواقع العربي الراهن (تجزئة ، اختراق اجنبي ، استيطان صهيوني، تخلف، تبعية، ضعف مقومات الوحدة الوطنية) الانه يقف عندها ، ولايحاول استغلال الروابط المشتركة التي تجمع الاقطار العربية لبلورة مفهوم موحد للامن القومي العربي فالاقطار العربية ترتبط جميعاً بمصلحة قومية عليا تفرضها حقيقة الانتماء القومي، وبالتالي فهي ملزمة باتخاذ تدابير مشتركة لمواجهة اخطار قد تشكل تهديداً لوجودها ولهويتها القومية . وقد نتفق مع ما يقال ان شروط التكامل الوحدوي لم تنضج بعد، وان الواقع العربي الراهن هو من الهشاشة والضعف مما لايسمح معه الحديث عن امن قومي عربي ، إلا اننا نؤكد ان الامن القومي العربي قد اصبح اليوم يعبر عن حقيقة الحاضر المرهون بالمستقبل ، فالحاضر العربي – رغم مأساويته يشكل إحدى مراحل التطور العربي المفضي الى التكامل القومي .

---

(١) جميل مطر و د. علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ٥ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦٧ .

على هذا الاساس ينبغي النظر الى الامن القومي من منطلق تخطي الاوضاع العربية الراهنة الى وضع افضل يلبي احتياجات الطموح القومي، ويعزز فكرة الوحدة العربية ، عبر اعادة بناء الاستراتيجيات والتصورات الامنية المشتركة وبالاتجاه الذي يدفع نحو تجاوز حالة الوهن او الضعف التي تمر بها العلاقات العربية ، فضلاً عن تنسيق الجهود العربية من اجل تنمية الموارد وازالة الفقر، وبناء المؤسسات ، واحترام حقوق الانسان ، الى جانب ايجاد السبل الكافية لحل الصراعات الداخلية التي تنهك الجسد العربي ، وبما يفضي الى تعزيز حالة التماسك الداخلي للاقطار العربية ، وبالشكل الذي يحفظ للمجتمع العربي القدرة على مواجهة تحديات الانزلاق في متاهات الفرقة والتناحر ، ومجابهة التحديات المختلفة التي تفرضها البيئة الدولية الراهنة، وفي مقدمتها التحديات الفكرية والثقافية، ومحاولات المسخ والتشويه الحضاري التي يحاول الغرب اليوم فرضها على الواقع العربي .

من هذا التحديد المبسط لمفهوم الامن القومي نستنتج الحقائق التالية :

١- ان مفهوم الامن القومي يأخذ بنظر الاعتبار خصائص المرحلة الراهنة التي تمر بها الامة العربية .

٢- ينظر الى المستقبل بتفاؤل أملاً في تجاوز الواقع العربي الراهن .

٣- ينبغي النظر الى مفهوم الامن القومي العربي باعتباره امن المجتمعات العربية وليس امن النظم العربية فحسب ، بمعنى آخر اصبح الامن والاستقرار الداخلي في الدولة العربية، بل في الامة العربية برمتها ، من الاهمية بمكان بالنسبة الى الامن القومي . فكلنا يعلم ان استقرار الاوضاع في الدولة لمدة طويلة يعطي الفرصة للمسؤولين فيها لتنفيذ استراتيجياتهم الوطنية في جميع المجالات، وبالتالي تحقيق اهدافهم القومية وفقا لتخطيط طويل مستقر ، لذا فإن

أي قلاقل او صراعات داخلية انما تعمل على هدم هذه الاستراتيجيات وعرقلة خطوات التقدم الى امام [١] .

والامة العربية تعاني عدم استقرار بنيتها الداخلية ، واختلال حالة التماسك الداخلي لاقطارها ، عبر انتشار ظاهرة الصراعات المحلية الناجمة عن تداخل الابعاد الداخلية مع المؤثرات الخارجية ، حيث تطرح ممارسة الاقليات بعض اعمال العنف الكثير من التساؤلات حول الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة في الوطن العربي ، فقضية الاقليات اصبحت اليوم قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار الواقع الاجتماعي لبعض الاقطار العربية ، لاسيما تلك التي يضعف فيها خيط الانسجام الداخلي ، ولعل ممارسات بعض النظم السياسية العربية ، وتفضيلها الاساليب القمعية في مواجهة مطالب الاقليات المتعلقة بنصيب عادل من الثروة والسلطة ، هو الذي يفضي الى تأجيج المشكلة ويعمق الاختلافات والانقسامات داخل المجتمع الوطني ويرفع بالتالي من روح الانفصال لدى بعض الاقليات [٢] ويزداد الامر خطورة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار دور المتغير الخارجي في اذكاء هذه المشكلة ، فالقوى الغربية لعبت ادواراً مهمة في تعميق هذه الظاهرة وتجذيرها عبر دعمها لحركات التمرد في اقطار عربية كثيرة، وهي بذلك لم تكتف بتكريس التجزئة العربية من خلال تغذية الخلافات او اصطناعها بين الانظمة العربية حول قضايا هامشية او ثانوية وحسب، وانما امتد مخططها في العقود الاخيرة الى احداث مزيد من التجزئة عن طريق تجزئة هذه التجزئة عبر اتخاذ بعض الاقليات قنوات لممارسة الاختراق والتفتيت للاقطار العربية القائمة، وقد بدا ذلك جلياً في اثارة النعرات الطائفية في لبنان للمدة من ١٩٧٥ – ١٩٩٠ ويبدو اليوم اكثر وضوحاً في

---

(١) جهاد عودة ، نظرية الامن القومي العربي : منشور في مجموعة باحثين، قراءات في الفكر القومي: القومية العربية وفلسطين والامن القومي وقضايا التحرر، (سلسلة التراث القومي – الكتاب الخامس) مركز دراسات الوحدة ، بيروت ١٩٩٦ ص ٥٠٧ .

(٢) د. حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ص ١٥٠ .

تشجيع النزعات الانفصالية للاكراد في شمالي العراق والقبائل النيلية في جنوبي السودان ، عبر دعم حركة التمرد التي يقودها (جون قرنق) ، اضافة الى محاولات تغذية الصراع الداخلي في الجزائر والصومال وموريتانيا واليمن ومصر.[1]

وهكذا فإن نظرة على اوضاع الاقطار العربية اليوم تقودنا الى ملاحظة كيف انه بدأت تسحب من ادراج العواصم الدولية والاقليمية خرائط تقسيمية لهذا القطر او ذاك ، تارة باسم الفدرالية وطوراً باسم الكونفدرالية ، وحيناً باسم التعددية، وحيناً آخر باسم الحقوق الثقافية المميزة . والامر الواضح في هذه الخرائط انها تهدف الى امر واحد هو اقامة الدويلات العرقية والطائفية ، مما يسمح للكيان الصهيوني بالبروز ككيان عنصري توسعي على انقاض الامة العربية .

---

(١) د. عبد السلام بغدادي ، الامن القومي العربي و التحديات الدولية المعاصرة ، مجلة شؤون سياسية، العدد المزدوج (٦-٧) السنة الثانية ، مركز الجمهورية للدرا سات الدولية ، بغداد ١٩٩٦ ص ٤٨.

الباب الأول

الأطار النظري للدراسة

الفصل الأول

البعد الداخلي لإشكالية الاقليات في الواقع العربي

تمهيد:

تثير العلاقة القائمة بين الاقليات والنظام السياسي في إطار المجتمع الوطني بما تتضمنه من حالات تعاون وانفتاح او حالات صراع او تقاتل تساؤلات عدة على صعيد الاهتمام الاكاديمي او على صعيد العمل السياسي منها : الى أي مدى تفضي العلاقة الايجابية التي تربط النظام السياسي بوحدات المجتمع وجماعاته المختلفة الى تحقيق الاستقرار والامن للجماعة الوطنية ؟ ثم الى أي مدى تؤدي العلاقة السلبية التي تحكم توجهات النظام السياسي بتلك الجماعات ، وبما تتضمنه من حالات، تهميش وإبعاد ، وتضييق في فرص المشاركة السياسية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية في تحقيق ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وخلق الاوضاع المضطربة التي تفسح المجال للقوى الخارجية لاختراق مقومات الامن الوطني أو القومي .

إن هذا الفصل معني بالاجابة على هذه التساؤلات في إطار الواقع العربي، انطلاقاً من تحديد طبيعة العلاقة القائمة : بجانبها الايجابي والسلبي ، بين بعض النظم السياسية العربية والاقليات الموجودة في اطار المجتمع العربي وانعكاس ذلك على حالة الاستقرار السياسي الذي تعيشه بعض الاقطار العربية .

ومن أجل اعطاء الصورة أبعادها الكاملة أرتأينا ان نقدم لذلك بمبحث نوضح فيه طبيعة العلاقة التي جمعت الاقليات التي عاشت بين ظهرانية المجتمع العربي الاسلامي والنظم العربية التي حكمت على مر التاريخ العربي الاسلامي،

والتي كانت في جملتها علاقة ايجابية مهدت لـبروز حالـة الاندمـاج و التلاحـم والاستقرار بين ابناء المجتمع العربي ، الامر الذي انعكس بنتائجه علـى تضـاؤل فرص الاختراق لأمن الدولة العربية الاسلامية .

المبحث الاول

الأقليات في الموروث العربي الإسلامي

ما أن ظهر الاسلام في جزيرة العرب ، على يد الرسول محمد (ص) وانتشرت دعوته، حتى اخذ العرب المسلمون الاوائل على عاتقهم نشر الدعوة الاسلامية الى "الاقوام" الاخرى ، انطلاقا من مبدأ تحقيق الرسالة العالمية للدين الجديد .

ولم تمض حقبة طويلة حتى اخذ الاسلام ينتشر بين ربوع الجزيرة والاقاليم المجاورة لها، حيث توافدت جموع الناس ، معلنين ولاءهم للدين الجديد ، بعد ان اخذوا يتلمسون سماحة مبادئه القائمة على العدل والمساواة بين البشر دون تفريق بينهم على اساس الجنس او اللون او المعتقد.

لقد كانت خواص وسمات العصر الذي ظهر فيه الرسول محمد (ص) من العوامل الممهدة والمساندة لذيوع وتقدم الدعوة الاسلامية الجديدة. فقد اتسم ذلك العصر بالتراجع الفكري والخواء الروحي، وكانت معظم المجتمعات في العالم المتحضر او البادي "يموج سأما وسخطا على الاحوال والنظم التي كانت تسود وقتئذ، وكان السواد من البشر يطمح الى اقامة نظم اجتماعية ارقى وامثل ، فكانت بوادر من هذه الريح العامة تهب في بلاد العرب، وكان العرب يشعرون بالحاجة الى دين امتن في نظمه وانقى في تعاليمه من الوثنية المضطربة المنحلة، بل كانت شعوب فارس والشام ومصر تشعر بمثل هذه الحاجة الى تعاليم جديدة ترضي مشاعرها الدينية، بأكثر مما كانت ترضيها تعاليم النصرانية او اليهودية او المانوية التي كانت تضطرم بالخلاف جنبا الى جنب ، ويحوطها الجدل المستفيض، فلما ظهر النبي العربي الفى امة بأسرها يحفزها تيار التقدم " [1] لاستقبال الدين الجديد.

---

(١) محمد عبد الله عنان ، وثبة العرب وكيف خرجوا من الصحراء الى الظفر، منشور في: مجموعة باحثين ، قراءات في الفكر القومي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨.

ولعل ذلك التحفز يفسر لنا السرعة الكبيرة التي انتشر بـــها الاســـلام والاســـتعداد اليقيني الذي قوبل به العرب الفاتحون من قبل سكان البلاد المفتوحة، من هنا لم يكن غريبا ان يسجل التاريخ، أن توغل العرب في البلدان المختلفة، كان فـــي الغـــالب محاطا بعطف الشعوب التي سعوا الى هدايتها، وان حكومات تلك البلدان كانت فـــي تلك العصور اشد جورا وعسفا، وان أهل الشام ومصر والعراق ، رحبت بشـــريعة محمد (ص) ، وان تعاون اقباط مصر مع المسلمين على هزيمة الروم، فضلا عـــن قتال البربر مع المسلمين لفتح افريقيا ، كان بغضا منهم لحكوماتهم واغتباطا بالحكم الجديد [١] الذي وجدوا في سماحته وعدالة تعاليمه، وقبوله بالتعددية الدينية مـــايبدد المخاوف التي زرعت عنوة في نفوسهم. ويقول عن ذلك د. ادمون ربـــاط : "لأول مرة في التاريخ انطلقت دولة هي دينية في مبدئها، ودينية في سبب وجودها، ودينية في هدفها الا وهو نشر الاسلام عن طريق الجهاد بأشكاله المختلفة مـــن عســـكرية وتبشيرية الى الاقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعوب الخاضعة لســـلطانها ان تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها، وذلك في زمن كان يقضـــي المبـــدأ السائد بإكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم، وهذه القاعدة لم تندثر في الغـــرب، الا بعد الثورتين الامريكية والفرنسية" [٢] ، فالإسلام لم يدخل بقوة الســـيف لتغيـــير العقائد والسلوكيات ونشر الدين، وانما دخل بالمجادلة والحكمة والموعظة الحســـنة ***أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجدلهم بالتي هي احسن، إن ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين*** " [٣] فخلع على العناصر غـــير المسلمة. الكثير من سماحته، فقد طرح الاسلام عليهم احد خيارين، إما اسلام الوجه

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣١، وقارن مع روجيه غارودي، الاسلام ، ترجمة وجيـــه عطيـــة ، دار عطية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٦، ص ص ٢٧-٢٨.

(٢) نقلا عن فكتور سحاب، من يحمي المسيحيين العرب، مجلة المستقبل العربـــي، العـــدد ٣٠، آب ١٩٨١، ص١٢٨.

(٣) القران الكريم ، سورة النحل، الآية ١٢٥.

لله تعالى فيكونون بذلك في زمرة اتباع الدين الجديد لهم مالهم وعليهم ماعليهم. وإما الاحتفاظ بدياناتهم ليصيروا بذلك بعد اداء واجباتهم في ذمة الرسول (ص)، ومن هنا طرح مفهوم او تعبير (أهل الذمة) بوصفه احد البدائل المتاحة للاشارة الى غير المسلمين في المجتمع العربي.[١] ولقد ترتب على موقف الاسلام هذا، الذي انكر الاسلوب القسري في نشر الدعوة الاسلامية ان تقررت لشعوب الدولة الجديدة حرية الاعتقاد الديني، وبقيت على حد تعبير د. محمد عمارة- بالرغم من التجاوزات التي قامت بها السلطة او الدولة في مراحل عدة لنهج الاسلام وموقفه المبدئي من تقديس حرية الاعتقاد- في اطار الدولة العربية الاسلامية جزر بشرية لم يدخل اهلها في دين الاسلام، حتى توحد الناس قوميا دون ان يتوحدوا دينيا. [٢] وكان لابد لهذه السياسة الاسلامية المتحدرة من القرآن والسنة النبوية ان تسفر عنها نتيجتان حاسمتان، ما لبثت آثارهما ماثلة بين ابناء الامة العربية، الاولى هي دخول سكان البلاد التي فتحها العرب (فرس، أتراك، اكراد، بربر، قبط، زنوج) في دين الاسلام، والثانية، قيام الطوائف والاقليات المسيحية . فتلك الجماهير التي كانت تشكل اغلبية اهالي سوريا ومصر والعراق، وكانت تدين بالمسيحية ، وبعضها وثني المحتد قد اعتنقت الاسلام بأفواج متلاحقة منذ القرن الاول الهجري، ومن بقي من هؤلاء المسيحيين موزعين الى طوائفهم المعروفة، انما هم شهود عدل عبر التاريخ على انسانية هذا الدين الذي أقر لغير المسلمين ليس فقط بحقوقهم الفردية والجماعية الكاملة، بل ايضا بالمواطنية الشاملة في اطار المجتمع العربي الاسلامي. [٣]

---

(١) د.نيفين عبدالمنعم مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٥.

(٢) د. محمد عمارة، وجها لوجه: الطائفية الدينية ... والوحدة القومية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣، ايلول ١٩٧٨، ص٩٩.

(٣) باسيل يوسف ، مخاطر حقوق الانسان ومواجهة مخططات التفتيت الطائفي للمشرق العربي، محاضرة مطبوعة على الرونيو، مؤسسة عبدالحميد شومان عمان ، ١٩٩٣/٩/٢٨، ص٣.

والواقع ان سماحة الاسلام مع غير المسلمين ، قد نبعت بشكل اساس من التصور العام الذي احاطه الاسلام بحقوق الانسان، والمنطلق من المساواة التامة بين البشر في الحقوق والواجبات دون تمييز بينهم على اساس من الجنس او اللون او الدين، فصورة الانسان قد رفعها الله الى مكانة عالية من التقديس والتقدير ووضع له في هذه الارض مايليق بكرامته ومكانته، وبالشكل الذي يجعله قادرا على اداء الرسالة المكلف بها، ومن يتدبر آيات القران والسنة النبوية التي نزلت بحق الانسان ومكانته يتطلع الى ذلك البعد العالمي الذي أقره الإسلام للانسان والذي يتجاوز كل الفروق الجنسية والعقائدية والجغرافية والاجتماعية ، مما يجعل هذا الامر حجة على القائلين بعنصرية الاسلام وارهابيته ضد المخالفين له ***"أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"*** [1] وعلى هذا الاساس جاءت سماحة الاسلام مع المخالفين له بالعقيدة إعمالا لمبدأين متكاملين، الاول هو الاصل الواحد لمختلف الرسالات السماوية واشتراكها في فكرة التوحيد، والثاني هو اشتراك البشر كافة في الاخوة الانسانية [2] وقد وجدت تلك السماحة تعبيراتها العملية في الكثير من الحقوق التي منحت لغير المسلمين في العصور الاسلامية المختلفة وفي مقدمتها حق الحرية في الاعتقاد الديني، فأحد عناصر حرية الاعتقاد في الاسلام هو ان يكون الانسان حرا في العمل بمقتضى دينه وعقيدته التي يؤمن بها، لايمنعه ظلم ولايعسف به استبداد أو اضطهاد ديني او سياسي ***"ولو شاء ربك لجعل الناس أمة***

---

(١) القرآن الكريم ، سورة الحجرات الاية ١٣.

(٢) ياسر عبدالحكيم طنطاوي، الاسلام والغرب: الماضي والحاضر والمستقبل(عرض) ، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين اول ١٩٩٧ ، ص ٢٠١، وكذلك هشام احمد، التصور الاسلامي لحقوق الانسان ، مجلة قضايا دولية، العدد (٣٢٥)، السنة السابعة، اسلام اباد، اذار ١٩٩٦، ص٣٤.

واحدة ولايزالون مختلفين" [١] وقوله: "*أفانت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين*"[٢]، هذا عدا ماورد عن الرسول (ص) والاثر الصالح من رعايتهم لحرية العقيدة وحساسيتهم المفرطة ازاءها، ومن ذلك سماح الرسول (ص) لوفد من مسيحيي نجران بالصلاة في المسجد، واحجام عمر بن الخطاب (رض) عن الصلاة في كنيسة القيامة عند فتح العرب بيت المقدس، مخافة ان يتبعه المسلمون على تعاقب القرون فينتهكوا بذلك حرمات اخوانهم المسيحيين. [٣] واذا كان موقف الإسلام واضحا في النص على حرية العقيدة من منطلق " **لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي**" [٤] فإن الأمر قد تعدى ذلك الى حق الانسان غير المسلم في التعبير عن عقيدته واقامة شعائره بحرية تامة، بل حقه في الدفاع عنها وفي الدعوة اليها، وفي نقد غيرها من المعتقدات. وفي هذا الصدد يؤكد اسماعيل الفاروقي استاذ علم الاديان في جامعة تمبل الامريكية: "ان للمواطن غير المسلم في الدولة الاسلامية الحق في اذاعة قيم هويته في الاطار القانوني الذي يخضع له الجميع، واذا كان من حق ، بل من واجب المسلم ان يعرض دعوته على مواطنه غير المسلم، فإن لهذا الاخير الحق نفسه، واذا كان هناك من خشية على ايمان المسلمين، فليس من علاج امام هؤلاء الا التعمق في ايمانهم" [٥] ، اما فيما يتعلق بحق العدالة والمساواة ، فقد جعل الإسلام لغير المسلمين من اهل الكتاب والديانات الاخرى، حرمة في ارواحهم واعراضهم واموالهم، وكفل عصمتها. فالإسلام لايميز في الكرامة والحقوق بين انسان وآخر، سواء في العرق او الجنس او النسب او الجاه، عملا بقول الرسول

---

(١) القرآن الكريم، سورة هود، الاية ١١٨.

(٢) سورة يونس، الاية ٩٩.

(٣) محمود شلبي، اشتراكية عمر، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣، ص٨٥.

(٤) سورة البقرة، الاية ٢٥٦.

(٥) نقلا عن محمد عبدالملك المتوكل، الاسلام وحقوق الانسان، المستقبل العربي، العدد ٢١٦، شباط ١٩٩٧ ، ص٩.

(ص) في احدى خطبه بمنى "***يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، الا لا فضل لعربي علي عجمي ولا عجمي على عربي ولا أسود على احمر ولا لأحمر على أسود الا بالتقوى ألا هل بلغت***" [1] ، وقد زاد الاسلام على ذلك بمنعه التمييز بسبب الحقد او العداء ***"يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولايجرمنكم شنئان قوم على الا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون***" [2] .

والواقع ان قضية المساواة أثارت–وما زالت تثير جدلا مستفيظا داخل العالم الاسلامي وخارجه، وقد تركز الجدل حول عدد من القضايا التي يرى فيها خصوم الاسلام ومناهضيه، انها تخل بمبدأ المساواة، والتي من اهمها بالطبع حقوق الانسان غير المسلم في الدولة الاسلامية ، هل يحظى بالمواطنة المتساوية؟ ام انه مواطن من الدرجة الثانية نميزه بمصطلح اهل الذمة او اهل الكتاب؟ وهل له حق الولاية كما لغيره من المسلمين؟ وهل ان نظام الجزية يتناسب مع حق المواطنة المتساوية؟

يجيب الشيخ راشد الغنوشي على هذه التساؤلات في معرض انتقاده للمستشرق (مكدونالد) الذي حاول استغلال مفهوم (اهل الذمة) لتشويه صورة الاسلام عبر تأكيده على ان اهل الذمة لايعدون مواطنين في الدولة الاسلامية. فيؤكد الغنوشي ان المساواة هي قاعدة التعامل في المجتمع الاسلامي، لذلك فإن مصطلح (أهل الذمة) لم يعد لازم الاستعمال في الفكر السياسي الإسلامي، لا سيما بعد ان تحقق الاندماج بين المواطنين، وقامت الدولة على اساس المواطنة، أي المساواة حقوقا وواجبات، ويستشهد الغنوشي بالدولة الإسلامية في صدر الإسلام، حيث تعرضت الصحيفة التي وضعها الرسول (ص) لبعض المشكلات مثل مشكلة (المواطنة) في مجتمع متعدد المذاهب والمعتقدات ، فاعترفت للجميع بحق المواطنة

---

(١) انظر نص هذا الحديث في : ابي عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي، جامع احكام القران، المجلد الثامن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٢٣.

(٢) القرآن الكريم ، سورة المائدة، الاية ٨.

الكاملة وان جميعهم "يكونون امة من دون الناس" هي الامة السياسية التي يقود لواءها الرسول (ص) ويشترك افرادها في التعايش المشترك والولاء للدولة الجديدة والدفاع عنها [1]، ويصل عبد الكريم زيدان ومحمد سليم العوا الى النتيجة نفسها التي توصل اليها الشيخ الغنوشي، وهي ان ما تحقق من اندماج في مجتمعاتنا بين المواطنين على اختلاف دياناتهم وقومياتهم، وقيام الدولة على اساس المواطنة ينفيان استمرار الحاجة الى مفهوم (اهل الذمة) [2] وما يترتب عليه من قيود في فرض الجزية وتحديد للمناصب او الوظائف التي يشتغل بها غير المسلمين . فتطور المجتمعات الاسلامية وقيام مفهوم المجتمع المدني بمؤسساته وآليات تطوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية، افقد مفهوم (اهل الذمة) أو (اهل الكتاب) معناه الديني والسياسي والاجتماعي. واصبح من حق المواطن غير المسلم ان يشغل المنصب الذي يتناسب مع كفاءته دون قيد ديني او عقيدي. فالقضاء على سبيل المثال- وهو من اهم المناصب المختلف بشأن ولايتها- لم يعد يتطلب ذلك الرجل الفقيه الملم بأمور الدين والدنيا او المستبصر بالأحكام الفقهية المتعلقة بالشريعة. فالقاضي كما يقول فهمي هويدي: " لم يعد كذلك لأنه اصبح يطبق قانونا مكتوبا وله شروحه ، ولم يعد فردا، وإنما صار عضوا في هيئة المحكمة وبات حكمه قابلا للمراجعة من المحاكم الاعلى، ومن ثم فإننا لم نعد بحاجة الى ذلك القاضي المجتهد، الامر الذي يرفع تلقائيا شرط الاسلام فيمن يباشر القضاء" ويخلص الاستاذ فهمي هويدي الى نتيجة مؤداها: "إن فكرة استبعاد غير المسلمين من الولايات العامة هي

---

(١) د. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٧. وكذلك عوني فرسخ، حول المسيحيين العرب، المستقبل العربي، العدد ٢٢٥، تشرين الثاني ١٩٩٧، ص ٤٦.

فرية لاأصل لها في شريعة الاسلام" [1] ولعل الاستنتاج السابق ينبع من ان هذه الفرية قد تتسبب فيما لو استمرت بآثار سياسية واجتماعية خطيرة على جسد الامة الاسلامية تقف في مقدمتها ابتعاد الكثير من الابناء عن لحمة الجماعة الوطنية بسبب شعورهم بالتمايز الديني او العقائدي، في الوقت الذي ينبغي ان يتركز الاهتمام على تعزيز قيم المواطنة لدى ابناء المجتمع تجاه المخاطر التي تحيط بأوطانهم.

مما تقدم يتضح ان ماطرح في اوقات متباينة من التاريخ العربي الاسلامي من مصطلحات مثل (اهل الذمة) و (اهل الكتاب) و (الملل) وماترتب عليها من ممارسات اجتماعية وعجرفة سياسية محدودة ذات طابع تمييزي، لم تكن في صلب الدين او عقيدته، وانما هي احكام واجتهادات فقهية تراكمت في ظل عهود اسلامية متتابعة اختلفت باختلاف بيئاتها السياسية. من هنا فمن الخطأ ان نبحث في هذه الاحكام وكأنها قالب اجتماعي غير قابل للتغيير او ان نعممها وكأنها نظام تشريعي اسلامي متكامل. فما حدث في بعض العصور من انحراف عن عدالة الاسلام نحو الاضطهاد وعدم التسامح مع ابناء بعض الجماعات لا يتحمل مسؤوليته الإسلام [2]، وليس من الحق ان ينسب اليه، "فتاريخ الاسلام ليس بالضرورة تاريخ المسلمين، بل تاريخ الاسلام هو جملة المواقف والمسالك التي صدر فيها المسلمون عن الإسلام... وما خالفها فهو تاريخ الجاهلية والقبلية العربية" [3] ورغم بعض الحوادث العرضية، فإن سجل علاقات المسلمين بأهل سائر الطوائف والملل بقي يمثل خير شهادة لإنسانية الإسلام والمسلمين، اذ لم يشهد التاريخ الاسلامي حادثة واحدة لإبادة

---

(١) نقلا عن محمد عبد الملك المتوكل، مصدر سبق ذكره، ص١٧، وقارن مع محمد الاسد، الاسلام والسياسة ، ترجمة عبد الله ابو عزة، المركز الاسلامي ، جنيف ، دون تاريخ نشر، ص١٧.

(٢) روجيه غارودي، نحو حرب دينية؟ جدل العصر، ترجمة صياح الجهيم، دار عطية، بيروت ١٩٩٦، ص٤٩.

(٣) د. راشد الغنوشي، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

جماعية لأهل قرية او مدينة ينتمي اهلها لدين مخالف، شأن ماقامت وتقوم به الشعوب الاوربية بشكل مباشر، كإبادة اهل الاندلس والهنود الحمر ومليونين في الجزائر وعشرات الالاف في الشيشان والبوسنة وكوسوفو، او غير مباشر عن طريق دعمهم للنظم العنصرية الموالية لسياساتهم.[١]

ان ماقيل بشأن الاقليات غير المسلمة، يمكن ان يقال بشأن الجماعات غير العربية التي اعتنقت الاسلام، واصبحت اقليات في المنظور القومي، فارتبطت عضويا بالتاريخ العربي الإسلامي. فقد عاشت هذه الاقليات هي الاخرى في وئام وتلاحم مع الحضارة العربية الإسلامية، واصبحت بحكم التفاعلات البشرية التي شهدتها المنطقة منذ فجر التاريخ جزءا من النسيج الاجتماعي العربي الاسلامي ومكونا من مكوناته. فأصالة العرب طبقا لـ عوني فرسخ لم تأت بحكم انتسابهم الى الجزيرة العربية ، وانما بسبب انصهار الغالبية المطلقة من ابناء الشعوب الاخرى في بوتقة الامة العربية. فـ " الدم" الذي تقول بالتفرد على اساسه تلك الاقليات يجري في العروق العربية ولو بمقدار، والارث الذي تعتز به انما هو في جزء كبير منه موروث الامة العربية الاسلامية [٢]. من هنا فحقائق التاريخ تؤكد ان الاقليات الاثنية (الاكراد، التركمان، البربر) وكثير من الزنوج والنوباويين ، لها من الصلات والروابط مع الامة العربية اكثر مما يميزها قوميا، ولعل ذلك راجع الى الحقائق التالية:

١- ارتباطها بالنسيج الاجتماعي والفكري للدين الاسلامي، فهذه الاقليات التي عاشت في الارض العربية عبر التاريخ كانت سابقة الى الايمان بالاسلام ومن ثم المساهمة في نشره الى مختلف بقاع الأرض، فعظمة التجربة

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٠٨. وكذلك مجلة الوطن العربي العدد ١٢٤٧، باريس ٢٠٠١/١/٢٦ ص١٢.

(٢) عوني فرسخ ، الاقليات في الوطن العربي، تراكمات الماضي وتحديات الحاضر واحتمالات المستقبل، المستقبل العربي، العدد ١١٩، كانون ثاني ١٩٨٩، ص٣٨.

الاسلامية في هذا الميدان تمثلت في توحيدها لأقوام مختلفة قوميـــا. فقيـــام مجتمع موحد على مبدأ العقيدة، مجتمع ظهر فيه بلال الحبشي مع صـــهيب الرومي وسلمان الفارسي لدليل ثابت على انصهار القوميـــات والاجنـــاس تحت لواء واحد وقانون واحد هو الاسلام [١]، وقد ادرك الكثير من الباحثين الغربيين ممن انصفوا الاسلام هذه الحقيقة، فهذا جورج برناردشو يقـــول: (الاسلام يوحد بين اهل العقيدة المشتركة دون ان يجعل أي فـــرق بينـــهم بسبب اوطانهم والوانهم وجنسياتهم، وقد قرر اخوة الاســـلام منـــذ الـــف وثلاثمائة وخمسين سنة) [٢] .

٢- رغم احتفاظ هذه الاقليات بلغاتها المحلية التي تشكل جزءا من الخصوصيـة القومية، بقيت اللغة العربية اداة التعبير الاساسية في الاطار العام، في حين حصرت اللغة المحلية في النطاق الجغرافي الذي تواجدت فيه هذه الاقليات، فالعربية هي لغة الدين الاسلامي الذي ترتبط به معظـــم هـــذه الاقليـــات، وقراءة النتاجات الادبية لمبدعي هذه الاقليات يبين ان مجملها كان يصـــب في قناة الثقافة العربية. [٣]

٣- بروز دور نخب الاقليات القومية الاصيل في الحياة العربية ابداعا وبطولة، فأغلب ابناء هذه الاقليات كانوا اجزاء حية من الدولة العربية الاســـلامية، وقد احتلوا فيها مراكز مهمة في السلطة العليا وفي الجيش وفـــي الثقافـــة والمراكز الدينية، وقد حظيت ابداعاتهم بتقدير الامة العربية التـــي امدتـــهم بالثقة اللازمة لتمكينهم من البروز. لقد بقيت شخصيات مثل طارق بن زياد وصلاح الدين الايوبي وعبدالحميد بن باديس وعبدالكريم الخطابي من قـــادة

---

(١) د.غازي الحسن، حقوق الانسان في القانون الوضعي والاسلامي مـــع التعـــرض للتشـــريعات القطرية ، مطابع العهد، الدوحة ١٩٨٣، ص ٢٢٦.

(٢) عن المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٣) عوني فرسخ، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

ومفكري العصر الذين ناضلوا وكتبوا في سبيل اعلاء شأن الامة العربية والاسلامية فاستحقوا تمجيدها وثناء أبنائها . [1]

ان الحقائق السالفة تشير الى ان وجود الاقليات (الدينية والقومية) في المنطقة العربية، هو وجود تاريخي ثابت ، وحقيقة اجتماعية/ حضارية واضحة، فهوياتها لم تنسحق بل تفاعلت على امتداد قرون، مع الهوية العربية، واصبحت جزءا لاينفصم عن كيانها الحضاري/ الانساني [2]، وهو ماجعل الحديث عن مشكلة دينية او قومية لهذه الاقليات امرا نادرا، وقد لمست القوى الخارجية هذه الحقيقة، فوجدت صعوبة بالغة في اختراق جسد الدولة العربية الاسلامية عن طريق الاقليات الدينية او القومية. حتى في اطار الحكم العثماني المتمايز قوميا عن العرب، فقد تبنى سلاطين الدولة العثمانية ، في بداية الامر، سياسة الانفتاح على الاقليات الدينية والقومية، وتركوا لها حرية الاحتفاظ بعقيدتها ومواريثها الخاصة، لاسيما بعد ان اصبح العمل وفق نظام (الملل) يشكل جوهر تعامل الحكم العثماني مع الاقليات الدينية، فضلا عن ان نظام الحكم اللامركزي الذي اتبعته الدولة العثمانية ساهم في الوقت ذاته في افساح المجال للقوميات المختلفة ان تتمتع بالاستقلال الذاتي في ادارة شؤونها الخاصة.

ولكن ما ان بدأت عوامل الضعف والانحلال تدب في اوصال الدولة العثمانية، حتى اخذت القوى الغربية الكبرى تبحث عن منافذ للتدخل في شؤونها، مستثمرة حالة الضعف والهزال التي مرت بها ، فكانت النتيجة ان حصلت هذه القوى على الكثير من الامتيازات الدينية والاقتصادية والثقافية. وما إن اطل القرن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٠، وقارن مع د.هادي احمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي وتأثيرها على الامن القومي العربي، مجلة افاق عربية، العدد(٣) ، بغداد ، ايلول ١٩٨٥، ص١١٩.

(٢) د.ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، منشور في: عدنان السيد حسين واخرون، النزاعات الاهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

التاسع عشر حتى اخذت هذه الدول تشدد ضغوطها للحصول على حق حماية المسيحيين الاوربيين المتواجدين في الدولة العثمانية، ليس هذا فحسب وانما اخذت توسع من نطاق حمايتها ليشمل بالممارسة المسيحيين العرب الشرقيين، وهو مافعلته فرنسا مع الموارنة في لبنان عام ١٨٠٦ ، وروسيا بتدخلها لحماية المسيحيين الارثوذكس وايطاليا لحماية الروم الكاثوليك. (١)

وهكذا استغل الجميع ضعف الدولة العثمانية ، فاستخدموا جميع وسائلهم من مبشرين ومرسلين وكنسيين وتجار ودبلوماسيين وسفارات وغرف تجارية، لممارسة الابتزاز والضغط بهدف الحصول على المزيد من المكاسب. ولأجل هذا ضخمت المشكلات الدينية والطائفية وبولغ في الشكاوى، واظهرت الدولة العثمانية التي مارست اقل تعصب -قياسا بمعاصريها- كمجسدة للتعصب والانغلاق والتمييز الديني . (٢)

لقد كان هدف القوى الغربية البعيد هو تفكيك وحدة المجتمع العربي، واعادة تشكيله على اساس الطوائف والاقليات والعصائب رغبة في وأد حلم استنهاض مشروع الدولة العربية الموحدة. من هنا دأبت هذه القوى على بث كل عوامل الفرقة والتناحر في المجتمع العربي . وفي الحقيقة فإن مشاريع التفتيت الاستعمارية قد وجدت نجاحا ملحوظا، لاسيما بعد أن بدأت تقترن بسياسات التتريك القومي التي اخذ اعضاء حزب الاتحاد والترقي- الذي تسلم السلطة اثر انقلاب ١٩٠٨ ضد السلطان عبدالحميد الثاني- يمارسونها ضد القوميات الاخرى (٣)، مما أشر انتهاء ما يمكن تسميته بالحقبة المثالية للحكم العثماني. ومع اقتران سياسات التدخل

(1) A.H.Hourani, minorities in the arab world, London: oxford university press 1947,p.p.23-24.

(٢) د. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، سلسلة اطروحات الدكتوراه(١٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ص ٦٩-٧٠.

(٣) د. احمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟ ، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧، ص ١٤٠.

يمكن تسميته بالحقبة المثالية للحكم العثماني. ومع اقتران سياسات التدخل الاستعماري بسياسات التتريك، لم يعد بالامكان احتواء الصراعات الدينية والعرقية المتشعبة التي اخذت بالظهور والتي اتخذت في جملتها اشكالا ثلاثة اساسية:

١- الصراع بين الاقليات بعضها البعض بتأثير رغبة كل منها في ترجمة ماتتمتع به من حماية الى مزيد من النفوذ والامتيازات، ومن ذلك الصراع الذي اشتد في لبنان بين الموارنة والدروز، والذي بلغ ذروته في مذابح عام ١٨٦٠ والتي راح ضحيتها مايقارب عشرين الف قتيل. (١)

٢- الصراع بين الاقليات وبين السلطة العثمانية طلبا للاستقلال او لبعض التنازلات على الاقل، ومن نماذجه التحالف الذي حصل بين الارمن وروسيا ضد العثمانيين في عام ١٨٩٤، طلبا لتحسين اوضاعهم المعيشية، كما كان من نماذجه ايضا تحالف كل من الاكراد والاشوريين مع بريطانيا وروسيا ضد الدولة العثمانية عام ١٨٣٠. (٢)

٣- الصراع بين الاقليات وبين السلطات الاستعمارية في تطبيقها لسياسة فرق تسد(DIVID AND RULE) ، فقد حاول المستعمرون الفرنسيون استغلال الاقليات عبر تمرير مخططهم لتفتيت وحدة المغرب العربي بتعزيز الميول الانفصالية للبربر، بالتركيز على بعض الاختلافات الثقافية، لاسيما بعد ان نجح المخطط الفرنسي في تقسيم سوريا الكبرى الى كيانات عدة، الا ان السياسة الفرنسية فشلت في المغرب العربي، حيث رفض البربر الدعوات الفرنسية وازدادوا تمسكا بالتاريخ العربي الاسلامي. (٣)

---

(١) إسراء شريف، النظام السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٩٥، اطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)١٩٩٦، ص١٩.

(٢) د. نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٣) عبد الاله بلقزيز، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦ محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢، ص٢٣. وكذلك مجموعة باحثين، الازمة

اما بريطانيا فقد دفعت بعض قيادات الاكراد للثورة على الدولة العثمانية (تمرد ١٨٣٠، ١٨٤٢، ١٨٥٣-١٨٥٦، ١٨٨٠، ١٩٠٨) ترغيبا لهم في الانفصال[١] في الوقت الذي حاولت فيه استمالة الاقباط في مصر بهدف استثارة مشاعر الغالبية المسلمة، الا انه مثلما فشلت السياسة الفرنسية، فإن السياسة البريطانية لاقت المصير نفسه بسبب رفض الشعب المصري بمسلميه واقباطه لهذه السياسة. [٢]

ومع بداية القرن العشرين، استكملت القوى الاوربية الغربية سيطرتها السياسية شبه الكاملة على الوطن العربي، وفسح المجال امامها واسعا لتعميق التجزئة والتبعية من خلال استغلال الاقليات في تمرير مخططاتها ، فازدادت المشاريع التقسيمية ومخططات التفتيت للوطن العربي فظهرت اتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦) ، واعلن وعد بلفور (١٩١٧) الخاص بالاستيطان الصهيوني في الارض العربية، وقسمت سوريا الكبرى الى اجزاء متعددة، واشتعلت الحرب الطائفية في لبنان بين المسلمين والمسيحيين، وحرك الاكراد في العراق رافعين مطالب قومية، وسعى المستعمرون الى فصل جنوب السودان عن شماله تحت دعاوى دينية وعنصرية، في الوقت الذي استمرت محاولات المستعمرين لتفكيك وحدة المغرب العربي، بالتركيز على التمايز الثقافي بين العرب والبربر وهكذا، ففي الوقت الذي قدم الاسلام نموذجا فريدا في استيعاب التمايزات الثقافية والدينية والعرقية وفي بناء وحدة وطنية وقومية قائمة على الاحترام الكامل لحقوق الانسان بغض النظر عن تمايزه الديني او العرقي، نجد ان الضعف الحضاري والتمزق السياسي الذي ألم

الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص ص ١٩-٢٣.

(١) د.وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية ، لندن، ١٩٩٠، ص ٢٨٠ومابعدها.

(٢) يوسف ابو سيف، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ص ١١٧-١٢٠.

بالامة العربية والاسلامية جراء التدخلات الخارجية المستمرة، قد افقد تلك المبادئ فاعليتها وقدرتها، فتحولت الامة العربية الى مجموعة من الدول والشعوب والقبائل المتصارعة فيما بينها، مما سهل على القوى الخارجية تحقيق اهدافها ومشاريعها التفتيتية.

ورغم ظهور الدولة الوطنية ذات الطبيعة القطرية، كأثر من آثار التغيرات التي افرزتها ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية واستبشار الكثيرين بولادة عهد جديد متحرر من القيود الاستعمارية، الا ان هذه الدولة لم تستطع ان تتخلص من آثار المشكلات الدينية والطائفية والعرقية الموروثة عن الاستعمار، حيث اخذت تشكل عقبة اساسية في سبيل بناء وحدة وطنية متماسكة. وقد جاءت الممارسات السياسية الخاطئة التي اتبعتها بعض النظم السياسية العربية في حل مشكلات الاقليات بعد الاستقلال عبر اساليب الدمج القسري واجراءات التطويق الثقافي بدعوى بناء الوحدة الوطنية، لتزيد من مشكلة بناء الدولة القطرية، فبقي الباب مفتوحا امام استمرار التدخلات الخارجية واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وحروب الاقليات كسمة مميزة للكثير من الاقطار العربية. وكانت النتيجة ان عددا من هذه الاقطار قد فقدت الكثير من مقومات وحدتها الوطنية، ولم تعد تشكل اليوم سوى مظهر خارجي من مظاهر التوحد يخفي في جوفه حالة التشرذم والتباعد بين وحداته الاجتماعية ،الامر الذي افقد نظمها السياسية مصادر الولاء والشرعية. فظهرت القبيلة والعشيرة والطائفة والاقلية المذهبية او العرقية وكأنها صاحبة القول الفصل في اعطاء الولاء للافراد، فمنها أخذ يستمد هؤلاء شخصيتهم وإليها ينشد تفكيرهم، ومنها تنبعث ثقتهم بأنفسهم.

ان ما قيل اعلاه بشأن واقع الكثير من الاقطار العربية اليوم يدفعنا الى القاء السؤال التالي: هل يحق لنا الاستمرار في القاء اللوم على دور القوى الخارجية لتبرير ما يحصل في مجتمعاتنا العربية من فرقة وتناحر وتباعد بين مكونات المجتمع الوطني؟ ام اننا نتجه لالقاء اللوم على بعض النظم (الوطنية) التي اضاعت

الموروث الاسلامي الحضاري- الذي عالج مشاكل التعدد والتمايز المجتمعي بروح انسانية وحفظ لنا مجتمعنا العربي متماسكا وحصينا لقرون طويلة؟ وفشلت بالتالي في حل مشاكلنا، واتجهت نحو السلطوية والاحتكارية وقمع حقوق الانسان وحرياته العامة؟ ام ان الاثنين (القوى الخارجية وبعض النظم العربية) قد تحالفتا لإبقاء الواقع العربي الراهن على ماهو عليه من تشتت وتشرذم؟

لقد بالغنا كثيرا في تعليق اسباب مايجري في الواقع العربي على شماعة القوى الخارجية- رغم تأثيرها الفعلي في هذا الامر- فالمحلل السياسي لايمكنه ان يغفل دور بعض النظم العربية المتنامي في تأجيج وتكريس بل ودفع الواقع العربي نحو التشرذم، عبر ممارساتها القمعية على الصعيد الداخلي وابتعادها عن تطبيق ابسط القواعد المتعارف عليها في ميدان حقوق الانسان والاقليات كالمساواة والمشاركة وحرية التعبير عن الرأي والتوزيع العادل للثروات. من هنا ستأتي اشارتنا في المبحث القادم الى دور النظم العربية في اثارة مشكلة الاقليات على الصعيد العربي كتنويه لطبيعة الفشل الذي اعترى جهود بعض النظم العربية على صعيد بناء الوحدة الوطنية، ومانجم عنها من مشكلات داخلية ما زالت تعانيها الكثير من الاقطار العربية. والتي انعكست في محصلتها العامة سلبا على الاوضاع الامنية سواء على الصعيد الوطني او القومي.

المبحث الثاني

النظم العربية المعاصرة ومشكلة الاقليات

ان الهدف من هذا المبحث هو استكشاف الدور الذي تمارسه الكثير من النظم السياسية العربية- عبر ممارساتها المختلفة – في الابقاء على ازمة عدم الاندماج او التكامل الوطني التي يعانيها المجتمع العربي، ومايترتب عليها من بروز ازمة الهوية.

فقد كان الامل الجماعي الطاغي بعد الاستقلال السياسي لمعظم الاقطار العربية، يتمثل في اقامة مجتمع وطني تمحى فيه الفروقات، وتنعدم فيه التمايزات، ويتمتع فيه الافراد بحقوق المواطنة القائمة على المساواة امام القانون، وبالحرية الكاملة في التعبير والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء مستقبل الدولة الوطنية. [1] بمعنى آخر كان الهدف منصبا نحو بناء (الدولة الوطنية) بالتركيز على تنمية وتعميق الوعي المشترك بالذاتية الوطنية، عبر القضاء على الاطر الضيقة والولاءات التحتية للمجتمع التقليدي، وتوحيد الجماعات المختلفة من النواحي الثقافية والاجتماعية في اطار وطني واحد "وتأسيس هوية يتحدد في ضوئها طبيعة الانتماء بتكوين المجتمع السياسي على نطاق (وطني)، تكون فيه المواطنة قائمة على المشاركة السياسية" [2] ، الا ان الذي حصل ان هذه الاهداف قد اصبحت-كما يبدو من ممارسات معظم النظم العربية اللاحقة – في حكم الماضي او جزءا من التراث السياسي ، على اثر بروز حالات التسلط والاحتكار لدى تلك النظم. فمن الناحية الواقعية، انه بدلا من الاتجاه نحو الديمقراطية تم التوجه نحو النظم

---

(١) د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٧٣.

(٢) د.صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات مطبوعة على الرونيو(الجامعة المستنصرية، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة) ، بغداد ١٩٦٩-١٩٧٠، ص١٣٩.

العسكرية الاوتوقراطية، ونظم الحزب الواحد[١]. وبدلا من تثبيت حالة الاستقرار اتجهت الاوضاع نحو اللا استقرار عبر الانقلابات وحركات التمرد العديدة. وبدلا من التوجه نحو بناء المجتمع الوطني المتماسك، عبر دمج وحداته الاجتماعية في قالب وطني واحد، اخذت تظهر الصراعات وحروب الاقليات [٢] فكانت ان ظهرت ازمة بناء الدولة القطرية، حيث عجزت معظم النظم العربية عن بناء الدولة ومؤسساتها واجهزتها الحديثة، واصبحت تلك الدولة مجرد أداة في يد نخب ضيقة الافق، تعتمد في تثبيت شرعيتها على الهويات الفرعية، والولاءات التقليدية التي تنتمي اليها، مما دفع بالتالي الى ان يحل الولاء للجماعة الفرعية (العشيرة، القبيلة، الطائفة، الاقلية) محل الولاء للدولة او الوطن الواحد ، وبالتالي تتفاقم ازمة الهوية حينما يعجز النظام السياسي (ذو النزعة العصبوية) عن اداء وظائفه [٣] ، ويصبح غير قادر على تحقيق الرضا من جانب الجماعات الاخرى المتعايشة في اطار المجتمع السياسي مما يؤدي، بالتالي، الى تناقص شرعيته وتآكلها. ويزداد الامر تفاقما حينما تبدأ الهويات الفرعية (المضطهدة) بتهديد البنيان الاجتماعي، عبر اثارة الاضطرابات، وممارسة اعمال العنف ضد النظام [٤]، وهو ما يفضي الى اندلاع حرب اهلية تقود البلاد الى حالة من التمزق والتشرذم. فاساس المشكلة اذن هو بقاء ذلك الشعور المتأصل بالانتماء الى الجماعة الفرعية او الاقلية، بسبب فشل النظم العربية بعد مرحلة الاستقلال في انماء الشعور المشترك بالهوية الوطنية الواحدة

---

(١) د.اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٧ ، ص ص ٣٦-٣٧.

(٢) د. محمد جابر الانصاري، الوعي الملتبس بالدولة القطرية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ، ١٩٩٣، ص٤٤.

(٣) د. عبدالاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(٤) مها عبداللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، اطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية) ، ١٩٩٤، ص ص ٣١-٣٢.

وتعميق الوعي الوطني والثقافة السياسية المشتركة، وابـــراز الاطـــر الرضائيـــة الجامعة والصفات المشتركة . فبقي المواطن منشدا الى جماعته الفرعية ومنجذبـــا الى ولائها الاصغر، بدلا من توجهه الى موالاة وطنه الاكبر الـــذي بقـــي يشـــعر بالاغتراب والابتعاد عن اطره الجامعة كلما ازدادت ممارسات النظام السياسي عنفا وسلطوية، ويصف لنا الدكتور برهان غليون هذه الحالة فيقول "في فترة النـــهوض السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية والطموح الـــى بنـــاء ســـلطة شـــعبية ووطنية... كان الميل شديدا لدى مختلف (الاقليات) الى الانصهار، وحدث الامـــر ذاته في فترة النهوض الوطني ضد الاستعمار، اذ كان هذا الصراع يخلق نوعا مـن الاجماع القومي يدعم الشعور بالانتماء الى جماعة واحدة، ضد الانتماءات الجزئيـة المتعددة، ولم تعد (الانتماءات الفرعية) الى السطح بشكل عنيف الا مع وصول هذا المشروع الى الاخفاق، وعاد كل الى قواعده التقليدية قليل الايمان بالمستقبل وغـير واثق به ، وقد عمق اخفاق المشروع الوطني الاستقلالي هـــذا الشـــعور، ففقـــدت (الاقلية) أي مثال اعلى جديد، واضطرت الى العـــودة للتشـــبث بـــالمثل الجزئيـــة الماضية التي تضمن لها وحدها شيئا من المناعة ضد الانحلال والضياع وشيئا مـن السلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبر عنها ، او التي ادركت انها لاتعبر عنـــها" [1] فالفجوة التي بدأت تطبع ملامحها على الواقع السياسي في كثير من الاقطار العربية اخذت تتمثل في التباعد بين الحاكمين والمحكومين ، او بـــالاحرى بيـــن الســـلطة الحاكمة والجماهير بتفرعاتها الضيقة، وهو ما افضى بالنتيجة الى تدني هيبة الدولة، وضعف مركزها كمؤسسة للحكم وكقوة عليا لتنظيم المجتمع، حيث "بـــات الوعـــي بمفهوم الدولة ومضمونها الحديث متخلفا في كثير من هذه البلدان، التي وان اضحت

---

(١) د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، مصدر ســبق ذكـــره ، ص ص ٧٦-٧٧. وقارن مع عبدالاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ وكذلك د. سعد الدين ابراهيم واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل ، الوطـــن العربـــي ، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص٣٢٨.

دولا في شكلها الخارجي، الا انها في داخلها وفي مواجهة مواطنيها لم يتأكد لديها ذلك المضمون تأكيدا حقيقيا" [١] بمعنى آخر إن الاحساس بالوحدة بين الحكام والمحكومين لم يتضح ويتبلور الى الحد الذي يقوي موقع الدولة في اطار المجتمع. فضعف الدولة وهزال نظامها السياسي واستناده الى الولاءات الضيقة ساهم الى حد بعيد في ابقاء وتكريس مشكلة عدم الاندماج الوطني في كثير من الاقطار العربية.

حيث انصرفت معظم النظم العربية الى تثبيت ركائز حكمها على اساس انتمائها الاثني، وحصرها للمشاركة السياسية في اطار من العلاقات الفرعية وعدم اكتراثها بتنمية شعور وطني موحد بين الجماعات والاقاليم المختلفة والتجائها الى الاساليب والممارسات القمعية والسلطوية ضد الاقليات، مما جعل التناقض والتصادم الصفة التي تحكم علاقتها بهذه الاقليات، حيث لا تسلم هذه الاقليات بحق هذه النظم في ممارسة السلطة، ولاتسلم بشرعيتها وتبتعد بالتالي عن التواصل مع قيمها وأهدافها؛ لذا فان هذه الاقليات لاتتوانى عن استخدام وسائل العنف والتمرد ضد النظم العربية متى ماسنحت لها الفرصة بذلك. ويضرب لنا النظام السياسي في لبنان مثالا لأزمة الاندماج او التكامل الوطني، بسبب التباعد القيمي الحاصل بين هذا النظام والاقليات او الجماعات التي يضمها المجتمع اللبناني، حيث لاتقر معظم هذه الجماعات بالشرعية السياسية لهذا النظام ولاتعترف له بالولاية والسلطان عليها. وقد عبر، ومنذ زمن طويل الرئيس اللبناني الاسبق (امين الجميل) عن هذه الحالة، حينما اشار في ت١ (اكتوبر) ١٩٨٣ الى انه (لايتحكم في اكثر من عشرة كيلومترات مربعة من الاراضي اللبنانية) [٢] . حيث لا يفصح هذا التصريح عن ضعف وعجز النظام اللبناني في السيطرة على اراضيه فحسب، وانما كذلك على

---

(١) حسين علوان، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية ، العدد(١٢)، السنة الخامسة، (جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية) ، ١٩٩٤، ص١٠٣.

(٢) نقلا عن د.جلال عبدالله معوض، ازمة عدم الاندماج في الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(٤)، الكويت ١٩٨٦، ص٦٨.

انعدام ولاء وثقة معظم الجماعات اللبنانية بالنظام السياسي اللبناني، وبالتالي عدم اعترافها بشرعيته وحقه في ان يحكم، وان يحصل على تأييدها ومساندتها. ورغم مرحلة الاستقرار النسبي التي تعيشها الساحة اللبنانية اليوم اثر انتهاء الحرب الاهلية التي بلغت فيها مشكلة الاقليات الطائفية مرحلة من العنف الدموي لم يسبق لها مثيل في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، فإن حالة التباعد القيمي او الثقافي ما زالت قائمة، إذ ان ذهنية الميليشات مازالت تسيطر على الدولة ونظامها السياسي، رغم دمج معظم تلك الميليشات بالقوى الامنية اللبنانية وتحول معظم زعمائها الى نواب ووزراء وموظفين كبار في الدولة. [1] واذا كان ماتقدم قد كشف لنا عن التباعد القيمي او الثقافي بين الاقليات والنظام السياسي باعتبارها من اهم الابعاد الاساسية لأزمة عدم الاندماج او التكامل الوطني في الوطن العربي ، فإن لهذه الازمة ابعادا اخرى ، مثل البعد السياسي المتمثل بقضية المشاركة او التمثيل السياسي للاقليات، فقد اصبحت الممارسات القمعية ضد الحقوق والحريات السياسية، والتوجه نحو تبني انظمة الحكم الاوتوقراطية ذات التوجه الفردي – الانعزالي، والمبنية على نظام الحزب الواحد السمة الاساسية لمعظم النظم العربية. كما بات واضحا ان فرض القوانين الاستثنائية وحالات الطوارئ بدعوى المحافظة على الامن والاستقرار والوحدة الوطنية [2] قد اصبحت من الامور الطبيعية، في ظل تصاعد حالات القمع العنيف من قبل بعض النظم العربية، ورفض الاستجابة للمطالب التي تنادي بها بعض الاقليات لتحسين مشاركتها السياسية، وبما يتلاءم مع وزنها النسبي. حيث نجد ان هناك تمييزا سياسيا ضد الاقليات ، ومنعا للمشاركة في الحياة

---

(١) عوني فرسخ، الاقليات في التاريخ العربي (عرض) ، مسعود ظاهر ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥، ص١٥٩.

(٢) د. زكي حنوش، حقوق الانسان العربي وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية، مجلة دراسات عربية، العدد (٥-٦) ، السنة الثالثة والثلاثون، دار الطليعة، بيروت ، اذار ١٩٩٧، ص١٢.

السياسية، وحرمانا لأبنائها من الدخول في بعض مجالات العمل السياسي، والتي غالبا ماتكون حكرا لابناء الاغلبية او الجماعة المسيطرة، كما هو الحال في السلك الدبلوماسي او القوات المسلحة او اجهزة الامن الاخرى. وهناك ايضا البعد الجغرافي المتمثل بتركز اقليات او جماعات معينة في مناطق جغرافية محددة. فعلى سبيل المثال يتركز الاكراد في شمالي العراق، والنيليون في جنوبي السودان، والبربر في المغرب العربي (المغرب ، الجزائر) ، وفي ظل تفاقم مشكلات الاندماج الاقليمي الناجمة عن ضعف شبكات الاتصال والمواصلات في الكثير من الاقطار العربية، وعدم قدرة بعض النظم العربية في بسط سلطانها على كافة اقاليم الدولة تبرز مشكلة الاقليات [1]. ويزداد الامر تعقيدا حينما نجد ان مشكلة التكامل او التفاوت الاقليمي تبنى في احيان كثيرة على اختلافات اثنية، فالنظم الحاكمة في المركز او العاصمة(حيث مركز السياسة والاقتصاد والمشاريع الخدمية الاخرى) غالبا ماتنتمي الى جماعات تختلف اثنيا عن جماعات او اقليات أخرى تنعزل في اقاليم بعيدة، وتتميز العلاقة بينها بالعداء والتوتر. حيث نجدها (الاقليات المنعزلة) تعاني من التخلف والاهمال من حيث مستوى الخدمات المقدمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي. ومن الواضح ان ضعف وصول النظام السياسي الى اقاليم الدولة المختلفة بسبب انعدام القدرات والموارد المالية او بسبب سياسات التمييز التي يعتمدها النظام السياسي يضعف في المحصلة النهائية من قبضة الدولة على الاقاليم البعيدة، التي تتواجد فيها بعض الجماعات البعيدة عن المناطق الحضرية، مما يخلق حالة من التذمر لدى ابناء هذه الجماعات، يدفعهم في نهاية المطاف الى التمرد والعصيان بوجه النظام السياسي، وقد يصل الامر ببعض الاقليات الى المطالبة بالحكم الذاتي او حتى الانفصال بناء على دعاوى عرقية او ثقافية، وتقدم مشكلة القبائل النيلية في جنوبي السودان مثالا بارزا في هذا الجانب.

---

(١) د. حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

وتزداد خطورة هذا البعد حينما يرتبط بالبعد الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن انعدام العدالة التوزيعية للمنافع والثروات والخدمات والقيم لأبناء الاقليات، مما يولد لديهم احساسا بالغبن والظلم الاجتماعي. وثمة مؤشرات كثيرة تدل على ذلك، منها ان مناطق الاقليات في الغالب من اكثر المناطق تخلفا، كما انها تحوز على نصيب متدن من خطط وبرامج التنمية، فضلا عن إبعاد أبناء الاقليات من الانخراط في الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية وخصها لأبناء الاغلبية او الجماعة الحاكمة [١]. ففي البحرين على سبيل المثال، يعاني (الشيعة) من تدني فرص المساواة في الحقوق والامتيازات. فهم يعيشون في قرى ومدن خاصة بهم ، وعادة ماتتسم بالفقر وتدني مستوى الخدمات العامة. اما وضعهم الطبقي فإن الاغلبية من الشيعة يصنفون في مستوى الطبقات الدنيا(عمال، حرفيين) في الوقت الذي يمثل (السنة) طبقة النخبة من الاعيان والتجار ورجال السلطة، إن هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والطبقي يعد السبب فيما تعانيه البحرين من اضطرابات سياسية مستمرة [٢]، فمن المعروف ان الفقر والبطالة وعدم المساواة، والسلطوية، والقمع، والنمو السكاني، وسط شح المصادر، تشكل ارضية رئيسية وموضوعية للصراعات الاجتماعية والسياسية، لاسيما اذا امتزجت او تقاطعت مع الفروق الدينية والعرقية والثقافية [٣] . وكلما تركت تلك الفروقات للتجذر دون حل، فقدت الدولة طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية ، حيث يأخذ الصراع عندها طابعا "اثنيا"، عندما تضطر الاقليات- وسط انظمة حكم سلطوية / طائفية- للانغلاق على

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٢٩.

(٢) علاء سالم، اضطرابات الشيعة في البحرين: ابعاد ازمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، السياسة الدولية، العدد١٢٦، تشرين الاول ١٩٩٦ ، ص١٤٩، وقارن مع د. سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

(٣) ناظم شفيق الغبرا، النزاعات وحلها: اطلالة على الادبيات والمفاهيم ، المستقبل العربي، العدد ١٧١، ايار ١٩٩٣ ، ص ٨٦ . وقارن مع غازي حيدوسي، الجزائر : التحرير الناقص، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢-١٣.

ذاتها والتعبير عن خصوصيتها، فيتحول بذلك الصراع الاجتماعي من صراع بين الطبقات الاجتماعية الى صراع "عصبوي" بين جماعات وأقليات مختلفة [1]، وهو ما يحصل اليوم في كثير من الاقطار العربية (لبنان، سوريا، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، موريتانيا) حيث تلجأ كثير من النظم العربية، وبهدف ضمان استمرارها في الحكم الى انتهاج شتى الوسائل، ومنها بطبيعة الحال، وسائل الابعاد والتهميش للاقليات، ومنعها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الوطني. الامر الذي عقد من مشكلة الاقليات وجعلها من اكثر المشكلات التي استعصت على الحل السياسي في الواقع العربي المعاصر .

وفي سعيها لحل مشكلة الاقليات ، اتبعت النظم العربية اساليب متنوعة، تباينت بين الشدة واللين، ولكنها في الغالب كانت اساليب قسرية تمثلت في سياسات الاستيعاب والدمج الاكراهي- رغم بعض المبادرات والمقترحات الخاصة بالحل السلمي عن طريق الحكم الذاتي او الفيدرالي- عن طريق استخدام القوات المسلحة للقضاء على حركات التمرد المثارة من قبل بعض الاقليات والقيام بملاحقة واغتيال الشخصيات القيادية المعارضة من ابناء الاقليات، فضلا عن القيام بتهجير عشرات الالاف من ابناء الاقليات وتوطينهم في مناطق أخرى منعا للتركز السكاني، وبالشكل الذي يضمن وضعهم تحت مراقبة اجهزة النظام [2]، فضلا عن القيام بخلق الصراع والتناحر بين ابناء الاقليات بهدف شق الصفوف وتفتيت الجبهة الداخلية لحركة الاقليات، واضعاف قدرتها على مجابهة النظام ، ويتم ذلك عادة عن طريق تقريب بعض الشخصيات والاحزاب المؤيدة لتوجهات النظام وخصها بالامتيازات والمنافع والظهور بها كممثل شرعي ووحيد للأقلية- رغم عدم تمتعها بالشرعية

---

(١) د. برهان غليون، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠.

(٢) د. حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٣٠.

السياسية من قبل ابناء الاقلية- مقابل قمع وضرب العناصر الاخرى المناوئة لسياسات النظام.

ومع سياسات القمع المستخدمة ضد الاقليات لجأت بعض النظم العربية الى سياسات التهميش الثقافي عبر وضع الحواجز امام الاقليات لممارسة تقاليدها والافصاح عن ذاتيتها بشكل علني، وبقيت الثقافة السائدة والشعارات المطروحة تنبع في غالبيتها من الجماعة المسيطرة او النظام السياسي الذي يمثلها دون افساح المجال الكامل للمشاركة الثقافية من قبل الجماعات الاخرى.

في الوقت الذي بقيت مناطق الاقليات لاتتمتع بنصيب متوازن من التنمية الاقتصادية وبحصة معقولة من الثروات والمشاريع العامة، رغم تمتع بعض هذه المناطق بثروات اقتصادية عالية الاهمية [1] ، مع القيام في الوقت ذاته باتباع سياسة الابعاد لابناء الاقليات عن تولي المناصب الحساسة في الدولة سواء في السلك الدبلوماسي او العسكري او الامني.

وكثيرا ماقدمت النظم العربية الحجج واعطت لنفسها التبريرات "الشرعية" للقيام بمثل هذه الاعمال القمعية ضد الاقليات، كان في مقدمتها توجيه الاتهام للاقليات بالعمالة للقوى الخارجية، وانها (الاقليات) كانت المنفذ الذي تعبر منه وباستمرار كل المحاولات التدخلية للقوى الاقليمية والدولية الامر الذي يبرر اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع هذه التدخلات . فضلا عن ذلك فإن الاعتراف بحقوق الاقليات- من وجهة النظر تلك- يعرض المجتمع الوطني لمزيد من التجزئة والتشرذم، الامر الذي يتناقض مع سعي النظم العربية لبلورة مفهوم الوحدة الوطنية. بل ان بعض النظم العربية ذهبت في تبريرها لمنع الاقليات من ممارسة حقوقها الى التأكيد على ان الاعتراف بحقوق الاقليات يعد نكوصا عن مسار الوحدة

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

العربية والسعي نحو الدولة القومية الواحدة، وزرعا للعقبات امام تحقيقها [1]، فالاعتراف بوجود تمايز واختلاف داخل المجتمع العربي، فضلا عن الاعتراف بوجود اقوام تعيش مع العرب على ارض واحدة، انما يعني زرع كيانات شبيهة بالكيان الصهيوني. وقد تناست هذه النظم ان هناك اختلافا جذريا بين الكيان الصهيوني الدخيل على الارض العربية وبين الوجود التاريخي الاصيل لهذه الاقليات في الوطن العربي.

وعلى أي حال، ومهما كانت التبريرات المقدمة، فإن اساليب القمع والابعاد التي تمارسها كثير من النظم العربية ضد بعض الاقليات، قد ساهمت الى حد كبير، في ابتعادها عن التفاعل والتجاوب مع مؤسسات وبنى النظم العربية، وابتعادها بالتالي عن الاندماج في المجتمع الوطني، الامر الذي دفع ببعض قياداتها الى اللجوء الى الدعم الخارجي للتثبت به كوسيلة من وسائل الضغط السياسي وبهدف الحصول على بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية (الحصول على نصيب متوازن من الثروة والخدمة في المجتمع) والسياسية (الحصول على نصيب عادل من السلطة يتناسب مع وزنها السكاني) والثقافية (تمكينها من التعبير عن خصوصيتها الثقافية) وقليلة تلك الاقليات التي سعت من اجل الحكم الذاتي او الانفصال عن جسد الدولة، عدا حالتي العراق والسودان وهو ماسنأتي على ذكره في الصفحات القادمة.

ومع اعترافنا بأن اسلوب تعامل الكثير من النظم العربية مع الاقليات، لايعدو ان يكون جزءا من سلوك عام في التعامل مع الجماهير العربية بكل فئاتها[2] من حيث تغييب المشاركة الديمقراطية، ورفض المعارضة، والانتهاك المستمر لحقوق الانسان وحرياته العامة، فضلا عن الاحتكار المطلق للسلطة، وما يترافق

---

(١) معن بشور، افكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الاقطار العربية، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) د. وليم سليمان قلادة، حوار علمي حول الاقليات...، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩.

معه من تسلط وفردية في اتخاذ القرارات، وفرضها على الشعب دون استشارة او مشاركة [1]، الا أننا نستطيع القول إن اسلوب التعامل مع الاقليات قد أصبح له خصوصية مميزة في الواقع العربي بحيث اصبحت مشكلة الاقليات من ابرز المشكلات السياسية التي تفرض تحديها على الامن القومي العربي بعموميته، فالاهمية النسبية التي تتميز بها مشكلة الاقليات على ماسواها من مشكلات الواقع العربي الراهن يمكن ارجاعها الى الحقائق التالية:

١- كثرة الحروب والصراعات ذات العلاقة بالاقليات في الوطن العربي، والتي تعبر عن تأزم العلاقة بين بعض الاقليات والنظم العربية.

٢- النظرة المتدنية التي تحظى بها الاقليات من قبل معظم النظم العربية، وضعف الاهتمام بتلبية مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- تحمل الاقليات الوزر الاعظم من الممارسات الخاطئة لمعظم النظم العربية ولاسيما تلك المتعلقة بالانتهاك المتواصل لحقوق الانسان وحرياته الاساسية.

٤- كثرة التدخلات الخارجية للقوى الاقليمية والدولية، وتوظيفها المستمر لبعض قيادات الاقليات كقنوات تدخل في الشؤون الداخلية للاقطار العربية بهدف احداث المزيد من الخلخلة في الواقع العربي.

والواقع ان ممارسات معظم النظم العربية تجاه الاقليات ، لايمكن ان ينفصل عن مسار تصرف او سلوك الكثير من ابناء (الاغلبية) في المجتمع العربي، ونظرتها المتدنية تجاه الاقليات ، حيث غالبا ماتقوم هذه النظرة على الازدراء والتهميش ومن ثم التعصب والتمييز، وبذلك يشكل سلوك الاغلبية – وهو مايتم تناوله في الصفحات القادمة – الاساس المعنوي الذي استندت اليه بعض النظم العربية في ممارساتها التمييزية المتبعة ضد الاقليات.

---

(١) زكي حنوش، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢-١٣.

المبحث الثالث

الاقليات وجدل العلاقة مع الاغلبية في المجتمع العربي

تحظى عملية تشخيص طبيعة او نوعية العلاقة بين الجماعات في اطار المجتمع السياسي بقدر كبير من الاهمية. فدراسة الاتجاهات بين الجماعات بما تتضمنه من تعصب ايجابي وتعصب سلبي، لها اهمية قصوى لما يترتب عليها من آثار سلبية على جوانب كثيرة تشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سائر المجتمعات الانسانية، وهناك الكثير من المجتمعات التي عانت ومانزال من مشكلة عدم التوافق والانسجام بين وحداتها الاجتماعية بسبب بروز الاتجاهات التعصبية بين تلك الجماعات، ومايترتب عليها من افعال سلوكية ذات طبيعة تمييزية، الامر الذي يشل قدرة بعض الدول على مواجهة هذه المشكلة. بمعنى آخر، اذا وصلت حالة التعصب السلبي بين الجماعات وبما تتضمنه من ازدراء ، حقد، كراهية ، سخرية، درجة من الحدة تصبح عاملا من عوامل تقويض وحدة المجتمع وتهديد كيانه. (١)

وتعد الاتجاهات التعصبية السلبية ضد الاقليات من اكثر اشكال التعصب التي نالت اهتماما نظريا وواقعيا في المجتمعات الغربية، على اعتبار انها تمثل مشكلة ذات اهمية كبيره تواجه المجتمعات التعددية بالانهيار والتفتت. فالعلاقة بين الاقلية والاغلبية تتضمن عادة وبشكل ثبوتي بعض حالات التعصب السلبي التي تدفع باتجاه الصراع (الخفي او المعلن) والذي يأخذ صيغاً واشكالاً مختلفة (٢).

ان السؤال الذي يمكن ان يطرح نفسه هو : هل ان مشكلة التعصب لصيقة بالاغلبية ام بالاقلية؟ ام هي صفة ملازمة للاثنتين معا؟

---

(١) د. معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٩، ص١٥.

(2) International Encyclopedia of social sciences, op.cit, p.368.

مع ان الرأي الارجح هو ان التعصب لايرتبط بجماعة معينة، وانما هو سمة سيكولوجية تتصل بالجماعات بغض النظر عن كونها اقلية ام اغلبية.[1] الا ان هناك آراء اخرى تشير الى ان التعصب لاسيما ذا الطابع السلبي هو مشكلة الاغلبية او الجماعة المسيطرة وليس مشكلة الاقلية، فحيثما يوجد تعصب فإن المسؤولية تقع على الاغلبية، لأن تعصب الاقلية وحسب تعبير د.اسماعيل صبري عبدالله، ما هو الا رد فعل دفاعي نتيجة للحرمان والاضطهاد، وينطبق ذلك من الناحية السيكولوجية العامة على كل الاقليات، فمثلا الاقلية المسلمة في يوغسلافيا السابقة (جمهورية البوسنة حاليا) متعصبة رغم انها لاتعرف اللغة العربية وغير متعمقة في الإسلام بشكل جيد ، الا انها تعد نفسها مستقلة وفي غاية التعصب للإسلام [2]، وتفسير المسألة هو أساسا نفسي (سيكولوجي) وليس تفسيراً دينياً او عرقي [*] .

---

(١) د. معتز سيد عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

(٢) د. اسماعيل صبري عبدالله، الاقباط والقومية العربية (ندوة) المستقبل العربي، العدد٣٣ ، تشرين الثاني ١٩٨١، ص١٩٤.

(*) في تتبع جذور التعصب وماينجم عنه من حقد وتمييز في السلوك الشخصي يشير البعض الى دور الانساق القيمية باعتبارها المحددات الاساسية لهذا السلوك"فهي التي تجسم وتنظم هذه الاتجاهات وتعطيها المضمون وتقوم بدور حاسم في نشأتها وارتقائها" فنسق القيم لدى الفرد يتبدى في تصور كيلفن P.kelvin من خلال اتجاهاته نحو الاشياء والاشخاص والافكار ومسارات العمل والفعل ... اذن فكل الاتجاهات التعصبية سواء السلبية او الايجابية عبارة عن انعكاس لنسق القيم الخاصة بالفرد، فالتعصب العنصري على سبيل المثال يحدث في جزء منه طبقا لطبيعة القيم التي يعتنقها الفرد في اطار جماعته، فتمثل الاشخاص واعتناقهم لقيم المجتمع الذي يعيشون فيه له دور فيما يتبنونه من اتجاهات سواء عنصرية او غير عنصرية ، فإذا ماانتشرت قيمة المساواة في المجتمع نجد ان الاشخاص حينما يتعلمون على هذه القيمة، تصبح منهجا عمليا لسلوكهم وتصرفاتهم ونظرتهم تجاه الآخرين وهكذا بالنسبة لبقية القيم ومنها بطبيعة الحال القيم العنصرية كالحقد والتحيز... انظر د.معتز سيد عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٢-٣٣.

وفي تحليل الانماط الخاصة بالتعصب العنصري ذهب البعض الى محاولة ايجاد اساس علمي لهذه الظاهرة من خلال التركيز على الاتجاهات التالية :

الاتجاه الاول: نابع من علاقات القوة او السلطة، حيث تسعى الاغلبية او الجماعة المسيطرة الى استغلال الأقليات الأخرى لأغراض اقتصادية وسياسية او حتى لأغراض الهيبة، في الوقت الذي تحاول فيه الاقلية التخلص من هذا الوضع. (١)

الاتجاه الثاني: ذو طبيعة ثقافية ينبع من اعتقاد الاغلبية بأنها المالك او المحتكر للحقيقة، ومع ان هذا الاعتقاد يساور الاقلية ايضا، الا ان امتلاك الاغلبية للقوة والسلطان، يدفعها في غالب الاحيان الى ممارسة واتباع جهود عنيفة، بل ومتطرفة في سبيل اهداء الاقلية الى ثقافتها عبر اساليب التطويق الثقافي. ومع استمرار مقاومة الاقلية لهذه الجهود، فإن العلاقة بين الطرفين تأخذ مسار التوتر، مما ينتج عنه بروز التعصب العنصري المتبادل. (٢)

الاتجاه الثالث: هو اتجاه عرقي (عنصري) نابع من اعتقاد الاغلبية او الجماعة المسيطرة بأنها متفوقة بيولوجياً على جماعة الاقلية، وان قيم الاقلية هي باستمرار سلبية، وقد ينجم عن هذا الاحساس افعال سلوكية ذات طبيعة عنصرية تتبناها الاغلبية تجاه الاقلية. وعادة ماتتراوح تلك الافعال الموجهة ضد الاقليات بين استعمال الابادة البشرية وهي الشكل الاكثر ارهابا ورعبا (*) ، وبين الابادة المنظمة

---

(1) Encyclopedia Americana, international edition (American corporation volum 19,1980) p. 207.

(٢) عوني فرسخ، الاقليات في التاريخ العربي (عرض) مسعود ظاهر، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠.

(*) قدم لنا التاريخ نماذج متعددة للابادة البشرية الجماعية ونتائجها المأساوية، منها مثلا الابادة التي تعرض لها الأرمن على يد الدولة العثمانية في مراحل متباينة من القرن التاسع عشر والعشرين، بسبب اتهامهم بالتعاون مع روسيا ضد الدولة العثمانية. فضلا عن الاجراءات القمعية اللاانسانية التي اقدمت عليها الحكومة النازية في المانيا في ثلاثينات هذا القرن لحل مشكلة الاقليات، والتي اقترنت بسياسات الطرد والتهجير الجماعي، لإخلاء المناطق التي تقطنها الاقليات غير الالمانية

(النظامية) عبر استعمال وسائل التخويف والاكراه او التهميش والحط من القـــدر، والازدراء المتعمد واضفاء ألقاب تثير الاشمئزاز والتفكه والتندر. ومن الواضح انه في الوقت الذي تستهدف فيه مثل هذه السلوكيات الانتقاص مـــن القيمـــة المعنويـــة للجماعة المقابلة وشخصيتها، وتثير السرور لدى الطرف الساخر او المتفكه بحكـــم كونها سخرية او نكته، فإنها تسبب في الوقت عينه آلاماً نفسية لدى ابناء الجماعـــة الاخرى تدفعهم الى اتباع اساليب مضادة، الامر الذي يجعل من التعصب والكراهية امورا ظاهرة في السلوك العام لتلك الجماعات ازاء بعضها البعض، ومما يرفع من تأزم الموقف هذا، بروز الازمات السياسية (الحروب، الانقلابـــات) والاقتصاديـــة (بطالة، تضخم ، ندرة موارد... الخ).

وبالعودة الى تحليل اسباب السلوك التعصبي او الحقد بين الجماعات توصل فريق من علماء النفس الاجتماعي في دراساتهم وابحاثهم الى الاسباب التالية:-

١- ينشأ التعصب او الحقد كلما كان هناك اختلاف او تباين بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، فوجود جماعات تنتمي الى عناصر مختلفة او اديـــان مختلفة او ثقافات فرعية مختلفة يعد ارضا خصبة لنشأة التعصب او الحقـــد والازدراء بين الجماعات.

واعادة توطينها بالاقليات ذات الاصول الالمانية بعد تسهيل عودتها مـــن الـــدول المجـــاورة ، ولايمكن ان ننسى بطبيعة الحال المذابح التي تعرض لها المسلمون في يوغسلافيا السابقة علـــى يد الصرب والكروات، والمذابح التي تعرض لها الهوتو في رواندة وبوروندي على يد التوتســـي في اوقات مختلفة، للمزيد انظر:

-د. نازلي معوض، التقارب التركي- العربي في ضـــوء التطـــورات السياســـية والاقتصاديـــة المعاصرة، منشور في : مجموعة باحثين، العلاقات التركية من منظور عربي، معهد البحـــوث والدراسات العربية، القاهرة ج١، ١٩٩١، ص ٣١٤ وكذلك:

Encyclopedia Americana, Op. Cit, p. 20.

James L.Graff,Minorities can be neighbors Be friends? Time U.S.A, Aprel 3,1995.p.28.

٢- الجهل وعدم وجود فرص للاتصال بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد، فقد اثبتت الدراسات انه كلما ازدادت معرفة الفرد بالحقائق والمعلومات عن الجماعات التي يتعصب ضدها قل تعصبه . [١]

٣- الظروف الصعبة المتعلقة بالعمل تعكس تعصبا وتحيزا وتمييزا اكبر من الاوقات التي تكون فيها الظروف افضل، بمعنى آخر ان اوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية ومايرافقها من بطالة وتدني فرص العمل تكون اكثر انعكاسا لبروز التحيز والتعصب من الاوقات التي تتسم بالرخاء والوفرة الاقتصادية.

٤- الارتفاع في مستوى التعليم يفضي الى انخفاض مستوى الحقد او التعصب ضد الآخرين.

٥- ان حالة الكراهية او التعصب تزداد حينما تكون الاقلية في وضع افضل قياسا بالاغلبية وتسعى الى المزيد من ذلك.

٦- يلعب حجم الاقلية دورا في تحديد شدة الكراهية او التعصب، فكلما كانت الاقلية ذات وزن عددي محدود كانت اكثر ميلا للانفتاح ومن ثم الاندماج في الاطار الاوسع للمجتمع، في حين ان تزايد الوزن العددي للاقلية، مع مايرافقه من تزايد لحدة التمايزات والانقسامات داخل المجتمع، وتوفر عنصر التنظيم (المدني والعسكري) للاقلية، هذا الى جانب الدعم الخارجي، سوف يساعد على زيادة احتمالات التعصب او الكراهية ومن ثم زيادة امكانات انخراط الاقلية في اعمال عنف ضد النظام السياسي او ضد الاغلبية. [٢]

---

(١) د. معتز سيد سلامة، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٩-١١٠.

(٢) د. حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥.

٧- التعصب او الكراهية بين الجماعات يستمر او يحافظ عليه اذا ماتوافرت له التبريرات القانونية من قبل النظم الحاكمة . [١]

ومع تصاعد التعصب العنصري ومايترتب عليه من حقد وازدراء وكراهية بين الجماعات، وتضاؤل حالة الموازنة او التكافؤ في اساليب المواجهة بين الاقلية والاغلبية بسبب سيطرة الاخيرة على مقومات السلطة يجد ابناء الاقليات انفسهم مبعدين ومعزولين عن النظام الاجتماعي والاخلاقي السائد، فحريتهم مقهورة ومكبوته بقوة السلاح الذي يملكه الاقوياء، وحقوقهم مخنوقة ومهضومة بفعل سيطرة ابناء جماعات او اعراق اخرى اقوى واقدر، اضف إلى ذلك ان هذا الابعاد والازدراء والتهميش الذي يتحمله الكثير من ابناء الاقليات، انما يدعمه وباستمرار نظام قانوني تفرضه قوة قمعية كقاعدة سياسية وقانونية واخلاقية مطلقة لاتجوز مخالفتها، تحت طائلة الخروج على النظام العام [٢] ومع استمرار التوجهات التعصبية العنصرية بين الاغلبية والاقلية يصبح من الطبيعي ان تتجه الاقلية ، وفي ظل افتقادها لمقومات الرد المقابل الى التقوقع والانغلاق على ذاتها، وتصبح اكثر استجابة لطروحات المغالين من ابنائها بالكيانية الخاصة. فهؤلاء المغالين عادة مايلجأون في تحركاتهم الى توظيف ترسبات الامس من التعصب والحقد والكراهية، بهدف تعميق مشاعر التقوقع والانطواء على الذات، والاستفادة مما يولده الانعزال من نمو الاحساس بالتفرد، ومايولده من ضعف الشعور بالانتماء المجتمعي لمصلحة الانتماء الديني او العرقي. [٣]

---

(1) Encyclopedia Americana, op.cit,p.209.

(٢) د. ادونيس العكرة، البحث عن الهوية والعنف ، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (١٧)، بيروت، كانون اول-كانون ثاني ١٩٨١-١٩٨٢، ص٩٥.

(٣) عوني فرسخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥، وقارن مع د. حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٤.

وفي اطار ما تقدم من تحليل لآلية التفاعل الاجتماعي ومايذبم عنه من بروز الاتجاهات التعصبية العنصرية بين الجماعات، يمكن القول وبالقياس على الواقع العربي، ان هذا الواقع يقدم صورة حية لتلك العلاقة المتراخية التي تربط الاغلبية العربية بالاقليات الطائفية والدينية والعرقية الموجودة في الوطن العربي، فهناك ميل واضح لدى الاغلبية في المجتمع العربي الى تمييز نفسها عن الاقليات وفي مختلف مستويات التفاعل الاجتماعي، بل ومحاولة لتضييق مسالك الحرية امامها للتعبير عن بعض مقوماتها الذاتية. فمن المؤسف حقا ان نجد تناقضا بين شعارات الوحدة الوطنية والاقرار بالطابع التعددي للمجتمع الوطني ، وبين الممارسات الفعلية التي تمارسها الاغلبية العربية، حيث تحولت تلك الشعارات الى غطاء غايته الاساسية صهر المجتمع بأسلوب قسري، وتذويب الاقليات في داخل الجماعة الاجتماعية الاكبر . [1] ويذهب الدكتور فؤاد الخوري الى التأكيد على ان النظرة المتدنية والاتجاهات التعصبية التي تخص بها نسبة كبيرة من ابناء الاغلبية العربية الاقليات الموجودة في الوطن العربي، انما تأتي من التراتب الاجتماعي ذي الطبيعة الهرمية التي يتميز بها المجتمع العربي، والمبني على مفردات او عناصر القوة والضعف او على اساس المنازل الاجتماعية العليا والدنيا او على اساس الجنس أي الفرق بين الرجال والنساء والصغار والكبار [2] فهناك في المجتمع العربي دائما –على حد تعبير د. مصطفى حجازي– علاقة سيطرة من طرف، ورضوخ وتبعية من طرف آخر "سيطرة تفرض من خلال لغة العنف اساسا. نجد هذا النمط من اعلى قمة الهرم الى ادناها، من الحاكم الاول الى مرؤوسيه، ومن

---

(١) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والايرانيين منها، منشور في : مجموعة باحثين، ندوة العلاقات العربية–الايرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص ص ٥٤٩–٥٥٠.

(٢) د.فؤاد اسحق الخوري، امامة الشهيد وامامة البطل: التنظيم الديني لدى الطوائف والاقليات في العالم العربي، مركز دار الجامعة للطباعة، بيروت ، ١٩٨٨، ص ١١٤.

هؤلاء الى مرؤوسيهم، ومنهم الى غالبية السكان، وبين هؤلاء من الاقوى الى الاضعف، ومن الرجل الى المرأة، من الكبار الى الاطفال، وبين الاخوة من الاكبر سنا الى الذين يتلونهم" (*) . فالتراتب الاجتماعي في مجال معين يؤثر في التراتب الاجتماعي في المجالات الاخرى وان اختلف المحتوى والمضمون . وقد انعكس هذا الامر على النظرة تجاه الاقليات، فابن الاقلية من الناحية الحقوقية او المسلكية هو في موقع التابع اللامتكافئ في سلم المراتب الاجتماعية، وقد ترتب على هذا الامر شيئان:

الاول : هو تلازم الاقليات ثقافيا ومسلكيا بتبعية التفاعل اللامتكافئ مع الاغلبية العربية.

الثاني: انه بسبب هذه التبعية درجت الاقليات مدرج التخصص في بعض فروع الانتاج والصناعة بدلا من الشمول والتكامل (١). ان شعور الاقليات في الوطن العربي بوجود حالة من الازدراء والتهميش الموجه ضدها شكل عائقا امام دخولها للكثير من ميادين العمل السياسي والاقتصادي، مما دفعها بالتالي- ومن اجل تحسين فرصها في البقاء والمنافسة، الى البحث والتركيز على مهن لاتتمتع بمنافسة الاغلبية، وهي في الغالب مهن تتميز بالتبعية والوضاعة في سلم المراتب

(*) وهذا الامر نجده حتى في اطار العلاقات السياسية التي تربط النخب العربية الحاكمة مع الخارج، فهي ترضخ لنمط مقنع من السيطرة يفرض من الخارج، اذ ان علاقة التحالف بين النخب السياسية ذات الامتياز، والقوى الخارجية المالية والسياسية والعسكرية التي تدعمها، ليست علاقة تكافؤ ومساواة، بل علاقة تبعية وسيادة... انظر د.مصطفى حجاي، التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص٤٢ وقارن مع د. تركي الحمد، دراسات ايدلوجية في الحالة العربية، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٢، ص١٢٦.

(١) د.فؤاد اسحق الخوري، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥، وقارن مع د. عبدالسلام بغدادي، الصابئة في موروث المخيلة الاجتماعية الشعبية العراقية، مجلة افاق مندائية، العدد(٨) ، مركز الدراسات المندائية، بغداد، آب ١٩٩٨ ، ص٢٢.

الاجتماعية، او مهن تحتاج الى دربة وتخصص عاليين مثل الطب والصياغة وغيرهما، الامر الذي جعل الاقليات في الوطن العربي تعمل وفق ميدان التخصص في العمل[١] ، وهكذا تلحظ المصادر بشيء من الاجماع توجه الاقليات في الوطن العربي لامتهان بعض الحرف البسيطة او (المتواضعة) في نظر المجتمع كالدباغة والحياكة والنجارة والحدادة وجمع النفايات الى جانب بعض الاعمال غير المستحسنة دينيا واجتماعيا كصناعة الخمور ومشتقاتها، فضلا عن ممارسة مهن الرقص والغناء والتمثيل. فكما امتهن اليهود في المجتمع التقليدي في اليمن وفي المغرب العربي، خاصة هؤلاء الذين عاشوا او يعيشون في مناطق البربر في الريف، حرف الحدادة والصياغة والحلاقة والدباغة والبناء والاعمال المتعلقة بالصحة العامة، فقد امتهنها المسيحيون ايضا الذين عاشوا في المجتمع الاسلامي التقليدي في مصر وبلاد الهلال الخصيب . وهكذا يفعل اليوم (الشيعة الاثنا عشرية)الذين يعيشون في البحرين ودول الخليج الاخرى. ومايقال عن هؤلاء يقال ايضا عن (البلوش السنة) الذين يعيشون في الباطنة من عمان حيث ينتحلون صناعة الخناجر والسيوف، فهم يصنعون الخناجر ولا يمتشقونها. اذ انها ترمز الى الاحرار من الرجال ، بينما هم اهل تبعية لا يتمتعون بهذه المنزلة. [٢] ان المكانة (المتدنية) التي تحظى بها الاقليات في الميدان الاقتصادي تنطبق على واقع علاقاتها الاجتماعية مع الاغلبية وفي جوانب متعددة، فما زال ابناء الاقليات في موضع السخرية والاستهزاء الدائمين من قبل الآخرين، وعادة مايوصفون بأوصاف تحط من قدرهم وكرامتهم، مثل الغباء والجبن والخيانة والبخل .... الخ، فضلا عن ذلك ما زال زواج ابناء الاغلبية يخضع للقاعدة نفسها – قاعدة التبادل اللامتكافئ بين

---

(١) د. اسماعيل صبري عبدالله، الاقباط والقومية العربية، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٤. وكذلك حسنين توفيق ابراهيم، ندوة التعددية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٩٦، كانون ثاني ١٩٨٧، ص١٧٦.

(٢) د.فؤاد الخوري، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٧-١١٨.

الفرقاء الذين لايتساوون اجتماعيا او اقتصاديا- فالاعراف والتقاليد المتبعة من قبل الاغلبية في المجتمع العربي ما زالت تقضي وفي كثير من الحالات بضرورة قيام الزواج المتكافئ، أي تساوي منزلة الزوج والزوجة، فإذا حدث العكس أي اذا تزوج احدهم من امرأة لاتتساوى منزلتها مع منزلته لامن ناحية الاصل ، ولامن ناحية المقام الديني، عد ذلك خروجا على الاعراف والتقاليد- ومايطبق على الرجال ينعكس على النساء بصورة اشد ، فما زال زواج النساء العربيات من ابناء الاقليات الاخرى غير مستحب، بل ومرفوض في غالب الاحيان. ان هذه الظواهر الاجتماعية والتي اصبحت جزءا من الانماط القيمية المترسخة في المجتمع العربي، تمارس بشكل يومي، ويبدو أنه قد اصبح هناك نوع من القبول اللاشعوري لهذه العلاقة غير المتكافئة سواء من قبل الاغلبية او الاقلية، بل ورغبة في عدم التغيير.

ومع ان هذه العلاقة اللامتكافئة تعد من الامور الطبيعية في اغلب المجتمعات الانسانية، بما فيها المجتمعات الغربية- التي توصف بأنها مجتمعات يرتفع فيها المفهوم الحقيقي للمواطنة – حيث نجد هناك نظرة متدنية وحقدا وكراهية بين الجماعات او الاقليات، كما في بلجيكا بين الوالون والفليمنع ، وفي ايرلندة بين الكاثوليك والبروتستانت ...، الا ان مايخفف من حدة التوتر بين الجماعات هو وجود التطبيق الحقيقي للقانون، فضلا عن وجود النظام السياسي الذي يعد بمثابة الضابط او المنظم لتلك العلاقات. على العكس مما هو حاصل في معظم دول العالم الثالث، ومنها معظم الدول العربية فعلى الرغم من تضمين غالبية الدساتير العربية فقرات ومواد تقر لأبناء الاقليات بحقهم في التمتع على قدم المساواة بذات الحقوق التي يتمتع بها غيرهم في مجال المساواة امام القانون ومنع التمييز الموجه ضدهم، وحريتهم في الفكر والمعتقد ، والمشاركة في حياة المجتمع العامة، الا ان الكثير من النظم العربية قد اصبح الدستور بالنسبة لها مجرد واجهة للدلالة على مدى شرعية

النظام تجاه الدول الاخرى اكثر منه تجاه أبنائها في الداخل . [1] حيث اخذت معظم النظم العربية تتجه نحو تبني افعال سلوكية، وممارسات تمييزية تجاه ابناء الاقليات، عبر تقييد مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاشك ان ذلك قد فسح المجال للاغلبية ان تمارس ، بل وتكرس بالقدر نفسه نظرتها الازدرائية تجاه الاقليات، وعبر ممارسات اجتماعية قائمة على اللاتكافؤ او اللاتوازن. فطالما ان النظام السياسي يعطي المبرر القانوني فإن الاغلبية لاتتوانى عن الاستمرار في نهج التحيز والتعصب العنصري، وقد كان لهذا الامر تأثير مباشر على شكل العلاقات التي سادت بين الجماعات في اطار المجتمع العربي، حيث مالت في الغالب الى ان تتخذ طابعا اضطهاديا قائما على اللاتكافؤ ، وهو ماجعل من امكانية تفجر الصراعات في بعض الاقطار العربية امرا واردا، وهذا ما نلاحظه في العديد من الاقطار العربية، والتي يمكن ان يفسر فيها تمرد الاقليات بأنه رفض للقوالب والانماط الاجتماعية التي وضعتها في موضع التابع اللامتكافئ، فعندما تشعر الاقلية باغترابها عن المجتمع، فإنها تندفع الى اتباع الكثير من الاساليب المضرة بمصلحة ذلك المجتمع، منها اتباع الطرائق السلمية كالهجرة ومغادرة الوطن الى البلدان الاخرى التي تشعر فيها بنوع من الامان، مع مايرافق هذه الهجرة من فقدان الكثير من العقليات المبدعة والناضجة، وللاقليات المسيحية في الوطن العربي الدور الاول في هذا الميدان حيث يتجه اغلب ابنائها للهجرة الى اوربا واستراليا وامريكا الشمالية. وقد تلجأ الاقلية في احيان اخرى الى ممارسة العنف المضاد كأحد البدائل اللازمة لمواجهة اساليب التطويق الثقافي والاقتصادي والسياسي التي تمارسها الاغلبية والنظام السياسي باسم الوحدة الوطنية، الامر الذي يوقع الاقليات في كثير من الحالات في حبائل القوى الخارجية التي تستغل مثل هذا الواقع لمد نفوذها الى

---

(١) د. الصادق شعبان، الحقوق السياسية للانسان في الدساتير العربية ، المستقبل العربي، العدد ١٠٦، كانون اول ١٩٨٧، ص ص ٥-١٠.

داخل البلد العربي المعني بالمشكلة، مما يجعل الاقلية في نهاية الامر في موضـــــع الاتهام باعتبارها إحدى الادوات التي تنفذ منها التدخلات الخارجية التي تهدد الامن الوطني او القومي.

خلاصة الفصل الأول

ان مشكلة عدم الاندماج او التكامل الوطني التي تعاني منها الكثير من الاقطار العربية، ترتبط في جانب كبير منها بمشكلة نوع العلاقة بين وحدات المجتمع ككل(بجماعاته واقلياته المختلفة) وبين طبيعة النظام السياسي الذي من المفترض ان يمثله. ففي الوقت الذي قدم الاسلام بتعاليمه السمحاء القائمة على العدل والمساواة وحرية العقيدة، نموذجا متكاملا للتعامل مع ظاهرة التعدد في المجتمع الاسلامي، فإن اغلب النظم العربية عجزت-لاسيما بعد الاستقلال- في احتواء التمايزات الثقافية والاختلافات الجماعية لمجتمعاتها، بسبب هجرها للنموذج الاسلامي، وعدم اكتراثها بتطوير نماذج وطنية لاستيعاب حقيقة التمايزات الثقافية في مجتمعاتها، او حتى الالتفات الى بعض المعالجات او الطروحات القومية التي قدمتها الكثير من التيارات السياسية والفكرية العربية لحل مشكلة الاقليات في الوطن العربي ، فاتجهت بدلا من ذلك الى تأكيد ممارساتها السلطوية عبر افعال سلوكية قائمة على ضرب الديمقراطية وازدراء حقوق الانسان وتقليص حجم المشاركة السياسية، والاستناد الى شرعية منقوصة، قوامها تثمير التمايزات الثقافية بين ابناء البلد الواحد، بتقريب جماعة معينة على حساب الجماعات او الاقليات الاخرى والقيام بممارسات تمييزية ضدها، بعدم إعطائها وضعا متساويا مع الاغلبية في ميدان المشاركة او التوزيع العادل للثروات، حيث استخدمت في غالب الاحيان عمليات عزل وابعاد متقصد للاقليات، واستخدام لوسائل العنف والاكراه. ومما ساهم في تمادي بعض النظم العربية، هو وجود قاعدة معنوية لظاهرة التعصب والتمييز عند الكثير من ابناء الاغلبية العربية، مستمدة من النظام الاجتماعي

العربي، ذي الطبيعة التراتبية، والذي يضع ابن الاقلية في غالب الاحيان في موقع التابع غير المتكافئ مع ابن الاغلبية، الامر الذي يسمح للاخير ان يتمادى في نظرته الازدرائية والتهميشية لابن الاقلية. وهكذا شكلت الاغلبية الاساس المعنوي الذي استندت اليه بعض النظم العربية في ممارستها ضد الاقليات التي اخذ يتولد لديها احساس حاد بالظلم والغبن، وهو الاحساس الذي قاد الكثير منها الى ممارسة العنف المضاد ورفع راية العصيان بوجه النظم العربية ، الامر الذي ادى الى دخول الكثير من الاقطار العربية في دوامة حروب الاقليات، التي فسحت المجال بالمحصلة النهائية الى تدخل بعض الاطراف الخارجية المعادية (الاقليمية والدولية) بغية تحقيق مصالحها، وتحت ذرائع واغطية متعددة، تقف في مقدمتها حماية حقوق الانسان والاقليات، وهو ماشكل خرقا واضحا للامن القومي العربي.

الفصل الثاني

البعد الاقليمي لمشكلات الاقليات في الوطن العربي

المبحث الأول

دول الجوار الجغرافي ومشكلات الأقليات

تعد دراسة وفهم طبيعة العلاقات السياسية التي تربط العرب بدول الجوار الجغرافي، المنطلق الأساس للتعامل مع علاقات العرب مع دول العالم. فرغم أنه يبدو للوهلة الأولى أن علاقات الأقطار العربية مع الدول الكبرى في المحيط الدولي أكثر كثافة أمنيا واقتصاديا وسياسيا، بحكم علاقات التبعية التي تربط الكثير من تلك القوى في المنطقة العربية، فإنه لا جدال أن جزءا من هذه الكثافة يعود في أساسه إلى وجود علاقة بينها وبين دول الجوار[1] ، فالوطن العربي تحيط به مجموعة من الدول المتباينة في القوة والنفوذ والمختلفة عنه من حيث الهوية والتميز القومي، هذه الدول تتوزع بين قارتي آسيا(تركيا- إيران) وأفريقيا (أثيوبيا-أوغندا- كينيا- ارتيريا- الكونغو (كينشاسا) - أفريقيا الوسطى- تشاد - النيجر- مالي- السنغال) وعبر التاريخ ارتبط العرب بدول الجوار الجغرافي بعلاقات وثقى فرضتها حقائق الجغرافية والتاريخ، حيث شكلت تلك الحقائق ضغوطا قوية لخلق علاقات متشابكة (تعاونية- صراعية) بين الجانبين لم يكن من السهل الفكاك منها. ورغم أن الدارس لتاريخ العلاقات بين العرب ودول الجوار الجغرافي يجد أن هناك ميولا

---

(١) د. عبد المنعم سعيد. العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٧٨. ص ١٩.

متنافرة وشكوكا وعداوات متجذرة، ومصالح قومية متنافسة، وأيديولوجيات متضادة[1] حاولت عن طريقها بعض دول الجوار وعبر مراحل مختلفة ضرب الأمة العربية وتحقيق مصالحها القومية على حسابها، إلا أن التاريخ ينبئنا أيضا أن العلاقات بين العرب ودول الجوار قد شهدت حقب تعاون وترابط منذ المراحل الأولى لتحرك الموجات البشرية العربية إلى بلاد فارس والسواحل الأفريقية والدولة البيزنطية[2]. ومع ظهور الإسلام وانتشاره مع بداية القرون الوسطى- في بلاد فارس والسواحل الأفريقية ثم فيما بعد بين القبائل التركية[3]، فإن علاقات روحية وثقافية قد تعززت وتكثفت بين العرب ودول الجوار الجغرافي.

وقد اكتمل أساس هذه العلاقات وتصاعد بنيانها مع تصاعد الدور المميز الذي مارسته الكثير من الشخصيات الإسلامية ذات الأصول الفارسية والحبشية والتركية في الحياة السياسية والاجتماعية العربية، وقيامها بالدفاع عن مبادئ الإسلام وقيمه الأصلية، بل إن الأمر تصاعد إلى أبعد من ذلك حينما أتيح إمكانية السيادة على الدولة العربية الإسلامية، حيث دافع الأتراك خلال تلك السيادة عن الإسلام ونشروه إلى اصقاع مختلفة من الأرض. [4]

وفي العصر الحديث وعلى الرغم من ضعف ومحدودية علاقات الاعتماد المتبادل بين العرب ودول الجوار، لاسيما في المجالات التجارية والاقتصادية، إلا أن هناك شبكة واسعة من العلاقات التي ربطت الطرفين في الميدان السياسي،

---

(١) فيبي مار، الخليج بعد العاصفة، منشور في بي مار ووليم لويس (تحرير) امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره ص ١٤٢.

(٢) محمود سريع القلم، إيران والعرب: ضرورة التفاهم والتعاون، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠٠ ص ١٠٤.

(٣) مصطفى طراقجي، مقترحات لتطوير العلاقات العربية التركية، مجلة شؤون الأوسط العدد ١٠١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠١ ٢ ١٨٥.

(٤) مجموعة باحثين. العلاقات العربية التركية من منظور عربي. الجزء الأول. مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٩-١٦.

لاسيما في إطار المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن اشتراك الطرفين في عدد من الخصائص السياسية الأخرى التي وأن تباينت في حدتها، إلا أنها في العموم شكلت سمات مشتركة جمعت الطرفين في إطار واحد، أما أبرز هذه السمات فهي الآتي:-

١-دول غير رئيسية في النظام الدولي، بمعنى أنها لا تملك من المقومات السياسية والعسكرية والاقتصادية ما يؤهلها للتأثير في مجرى السياسة العالمية. إلا أن هذا لا ينفي أن بعضها يملك من المقومات ما يؤهلها لأداء دور مؤثر في بعض الأحداث التي تجري في محيطها الإقليمي كإيران وتركيا وإلى حد ما أثيوبيا.

٢-إنها دول تنتمي إلى مجموعة دول العالم الثالث أو ما بدئ يعرف بعالم الجنوب والذي يتميز بضعف مؤشرات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدني مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[١].

٣-دول تابعة ومنقادة للسياسات الغربية، فأغلب دول الجوار، تتواجد فيها قواعد أو تسهيلات برية وبحرية للقوات الأجنبية، حيث تلعب تلك القوات دورا مهما في حماية المصالح الأمنية والحيوية الغربية والأمريكية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما في انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي[٢].

٤-دول ذات تجانس قومي وديني محدود، بمعنى أنها لا تزال تعاني من مشكلات الاندماج القومي، فهي تضم عددا من الأقوام والجماعات المختلفة عرقيا ودينيا وطائفيا. وقد تحجم عن هذا النوع الاثني أن برزت مشكلة أساسية أخذ العرب ودول الجوار يعانونها وتتمثل في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن

---

(١) د. عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، ص ص ٣٥-٣٦.

(٢) د. صباح محمود محمد تركيا: تقويم جيوبوليتيكي لدولة الجوار الجغرافي الشمالي للعرب مجلة العلوم السياسية ، العدد (١٣). جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية. ١٩٩٥، ص ٣٥.

ضعف القيم الديمقراطية والتعاقب اللاسلمي على السلطة[1] فضلا عن كثرة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية الناجمة عن العلاقة غير المتكافئة بين وحداتها الاجتماعية. وفي عالم اليوم، أخذت دول الجوار تطرح الكثير من التأثيرات على الأمن القومي العربي، ومرد هذه التأثيرات إنما من الطموحات الإقليمية لبعضها والتي دفعتها إلى إنتهاج مواقف محددة تحمل بعض التهديد للأمن العربي، فضلا عن محاولة بعضها الانخراط في محاور دولية أو اندماجية في شبكة من التحالفات الإقليمية المتواجهة مع النظام العربي[2] أما أهم هذه التأثيرات فيمكن حصرها بالآتي:

١- التطلع إلى دور إقليمي ودولي متميز على حساب العرب، فالاقتصاد النامي، وكميات النفط الكبيرة والوزن السكاني والموقع الجغرافي، أخذت تدفع دولة مثل إيران نحو التطلع إلى دور إقليمي تكون فيه القوة المهيمنة في الخليج العربي، لاسيما بعد الانكشاف الأمني العربي على الصعيدين العسكري والاقتصادي إثر الحرب الأمريكية ضد العراق[3]، فضلا عن ذلك فإن الحصار ضد العراق وتراجع قوته العسكرية ودوره الإقليمي قد أنعش آمال تركيا في تبوأ دور إقليمي متميز بعد أن تضاءلت أهميتها الاستراتيجية إثر انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز التقارب بين الشرق والغرب[4].

٢- بروز التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي مع (إسرائيل) من أجل إضعاف الأمن القومي العربي، ودفعه نحو مزيد من التشرذم والتفكك، عبر

---

(١) د. عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٢) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي في مستقبل القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) د. ممدوح أنيس فتحي، غيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين الأول ١٩٩٧، ص ١٠٤.

(٤) مارك لافرني. مفاتيح مابعد الأزمة، رؤية غربية لأهم قضايا ما بعد حرب الخليج، ترجمة سوسن حسين، السياسة الدولية، العدد ١٠٥، نيسان، ١٩٩١، ص٢٥٨.

إبراز صيغ جديدة للتعاون الإقليمي تتجاوز النظام العربي إلى نظام جديد تكون فيه لدول الجوار الكلمة الفصل في توجيه سياساته وأهدافه[١] وقد جاء التقارب التركي الصهيوني، في هذا المجال،ليعكس رغبة متزايدة لدى الطرفين في تعزيز وجودها في المنطقة في إطار الترتيبات الجديدة للشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا إقليميا بارزا، ويزيد من فرص الكيان الصهيوني للهيمنة على المنطقة[٢].

٣- إثارة الخلافات والمشكلات الحدودية، ويتجلى ذلك في المطالبات المستمرة لبعض دول الجوار بأقاليم وأجزاء عربية، وقيام بعضها بإثارة المشكلات الحدودية واستخداماتها كأداة للضغط السياسي، كما في مطالب إيران المستمرة في البحرين، واحتلالها للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى[٣] ومشاكلها الحدودية المتجذرة مع العراق حول تقاسم مياه شط العرب[٤]وكما في احتلال تركيا للواء الإسكندرونة، ومطالبها المستمرة بولاية الموصل العراقية الغنية بالبترول[٥]. في حين يبقى احتلال

---

(١) د. حسن أبو طالب التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، حدود وآفاقه، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٧١ وكذلك د. هيثم كيلاني، هموم الأمن القومي العربي مع جواره، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربي، القاهرة، آذار ١٩٩٤، ص ١٣ وكذلك مجلة الوطن العربي، العدد ١٢٥٣ باريس ٢٠٠١/٣/٩.

(٢) عبد الله صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام. السياسة الدولية العدد ١٢٥، تموز ١٩٩٦، ص ٧٨.

(٣) شملان العيسي، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث. المستقبل العربي، العدد ٢٠٦، نيسان ١٩٩٦، ص ٥٢.

(٤) د. سيار الجميل، الخلافات العراقية- الإيرانية- الحدودية والإقليمية. المستقبل العربي، العدد٢٠٦، نسيان ١٩٩٦، ص ٧٦ وما بعدها.

(٥) تقديرات استراتيجية. العدد (٧)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة. القاهرة . تموز ١٩٩٥، ص٢٧.

أثيوبيا وكينيا لإقليمي أوغادين وانفدي الصوماليين[1] عاملا مستمرا في إثارة الخلافات الحدودية بين العرب ودول الجوار الأفريقي.

٤- التدخل في الشؤون الداخلية العربية، واتباع سياسات ترمي إلى تفويض مقومات الوحدة الوطنية للكثير من الأقطار العربية، لاسيما ذات الثقل الإقليمي المنافس، بالتأكيد على النعرات القومية والطائفية، والقيام بدعم حركات التمرد واستقبال عناصرها وتدريبها وتسليحها تمهيدا لاستخدامها كورقة ضاغطة ضد بعض النظم السياسية العربية. ولإيران دور واضح في تهديد الأمن القومي من هذا الجانب، سواء في زمن الشاه في الحقبة التي أعقبت الثورة الإيرانية ورفعها لشعار تصدير الثورة وإسقاط النظم العربية واستبدالها بأنظمة موالية لها. فقد مارست تأثيرا واضحا على الجاليات الإيرانية الكبيرة المقيمة في الخليج العربي بهدف استغلالها في تحقيق الأهداف الإيرانية[2].

ولعل التدخل في الشؤون الداخلية عن طريق دعم الأقليات المتمردة واستقبال عناصرها وتدريبهم وتسليحهم يعد من أبرز الوسائل التي تستخدمها دول الجوار الجغرافي للتأثير على الأمن القومي العربي، وهو ما سيكون محور موضوعنا القادم.

وفي الحقيقة، أن مما ساعد على إمكانية استخدام الاقليات كورقة ضاغطة باتجاه إحداث الخلل في النسيج الاجتماعي العربي هو ذلك التداخل العرقي والديني الحاصل في المناطق الحدودية بين العرب ودول الجوار. فالجوار في بعده التاريخي جعل الجماعات بحركتها على جانبي الحدود ثم استقرارها بعد رسمها تمثل امتدادات ديمغرافية من حيث الصفات والسمات اللغوية والعرقية والحضارية

---

(١) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، التدخل الدولي في الصومال، مجلة العلوم السياسية. العدد (١٣) (جامعة بغداد كلية العلوم السياسية)، ١٩٩٥، ص ١٠٠.

(٢) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي. الأمن القومي العربي... مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

لكل طرف على الجانب الآخر[1]، فالأكراد ينتشرون في المناطق الحدودية لكل من سوريا والعراق وإيران وتركيا، وقد أصبحوا يمثلون أقليات في كل من هذه الدول تتطلع إلى دولتها الموحدة المستقلة، كذلك الحال مع العرب الذين يسكنون في إقليم عربستان (خوزستان) الإيراني والذين يصل تعدادهم إلى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة[2] فضلا عن النسبة الكبيرة من العرب الذين يعيشون في لواء الإسكندرونة الواقع تحت السيطرة التركية، وما زال إقليم أوغادين الصومالي المسيطر عليه من قبل أثيوبيا يضم الكثير من القبائل ذات الانحدار العربي. وبالمقابل، فإن هناك أقليات غير عربية استوطنت عبر التاريخ في البلاد العربية، وهي ما زالت إلى اليوم تحتفظ بالكثير من خصائصها وصفاتها المميزة، ففي أقطار الخليج العربي، يشكل الإيرانيون نسبة كبيرة من سكان تلك الأقطار، وفي الدول الأفريقية ما زالت الامتدادات القبلية عبر الحدود تشكل أحد أبعاد ظاهرة التداخل العرقي بين العرب ودول الجوار، فالعفر في جيبوتي يشكلون امتدادا اثنيا داخل أثيوبيا وارتيريا[3]، في الوقت الذي تشكل المجموعات الزنجية ذات الأصول السنغالية نسبة لا بأس بها من سكان موريتانيا.

ومع أن التداخل العرقي والديني يعد من الأمور الطبيعية التي فرضتها الظروف التاريخية المتعلقة بالهجرة المتبادلة في المناطق الحدودية بسبب التلاقي الفكري والثقافي عبر الإسلام والمصالح الاقتصادية المتشابكة بين الشعب العربي والشعوب المجاورة لها، إلا أن التداخل هذا قد أخذ يحمل من جانب آخر أبعادا سلبية من بروز الدولة القومية ومطالباتها المستمرة بتعديل حدودها السياسية مع جيرانها لتتلاءم مع واقعها القومي والديمغرافي، ومع تحرك المشاعر العرقية

---

(١) د. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢) مفيني مار ووليم لويس، امتطاء النمر، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

(٣) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، مشكلة الأقليات في القرن الأفريقي. دراسة حالة العفر في: أرتيريا، وجيبوتي وأثيوبيا، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٥٩). الشارقة، خريف ١٩٩٨، ص ٣١ وما بعدها.

لبعض الجماعات ومطالبتها بالاستقلال الذاتي وأحيانا الانفصال وتكوين دول مستقلة. ورغم الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الدول العربية ودول الجوار لإنهاء أو تسوية مشكلات الأقليات- والتي في غالبيتها إجراءات قمعية- بقي الشعور بالهوية الواحدة والانجذاب نحو الوطن الأم من العوامل الدالة على بروز وتصاعد حركة الأقليات كإحدى المشكلات التي تواجه العرب ودول الجوار من هنا وقبل الحديث عن الدور الإقليمي في تأجيج مشكلة الأقليات وتأثيرها على الأمن القومي، لابد لنا من تحديد بعض السمات التي تجمع العرب ودول الجوار في التعامل مع مشكلات الأقليات عبر الحدود الدولية المشتركة بينهما وعلى النحو التالي:

١- احتلت مشكلات الأقليات مرتبة متقدمة في قائمة المشكلات السياسية التي تواجهها بعض الحكومات العربية دول الجوار، نظرا للتكلفة العالية التي ولدتها هذه المشكلة على الصعد العسكرية والأمنية والسياسية فالمشكلة الكردية، على سبيل المثال، جنبت اهتمام أربع دول متجاورة (العراق-تركيا-غيران-سوريا) فاستنزفت الكثير من إمكانياتها المالية والاقتصادية لتمويل العمليات العسكرية ضد الحركات المسلحة للأكراد عبر الحدود المشتركة. (١)

٢- شكلت الإجراءات المتشددة، الأداة الرئيسة تقريبا في تعامل بعض الحكومات (العربية ودول الجوار) مع مشكلات الأقليات القائمة على حدودها، ولعل ذلك نابع بشكل أساس من عدم تقبل بعض تلك الحكومات لفكرة وجود مثل هذه المشكلات ومن ثم قبول الحلول السلمية لها، بسبب طبيعتها الشمولية، فأغلب هذه الحكومات إنما جاءت إلى السلطة بطريقة غير شرعية، وبالتالي فهي لا

---

(١) د. جلال عبد الله معوض، العرب ودول الجوار المشرقي. من بحوث المؤتمر القومي السابع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص١٧١.

تقيم وزنا للاعتبارات الديمقراطية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وإيجاد الحلول السلمية لمشكلات أقلياتها. (١)

٣-لم تسلم الاقليات في الوطن العربي ودول الجوار من محـــاولات الاســتيعاب الثقافي والإيديولوجي عبر طرح الشعارات التي تؤكد على الانتمـــاء الواحـد والأصول المشتركة، ففي إيران تم التركيز بعد سقوط الشـــاه علـــى المفـــهوم الثوري الإسلامي، بكونه الوعاء الجامع لغالبية أقوام الدولة الإيرانيـــة، وفـــي تركيا ما زال أكثر من عشرة ملايين كردي غير معترف بهويتهم ويتم تجـاهل وجودهم على اعتبار أنهم أتراك الجبل، في حين شكلت الرابطـــة العربيـــة-الإسلامية البوتقة التي صهرت فيها الكثير من القوميات الموجودة في الوطـــن العربي. ورغم أن الإسلام والقومية يمكن أن يقدما نموذجا مهما لاســـتيعاب

---

(١) في أخذنا تركيا كنموذج مصغر للمقارنة يتبين لنا أن هناك شبه إجماع بين الحكومات التركية المتعلقة على أن الحل العسكري هو السبيل الوحيد لمعالجة المشكلة الكردية في جنوب شرقي البلاد، ويبـدو أن هذا الاتفاق نابع من الأسباب التالية:

١- النقل السياسي الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية وسيطرتها على مراكـــز صناعة القرار السياسي التركي. وتبدو مؤشرات ذلك واضحة في ثلاثة انقلابات عسكرية قامت بـــها تلك المؤسسة خلال ثلاثة عقود (١٩٦٠/١٩٧١/١٩٨٠).

٢- عدم الاستقرار السياسي النابع من التبدلات الوزارية المتتابعة والـــذي أضعـــف موقـــف المؤسســـة السياسية ودفعها إلى الظهور بموقف التابع للمؤسسة العسكرية في تفضيلها الخيار العسكري للمســـألة الكردية.

٣- عجز الحكومات التركية عن إيجاد حلول الكثير من المشاكل الداخليـــة (بطالـــة، تضخـــم، ارتفـــاع الأسعار) فضلا عن أنه بجانب المشكلة الكردية برزت أزمة العلويين والأرمن ناهيك عن الظـــاهرة الأصولية التي تعد اخطر الأزمات الاجتماعية في تركيا والتي عجزت الحكومات التركية إلـــى الآن عن إيجاد الحلول لها.

أن هذه الأسباب عززت إمكانية اللجوء إلى الخيار إلى الخيار العسكري لحسم المشكلات باعتباره مـن الحلول السريعة الفعالية.. أنظر في ذلك. د. جلال معوض، المصدر نفسه، ص ١٧١ وكذلـك بشـير عبد الفتاح، الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، ٢٠٠١ ص ١٨٥.

الجماعات المختلفة في هوية ثقافية واحدة، إذا ما حصل ذلك الاستيعاب بأطر تدريجية ووسائل سليمة، إلا أنه مع تجربة هذه الدول، فإن وسائل الاستيعاب الثقافي والإيديولوجي لم تنجح بشكل كاف في التقليل من مطالب الأقليات العرقية والدينية، حيث استثيرت أمالها بالتحرر والاستقلال الذاتي مع بروز نزعة التعصب القومي الفارسي والتركي وغيرها. (١)

٤-ساهمت الطبيعة التصادمية للعلاقات بين العرب ودول الجوار والناجمة عن التنافس القومي، والطموح الإقليمي، فضلا عن اختلاف التوجهات السياسية بحكم الارتباطات الخارجية ونظرة القوى الكبرى لأهمية ودور الطرفين، في تعذر إمكانية التلاقي بين العرب ودول الجوار لإيجاد الحلول لمشكلات الاقليات العالقة بينهما سواء عبر تفاهات ثنائية أو مؤتمرات إقليمية، فلم تطرح حتى الآن أي صيغة للتعاون الإقليمي لتطويق هذه المشكلات، بل على العكس، شكلت مسألة الاقليات عقدة مستعصية على الحل في العلاقات ما بين الطرفين، وغالبا ما استخدمت هذه المسألة كورقة ضاغطة للتأثير المتبادل على امن الطرفين وقد ازدادت خطورة الاستخدام السياسي لمسألة الاقليات في العلاقات العربية ودول الجوار، حينما بدأت أطراف خارجية تتدخل لدعم السياسات التي تقوم بها بعض دول الجوار لاستثارة الاقليات المتواجدة في الوطن العربي وحثها على التمرد ورفع راية العصيان بوجه النظم السياسية. حيث يشار هنا إلى الدور الواسع الذي قامت به الولايات المتحدة ومعها الكيان الصهيوني في تقديم الدعم لبعض دول الجوار، لإثارة مشكلة الاقليات في الوطن العربي بهدف ضرب الأمن القومي العربي، وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي لاسيما للأقطار العربية التي ناهضت السياسة الأمريكية والصهيونية في

---

(١) مجموعة باحثين. الحدود العرقية الأسيوية- السوفيتية، مطبوعات بيرغامن، الولايات المتحدة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد ١٩٨٣، ص ١٥.

الأرض العربية، حيث يمكن الإشارة هنا إلى الدعم الذي لقيته إيران في عهد الشاه من جانب الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لتحريك المشكلة الكردية في العراق. فقد تضمن الاتفاق الأمريكي الإيراني الصهيوني عددا من النقاط المهمة منها:

١-قيام إيران بتقديم كل التسهيلات لإيصال الدعم إلى الحركة الكردية المسلحة بما تتضمنه تلك التسهيلات من أسلحة وتجهيزات عسكرية، وأن تسمح لعناصر أجهزة الأمن (الإسرائيلية) بالعبور من مناطق الحدود المشتركة مع العراق لتقديم الإسناد للأكراد وحمايتهم في حالة ملاحقة القوات العراقية لهم[١].

٢-قيام الولايات المتحدة بتقديم الأموال المطلوبة للانفاق على هذه العمليات ودفع ثمن الأسلحة والمعدات وتكاليف التدريب من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[٢].

٣-أن تتولى (إسرائيل) إيصال الأسلحة والمعدات العسكرية وشؤون تدريب الأكراد وجهاز استخباراتهم وإرسال الخبراء والمستشارين إلى المتمردين، وبفضل هذا الدعم يقول د. جورباثيل، الباحث السياسي في معهد بارايلان، تمكن الأكراد من تشكيل جيش قوامه (٦٠) ألف مقاتل زُج بهم في معارك ضارية ضد الجيش العراقي حتى عام ١٩٧٥. [٣]

ومع تلاقي الإيراني (الإسرائيلي) قد خفت وتيرته بعد توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والتي انهت الخلاف العراقي الإيراني حول اقتسام شط العرب، وما تضمنه الاتفاق من قبول العراق بالشروط الإيرانية، المتعلقة بتثبيت الحدود النهرية، بحسب

---

(١) صلاح المختار، علاقات الكيان الصهيوني بالاقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية. العدد المزدوج(٦-٧)، السنة الثانية، مركز دراسات الجمهورية، بغداد ١٩٩٦، ص ١٦.

(٢) د. سعد ناجي جواد. مسألة الاقليات في الوطن العربي وأثرها في الأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٣) صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

خط التالوك[١] إلا أن هذا التلاقي لم تنقطع خيوطه وإنما استمر من طرف خفي حتى بعد أن تفرق شمل الحركة الكردية، وقد وصل هذا التلاقي أو التعاون أقوى مراحله بعد الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، حيث تمكنت الفصائل الكردية المتمردة من السيطرة على شمالي العراقي وبدعم أمريكي مباشر[٢]. إن ما قيل عن تعاون إيراني (إسرائيلي)، يمكن أن ينطبق على تركيا فقد برز التعاون التركي (الإسرائيلي) في مجال دعم حركات التمرد في الوطن العربي، إلى العلنية بعد الحرب الأمريكية ضد العراق، حيث يجمع الطرفين هدف مشترك ينصب على زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للدول العربية المجاورة. وقد أشار الكاتب الإسرائيلي المتخصص بالشؤون التركية (يعقوب نحماني) إلى أن العلاقات التركية (الإسرائيلية) بدأت تخرج منذ (حرب الخليج الثانية) من نطاق السرية والتكتم إلى العلنية وإلى ولوج المجالات العملية[٣]. فتركيا تدرك أن (إسرائيل) من الممكن أن تكون حليفا إستراتيجيا مهما لها في المنطقة بحكم حالة العداء المشترك للعرب، والرغبة في تفتيت الوطن العربي وبعثرة جهوده القومية، فضلا عما تمتلكه (إسرائيل) من قوة عسكرية مؤثرة تفتح الآفاق لتعاون استراتيجي بين الطرفين[٤].
ومن الواضح أن للتعاون التركي (الإسرائيلي) مخاطر كبيرة على الأمن القومي العربي لاسيما وأن هذا التعاون مرتبط بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة في " الشرق الأوسط"[٥].

---

(١) د. منار جميل. الخلافات العراقية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٣) نقلا ن د. عبد السلام بغدادي، الأمن القومي العربي... مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٤) د. كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة أرسلان. التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين أول ١٩٩٧، ص ١١٦.

(٥) د.جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٢-١٨٣.

أما في ميدان دعم الحركات الانفصالية، فقد ظهر التعاون التركي(الإسرائيلي) في ميدان دعم الفصائل الكردية المسلحة في شمالي العراق وامدادها بالأسلحة والمعدات اللازمة والخبراء المستشارين، وقد تعزز هذا الأمر بعد انسحاب القوات العراقية من المنطقة الشمالية، حيث فسح المجال لتعاون تركي- (إسرائيلي) وبتأييد الولايات المتحدة بهدف إدامة الوضع الانفصالي في شمال العراق. [١]

وإذا أردنا الاستمرار في توضيح ابعاد التحالف (الاسرئيلي) مع بعض دول الجوار فيما يتعلق بإثارة الحروب والصراعات الداخلية في الوطن العربي وانعكاس ذلك على أمنه القومي، فإننا لا يمكن أن نغفل الدور (الاسرائيلي) في دعم حركة التمرد في جنوبي السودان والتلاقي (الاسرائيلي) الاثيوبي في هذا الجانب، فقد هدفت (اسرائيل) منذ البداية إلى إدامة الصراع بين شمالي السودان وجنوبيه بالتركيز على الاختلافات العرقية والدينية والسياسية. وقد التقى هذا الهدف مع طموحات اثيوبيا التي كانت تجد في إضعاف السودان عبر التدخل في شؤونه الداخلية ودعم الفصائل المتمردة في الجنوب، فرصة تفسح لها المجال لاختلال مكانة قيادية مهمة في منطقة القرن الافريقي[٢].

وقد شمل التعاون (الاسرائيلي) الاثيوبي تقديم كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات وفتح معسكرات تدريب في اثيوبيا ومن ثم في اوغندا لتدريب عناصر التمرد وإعادتها الى السودان، فضلا عن نقل الكثير من عناصر التمرد الى اسرائيل للتدريب وتلقي المعلومات، وتحولت أثيوبيا منذ عام ١٩٦٢ إلى اكبر قاعدة لإيصال

---

(١) خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من ١٩٤٥-١٩٩٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ص ١٥٢-١٥٤.

(٢) د.عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

الاسلحة والعتاد إلى حركة التمرد في جنوبي السودان والتي كان يشـــرف عليـــها عناصر من الموساد وجناح الاستخبارات العسكرية.

ونتيجة للدعم العسكري الواسع تنظيما وتسليحا لحركة التمرد في جنوبـــي السودان، تمكنت الدوائر (الاسرائيلية) وبتعاون اثيوبي من تحويل تلـــك الحركـــة المحدودة التي بدأها بعض الجنود إلى حركة تمرد شاملة امتدت الى جزء كبير مـــن الأراضي السودانية وضمان استمرارها لمدة طويلة من الزمن. [1] ورغـــم انكفـــاء اثيوبيا على معالجة مشكلاتها الداخلية أثر الانقلاب الذي وقع في عام ١٩٩١ ومـــا نجم عنه من استقلال ارتيريا وفقدان اثيوبيا إطلالتها على البحر الأحمر، فضلا عن تصاعد حدة النزاعات الداخلية التي تضم اكثر من (٧٠) مجموعة عرقية وقبليـــة، فإن امكانية التلاقي (الاسرائيلي) الاثيوبي ما زالت قائمة في دعم حركة التمرد في جنوبي السودان، لا سيما في ظل دخول النظام الارتيري كطـــرف جديـــد معـــاد للسودان والامة العربية ومتفق مع الطروحات الاســـرائيلية والامريكيـــة المتعلقـــة بمحاصرة السودان وضرب وحدته الوطنية[2] الأمر الذي يشكل في النهاية تـــهديدا واضحا للأمن القومي العربي.

وهكذا تستمر (إسرائيل) في استراتيجيتها الرامية الـــى تشـــظية المجتمـــع العربي عبر استخدام ورقة الاقليات، وبالتعاون مع دول الجوار التي دفعها صراعها التاريخي مع العرب وطموحاتها الإقليمية إلى التلاقي مـــع المخطـــط الصـــهيوني الرامي الى تجزئة الأمة العربية إلى دويلات عرقية ودينية وطائفية متناحرة، ففـــي عملية التجزئة يمكن ضمان أمن (إسرائيل) وبقائها، إذ إن زرع بذور الفتنة الطائفية والعرقية في الجسد العربي سيتيح (لاسرائيل) تحقيق اهدافها ومطامعها التوســـعية في الوطن العربي، وهذا ما يمكن ملاحظته في كتابات اكثر من كـــاتب أو منظـــر

---

(١) عثمان السيد حسين، ضغط البيئتين الاقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(٢) د.عبد السلام ابراهيم بغدادي، ارتيريا والامن القومي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ١٩٩٨، ص ص ١٤١-١٤٣.

صهيوني، فهذا (اريه اورنشتاين) يقول": على نقيض شعار الوحدة العربية الـــذي ينادي به العرب، انني أؤمن من بعد مدة بتفسخه وظهور طوائف عرقية وجغرافية، مثل لبنان المسيحي، ومنطقة الاكراد شمال العراق وجبل الدروز ودولة إســـرائيل وفي نهاية الامر ستضم الأردن... إلى هذا التجمع الممثل في الـــهلال الخصيـب والذي سيكون بقيادة اسرائيل[١].

وهكذا تحاول (اسرائيل) اثبات أن المنطقة العربية ما هـــي الا مجموعـة أقليات لا وجود لتاريخ موحد يجمعها، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو كل أقليـة على حدة[٢]، وهي بذلك تحاول تبرير وجودها في المنطقة كأقلية لها حق التعـايش الطبيعي في المنطقة التي هي عبارة عن خليط من الاقليات التـــي لا يجمعـها أي رابط سياسي او قومي. فلا وجود لدولة قومية او امة عربية، وبهذا فإن من (حق) كل أقلية أن تستقل بدولة، وبذلك تكسب اسرائيل شرعيتها[٣].

مما تقدم، يبدو أن المخطط الصهيوني الهادف الى تصفية وتدمير الوجـــود العربي عبر تفجير الحروب الاهلية والشقاقات الداخلية، قـــد وجـد تعاطفـا مـع طموحات بعض دول الجوار- لا سيما تلك التي تملك تاريخا تصادميا مع العـرب- الراغبة في اضعاف الواقع العربي وتقليل تأثيراته السلبية على طموحاتها الاقليمية.

لقد اتاح الواقع العربي المتردي وما يعتريه اليوم من ضمور فـــي فاعليـة السياسية الموحدة، وضعف امكانيات التلاقي بين الاقطار العربيـة، بحكـم تجـذر الخلافات العربية- العربية، وتكرس حالة التجزئة القطريـــة والتبعيـة للمصـالح الاجنبية، الفرصة لبعض دول الجوار أن تمور سياساتها التدخلية، بإثارة الحـــروب الاهلية أملا في تحقيق بعض المكاسب الاقليمية وفي مقدمتها ضـــرب واضعـاف

---

(١) د.زكي حنوش، العرب في مواجهة اسرائيل: انجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟ المستقبل العربـي، العدد ١٧٦، تشرين الأول ١٩٩٣، ص ٥٠.

(٢) د.علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الاقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(٣) د.ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

النظام الاقليمي العربي القائم على الهوية والتميز القومي العربي، واستبداله بنظام جديد يسمح بإدخال دول وكيانات غير عربية مثل تركيا، (اسرائيل) على أن تكون للاخيرة القيادة الاقليمية وتحت اشراف الولايات المتحدة[1].

لقد أصبحت عملية اثارة ودعم الاقليات والحركات الانفصالية الناجمة عنها هدفا لا تتوانى دول الجوار في الافصاح عن رغباتها في استغلاله كورقة ضاغطة ضد بعض الاقطار العربية، الامر الذي تولدت عنه عدة اشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية أخذت تحكم العلاقات العربية مع دول الجوار، كان لها تأثيرها الواضح على الامن القومي العربي، عليه ومن أجل توضيح الآثار السلبية لهذه الاشكاليات فقد ارتأينا تقسيمها إلى أبعاد ثلاثة وذلك على النحو التالي:

١- البعد السياسي: رغم الدور التاريخي الذي مارسته بعض الجماعات او الأقليات الموجودة في الوطن العربي ودول الجوار بامتداداتها الاثنية عبر الحدود المشتركة من دور في التقارب الثقافي بين الطرفين، إلا أنها في الوقت ذاته كانت سببا في التوتر المستمر للعلاقات بين الطرفين، فالدعم الذي قدمته بعض هذه الدول إلى بعض الاقليات في الوطن العربي في الميادين المختلفة، وتبني مطالبها الخاصة قد رفد العلاقات العربية مع دول الجوار بعنصر مضاف للتوتر[2] فوقوف ايران وتركيا واثيوبيا واوغندا وكينيا والسنغال الى جانب حركات التمرد التي تقوم بها بعض الاقليات في الوطن العربي، والقيام بإمدادها بأسباب الدعم السياسي العسكري أضفى بعدا ازمويا في العلاقات العربية مع دول الجوار تراوحت آثاره السلبية بين ارتفاع حدة الخلافات

---

(١) عدنان السيد حسين، ضغط البيئتين الاقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٢) لا يعني هذا أن عملية الدعم المقدم للاقليات تجري من طرف واحد، فبعض الاقطار العربية مارست هي الاخرى دورا في دعم الاقليات المتمردة في بعض دول الجوار، إلا اننا وبحكم اهتمامنا بمعالجة الترابط بين الاقليات والامن القومي العربي والدور المؤثر الذي تقوم به بعض دول الجوار في هذا المجال، فإننا سنتجاهل الدور العربي في تأجيج أقليات دول الجوار.

السياسية والاتهامات المتبادلة بين الطرفين (سوريا-تركيا/ السودان- اثيوبيا) إلى تخفيف مستوى العلاقات الدبلوماسية (البحرين-ايران) [1]، إلى تصعيد الأزمة لتصل إلى شفير الحرب (موريتانيا- السنغال) ثم إلى قيام حالة حرب بين الطرفين (الصومال- اثيوبيا).

وقد لعب احتلال بعض دول الجوار لأقاليم واجزاء عربية، وبقاء اقليات وجماعات في تلك الاجزاء المحتلة ترنو الى الالتحاق بعمقها الحضاري العربي، دورا في تأجيج حدة الخلافات السياسية العربية مع دول الجوار. فما زال لواء الإسكندرونة يشكل بين الحين والآخر سببا لتوتر العلاقات العربية السورية مع تركيا رغم تغيير تركيا لطابعه الديمغرافي، ولا تزال الادعاءات المتكررة بين الحين والآخر بتبعية البحرين الى ايران واعتبارها المحافظة الرابعة عشرة[2]. فضلا عن استمرار الاحتلال الايراني لبعض الاقاليم والاجزاء العربية (المحمرة، طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) تشكل عقدة بوجه التقارب العربي الايراني، اضافة لذلك فإن بقاء الاحتلال الاثيوبي لإقليم اوغادين والمطالبات الصومالية المتكررة باستعادتها قد اضفى بعض السلبية على العلاقات العربية الاثيوبية.

٢- البعد الاقتصادي: في اطار تحليل طبيعة العلاقات بين الدول الجوار، لا يمكن تجاهل بعض الاهداف الاقتصادية التي تروم بعض دول الجوار تحقيقها من جراء استخدامها السلبي لورقة الاقليات في علاقاتها مع العرب. ففي اطار العلاقات العربية الايرانية لم تكن ايران غافلة عن استخدام ورقة الاقليات للضغط على العرب بهدف الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية في منطقة الخليج وشط العرب، فقد وجدت ايران أن افضل وسيلة لتحقيق تلك

---

(١) علاء سالم، اضطرابات الشيعة في البحرين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٢) د.فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، اكتوبر ١٩٩٧، ص ١٦.

المكاسب، انما يمكن في استخدام المسألة الكردية كورقة ضغط على الحكومة العراقية لاستنزاف مواردها وقدراتها المختلفة ولإجبارها فيما بعد على توقيع اتفاقية لتقسيم المياه في منطقة شط العرب ذي الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الايراني، وبالفعل فما أن تم توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ حتى توقفت ايران عن تقديم الدعم المسلح للتمرد في شمالي العراق مما ادى الى انهياره وهروب قادته الى ايران.

وفي اطار العلاقات العربية التركية حملت تلك العلاقات في بعدها الاقتصادي تأثيرا سياسيا واضحا. حيث اصبح هناك ترابط وثيق الصلة بين المياه ومشكلات الاقليات. فقيام تركيا ببناء الكثير من السدود على نهري دجلة والفرات، وتقليل الحصة المائية لنهر الفرات وما جرى ذلك من آثار اقتصادية سيئة على كل من سوريا والعراق إنما هدف في جزء كبير منه الى الضغط على سوريا لوقف نشاطها الداعم لحزب العمال الكردي[1] الذي يقاوم الحكومة التركية في جنوب شرق الاناضول، وقد شكل البعد الاقتصادي دورا رئيسا في النزاع الذي نشب بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩ حول حقوق الجماعات الزنجية الموجودة في موريتانيا والقاطنة في المناطق المحيطة بنهر السنغال الذي يشكل الحد الفاصل بين الدولتين، فقد كانت المشكلات الاقتصادية التي تواجهها السنغال والمتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة والمديونية الخارجية ومشكلة الجفاف التي تعرضت لها مناطق واسعة من البلاد وانعكاس ذلك على انتاجها الزراعي، احد العوامل التي صعدت

---

(١) د. نازلي معوض احمد، التقارب التركي العربي..، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٠، وكذلك عماد قدورة، العلاقات التركية العربية في عهد اربكان، نشرة قضايا دولية، العدد ٣٥٦، اسلام اباد، تشرين اول ١٩٩٦، ص ١٩.

المطالب السنغالية بتعديل الحدود وبما يسمح لها بالسيطرة على ضفتي نهر السنغال وبدعوى حماية حقوق الجماعات او القبائل الزنجية ذات الاصول السنغالية[1].

٣- البعد الاجتماعي: يتمثل في تركيز بعض دول الجوار على تحقيق قدر من التباعد بين وحدات المجتمع العربي، وإثارة الخلافات بينها بالتركيز على بعض اوجه التناقض العرقي والديني، وهدف ذلك إنما يتمثل في رغبة بعض من هذه الدول في أن يكون لبعض الجماعات او الاقليات التي تشكل امتدادا اثنيا لها بعض السيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية وبما يضعف سيطرة العنصر العربي، فالدور التجريبي الذي تقوم به ايران في البحرين وبعض دول الخليج الأخرى ينبع من وجود جماعات ايرانية كبيرة في هذه الدول تسهل عملية التدخل الايراني الى المجتمعات الخليجية لتحقيق اهدافها المتعلقة بخلخلة البنية الاجتماعية لتلك المجتمعات.

لقد تركز الهدف الايراني في بعده الاجتماعي على الآتي:

١- التركيز على ضرورة استمرار ابواب الهجرة مفتوحة الى دول الخليج العربي بهدف ايجاد اغلبية ايرانية تشكل قوة ضاغطة على سكانها العرب.

٢- في حالة قيام أغلبية ايرانية، فإن مهمة ايران في اسقاط النظم الخليجية تصبح سهلة المنال، لا سيما مع قيام ايران بتمويل وتدريب العديد من التنظيمات السياسية ذات التوجهات الطائفية والتي اسهمت الجماعات الايرانية في اقامتها.

---

(١) هويدا عدلي رومان، ابعاد الصراع السنغالي، السياسة الدولية، العدد ٩٨، تشرين اول ١٩٨٩، ص ١٦٧. وكذلك فيصل جلول، فرص السلام والحرب في النزاع الموريتاني السنغالي، مجلة اليوم السابع، العدد ٢٧٤، لندن ١٩٨٩/٨/٧ الصفحة بلا. وكذلك د. عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٤-٢٠١.

٣-في حالة سقوط النظم الخليجية يصبح الطريق سالكا أمام ايران لضم المنطقة العربية والتوسع على حسابها[١].

لقد لخص أحد المسؤولين الايرانيين (ناطق نوري) تلك الاهداف الايرانية بعبارة قصيرة خلال لقائه مع ممثلين لما يسمى بـ " حزب الله في الحجاز " بقوله: "إن ايران لن تتخلى عن تعهداتها تجاه ابنائها في الخليج، كما أن وجود علاقات رسمية بين طهران والعواصم الخليجية لا يعني الاعتراف بالانظمة الحاكمة فيها، بل إن علينا أن نحافظ على تواجدنا العلني والرسمي في بلدان الخليج حفاظا على تواجدنا السري والشعبي في هذه المجتمعات"[٢]. وقد أردف (خلخالي) ذلك التصريح بقوله علنا".. إن لنا في الخليج.. جيشا مهيئا- ولا داعي لإرسال جيوش ايرانية الى هناك[٣]. لقد أفصحت تلك التصريحات عن سياسة عملية اتبعتها ايران للتعامل مع دول الخليج باستغلال الجماعات الايرانية الموجودة في تلك الدول، تمثلت في خمس محاولات لقلب نظام الحكم في البحرين، فضلا عن عشرات العمليات المسلحة التي استهدفت أمن الكويت وكيانه الخاص، اضافة الى المؤامرات المستمرة لزعزعة استقرار السعودية بتمويل ودعم ايراني للمتورطين فيها[٤].

خلاصة القول، إن دور دول الجوار الجغرافي في آثارة مشكلات الاقليات في الوطن العربي، قد اصبح من الامور التي لا يمكن تجاهل اثارها السلبية على الامن القومي العربي وخصوصا مع تصاعد حالة الوهن في الجسد العربي الناجمة

---

(١) د.ممدوح انيس فتحي، ايران قوة مشافة ام مصدر تهديد للامن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥، وكذلك فيبي مار، الخليج بعد العاصفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

(٢) نقلا عن مجلة الدستور، العدد ٥٥٧، عمان في ١٩٨٨/١٠/٣١، ص ١١.

(٣) د.طارق النياتي، مجلس التعاون الخليجي واستراتيجية الامن في الخليج العربي، مجلة ام المعارك، العدد (١٤)، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، نيسان، ١٩٩٨، ص ٨٢.

(٤) مجلة الدستور، مصدر سبق ذكره، ص ١١ وكذلك علاء سالم، اضطرابات الشيعة في البحرين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

عن تكريس التجزئة العربية واشتداد الخلافات العربية العربية وازدياد التبعية الخارجية، وتعرض النظام العربي لمخاطر التفتيت من خلال المحاولات الخارجية الرامية الى ادخال عناصر غير عربية تكون لها الريادة في قيادة العالم العربي، فضلا عما أخذت تواجهه الدولة القطرية ذاتها من ضعف واختراق في ظل تصاعد المشكلات السياسية التي اخذت تواجهها وعجز النظم السياسية عن ايجاد الحلول الملائمة لها، وفي مقدمتها بالطبع ازدياد حدة الحروب، والصراعات التي تثيرها الاقليات والتي فسحت المجال للقوى الخارجية التدخل لتغيير موازين القوى الداخلية لصالح حركتها السياسية.

وقد ادى التوظيف المستمر الذي قامت به دول الجوار الجغرافي لبعض الجماعات والاقليات في الوطن العربي والدعم المختلف الذي لقيته تلك الاقليات الى بلورتها على شكل حركات سياسية وعسكرية منظمة بدأت تضغط على بعض النظم العربية باتجاه تحقيق اهدافها وتطلعاتها حتى وان كانت على حساب مكونات الوحدة الوطنية القطرية او الامن القومي العربي.

المبحث الثاني

آليات التدخل الاقليمي لتحريك الاقليات

في اطار ما تقدم في المبحث الأول،أدت بعض دول الجوار الجغرافي، لا سيما تلك التي تملك تاريخا حافلا بالاطماع والتطلعات التوسعية تجاه العرب، دورا مؤثرا في تشجيع مشكلات الاقليات في الوطن العربي، وتنمية شعور العداء والتمرد لديها، بغية تحقيق أهداف محددة، وذلك إما بقصد استخدامها كأوراق ضغط سياسي أو لتجزئة اقاليم الاقطار العربية المجاورة[1] وقبل الاسترسال في توضيح الآليات او الوسائل التي اتبعتها دول الجوار في دعم وإثارة حروب الاقليات في الوطن العربي، تنبغي الاشارة الى بعض الحقائق التالية:

١-خضوع الآليات او الوسائل المستخدمة لتحريك الاقليات لمدى ونوعية العلاقات (سلبية/ ايجابية) التي تحكم العرب ودول الجوار. ففي الوقت الذي نجد أن بعضا من هذه الدول لجأت في اوقات معينة، وحينما كانت تتحكم في علاقاتها مع العرب النظرة السلبية، الى اسلوب الدعم المباشر عبر تقديم الاسلحة ومعدات التجهيز الاخرى الى حركات التمرد وتسهيل مهمتها في مقاومة الحكومات العربية، نجد أن هذه الدول نفسها قد اوقفت او خففت من ذلك الدعم في الاوقات التي طرأت على علاقاتها السياسية مع العرب بعض التحسن. ويمكن تلمس هذا الامر في الدعم الايراني المباشر لحركة التمرد الكردي في شمالي العراق زمن الشاه والذي توقف او خفت وتيرته بعد التحسن النسبي الذي حصل في علاقات العراق وايران بعد توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥. [2]

---

(١) نبيل محمد سليم يونس، الوضع الدولي الراهن، التدخل والامن القومي، مجلة ام المعارك، العدد (٤) مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، تشرين الاول، ١٩٩٥، ص ١٤٩.

(٢) د.محمد وصفي ابو مغلي، التحدي الايراني للامن القومي العربي، مجلة افاق عربية، العدد (٣)، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ايلول ١٩٨٥، ص ٣١، وقارن مع د. حسين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

٢- إن بعض دول الجوار- لا سيما الافريقية - لم تكن تملك امكانية التأثير الفعال لتحريك الاقليات في الوطن العربي بالاعتماد على وسائلها العسكرية والاقتصادية والاعلامية المتواضعة، لولا الدعم المقدم من القوى المعادية للوطن العربي، وفي مقدمتها (اسرائيل) والولايات المتحدة المالكتين لوسائل التقدم العلمي والتكنولوجي في ميدان التجسس والرصد والمراقبة والدعاية الاعلامية والثقافية، حيث استغلت هذه القوى حالة الفتور في العلاقات العربية مع بعض دول الجوار لتعمل على دفع الاخيرة باتجاه آثارة حروب وصراعات الاقليات في الوطن العربي.

أما بشأن اهم الوسائل او الآليات التي اعتمدتها دول الجوار في تحريك الاقليات في الوطن العربي فيمكن تحديدها على النحو التالي:

١- وسائل الدعم السياسي: ويتمثل ذلك في قيام بعض دول الجوار بتبني المطالب التي تنادي بها قيادات بعض الجماعات أو الاقليات الموجودة في الوطن العربي، عبر الاتصال المباشر بتلك القيادات وتوفير الضمانات التي تساعدها على التمرد او افتعال الازمات مثل القيام بإيواء تلك القيادات، وفتح مكاتب دائمة لها وضمان حمايتها ودعما ماليا لتمكينها من أداء مهمتها في زعزعة أمن واستقرار بعض الاقطار العربية فضلا عن القيام بالاتصالات اللازمة لتكتيل الرأي العام المحلي او داخل الدولة العربية صاحبة المشكلة، وشن حملة سياسية واعلامية مؤيدة لتوجهات ومطالب الاقليات المتمردة هدفها التشهير ببعض النظم العربية واتهامها بانتهاك حقوق الانسان واضطهاد الجماعات او الاقليات المتواجدة في مجتمعاتها. ويترافق ذلك مع قيام بعض دول الجوار بتبنى مطالب الاقليات المتواجدة في مجتمعاتها. ويترافق ذلك مع قيام بعض دول الجوار بتبنى مطالب الاقليات في المحافل الاقليمية والدولية، لا سيما إذا كانت تلك الاقليات تشكل امتدادا أثنيا لدولة الجوار، وغالبا ما تتحد مطالب الاقليات بمطالب بعض دول الجوار الخاصة بتعديل الحدود الدولية حتى يتاح

لتلك الاقليات فرصة الانضمام إلى دولة الجوار التي تشاركها قوميتها او دينها[1]. مثلما حصل في الصراع السنغالي الموريتاني، كما يبرز الدعم الايراني لأكراد العراق واضحا في هذا الميدان، حيث تبنت ايران لمدة طويلة مطالب قيادات التمرد الكردي في شمالي العراق، فاستقبلت تلك القيادات ومكنتهم من فتح مكاتب للمعارضة في طهران لممارسة نشاطاتهم السياسية المناوئة للحكومة العراقية، وهي ما زالت تقوم بالدور نفسه في دعم بعض فصائل التمرد الكردي الموجودة في شمالي العراق، إضافة الى الدور المعروف الذي تقوم به ايران في دعم التنظيمات السياسية ذات التوجهات الطائفية في بعض دول الخليج العربي، بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي واسقاط النظم الخليجية واستبدالها بانظمة موالية لسياستها. [2]

وتبرز السنغال كمثال آخر عن الدور الذي تقوم به دول الجوار في تبني المطالب السياسية للجماعات او الاقليات المتواجدة في الوطن العربي، حيث تقوم السنغال بدعم المطالب السياسية للجماعات او الاقليات الزنجية في موريتانيا، حيث قامت بفتح مكتب لجبهة سياسية معارضة للنظام السياسي الموريتاني هي الجبهة الافريقية لتحرير موريتانيا (FLAM) [3] وتبني مطالبها الخاصة بالانفصال عن

---

(١) د. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الاساسية، مؤسسة الابحاث العربية، ط٢، بيروت ١٩٨٥، ص ٨٥.

(٢) د.محمد جاسم النداوي، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ص ١٥٢ وكذلك د. فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع البحريني..، مصدر سبق ذكره، ص ١٨، وكذلك علاء سالم، اضطرابات الشيعة في البحرين...، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٣) د.عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية، ... مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

موريتانيا وإقامة دولة على الضفة الشمالية لنهر السنغال[1] ولم تكتف السنغال بهذا الامر، وانما اتجهت للقيام بحملة سياسية واعلامية على المستوى الرسمي وغير الرسمي للتشهير بالنظام الموريتاني، واتهامه باتباع سياسة التفرقة العنصرية والتمييز ضد الجماعات الزنجية في ميدان المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحساب العناصر العربية المالكة لعناصر القوة والنفوذ. [2]

٢-وسائل الدعم العسكري: وتبرز هذه الوسائل في اوقات الازمات والخلافات السياسية الحادة بين الدول المتجاورة، فعادة ما تلجأ بعض دول الجوار الى تقديم الدعم العسكري المباشر وغير المباشر للحركات الانفصالية بهدف مساعدتها في الضغط على النظام السياسي في الدولة المجاورة.

وعادة ما تجمع الدول المجاورة والحركات الانفصالية الرغبة المشتركة في تشكيل تيار سياسي ضاغط ضد الدولة المعنية بالمشكلة، الا أن الاهداف عادة ما تكون متباينة، ففي الوقت الذي تسعى الحركات الانفصالية الى استخدام القوة العسكرية لإجبار النظام السياسي على الاستجابة لبعض مطالبها الخاصة، فإن الدعم العسكري المباشر الذي تقدمه بعض دول الجوار لتلك الأقليات إنما يهدف بالدرجة الاولى الى ممارسة الضغط على الدولة المعنية لتحقيق بعض المكاسب السياسية، سواء على الصعيد الداخلي (اسقاط النظام السياسي لدولة الجوار، انهاك القدرات العسكرية وتحويل لمهمات داخلية تتعلق بحماية الامن الداخلي) أو على الصعيد الخارجي، وارتباط ذلك بتطلعات دول الجوار الى تتبوأ مكانة اقليمية على حساب جيرانها التقليديين. وغالبا ما يشمل الدعم العسكري، تقديم الاسلحة والمعدات والخبرة العسكرية في ميدان الرصد والمتابعة والتجسس، وكذلك فتح معسكرات

---

(١) د.جلال محمود رأفت، النزاع السنغالي الموريتاني، دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية، من بحوث ندوة الازمة في افريقيا: ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الجمعية العربية للعلوم السياسية والجمعية الافريقية للعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠-٢٢ كانون ثاني ١٩٩٠، ص ٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

خاصة في الدول المجاورة لتدريب العناصر المتمردة على حرب العصابات تمهيدا لاشراكها في الحروب الاهلية، فضلا عن منح قيادات التمرد مساعدات مالية تمكنها من شراء الاسلحة والمعدات والاجهزة المساعدة على ادامة التمرد.

وقد ساعدت ايران التمرد الكردي في العراق من خلال الدعم العسكري المباشر وغير المباشر بالأسلحة والمعدات وذخائر المدفعية المقدمة عبر الحدود الايرانية، فضلا عن معسكرات التدريب التي انشأتها ايران للاكراد العراقيين بهدف مساعدتهم على إدامة تمردهم ضد الحكومة العراقية[١].

وإذا ما انتقلنا الى القرن الافريقي، فلا بد من الاشارة الى الدعم المباشر الذي قدمته اثيوبيا لحركة التمرد في جنوبي السودان عبر الاسلحة والمعدات والخبراء ومعسكرات التدريب والمساهمة المباشرة لبعض وحدات الجيش الاثيوبي في القتال الى جانب المتمردين. وفي الآونة الاخيرة يمكن القول إن الدعم الاثيوبي قد اتحد مع الدعم المقدم من كل من اوغندا وارتيريا، حيث تهدف هذه الدول من دعمها المباشر لحركة التمرد في السودان الى اسقاط النظام السياسي[٢].

وفي اطار الحرب الاهلية في الصومال لا يمكن تجاهل الدعم الذي تقدمه كل من اثيوبيا واوغندا وكينيا لبعض الفصائل الصومالية، بهدف ادامة التقاتل بينها آملا في استمرار تمزيق الدولة الصومالية ومنعها من استعادة وحدتها الوطنية،

---

(1)Abal Rahman Gassimlou, people without country: the kurds and kurdistan, edited by Gerard chaliands, London : Zed press 1980,p.14.

وقارن مع د. دهام محمد الغزاوي، المسألة الكردية في العراق والدور الايراني، سلسلة اوراق آسيوية العدد (٢٠) السنة الاولى، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين اول ٢٠٠١.

(٢) ينظر في ذلك:- د. جميل مصعب محمود، السودان: حكومة الانقاذ. مجلة ام المعارك، العدد (٨) مركز ابحاث ام المعارك، بغداد ١٩٩٦، ص ٧٥ وقارن مع:-

- مجلة الحوادث، العدد ٢١٠٠، بيروت ١٩٩٧/١/٣١، ص ٢١.
- مجلة الحوادث، العدد ٢١١٢، بيروت، ١٩٩٧/٤/٢٥، ص ٢١.
- عبد السلام بغدادي، ارتيريا والامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١-١٢٥.

حتى لا تتجدد مطالباتها التاريخية بإقليمي الاوغادين وانفدي اللذين تحتلهما اثيوبيا وكينيا على التوالي[1].

٣- الوسائل الاعلامية والثقافية:

لم تغفل بعض دول الجوار اهمية التأثير الثقافي من خلال شن حروب الدعاية واستخدام وسائل الاعلام الموجه لتزييف وعي المواطنين واخضاعهم لنمط من التفكير الضيق الذي يؤدي بالنتيجة الى تقسيم الصفوف الداخلية للمجتمع العربي وافقاده لتوازنه الاجتماعي والسياسي بإثارة النعرات العرقية والطائفية وتضخيم الاخطاء السياسية المرتكبة بحق بعض الجماعات. وعادة ما تنتج وسائل الدعاية والغزو الثقافي الموجهة من قبل دول الجوار حينما تتوفر بعض الاجواء الملائمة مثل:

١- اتباع النظم السياسية للممارسات القسرية في تعاملها مع بعض الجماعات او الاقليات ومنعها من ممارسة بعض اوجه حقوقها، الامر الذي يخلق حالة من التذمر والسخط وفيما بعد الرضوخ الطوعي للدعاية المضادة التي تركز على إبراز عيوب النظام وأخطائه.

٢- ضعف امكانات الرد الاعلامي والتوعية الوطنية المضادة، مما يفسح المجال للاعلام المضاد بالتوغل في صفوف المجتمع. ومن العوامل المساعدة على نجاح الدعاية المضادة توزع الاقليات بين دولتين او اكثر، كما هو الحال مع الاكراد والقبائل النيلية في جنوبي السودان والقبائل الزنجية في موريتانيا والسنغال، فمثلا في حرب الدعاية ضد العراق استغلت ايران رعاياها الاكراد

---

(١) د. جميل مصعب محمود، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة مجلة ام المعارك/ العدد المزدوج (١٢-١٣) ، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد ، تشرين ثاني، ١٩٩٧، ص ٩٨، وقارن مع خميس دهام، الصومال: دراسة في مشكلات الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية) ١٩٩٦، ص ١٥٧؛ وقارن مع عبد السلام بغدادي، التدخل الدولي في الصومال، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٠-١١٠.

لتشجيع القتال الكردي من خلال الاذاعات الموجهة عبر الاذاعة الوطنية الايرانية التي كانت تذيع ما مجموعه (٢٦) ساعة في الاسبوع من المواد الثقافية والانباء باللغة الكردية من مدينة الرضائية ومدن أخرى تتميز بكثافة التواجد الكردي[١].

وفي حربها الدعائية ضد موريتانيا استثمرت السنغال وجود الجماعات الزنجية لتركز في أساليبها الدعائية على مفردات مثيرة للشقاق والتنافر من قبيل التركيز على سيطرة العنصر العربي على مقاليد السلطة واتهامه باتباع سياسات عنصرية من قبيل الابعاد من المشاركة السياسية والتهميش الاجتماعي للجماعات الزنجية فضلا عن سياساته الرامية الى محو الخصومية الزنجية بالتركيز على الوجه العربي لموريتانيا وتعميق انضمامها الى الصف العربي. وقد ترافقت هذه الحملات الاعلامية والدعائية مع اجراءات عملية اتخذتها السنغال لإيواء بعض التنظيمات السياسية للجماعات الزنجية المعارضة للحكومة الموريتانية[٢].

وفي اعلامها الموجه ضد السودان تحاول الدول الاقليمية تصوير التوجهات القومية والاسلامية للحكومة السودانية ومحاولاتها الرامية إلى تثبيت الشريعة الإسلامية في أنحاء السودان المختلفة، انها تشكل افتئات وتجاوز على حقوق بعض الجماعات المسيحية والارواحية الموجودة في الجنوب، الامر الذي يهدد وجودها وتكوينها الثقافي. [٣]

---

(١) مجموعة باحثين، الحدود العراقية الاسيوية السوفيتية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣، وقارن مع تركي الحمد، دراسات ايدلوجية في الحالة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٢) د. عدنان السيد حسين، ضغط البيئتين الاقليمية، والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤، وقارن مع د. جلال محمود رأفت، النزاع السنغالي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢-١٤.

(٣) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان، ١٩٨٩-١٩٩٥، المستقبل العربي، العدد ٢٠٦، نيسان ١٩٩٦، ص .

٤-الوسائل الاقتصادية: حيث تؤدي الحروب والصراعات الداخلية دورا مؤثرا في انهاك اقتصاد الدولة المعنية بتلك الحروب، التي عادة ما تؤدي وبحكم ضخامة تكلفتها الاقتصادية الى قيام الدولة بتخصيص موارد اضافية من الميزانية العامة لشراء الاسلحة والمعدات الكفيلة بإدامة العمليات الامنية والعسكرية ضد حركات التمرد. وينعكس ذلك الامر عادة على تدني قدرة الدولة على توفير مستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي لقطاعات الشعب المختلفة بحكم ضعف الامكانيات المالية المخصصة للإنفاق على الصحة والتعليم والمجالات الاجتماعية الاخرى[١]. مما يؤدي بالتالي الى تفاقم المشكلات الاقتصادية كزيادة معدلات البطالة والهجرة الى المدن الكبرى، ومما يزيد من حدة المشكلات الاقتصادية لجوء دول الجوار الى استغلال الحروب الاهلية لزيادة الأعباء الاقتصادية للدول المعنية بتلك الحروب عن طريق القيام بإغراق الاسواق بالعمليات الاقتصادية المحرمة وتنشيط عمليات تهريب البضائع ذات الفائدة الاقتصادية المتدنية الى داخل الدولة وبصورة غير شرعية، فضلا عن تهيئة الظروف لإغراق الاسواق بالعملة المزورة بهدف تعجيز الاقتصاد وتدميره كخطوة اولى لإضعاف الدولة ذات المشكلة[٢] ، وتمارس اليوم كل من ايران ادوارا مهمة في هذا الشأن من خلال استغلال حركة التمرد الكردي المسلح في شمالي العراق بهدف خلق المصاعب الاقتصادية للعراق مستغلة الوضع الشاذ الذي تعيشه المنطقة الشمالية من العراق والمتمثل بغياب الحكومة

---

(١) د. جلال عبد الله معوض، العرب ودول الجوار المشرقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

(٢) د. سعد ناجي جواد، مسألة الاقليات في الوطن العربي واثرها على الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

المركزية وعدم قدرة التنظيمات الكردية المحلية على ضبط العمليات العسكرية والامنية والاقتصادية في المنطقة[1].

خلاصة القول، تبقى مشكلات الاقليات تمثل احدى الاشكاليات السياسية التي تلقي بتبعاتها السلبية على العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي، وإذا أمكن القول إن العداء القومي الممتد تاريخيا، والطموحات السياسية المتعلقة بالدور الاقليمي المميز فضلا عن الارتباطات الخارجية وتدخلات القوى المعادية للأمة العربية، قد ساهمت في جعل مشكلات الاقليات ميدانا للتصادم والتخاصم بين العرب ودول الجوار الجغرافي الرئيسة، فإن حجم التلاقي الجغرافي والثقافي والروابط التاريخية التي جمعت العرب مع دول الجوار ، فضلا عن الحجم الكبير للمصالح السياسية والاقتصادية التي تجمع الطرفين في عالم اليوم، حيث الجنوح الدولي نحو التكتل والاندماج في مؤسسات وتنظيمات اقليمية ودولية، يفرض على العرب ودول الجوار ايجاد السبل الكفيلة بتحويل السلبية المتولدة من مشكلات الاقليات الى ايجابية تفتح باب التعاون من اجل تحسين العلاقات بين الطرفين عبر التفاهم المشترك المفضي الى جعل تلك المشكلات تحل وفقا لاتفاقيات امنية تعقد بين بعض الاقطار العربية المعنية بالمشكلة وبعض الدول المجاورة لها، او وفقا لمؤتمرات اقليمية تأخذ على عاتقها مسألة الاقرار المتبادل بحقوق الاقليات ومنع الاستخدام المتبادل لها كوسيلة من وسائل الضغط السياسي او التلويح بها كورقة للضغط على مفاصل الامن الوطني او القومي.

---

(١) د. وليد عبد الناصر، اكراد العراق وضغط البيئتين الاقليمية والدولية، السياسية الدولية، العدد ١٢٧، نيسان ١٩٩٧، ص ص ١٥٥-١٦٠.

الفصل الثالث

البعد الدولي للأقليات

تمهيـــد

بعد ان استعرضنا في الفصل السابق دور المتغير الاقليمي في إبراز الاثـر السلبي لمشكلات الاقليات ، فإننا في هذا الفصل، ومـن أجـل الاحاطـة الشـاملة بمسببات تلك المشكلات ، سنتجه الى دراسة المتغير الخارجي (دور القوى الكبرى) في اثارة تلك المشكلات في الوطن العربي. وفي تناولنا لأثر هذا المتغـير ينبغـي التركيز على بعض النقاط المهمة.

النقطة الاولى ، أن الحديث عن البعد الخارجي لاينسينا دور المتغير الداخلي فـي تأجيج المشكلة فطالما استأثر البعد الداخلي بالاهتمام الاكبر، وكـان السـبب فـي استدراج القوى الخارجية للتدخل في الشأن العربي، منـذ بدايـة عصـر التوسـع الاوربي والى يومنا هذا.

الثانية، أن الحديث عن دور المتغير الخارجي في اثارة مشكلة الاقليـات سـيتركز على الدور الذي قامت به الدول الكبرى في هـذا الجـانب، دون الحديـث عـن (المؤامرة) الكبرى (بأبعادها الشاملة) التي حاكتها تلك الدول ضد الامـة العربيـة، فاقتصار الحديث على سياسات التدخل والتفتيت التي انتهجتها تلك الدول عبر بوابـة الاقليات، هو ادعى للمحافظة على منطقية النهج العلمي الذي نحرص عليه.

الثالثة، ان هذا الفصل سيركز حديثه بشكل واضح على دور الاستعمار البريطـاني والفرنسي في مراحل سابقة، ثم الدور الامريكي في الوقت الراهن في اثارة مشـكلة الاقليات ، لاعتقاد مفاده ان الذاكرة العربية ما زالت تحتفظ لهذه الدول ، اكثر مـن

غيرها، بسجل حافل من الممارسات العملية لتجزئة الواقع العربي وتفتيته، ومن هذا المنطلق فإن هذا الفصل سيحتوي على تسلسل تاريخي لدور المتغـــير الخـــارجي ابتداء من عصر انهيار الامبراطورية العثمانية، ومرورا بالحرب العالمية الاولـــى، ثم عصر الانتداب والحرب العالمية الثانية، وانتهاء بمرحلة زوال الحرب البـــاردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وحصول المتغيرات الدولية الكبرى التي ما زالت اثارها مستمرة الى الآن. وفي كل هذه المراحل سنجد ضغط المتغير الخارجي كبيرا فـــي اثارة مشكلات الاقليات، حيث كانت إحدى النتائج المهمة له تكريس حالة التجزئـــة العربية، وبالتالي تعطيل مسيرة الامة العربية نحو تحقيق مشروعها الوحدوي.

المبحث الاول

الموروث الاستعماري ودوره في تغذية مشكلات الاقليات في الوطن العربي

المطلب الاول

دور الاستعمار البريطاني والفرنسي

ما ان بدأت عوامل الضعف والانحلال تدب في اوصال الامبراطورية العثمانية ، منذ اوائل القرن التاسع عشر، حتى بدأت المناطق العربية الخاضعة للسيطرة العثمانية ، بالتحرك التدريجي للتخلص من تلك السيطرة، أملا في التحور ورغبة في الاستقلال وتحقيق مشروعها القومي. ولم تفلح محاولات السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، الذي رفع في حينها لواء الاسلام، في لم شمل المناطق الشاردة نحو الحرية. فقد فات الاوان، وبدأ عقد الامبراطورية ينفرط . " فريح الحرية هبت على الشرق، لكن ليس لزمن طويل" [1] ذلك ان اوربا كانت متأهبة لاقتناص الغنيمة والانقضاض عليها.

هكذا يمكن وصف المعادلة السياسية التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدول الاوربية، دولة مريضة وآيلة الى السقوط ، ودول اوربية تترقب ذلك السقوط طمعا في توزيع التركة واقتسام الاملاك. وبالفعل فما ان انقضى النصف الاول من القرن التاسع عشر حتى بدأت ملامح النفوذ الاوربي ترتسم في المنطقة العربية، فقد احتلت فرنسا الجزائر (١٨٣٠) ووضعت بريطانيا يدها على عدن (١٨٣٩) لحماية الطريق الى الهند ، وباشرت بممارسة هيمنة فعلية على مشيخات ابو ظبي وقطر والبحرين وعلى سلطنتي عمان ومسقط ، وفيما بعد تدخلت فرنسا

---

(١) د. بشارة خضر، اوربا والوطن العربي : القرابة والجوار، ترجمة د. جوزيف عبدالله ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص٤٦.

في تونس، ثم في مراكش (١٩١٢)، وفي غضون ذلك احتلت بريطانيا مصر عام (١٨٨٢) متذرعة بخطر ثورة عرابي على مصالحها الحيوية. [١] واستقر الايطاليون من جانبهم في ارتيريا عام (١٨٨٠) ، ثم في ليبيا عام (١٩١١) . لقد كان الاعتقاد سائدا ان الشرق العربي سينجو من هذه الهجمة الاستعمارية ، الا ان الحرب العالمية الاولى كانت البداية لترسيخ وضعه هذا نهائيا [٢] .

لقد كانت مرحلة قاتمة في تاريخ المنطقة العربية، مرحلة تزامن فيها فشل المشروع النهضوي العربي الرامي الى بناء دولة عربية واحدة، مع تنامي المشروع الصهيوني الرامي الى اقامة (وطن قومي لليهود) في الارض العربية في فلسطين. ففي سعيها المحموم لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية وتكريس وجودها في المشرق العربي [٣] ، لم تهمل القوى الاوربية الطروحات التي وضعها منظرو الحركة الصهيونية والرامية الى تأسيس الدولة الصهيونية في الارض العربية، وبالشكل الذي يخدم في النهاية المصالح الاستراتيجية لهذه القوى [٤] . حيث تمكن مخططو الحركة الصهيونية ومنذ البدء في استغلال الاندفاع الاستعماري للقوى الاوربية نحو المنطقة العربية، بغية تحقيق هدفهم عن طريق الربط بين المطالب الصهيونية والمطالب الاوربية المتعلقة بإسقاط وانهاء الدولة العثمانية. لقد كانت اوربا ترى في هذه الدولة خصما مزدوجا. فمن جهة، تسيطر الدولة العثمانية على الطريق المؤدي

---

(١) د. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧ ، وكذلك د.محمد عزيز شكري وعبدالله الربابعة، ميثاق جامعة الدول العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص٨. وقارن مع : عبدالرحمن الرافعي، الزعيم احمد عرابي، دار الهلال، القاهرة ، ١٩٥٢، ص١١٢ ومابعدها.

(٢) د.بشارة خضير، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) عماد يوسف واروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٦، ص٣٢.

(٤) د.ناظم عبدالواحد الجاسور، الامة العربية ومشاريع التفتيت ، سلسلة افاق (٥) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٣، ص ص ٥-٦.

الى الشرق، حيث الثروة والامكانات المادية العالية، وبالتالي تقف عائقا مباشـــرا او غير مباشر امام التوسع الاستعماري. ومن جهة اخرى تحكم الامبراطورية العثمانية باسم الاسلام والخلافة الاسلامية مما يجعلها خصما مباشرا لاوربا المسيحية، اضف لذلك كله ذكرى الفتوحات الاسلامية داخل اوربا نفســـها. لقـد عرفـت الحركـة الصهيونية كيف تستغل هذه الجوانب كلها "إذ كانت تقدم نفسها كخادمة لقضية اوربا ضد العدو المشترك العثمانيون والاسلام. ان قيام دولة يهودية في فلسطين مشـروع يقدمه الصهاينة للدول الاوربية على انه ضربة موجعة وربما قاضية للامبراطورية العثمانية" (١) .

وفي الحقيقة وعند مناقشة بدايات التغلغل الاوربي في المنطقـــة العربيـــة، وماترتب عليه من مشاريع تقسيمية، فإننا نشير الى ان بريطانيا كانت الدولة الاكثر حظا من غيرها في التغلغل وزرع النفوذ وكسب الحلفاء. (٢) فالمنطقـــة العربيـــة، فضلا عن اهميتها الذاتية كانت تعد نقطة استراتيجية للدفاع عن ممتلكات بريطانيـــا في الشرق وخاصة في الهند ومعبرا اليها ، حيث كانت الاخيرة تعد محور ارتكـاز السياسة العالمية البريطانية. فضلا عن ذلك فإن اهتمامات بريطانيا، وبخلاف بعض الدول الغربية الاخرى اتسمت بالعالمية، وليس بالاقليمة، مما أثر في نهاية الامـــر على مقترباتها من المنطقة العربية. (٣)

ولقد شكلت الحرب العالمية الاولى بداية الوجود الحقيقي لبريطانيا، حيـــث كان الاحتلال العسكري البريطاني للمنطقة العربية في نهاية (١٩١٨) علامة مؤكدة

---

(١) د. محمد عابد الجابري ، المشروع النهضوي العربي : مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحـــدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص٣٨.

(٢) د. سعدون حمادي، عن القومية والوحدة العربية سألني سائل فأجبت، مركز دراســات الوحـــدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٥٥.

(٣) د. نادية محمود مصطفى، اوربا والوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية (٨) مركـــز دراســات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦، ص ص ٤١-٤٢.

على انهيار النظام الدولي القديم في المنطقة، ونقطة تحول هامـــة فـي السياسـة الاستعمارية البريطانية. ذلك لأن انهيار الامبراطورية العثمانية وهزيمة المانيا غيرا بعمق من الظروف التي احاطت بالسياسة البريطانية في المنطقة طوال القرن التاسع عشر، ولهذا عكفت بريطانيا الى اتباع سياسة التواجد الفعلي في المنطقة، بعـد ان كانت في المراحل السابقة تفتقد الى مثل هذا التواجد (باستثناء عـدن ١٨٣٩) [١]. ومايهمنا الاشارة اليه هنا هي تلك المشروعات الاستعمارية الكبرى التـي كـانت تعدها بريطانيا لتقسيم المنطقة العربية، حيث نشير الى المخطط الذي صاغته فـي مطلع القرن العشرين لجنة عرفت في التاريخ السياسي باسم (كامبل-بنرمان) عـام ١٩٠٥، والتي ضمت اساتذة جامعات ورجالا عرفوا بخبرتهم السياسية. فبعـد ان حللت هذه اللجنة مزايا المنطقة الواقعة في جنوب وشرق البحر المتوسط اوصـت "بالعمل على تجزئة هذه المنطقة وابقاء شعبها على ماهو عليه من تفكـك وجـهل وتناحر، ومحاربة اتحاد شعبها او ارتباطه بأي نوع من انواع الروابط الفكريـة او الروحية او التاريخية، والسعي لإيجاد الوسائل العملية لفصل الجزء الافريقي مـن هذه المنطقة من جزئها الاسيوي) [٢] وأشارت اللجنة الى ان اقامة حـاجز بشـري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط اوربا بالعالم القديم ويربطـهما معـا بالبحر المتوسط " بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قـوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الاوربية ومصالحها..." [٣] انما هو التنفيـذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة، وبالفعل فقد كان جل الاهتمام البريطـاني

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٢.

(٢) ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غـير منشورة (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية) ١٩٩٧ ، ص ص ٥٥-٥٦. وكذلـك د.صبـاح ياسين ، النظام الشرق اوسطي هل هو تحييد للنظام العربي ام تحالف في اطار خاص؟ مجلـة افاق عربية، العدد الاول ، بغداد، كانون ثاني ١٩٩٣ ، ص ٣٣.

(٣) ثامر كامل محمد ، المصدر نفسه، ص٥٦.

منصبا في السيطرة على فلسطين بهدف اقامة دولة يهودية تفصل شـــرق الوطـــن العربي عن مغربه وتكون حاجزا واقيا لحماية قواعدها المتواجـــدة فـــي المنطقـــة العربية، ويمكن ملاحظة ذلك الاهتمام في الكثير من الصكوك التي وقعت والمواثيق التي ظهرت، فقد تضمن صك الانتداب البريطاني علـــى فلســـطين فـــي ٢ ينـــاير (١٩٢٠) تعهدا بضرورة انشاء وطن قومي لليهود، كما نص على ضرورة تســـهيل هجرة اليهود واقامتهم في فلسطين [١] . لقد شكل هذا الاجراء البريطاني ، في رأي السير (هنري مكماهون) اجراء حصيفا وموزونا، فهو وحده الذي ســـيمنع (خلـــق الدولة العربية المتحدة والمستقلة، التي يبدو ان سلطات بريطانيا ... تخشاها)[٢] .

لقد بلغ الاستعمار البريطاني ذروة نفوذه، اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى، فقد ظهرت مشاريع بريطانيا الكبرى التي كانت تعدها لتقسيم المنطقة العربية، حيث ظهر الاتفاق البريطاني- الفرنسي الشهير المعـــروف باتفاقيـــة ســـايكس – بيكـــو (١٩١٦) والذي قسم المنطقة العربية الى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وعـــبرت عن رغبة الغرب في الحيلولة دون قيام كيان عربي موحد في هذه المنطقـــة، وقـــد جاء وعد بلفور (١٩١٧) ليؤكد أن بريطانيا تستثمر أي فرصة ممكنة لتعطيل قيـــام الدولة العربية المنشودة ، كما كشفت المخططات اللاحقة ان بريطانيا لم تعدم وسيلة الا واستخدمتها لمنع تحقيق أي خطوة وحدوية في الوطن العربي ، فبعد ان اخـــذت توصيات لجنة (كامبل – بنرمان) مساحة مـــن الاهتمـــام العملـــي، اعـــدت وزارة المستعمرات البريطانية بقيادة اللورد (كيرزن) خطة اخرى لربط المنطقة "بسلســـلة من المعاهدات التي تضمن وجود بريطانيا وإشرافها على المنطقة في محاولة لمنـــع تدخلات الدول الاوربية الاخرى، وخصوصا فرنسا، وحاجزا يقي مـــن احتمـــالات التوسع الروسي وقد مثلت المحصلة النهائية لهذه الخطة ضمان تجزئة العرب ومنع

---

(١) عماد يوسف واروى الصباغ، مصدر سابق، ص ص ٩٥-٩٦.

(٢) نقلا عن د.مصطفى محمد طحان، القومية بين النظرية والتطبيـــق، دار الواثـــق ، اسـ نانبول، ١٩٨٨، ص ١١٩.

اتحادهم، ليس نتيجة لماورد في اتفاقية سايكس بيكو فحسب"[1] ، وانما كسياسة عامة انتهجتها الحكومة البريطانية تجاه المنطقة العربية.

واذا كان الدور البريطاني ممتعا الى حد كبير في تقسيم الوطن العربي، فإن الدور الفرنسي لم يكن اقل شأنا. فقد انفردت فرنسا بتقسيم المغرب العربي الى مناطق نفوذ وهيمنة سياسية واقتصادية، في الوقت الذي تقاسمت مع بريطانيا النفوذ في المشرق العربي طبقا لاتفاقية سايكس بيكو الآنفة الذكر.

وهكذا ، ومع انتهاء الحرب العالمية الاولى وسقوط الدولة العثمانية اصبحت المنطقة العربية خاضعة في غالبيتها للنفوذين البريطاني والفرنسي وبما ينسجم مع توازن القوى الذي ساد بعد انتهاء تلك الحرب. واستكمالا للآمال والمصالح الانكليزية والفرنسية جاءت اتفاقية سيفر (SEVERS) (١٩٢٠) ، لتكمل عملية التقطيع والتحديد للمنطقة العربية، وفي كل اجزائها الممتدة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي. فقد نصت المعاهدة على حكم ذاتي للاكراد وعلى دولة ارمينية ودولة سورية واخرى عراقية، ودولة في الحجاز، وكذلك اجراءات في فلسطين ومصر والسودان ومراكش وتونس وليبيا.

وفي الحقبة اللاحقة على توقيع اتفاقية (سيفر) عملت فرنسا على اقامة دولة لبنان الكبير (ايلول ١٩٢٠) التي ضمت صيدا وبيروت وطرابلس والبقاع، وتأسست دولة لبنان على قواعد طائفية حيث كان للانتداب الفرنسي دور في تعميق التفرقة الطائفية بين اللبنانيين[2]. وقسمت سوريا الى مجموعة من الدول الصغيرة: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين ، ومن ثم بعد ذلك دولة الدروز. اما بريطانيا، فقد أسست الدولة العراقية (١٩٢١) ونصبت عليها الملك فيصل بن الحسين ، واقرت

---

(١) د.حسام محمد ، الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت في المخطط الصهيوني، مجلة الباحث العربي، العدد (١٣) ، لندن ١٩٨٧ ، ص ص ٣٠-٣٣ وقارن مع ثامر كامل محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٢) د. عدنان السيد حسين، البيئة الدولية والاقليمية الضاغطة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩.

انتدابها على فلسطين، حيث شجعت انشاء كيان سياسي لليهود [١] ، وانشئت في (١٩٢٢) مملكة الاردن التي عهدت بولايتها الى الامير عبدالله بن الحسين. وفي الجزيرة العربية انشغلت بريطانيا برسم الحدود بين الامارات الخليجية، فقد ساهمت في ترسيم الحدود السعودية اليمنية، والسعودية الكويتية، والسعودية القطرية، واليمنية العمانية، والعمانية الاماراتية [٢] . ويصعب فصل النزاعات القائمة اليوم بين الكثير من دول الخليج العربي عن الترسيم البريطاني المذكور، اضافة لذلك، فإنها قامت بإثارة الخلافات بين القبائل ودفعها نحو التقاتل والتصادم، فكثيرا ماسعت بريطانيا، على سبيل المثال، الى التفريق بين الزيود والشوافع في الدولة اليمنية، وفقا للانتماءات الطائفية، وغالبا ماعملت على استخدام اسلوب دعم الشخصيات الموالية لضرب الشخصيات المعادية، ففي الوقت الذي قامت مدة من الزمن بدعم الشريف حسين ماديا ومعنويا ضد الدولة العثمانية، تخلت عنه، وقامت على الطرف الآخر بدعم الاسرة السعودية ، وساعدتها على تأسيس مملكتها، [٣] بعد ان فسحت لها المجال للقضاء على امارة الرشيد.

هذا هو منطق الهيمنة عند القوى العظمى ، والذاكرة العربية ما زالت تحتفظ بصورة هذا النهب الكريه والتقسيم العشوائي، ووضع الحدود المصطنعة، والوعود التي لاطائل خلفها، ورفض الاعتراف بشرعية القومية العربية. وهكذا قامت السياسة الدولية ازاء المنطقة العربية، ومنذ القرن التاسع عشر- لاسيما بعد الاجهاز على الدولة العثمانية وتقاسم ممتلكاتها-على اسس التفتيت والتجزئة السياسية للمنطقة، وتثبيت ذلك في معاهدات ومؤتمرات دولية لأهداف كثيرة اهمها

---

(١) د. بشارة خضر، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨، وقارن مع د.حسام محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٢) د. عدنان السيد حسين، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٥.

: تعميق التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي وشل فاعلية الشعب العربي وتجزئته الى مجموعة من الشعوب والدول المتنازعة فيما بينها [1] .

ان هذا السرد التاريخي ، قد يكون بلا قيمة ان هو لم يلق الضوء على الدور الذي مارسته القوى العظمى في استغلال الاقليات المتعايشة في المنطقة العربية، فهذه القوى لم تكتف بالتجزئة العربية وانما حاولت وعبر تاريخها الاستعماري الطويل في الارض العربية تجزئة هذه التجزئة باتجاه التفتيت والتشظية ، عبر استخدام ظاهرة التعددية الاجتماعية التي تتكون منها الامة العربية. ويمكن الاشارة هنا الى ان هذه العملية قد ارتبطت منذ البداية بما اصطلح على تسميتها "المسألة الشرقية" هذه المسألة التي انطوت على تدخلات اوربية تحت شعار حماية الطوائف المسيحية في المشرق العربي والولايات الخاضعة للدولة العثمانية، وقد زاد من حدة هذه التدخلات تضارب المصالح والنفوذ السياسي بين الدول الاوربية والعثمانيين ، فضلا عما وصل اليه حال الامبراطورية العثمانية من ضعف وتدهور كانت نتيجته ان منح العثمانيون امتيازات واسعة للاوربيين.

لقد وجدت الدول الاوربية ان استخدام الخطاب الديني لمخاطبة مشاعر الاقليات الطائفية، والتلويح بالاغراءات التجارية سيساعدها كثيرا في الحصول على قواعد تأييد مضمونه لمصالحها.

وهكذا جاءت الامتيازات الاجنبية لتفسح المجال امام اعلان الكثير من الدول الغربية الاستعمارية عن حمايتها لبعض من الاقليات والطوائف الدينية، فطرحت روسيا القيصرية حماية الروم الارثوذكس وطالبت فرنسا بحماية الكاثوليك

---

(١) عماد يوسف ، اروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

والموارنة، وطالبت بريطانيا بحماية اليهود والبروتستانت في حين طالبت ايطاليا بحماية الروم الكاثوليك. (١)

لقد شكلت الارساليات التبشيرية ابرز الوسائل التي استخدمتها الدول الاوربية لمد نفوذها الى المنطقة العربية، ولم يكن هدفها ينصب على نشر المبادئ المسيحية بإطلاق يد الكنائس المسيحية فحسب ، وانما انصب كذلك على ممارسة اساليب التحريض الفكري والغزو الثقافي، عبر المدارس التبشيرية ودور التعليم ومؤسسات الخدمة العامة. (٢) بهدف القضاء على رموز الثقافة العربية والاسلامية والتمهيد للثقافة الاوربية اللاتينية، وبما يدفع نحو خلق التخاذل الروحي وحمل السكان على القبول بالخضوع (للمدنية الاوربية المادية وتبديل عقائد السكان وانماط حياتهم" (٣) تمهيدا لقبول الوصاية والانتداب الاوربي تحت شعار الانفتاح على الغرب. من هنا "ليس صدفة ان تنشأ ارساليات ومعاهد تبشيرية في المشرق والمغرب العربيين ، من جبل لبنان حيث وصول اول بعثة يسوعية في العام (١٨٣١) ، الى انشاء مطرانية القدس البروتستانتية في العام (١٨٤١) بعد موافقة الباب العالي، الى ارساليات مسيحية كثيرة وصلت الى السودان بتشجيع من بريطانيا، الى سعي الكنيسة المشيخية الانجليلية (البروتستانتية) لاحتواء المؤسسة الدينية للاقباط (الكنيسة الارثوذكسية) بعدما استطاعت بريطانيا دفع الباب العالي

---

(١) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٠، ص١٣٦.

(٢) د. محي الدين صابر، العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا، المستقبل العربي ، العدد ٥٦، تشرين ثاني ١٩٨٢، ص ١١٠.

(٣) أمين هويدي، صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا الحضاري: الاسباب واسلوب المواجهة، المستقبل العربي، العدد (٢٤) كانون ثاني ١٩٨١، ص١١ ، وكذلك ، مالك منصور وسائل امبريالية في التخريب الثقافي، مطابع دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٧، ص٣١.

لاستصدار (فرمان) عثماني سنة (١٨٥٠) يعتبر الانجيليين طائفة مستقلة في مصر"[١].

ولم يكن المغرب العربي بمنأى عن تلك المحاولات، فقد عمل الفرنسيون على اتباع سياسة التفريق والتباعد بين العرب والبربر (الامازيغ) من خلال تشجيع البربر على تعلم اللغة الفرنسية، بدل العربية – لغة القرآن- واحياء اللهجات البربرية وتدوينها ، وانشاء محاكم خاصة تستمد احكامها من العرف والتقاليد البربرية القديمة بدلا من الشريعة الاسلامية، واصدرت السلطات الفرنسية في المغرب الاقصى عام ١٩٣٠ مرسوما أسمته "الظهير البربري" يقضي بإخضاع البربر للقانون الجنائي الفرنسي بدلا من القوانين والتشريعات الاسلامية [٢] .

إن ما بدأ في القرن التاسع عشر من سياسات تفتيتية من قبل بريطانيا وفرنسا راح يثبت في القرن العشرين من خلال صيغة الانتداب التي اعتمدتها هاتين الدولتين للسيطرة على المنطقة العربية، فارتبطت الانقسامات الاثينية والطائفية بالتدخلات الخارجية، وبالصراعات الدولية على المنطقة العربية. ويمكن ملاحظة كيف ان سياسات الانتداب رمت الى توظيف هذه الانقسامات لمصالحها واغراضها واعتمدت اساليب مختلفة لإبراز التناقضات الاجتماعية وتوفير عوامل استمرارها. وكما شجع الانتداب الفرنسي على ابراز الخصوصيات الطائفية في بلاد الشام، من خلال مؤسسات طائفية-بما فيها مؤسسات التربية والتعليم، شجعت بريطانيا اثارة

---

(١) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص٩١.

(٢) بخصوص المشاريع الفرنسية انظر: د. علي محافظة ، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٢٢١، وكذلك د.احمد طربين ، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟ مصدر سبق ذكره ، ص٢١١، وكذلك د.محمد الميلي، الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٥) تشرين ثاني ١٩٨٢، ص٣٨ وكذلك د. محمد عابد الجابري ، نقطة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية، المستقبل العربي، العدد (٨٧) نيسان،١٩٨٦،ص١١.

الفتن بين المسلمين والاقباط في مصر، فقد اصدرت السلطات البريطانية في مصر مشروع او قانون (حماية الاقليات)، في محاولة منها لإحداث شرخ في الوحدة الوطنية المصرية [١] . كما عملت على عزل الاقباط عن المسلمين بالتركيز على الخلافات الدينية من جهة [٢] وخص الاقباط وايثارهم بوضع متميز على حساب المسلمين في المؤسسات التعليمية والاقتصادية وبشكل يفوق نسبتهم السكانية من جهة اخرى. [٣]

اما في السودان فقد ارتكزت السياسة البريطانية على محاولات تقسيمه على اسس قبلية وعرقية بين شمال عربي مسلم وجنوب افريقي/ مسيحي/ ارواحي حيث عملت على تثبيت التقسيم الاداري لجنوب السودان الى ثلاثة اقاليم (بحر الغزال، اعالي النيل، الاستوائي) ، وشجعت الحكم الذاتي المباشر واعتمدت سياسات تعليمية خاصة بإبراز التناقضات العرقية والطائفية والتعددية اللغوية [٤]، لقد هدفت بريطانيا من وراء سياستها الخاصة بجنوب السودان، والتي عرفت بالسياسة الجنوبية (SOUTHERN POLICY) الى وقف التقدم العربي الاسلامي في جنوب السودان، وكانت الادارة البريطانية بسياستها الانفصالية تنفذ مخططا اوربيا يهدف لوقف الزحف الاسلامي الى القارة الافريقية، طبقا لماجاء في مقررات مؤتمر برلين (١٨٨٥) الخاصة بتقسيم القارة الافريقية . [٥]

---

(١) د.غالي شكري، اليمين الديني يشهر السلاح، منشور في : خالد محي الدين وآخرون المسألة الطائفية في مصر، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٨.

(٢) طارق البشري، مصر الحديثة بين احمد والمسيح، منشور في : خالد محي الدين، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣) مصطفى الحسيني، ازمة طائفية ام مؤامرة على الوطن ، منشور في المصدر نفسه ، ص٢٤١.

(٤) امين هويدي، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٥-١١٦.

(٥) البروفسور يوسف فضل حسن، بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الاسلامية في تاريخ وادي النيل: اوراق مختارة، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، الخرطوم ، ١٩٨٢، ص١٨.

اما في المغرب العربي، فقد كان مضمون السياسة الفرنسية يقـــوم علـــى تكريس التفرقة بين العرب، والجماعات التي تعيش في اطار المجتمع المغـــاربي، ففي موريتانيا شجع الاستعمار الفرنسي الظـــاهرة العنصريـــة، بـــالتركيز علـــى الخصائص والسمات الافريقية للقبائل الزنجية [1] وفي الجزائر لم تنفك محـــاولات الفرنسيين عن التركيز على محاولات ادخال عوامل الاضطراب وعدم الاســـتقرار في المجتمع الجزائري، بتسليط الضوء على ماسمي (الخصوصية البربرية) بـــهدف افتعال الازمات بين العرب والبربر، بالرغم من المساهمة الفعالة للبربر في صفوف المقاومة والنضال ضد الاستعمار الفرنسي. [2] من هنا ، نجد اســـتمرارية التوجـــه الدولي (البريطاني والفرنسي) الى زمن الانتداب في تعزيـــز النفـــوذ والمصـــالح الاستعمارية تحت شعار التعددية، وحماية الطوائف والاقليات، ومراعاة الانتمـــاءات العشائرية والطائفية، وكثيرا ما انعكست الصراعات بيـــن القـــوى الدوليـــة الـــى صراعات حادة بين عدد من الجماعات المختلفة اجتماعيا في المنطقة العربية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اقترنت السياسة الدولية بتغيرات جذريـــة كان لها عواقبها الوخيمة على المنطقة العربية، فقد شهدت بداية الخمسينات اكتمـــال المشروع الصهيوني الاستعماري بقيام الكيان الصهيوني على الارض العربية فـــي فلسطين ، كما شهدت تلك التطورات بروز ملامح نظام اقليمي عربي ينزع نحـــو التماسك والاستقلال من خلال جامعة الدول العربية، فضلا عن بروز التيار القومي العربي الداعي الى اقامة مشروع الوحدة العربية والمتمثل بالتيار الناصري الـــذي ادخل الوحدة العربية في مسارها الصحيح بقيام الوحدة المصريـــة الســـورية عـــام ١٩٥٨ . الا ان التطور الاهم في سلسلة التغيرات الدولية العديدة كان قد تمثل فـــي

---

(١) د.عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية...، مصدر سبق ذكره، ص

(٢) د. محمد الميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٠-٧٠.

ففي لبنان استمرت المشكلة الطائفية متفاعلة مع العوامل الخارجية بعد عـلم ١٩٥٢ حينما اخذ النفوذ الامريكي يتقدم على حساب النفوذ البريطاني والفرنســـي وقد بلغ هذا النفوذ ذروته حينما قامت الولايات المتحدة بـــإنزال قطـــع الاســطول السادس الامريكي في مرفأ بيروت على الشاطئ الشرقي للبحر المتوســـط بســبب احداث عام ١٩٥٨، والتي اتخذت مظهرا طائفيا بين المسلمين والمسيحيين.

ورغم ان تلك الاحداث قد انحسرت ابان شـــهور قليلـــة ، الا ان المشـــكلة الطائفية بقيت كامنة، وبقيت تعقيدات التدخلات الدولية قائمة الى ان انفجرت الازمة الكبرى عام ١٩٧٥ ، والتي انتهت مع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات .[١]

وفي العراق لم يكن خافيا على احد الدور الـــذي قـــامت بـــه المخـــابرات الامريكية وبالتعاون مع المخابرات الاسرائيلية في اثارة التمرد الكردي في شـــمالي العراق، من خلال تقديم المساعدات واسباب الدعم المادي الاخرى لقـــادة حركـــة التمرد. ففي عام ١٩٧٢ اصدر الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون اوامره القاضيـــة بدفع مبالغ نقدية ضخمة للبارزاني، وصلت في مرحلة ما الى ١٦ مليـــون دولار، فضلا عن دفعات شهرية دائمية وكميات كبيرة مـــن الاســـلحة والعتـــاد واجـــهزة الاتصال المتطورة [٢] ، ولم ينته الدور الامريكي حتى بعد انتهاء حركـــة التمـــرد الكردي، حيث بقي هذا الدعم قائما بل ازداد في الآونة الأخيرة ووصل الى مديـــات خطيرة اخذت تخل بسيادة العراق ووحدته الوطنية، وهو ماسيتضح لاحقا.

---

(١) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٠١ وقارن مع اسراء شريف، النظام السياســي في لبنان، مصدر سبق ذكره، ص٤٥، وكذلك هاني فارس الصراعات الطائفية في تاريخ لبنـــان الحديث، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٠-١٩٩٣.

(٢) د. سعد ناجي جواد، الاقليات في الوطن العربي، مصدر سبق ذكـــره ، ص ٩٩ ، وكذلـــك د. سعدون حمادي، عن القومية العربية سألني سائل فأجبت ؟ مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٥-١٦٥.

ورغم ان مصر تعد من الاقطار العربية الاكثر تجانسا واندماجا في وحدتها الوطنية الا انها لم تسلم من احداث الفتن الطائفية والدينية التي كانت احد عواملها التدخلات الخارجية. فقد بدأت الولايات المتحدة ومنذ بداية الستينات وفي اوج صراعها مع عبدالناصر الممثل للتيار القومي العربي، باستخدام وسائل التحريض الفكري، من خلال التأكيد على التمايز الديني بين المسلمين والاقباط في اطار المجتمع المصري. فقد كتب احد المؤلفين الامريكان في عام (١٩٦٣) كتابا عن الاقباط اسماه (الاقلية الوحيدة) تساءل فيه عما اذا كانت هناك امكانية للتحريك ام لا؟ ، حيث ذكر المؤلف ان القومية التي يترنم بها عبدالناصر (لاتعني على السنة المسلمين غير الاسلام، فهي صنو له ومرادف، وانه حتى مع اختفاء الاخوان المسلمين، فلايزال طعم الاضطهاد عالقا في حلوق القبط الذين يستشعرون الاخوان بغير جسدهم) [١] ثم يذكر في موضع آخر (ان القبط بإقامتهم الروابط مع التيار الاساسي للمسيحية في العالم ، ومع تنمية انتماءاتهم الدولية يجعلون من الصعب على أي نظام مصري ان يهاجم كنيستهم بغير ان يتعرض هذا النظام لردود فعل قوية، وبقدر ماتهتم الحكومة المصرية بالدعاية الخارجية، يجب على الاقباط ان يهتموا بهذا السلاح الاحتياطي فإن خطبة واحدة تظهر شكاوى القبط في أي اجتماع دولي، وتصطحب بالتغطية الصحفية... القادرة على جذب اهتمام عبدالناصر الى صيحات القبط في بلده) [٢] ولم تكتف الولايات المتحدة بهذا الامر بل انها تبنت بشكل رسمي سياسة التحريض والتدخل. ففي أوج الازمة الطائفية التي حصلت في مصر بين نظام (السادات) والكنيسة القبطية عام ١٩٧٧، قام الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر، باستقبال البابا شنودة في البيت الابيض، وخلال ذلك اعلن الرئيس الامريكي، وبحضور السفير المصري في واشنطن "انه لايمكن تجاهل

---

(١) طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٦٩٩ نقلا عن

Edwar waken, Alanely minority , the modern story of Egypt copts, New york , 1993.p.65-80.

المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي" [١] مع مايعانيه هذا الاعلان من ايحاءات وضغط دبلوماسي، وفي هذا الصدد يشير الانبا (غريغوريوس) الى ان " " امريكا منذ ازمة طويلة تشجع الفتن الدينية وفي مصر بالتحديد" [٢] ومما يؤيد هذا الكلام هو احتضان الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكثير من المؤسسات ذات الطابع الطائفي، ومن بينها مايسمى بـ "الهيئة القبطية" بفروعها المختلفة في الولايات المتحدة وكندا واستراليا والتي تقوم – لاسيما في الولايات المتحدة، بإصدار مجلة خاصة باللغتين العربية والانكليزية باسم الاقباط ، وتسعى في الوقت ذاته الى اقامة معهد الدراسات القبطية مع العمل على "اختلاق" مشكلة قبطية وطرحها على الصعيد الدولي [٣] .

اما في السودان فلم يعد خافيا ذلك الدور الذي مارسته الولايات المتحدة في دعم حركة التمرد القائمة في الجنوب منذ بدايتها في الخمسينات وحتى اليوم، حيث تعددت اشكال الدعم الامريكي للحركة الانفصالية التي يقودها (جون قرنق) سواء بشكل مباشر ام عن طريق الدول المجاورة التي تخضع للنفوذ الامريكي ، وقد التقى الدعم الامريكي مع الدعم الصهيوني، حيث كشفت المصادر الصهيونية التي تناولت هذا الموضوع، ان الدور الصهيوني في دعم حركة التمرد في جنوبي السودان قد تمثل في تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية لاسيما تدريب المتمردين على حرب العصابات ، انطلاقا من الدول المجاورة. ومنذ عام (١٩٦٤) ظهر جليا التورط الصهيوني في احداث جنوبي السودان بالتعاون مع الولايات المتحدة[٤]، مما

---

(١) د. عبدالسلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٢) يوسف ابو سيف الاقباط والقومية العربية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٨٣.

(٤) د.نيفين عبد المنعم مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

دفع الى القول إن التمرد في جنوبي السودان ماكان ليستمر طوال الحقبة (١٩٥٥-١٩٧٢) بدون الدعم الصهيوني المعزز بالدعم الامريكي الذي ساهم في بلورة حركة التمرد كحركة سياسية وعسكرية عملت على تحقيق اهداف وتطلعات تتجاوز مرحلة المطالبة بتحسين اوضاع الجنوبيين الى مرحلة اعطاء تمردهم بعدا اقليميا ودوليا. [١]

إن مظاهر الدعم المادي الذي قدمته الولايات المتحدة وحلفاءها لحركة التمرد في جنوبي السودان، قد التقت مع مظاهر اخرى مارستها الولايات المتحدة في هذا المجال، وتم تنظيمها في اشكال من التحريض الفكري والتسميم الثقافي عبر الندوات والمؤتمرات التي تتناول قضايا الصراع والاقتتال في جنوبي السودان.فقد عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات في الولايات المتحدة والدول الغربية والتي تتحدث عن اوضاع المسيحيين في جنوبي السودان، وتظهرهم بمظهر الاقلية الخاضعة للاضطهاد والاستبداد من قبل الاغلبية العربية المسلمة . ويمكن الاشارة في هذا الميدان الى ندوة واشنطن حول معضلات السلام وفرصه في السودان التي نظمها مركز (ودرو ويلسن) الدولي في شباط ١٩٨٧، ومؤتمر "ادارة الازمة في السودان" الذي نظمه "ملتقى بيرغن في النرويج في شباط ١٩٨٩ وقد ركزت هذه الندوات على مواضيع حقوق الانسان، التعددية الطائفية، الديمقراطية ، التنمية... الخ [٢] ، هكذا يبدو ان جوهر الفكر الاستراتيجي الامريكي تجاه المنطقة العربية، قد انصب ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على ضرورة ابعاد هذه المنطقة عن أي محاولة وحدوية بين أجزائها، من خلال اتخاذ السياسات الكفيلة بإدامة حالة التجزئة والتقسيم وتدعيمها بين صفوف العرب- فإلحاق المنطقة العربية بالاستراتيجية الامريكية لم يكن ممكنا الا عن طريق تفكيكها وتجزئتها، وضرب الرابطة القومية

---

(١) صلاح المختار ، الكيان الصهيوني والاقليات في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

(٢) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١.

التي تجمع دولها، وفي هذا الصدد يقول برنارد لويس (*): " ولو اعطيت الى أي سياسي في العالم ، مسألة يسألونه فيها... لما اختار غير الاسلوب الذي اختاره الغرب فعلا، وهو تفكيك المنطقة عن طريق الاختلاف والمبالغة في ابرازها ، وليس من شك في ان من يسعى الى هذا يحزنه مشهد السلام بين الطوائف ويسعده التقاتل بينها. ولعل من يستبعد دور الغرب في اشعال فتيل هذا التقاتل هو واحد من اثنين خادع او مخدوع" (١) .

فالرؤية الامريكية تقوم على جعل المنطقة العربية، تدور في دوامة الحروب والصراعات، انطلاقا من رؤية مفادها ان التعددية التي يتكون منها المجتمع العربي تفسح المجال امام الولايات المتحدة والغرب، لإعادة تشكيل الطابع القومي العربي على نحو جديد، يفسح المجال امام زرع قيم سياسية جديدة تحل محل القيم العربية الإسلامية، بمعنى آخر طرح صيغ جديدة للتفتيت او على حد تعبير الدكتور فاضل الجمالي "تنفيذ سياسة "لبننة" البلدان العربية أي تفتيتها الى دويلات صغيرة قائمة على اسس طائفية وعنصرية". (٢)

ان مناقشة الاستراتيجية الامريكية لايمكن ان تتم بمعزل عن مناقشة اراء العديد من المفكرين الامريكان الذين وضعوا العديد من المشاريع والمخططات الخاصة بتفتيت المنطقة العربية، والتي تصب في نهاية الامر لصالح المخططات الامريكية والصهيونية. حيث يمكن الاشارة في هذا الصدد الى مانشره بريجنسكي (مستشار الامن القومي الامريكي في زمن كارتر) في كتابه: امريكا بين جيلين، والذي اكد فيه على ضرورة تحويل الدول العربية الى دويلات بمعنى تحويلها الى

(*) بريطاني الاصل ، امريكي الجنسية، متخصص بالاستشراق والدراسات الاسلامية والعربية استخدمته الدوائر الامريكية بكثرة للافادة من خبرته في سياسات التفتيت والتشظية التي اعتمدتها امريكا لتمزيق اوصال الامة العربية.

(١) نقلا عن فكتور سحاب، من يحمي المسيحيين العرب، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

(٢) نقلا عن د.ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

كانتونات طائفية وعرقية، مما يجعل الكانتون الاسرائيلي يعيش في المنطقة بعد ان تصفى فكرة القومية العربية. (١)

وهو ما اشار اليه المفكر الامريكي "الفين توفلر" ايضا في كتابه "الموجة الثالثة"، حيث ذكر بأن وحدة الدولة وسلطتها ستكون مهددة تهديدا مباشرا عن طريق الحركات الانفصالية التي ستعمل ، بحكم الحداثة، على تمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي الحالي، مما يضع الفكرة القومية في طريق الاضمحلال ثم الاندثار، لاسيما وان هناك تهديدا غير مباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية التي اصبحت تتجاهل الحدود السياسية للدول بشكل متزايد.(٢) والامر ذاته ينطبق على دراسات المستشرق برنارد لويس والتي دعا من خلالها الى بلقنة المنطقة العربية من خلال تشجيع الاقليات على التمرد كخطوة نحو اعادة النظر في الخريطة السياسية الحالية للمنطقة ، على اساس ان الحدود الجغرافية الحالية، لاتعبر من وجهة نظره ، عن الوقائع القومية والمذهبية القائمة على ارض الواقع،(٣) فالمنطقة تبعا لتصوره عبارة عن "فسيفساء" تضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من اشكال التعدد اللغوي والديني والقومي والسلالي(٤)، وبالتالي فإن المنطقة ماهي الا مجموعة اقليات ، وانه لايوجد تاريخ موحد يجمعها، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل اقلية على حدة . (٥)

---

(١) نقلا عن د. صباح ياسين ، النظام الشرق اوسطي...، مصدر سبق ذكره، ص٣٥(الهامش).

(٢) عوني فرسخ، الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت ، المستقبل العربي، العدد (٣٨)، اذار ١٩٨٢، ص٦٤، نقلا عن.

Alvin toffler, the third wave (London: collines 1980)

(٣) د. عبدالسلام بغدادي، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤) جميل مطر ، د.علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤. وكذلك، د. صباح ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.

(٥) د. وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره ، ص١٦.

ولاشك ان المحلل، يدرك الدلالة الواضحة في الطروحات السابقة. فالهدف كما هو معلوم ينصب على تصفية القومية العربية، ودفع الدول العربية للتنازل عن سيادتها، وذلك سيرا على هدى المخططات القديمة التي ركزت على خطورة الامة العربية، وقوة الجذب والتلاحم بين أبنائها، وهذه هي نفسها الافكار والتصورات التي طرحها المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والتي اشار اليها في تقاريره التي كان يرفعها الى وزارة المستعمرات في لندن، فقد اشار " برنارد باروز" خلال العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) الى الاخطار المحدقة بالوجود البريطاني، حيث أكد بأن اهم هذه الاخطار التي تواجه بريطانيا في تلك المنطقة هي "القومية العربية" وهي الاتجاه الخطير الذي يجب ان يكبت قدر المستطاع. (١)

وبعد ان تصفى فكرة القومية العربية، فإن الطريق يصبح سالكا امام تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة العربية، فالمنطقة طبقا لهذا التصور هي خليط من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال، ومن ثم فإن النتيجة المنطقية هي ان تكون لكل قومية من هذه القوميات دولتها الخاصة بها . وفي هذا الاطار يكتسب الكيان الصهيوني شرعيته باعتباره احدى الدول (القومية) في هذه المنطقة. ولعل هذا مايفسر تشجيع الفكر الصهيوني لمنطق الاقليات في المنطقة، وطرحه بين الحين والاخر فكرة اقامة دويلات درزية او مارونية على حدود الكيان الصهيوني، تكون بمثابة مناطق امن تكسب الكيان الصهيوني الاطمئنان، وتشكل حاجزا ماديا ومعنويا يفصل بينه وبين الاقطار العربية، ويحول دون قيام الوحدة العربية، الهدف العربي الذي طالما ارعب الكيان الصهيوني.

---

(١) نقلا عن د.ناظم عبدالواحد الجاسور، الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

ان تفتيت الاقطار العربية هي "استراتيجية ثابتة في الفكر السياسي الصهيوني ...، فالتفتيت وحده، دون سائر المشاريع ومنها مشروع السلام يؤمن للمشروع الصهيوني التاريخي استمراريته، ويضمن أمن الدولة العبرية ، لقد اعلن أبا إيبان وزير خارجية الكيان الصهيوني الاسبق في جامعة كولومبيا الامريكية عام ١٩٧٤: "ان الحل هو في تشكيل دويلات للاقليات الواقعة شمال اسرائيل" وهكذا "عمدت الحكومة الاسرائيلية الى تشجيع اقامة الدويلات الطائفية لضرب وحدة النظام العربي ، وتهديد الوجود العربي، فأقامت علاقات خاصة مع مجموعات طائفية" (١) في بعض اقطار الوطن العربي.

وقد انكشفت استراتيجية التفتيت والهيمنة بخطوطها العامة والتفصيلية في دراسة بعنوان "استراتيجية اسرائيل في الثمانينات" كتبها ونشرها الكاتب الصهيوني "اوديدينون" في احدى الدوريات الصهيونية في شباط ١٩٨٢، وقد كشف النقاب عنها "اسرائيل شاحاك" رئيس جمعية حقوق الانسان في الكيان الصهيوني، وتظهر هذه الدراسة بوضوح مشروع الكيان الصهيوني الخاص بتقسيم المنطقة العربية الى دويلات طائفية صغيرة متباعدة، ومتنافرة، ومما جاء في تلك الدراسة : "ان مصر بوصفها جسدا مركزيا، فإن هذا الجسد قد مات لاسيما لو اخذنا في الاعتبار المجابهة التي تزداد بين المسلمين والمسيحيين ، كما ان تقسيمها الى مقاطعات جغرافية منفصلة يجب ان يكون هدفنا السياسي في التسعينات، على الجبهة الغربية، فإذا ما تفككت مصر وحرمت من السلطة المركزية ، فإن بلدانا أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الابعد، ستعرف نفس التفكك ... ويجسد تقسيم لبنان الى خمس محافظات ... ماسيحدث في العالم العربي بأسره. وتفكك سوريا والعراق الى مناطق محددة على اساس المعايير العرقية او الدينية ينبغي ان يكون على المدى الطويل هدفا ذا اولوية لاسرائيل ... فالعراق الغني بالبترول، والمرتع

---

(١) نقلا عن ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

للمنازعات الداخلية، هو خط التسديد الاسرائيلي، وتفكيكه سيكون بالنسبة لنا اهم من تفكيك سوريا، لأنه يشكل على المدى القصير اخطر تهديد لاسرائيل" [1] ، وفي الآونة الأخيرة اخذ هذا الهدف مسارا متقدما ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، والحرب ضد العراق، واشتداد الخلافات العربية، وبروز مسيرة التسوية بين الكيان الصهيوني والاطراف العربية المعنية منفردة . ويسعى الكيان الصهيوني لتحقيق اهدافه التفتيتية ازاء الوطن العربي، من خلال الاعتماد على جملة من الاساليب والوسائل منها :

- الاتصال المباشر ببعض زعماء الاقليات وتحريضهم على التمرد او افتعال الازمات او المطالبة بالانفصال لإقامة الكيانات المستقلة.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي لأي تحرك انفصالي او أي تحرك يعرض البلد العربي لعدم الاستقرار والفوضى ، والتنسيق مع دول الجوار العربي مثل تركيا ، ايران ، اثيوبيا ... الخ . [2]

ان التحرك الصهيوني لم يكن بمعزل عن التحرك الامريكي والغربي المشار إليه آنفا، مما يشير إلى التقاء السياسات الامريكية والصهيونية العالمية حول هدف واحد قائم على استغلال الواقع الاجتماعي العربي لتعطيل المسار العربي نحو الوحدة والاندماج. فمن المعروف ان الحركة الصهيونية قد ركزت جهودها في الولايات المتحدة، فاصبح تشابكها مع السياسة الامريكية من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومن خلال الجهاز الانتخابي ونفوذ المال والشركات أمرا

---

(١) نقلا عن روجيه غارودي، الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، ترجمة ونشر دار الغد العربي، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ١٨١-١٨٢ وقارن مع تركي علي الربيعو، الفكر المعاصر في مواجهة مشكلة الاقليات ، مجلة الثقافة العالمية، العدد (٧) السنة الثانية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ١٩٨٢، ص١٢. وكذلك د. حسام محمد، الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت...، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٢) د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الامن القومي العربي... ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

ثابتا، لذا فمن الصعب التفريق بين اهداف السياستين في المنطقة العربية الا من حيث اهتمام الصهيونية العالمية بالدرجة الاساس بالسيطرة على الارض، في حين ان السياسة الامريكية تهدف الى النفوذ والسيطرة على مصادر النفط الخام بصورة خاصة. ان كلا من الصهيونية والولايات المتحدة تعارضان بصورة جذرية أي اتجاه نحو التوحيد في المنطقة او حتى التقارب بين الكيانات العربية الموجودة الآن"[1] ويسعى بكل الوسائل لزعزعة الكيانات القطرية القائمة وتشجيع الاختلاف والتناحر فيما بينها، وقد امتد مخططهم اللاحق نحو تجزئة هذه الكيانات المصطنعة الى دويلات صغيرة ومتناحرة وفقا للتقسيمات الاجتماعية الموجودة في داخلها. ومن ينظر الى الواقع العربي، حيث الكثير من الحروب والصراعات الداخلية، لايغفل حقيقة ترسخ المشروع الصهيوني- الامريكي الساعي الى تفتيت المنطقة العربية وتجزئتها الى شظايا متناحرة.

لقد بدأت بعض الاقطار العربية تشهد لأول مرة منذ ولادتها ، تهديدا حقيقيا ليس على حدودها، ولكن على بقائها كدول ذات سيادة، ويدعم من فعالية هذه التهديدات على بقاء الدولة القطرية العربية، كما نعرفها بشكلها الحالي، عوامل: الاول هو تصدع الجبهة الداخلية في بعض هذه الدول، لتعثر الانظمة الحاكمة في ادارة مجتمعاتها واقتصادها ولتآكل شرعيتها، وهي امور تجعل من بعض التكوينات الاجتماعية في كل منها على استعداد للتمرد والعصيان والتعاون مع اطراف خارجية او على الاقل غير حريصة او مستعدة للدفاع عن كيان الدولة او استمرار النظام الحاكم. اما العامل الثاني،فهو شلل النظام الاقليمي العربي وعجزه

---

(١) د. ساسين عساف ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١. وقارن مع د. محمد عثمان شبير، مخاطر الوجود اليهودي على الامة الاسلامية، مكتبة المنار الاسلامية للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٩٠، ص١٨.

عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن دولة القطرية [1] في حالة تعرضها لخطر التدخل الخارجي.

وقد جاءت المتغيرات الدولية التي حصلت في بداية التسعينات من القرن المنصرم، حيث الانهيار السوفيتي، والحرب ضد العراق ، وتراجع فاعلية النظام الاقليمي العربي، لتزيد من معضلة الدولة القطرية العربية ومحنتها، في مجابهة ماتحمله تلك المتغيرات من انماط وقواعد وتفاعلات جديدة للتعامل الدولي اخذت تدفع نحو تجاهل الاعتبارات السيادية للدول، وتبيح حق التدخل في الشؤون الداخلية تحت ذرائع واغطية جديدة تبرز في مقدمتها الذرائع الانسانية القائمة على (حق) المجتمع الدولي في التدخل لحماية حقوق الانسان والاقليات، الامر الذي يعني ان الوطن العربي بجميع اقطاره سوف يجابه مصيرا مجهولا تحفه المخاطر من كل الجهات. فمعضلة الدولة القطرية العربية تكمن اليوم في عدم قدرتها على مجابهة محاولات تقويض وتهميش وحدتها الوطنية ، لاسيما تلك التي اخذت الولايات المتحدة تتذرع باستخدامها تحت اغطية انسانية وبشرعية دولية (مزيفة)، مستغلة انفرادها العالمي بالقرار الدولي، وقدرتها على توظيف ثورة العلم والتكنولوجيا التي يعيشها العالم في احداث المزيد من التصدع في البناء الداخلي للدول.

وباختصار، فانه في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وما افرزته من انماط جديدة للتفاعل الدولي، فإن السياسة الامريكية تجاه الامة العربية والتي سارت عليها منذ الحرب العالمية الثانية، سوف تستمر ، بل وتزداد من اجل احتواء النظام الاقليمي العربي، وضرب مرتكزات الامن القومي العربي وتهميش مقوماته ، بكل ما يتطلبه ذلك من تفتيت للدولة القطرية وبناء للمجتمع القبلي- العشائري، وانماء للنزعات العنصرية والطائفية، واستئصال للظاهرة الوطنية وفكرة القومية العربية.

---

(١) د.سعد الدين ابراهيم (محرر) وآخرون ، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، ... مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٦، ص ٣٣٧.

ان ما حملته المتغيرات الدولية الجديدة من مخاطر على مســـتقبل الدولـــة القطرية العربية، وتحديات اخذت تهز وجودها السياسي وتعرض وحدتها الوطنيـــة لخطر التصدع والانهيار، يدفعنا لالقاء الضوء على ابرز تلك المخاطر، لاسيما تلك المتعلقة بالآليات التي أخذت تستخدمها الولايات المتحدة لدفع الاقليات نحو التمـــرد ورفع راية العصيان السياسي.

المبحث الثاني

الاقليات في ظل البيئة الدولية الراهنة: إطار جديد للعمل

اتفق الكثير من الكتاب والمحللين السياسيين على ان عام (١٩٨٩)، (عام نهاية الحرب الباردة) شكل بداية عهد جديد في نظام العلاقات الدولية. فقد تميز ذلك العام بأحداث وتطورات مهمة لم تزخر بمثلها حقبة في التاريخ الحديث والمعاصر والتصقت بتلك الاحداث والتطورات الدعوات الى الديمقراطية وحقوق الانسان، وارساء دعائم المجتمع المدني وحماية البيئة وفق المعايير الغربية القائمة على مبادئ القانون الطبيعي ، وبدت تلك وكأنها مفردات لعصر جديد قادم.

لقد وجد الغرب فرصته الكبيرة في انهيار الوضع الدولي الذي ساد طيلة الحرب الباردة، كما فسر سقوط الاتحاد السوفيتي واوربا الشيوعية بأنه انتصار لأفكاره في الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان [١]، فسارع فرنسيس فوكوياما، وهو محلل سياسي امريكي من اصل ياباني، الى الاستنتاج بأن هزيمة النظام الشيوعي كانت حاسمة، وان غلبة النظام الرأسمالي كانت حاسمة ايضا، وان الانسانية بلغت نتيجة لذلك نهاية التاريخ [٢] . كما أخذ قادة الغرب وفي مقدمتهم الرئيس الامريكي السابق (جورج بوش) يوجهون الاحداث لكي لاتفلت الفرصة في رسم معالم عهد جديد كانوا في وقت قريب من الاحداث التي شهدها العالم يعلنون قيامه، نظاما دوليا جديد، حل محل الحرب الباردة ونظام توازن الرعب، نظام دولي جديد من بين اهم مايتميز به انفراد الغرب بالقرار الدولي ، ومن ثم السيطرة على

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد منشور في : باسل البستاني واخرون ، النظام الدولي الجديد اراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٢، ص١٩٦.

(٢) محمد اسماعيل زكريا ، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٣، كانون ثاني ١٩٩١، ص ٤.

الامم المتحدة واستخدامها كأداة ضبط، واستخدام مجلس الامن للسيطرة على المنظمة وعلى تفسير القانون الدولي، وبما يخدم المصالح الغربية [1] . واستخدام الآليات التي كانت ضامرة في خضم الحرب الباردة والمنسجمة واساسيات النظام السياسي والاقتصادي الغربي، وفرضها على العالم ، ومنها اقتصاديات السوق وحقوق الانسان والديمقراطية، فما هي ابرز الآثار التي خلفتها تلك التطورات في ميدان التأسيس لقواعد دولية جديدة تبيح التدخل تحت ذرائع حماية الاقليات؟ ، وماهي انعكاس تلك التطورات على الواقع العربي المعاصر، فيما يتعلق بتصاعد موجة حروب الاقليات التي اخذت تضعف من مقومات الدولة القطرية، وتسهم في تآكل سيادتها، وبالشكل الذي انعكس على فاعلية النظام القومي العربي في مواجهة مخاطر التدخلات الخارجية الرامية الى اضعافه وتجزئته؟

بانهيار الاتحاد السوفيتي وزوال المعسكر الاشتراكي، تخلصت الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية من أهم تحد واجهها طيلة حقبة الحرب الباردة، واصبح الطريق امامها سالكا للانفراد في عملية اتخاذ القرار الدولي، ومن ثم توظيف هذا الانفراد من اجل صياغة اطار جديد لنظام دولي يقول دعاته أو المنظرون له انه نظام يسود فيه القانون بدلا من شريعة الغاب، ويهدف إلى اشاعة الديمقراطية والتعددية الحزبية والحريات العامة وحقوق الانسان ، نظام تحمى فيه مبادىء العدل وينصف الضعيف من القوي، وتتأهب فيه الامم المتحدة، لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها ، نظام تشكل فيه الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ملاذا لجميع الامم والشعوب،[2] من هنا فإن هؤلاء الدعاة يرون بأن على جميع الدول والحكومات أن تنسق سياساتها وتوجهاتها بما يتلاءم ويتوافق مع توجهات

---

(١) د. رياض عزيز هادي، المصدر نفسه، ص١٩٦.

(2) James mayal, non-intervention,self-detemination and the New international order , international affairs, the royal institution of international university press, augest 1991,p.6.

وطروحات هذا النظام [1] فالنظام الدولي الجديد يقوم على حد تعبير الرئيس الامريكي السابق بوش على المشاركة "وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والعمل الجماعي، وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والاقليمية... مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف الى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام وتخفيض الاسلحة"[2]. ومع ذلك يدرك المرء، ان ماسبق من اقوال، ماهي الاتبريرات منمقة لممارسات عملية ترمي بالمحصلة النهائية الى تهيئة الظروف الدولية لإعطاء دور ريادي للعالم الغربي، بقيادة الولايات المتحدة للتحكم بحركة الشعوب ونظمها السياسية، واجبارها على تبني المفاهيم والقيم الغربية المتمثلة باعتماد آليات السوق الرأسمالية، والتمسك بالديمقراطية وحقوق الانسان ذات المضمون الفكري الغربي وعدها من القضايا التي يتعين على دول العالم الأخذ بها شرطا للحصول على بطاقة القبول الجديد في عضوية المجتمع الدولي [3] .

لقد حدد مؤتمر باريس للأمن والتعاون الاوربي المعقود في ت٢/ ١٩٩٠، والذي شاركت فيه الولايات المتحدة وكندا الى جانب الدول الاوربية ، مضمون النظام الدولي الجديد بتركيزه على بناء وترصين الديمقراطية بوصفها نظاما وحيدا للحكم ، وعلى تأمين حقوق الانسان والاقليات والحرية الاقتصادية والعلاقات الودية بين الدول، وغيرها من مبررات التدخل في الشؤون الداخلية. بعبارة اخرى، لقد

---

(١) د. عبدالرضا الطعان، الديمقراطية الامريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٧) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٢،ص١٣.

(٢) البيت الابيض ، السكرتير الصحفي، نص خطاب الرئيس الامريكي امام الجمعية العامة للامم المتحدة، نيويورك في ١٩٩٠/١٠/١ (النسخة العربية) نقلا عن د.رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦.

(٣) د. عبدالرضا الطعان، الايدلوجية والنظام الدولي الجديد، منشور في " باسل البستاني وآخرون، النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧.

اصبحت هنالك اتجاهات على درجة عالية من الاهمية والخطورة افرزهـا الواقـع الدولي الجديد بدأت تأخذ طريقها الى الظهور بوصفها مبادئ او قواعد دولية قابلـة للتطبيق والممارسة، حيث تجري اليوم محاولات لاضفاء او طبع هذه الاتجاهـات بالطابع الشرعي والمقبول من قبل المجتمع الدولي، بوصفها من الوسائل العالميـة لادارة الصراعات الناشئة او المحتمل نشوئها. واهم هذه الاتجاهات ، ارسال قـوات لحفظ السلام ، والتفتيش على المنشآت العسكرية، ومراقبة الانتخابـات الوطنيـة، وفرض العقوبات، والربط بين رفع العقوبات (في حالة العراق) وبين تدمير اسـلحة التدمير الشامل، وربط الائتمانات والاستثمارات والقروض، بـإجراء اصلاحـات اقتصادية جذرية في البلدان التـي كـانت شـيوعية، والاصـرار علـى الأخـذ بالديمقراطية، مقابل تطبيع العلاقات [1] .

أما أهم هذه الاتجاهات في ميدان حقوق الانسان وحماية الاقليـات، فـهي اعتبار انتهاكات حقوق الانسان، و(اضطهاد) الاقليات جريمة مخلة بأمن الانسـانية، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، مما يعني ان على مجلس الامن الدولي ان يمـارس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق عندما يتعلق الامر بتعـرض احـدى الجماعات الامنية للاضطهاد والتمييز على يد النخب الحاكمة او جماعة الاغلبيـة، ومن ثم الانتقال من مبدأ عدم التدخل الى الحق في التدخـل باعتمـاد مبـدأ (التدخل الانساني) وجعله امرا ممكن التنفيذ عند وقوع حالات الاضطهاد والتمييـز المشار اليها[2]، وان لايعد هذا المبدأ تدخلا في الشؤون الداخلية للـدول او انتـهاكا لسيادتها.

---

(١) فيتالي نعومكين، العالم العربي بعد حرب الخليج: نظرة من موسكو، منشور فـي : مجموعـة باحثين، ماذا بعد عاصفة الصحراء؟ رؤية لمستقبل الشرق الاوسط ، مركز الاهرام للترجمـة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص٤٤.

(٢) د. دهام محمد العزاوي، الامم المتحدة والتدخل الانساني: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولـي المعاصر، مجلة الاداب والعلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة ناصر، ليبيا تموز يوليـو ٢٠٠١

والواقع ان المحلل لفحوى الدعوى الامريكية والغربية في ميدان (التدخل الانساني) لحماية الاقليات، يدرك الآثار الخطيرة المترتبة عليها. فخطورتها تكمن – على الصعيد الداخلي– في اعطاء اهمية محدودة لآمال ومشاعر الكثير من الاقليات التي تعاني في بلدانها من حالات التمييز والمفاضلة، ومن تضاؤل فرص التوزيع العادل لنواتج التنمية المشوهة وغير المتوازنة، مما يؤدي الى الانفجار الاثني بين الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا في هذه البلدان ، الامر الذي يجعل من الاطروحة الامريكية والغربية في هذا الميدان، بمثابة منفذ نجاة لهذه الاقليات للتخلص من الواقع المتدني الذي تعانيه، وبالتالي يفسح المجال لهيمنة امريكية على الشعوب بحجة تمكينها من ممارسة حقوقها وحرياتها [1] فضلا عن ذلك فإن الواقع يشير الى ان تلك الدعوات قد حملت في جنباتها مقاصد تفتيتية باتجاه بلدان وشعوب العالم الثالث، ومنها البلدان العربية، فهي تدخل في اطار الاستراتيجية الامريكية والغربية القائمة على انهاك الخصوم، وتصفية بعض الجيوب خارج مايسمى بالعالم الحر، بما يتناسب مع تغير الظروف ، لاسيما وان السياسة التدخلية الجديدة تحقق للولايات المتحدة والدول الغربية هدفها المنشود،المتمثل بخلق الشقاقات واثارة النعرات والتناقضات لتدمير القوة الذاتية، وخلخلة الوحدة الوطنية لكثير من دول

ص٢٨٨ وقارن مع د. ياسين العيوطي، التحرك الدولي ازاء مذهب التدخل الانساني...، السياسة الدولية، العدد ١٢٩، تموز ١٩٩٧ ص٥٩. وكذلك كريستوفر جرين وود، هل هناك حق التدخل لاهداف انسانية؟ عرض السياسة الدولية، العدد ١١٥، كانون ثاني ١٩٩٤، ص٣٣٥.

(١) باسيل يوسف، مصدر سبق ذكره ، ص٧٤ ، وكذلك انس مصطفى كامل، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، تموز ١٩٩٢،ص٣١.

العالم الثالث لاسيما تلك الرافضة لمنطق الانفراد الامريكي، دون كلف باهضة كتلك التي تطرحها التدخلات العسكرية المباشرة. (١)

ولا شك ان من ينظر الى العالم الثالث، ومنها اقطار الوطن العربي، يدرك ان السياسة الامريكية والغربية قد نجمت في هذا الامر الى حد بعيد، فمنذ السنوات القليلة الماضية ازدادت مشكلات هذه الدول في الفقر، والتضخم السكاني والمشاكل البيئية، وندرة المياه، ومشكلات الطاقة وشح الموارد والتبعية السياسية والاقتصادية(٢)، حتى أصبحت تعاني على حد تعبير روجيه غارودي من ثلاثية المأسي الكبرى : " مأساة الفقر، ومأساة البطالة، ومأساة الهجرة" (٣) بل الأكثر خطورة ان هذه الدول بدأت تعاني من تصدع وحدتها الوطنية وتعرضها لخطر الانهيار ، إثر تصاعد موجة الحروب الاهلية وارتفاع حدة المنازعات التي انفجرت بين الجماعات بدءا بالمنازعات التي اندلعت في جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنهار (طاجكستان ، اذربيجان ، ارمينيا، وجورجيا، والشيشان) وجمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابق، مرورا بالاضطرابات العرقية في كشمير وباكستان، وبورما، والهند واندونوسيا، وسيرلانكا والسودان وبورندي ورواندة، وغيرها من الدول التي اجتاحتها موجة من الاضطرابات الاثنية، والتي تنبأ لها كثير من الكتاب

---

(١) بكري خليل، التحديات التي تواجه العالم لتجزئته واستغلال حقوق الانسان والديمقراطية، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لقضايا الاقليات وحقوق الانسان ومخططات التفتيت ازاء الامة العربية، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، كانون اول ١٩٩٣ ، ص٣.

(٢) هارلد نويبرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث في ضوء اكتشاف امريكا قبل ٥٠٠عام ، ترجمة د. محمد الزغبي ، د.ممتاز كريدي، دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٦، ص ص ٥-١٤. وكذلك جاك أتالي، افاق المستقبل، ترجمة د. محمد زكريا اسماعيل، تقديم د.عبدالله عبدالدائم ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢، ص ص ١٦٣-١٧١.

(٣) روجيه غارودي، نحو حرب دينية: جدل العصر، مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

بأنها ستكون مصدرا للكثير من الحروب في المستقبل [١]، وفي غمرة تصاعد هذه الحروب تقف الامم المتحدة عاجزة عن تقديم الحلول الملائمة لها بعد ان جردتها الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة من كل فاعلية، وحولتها الى اداة لإضفاء طابع شرعي على سياساتها التدخلية [٢] ، وقد تبدى ذلك من الطريقة التي عالجت بها الولايات المتحدة الكثير من القضايا الدولية [٣] ، حيث تصبح الامم المتحدة جهازا فعالا اذا ارادت الولايات المتحدة ان يكون لها ذلك بما يتماشى مع تحقيق مصالحها الاستراتيجية، في الوقت الذي لاتتوانى-اذا اقتضت مصالحها- عن تهميش الامم المتحدة اذا حاولت ان تمارس بشيء من الحرية دورها في احلال السلام في مناطق متعددة من العالم [٤] . وازاء هذه النظرة (التفتيتية-التجزيئية) التي صاغها وبلورها (النظام الدولي الجديد) يرى العديد من الكتاب والمحللين السياسيين من ناحية اخرى ان هناك نزوعا لهذا النظام نحو الاندماج والتكتل بين

---

(١) د. احمد عباس عبدالبديع، الاقليات القومية وازمة السلام العالمي، السياسة الدولية، العدد(١١٤)، اكتوبر ١٩٩٣، ص١٦٥.

(٢) حول التوظيف الامريكي للامم المتحدة انظر:

stephens rosenfeld, American are pragmatic internationalsaists, not: Solationists, international herald tripun, U.S.A, saturday-sunday, july 19-20 1997.

وقارن مع : د. دهام محمد العزاوي، الامم المتحدة والتدخل الانساني، مصدر سبق ذكره ص ص٣١٢-٣١٦ وكذلك محمد زكريا اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ وكذلك محمد عزيز عبدالحسن، الامم المتحدة والازمات الدولية: دراسة في ازمة الخليج اب ١٩٩٠-كانون ثاني ١٩٩١، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ص ١٣٥-١٣٨

(٣) جمال قنان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة ؟ المستقبل العربي ، العدد ١٨٠، شباط ١٩٩٤، ص٩..

(٤) دومنيكو كالو ، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي ، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، مارس ١٩٩٤، ص٦٤.

وحداته الرئيسة الفاعلة، واتفاقا مشتركا لقيادة العالم. فقد اصبح من الواضح ان هناك نظاما دوليا واحدا اخذ يسيطر على العالم، يدفع نحو اختراق او تهميش الخصوصيات الوطنية تمهيدا لإلغائها، فتندمج البلدان طوعا او كرها في النظام السياسي والاقتصادي الغربي الرأسمالي. (١)

إن هذه النظرة (الكسموبوليتية) أي تلك القائمة على العولمة (GLOBALISATION) تأتي انعكاسا للافتراض الذي طرحه منظرو (النظام الدولي الجديد) والقائم على طرح شعارات منسجمة بالكامل مع مبادئ المساواة بين جميع سكان العالم، هدفها النهائي "فك جميع الروابط بين الفرد وامته واستبدالها برابط وحيد يصل بينه وبين العالم او الكون مباشرة ، وهو في واقع الامر لايعدو ان يكون ضربا من ضروب التهيئة النفسانية ، وتكييفا للسلوك بما يسمح بقبول تدخل القوى الاستعمارية المهيمنة في الشؤون الداخلية للامة او القطر واضفاء شرعية على ذلك التدخل لم يكن يكسبها في ظل الرؤى الوطنية والقومية، وحتى مبادئ القانون الدولي العام المتعلقة بسيادة الدولة واحترامها" (٢) . ان مايهدف اليه السلوك الكسموبوليتي هذا ، في نهاية المطاف، هو فرض حالة من الاستسلام والانقياد لمايجري من عمليات (استتباع حضاري) تهدف الى فقدان الشعور بالانتماء لوطن او امة او دولة، وبالتالي افراغ الهوية الثقافية من كل مضمون او محتوى . "ان العولمة عالم من دون دولة، من دون امة ، من دون وطن. انه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم الفاعلين، وهم المسيرون، والمفعول فيهم ، وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم.

---

(١) د. حلمي بركات ، حرب الخليج: خطوط الرمل والزمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، ص٢٥٥. وكذلك السيد ياسين، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨، ص٨.

(٢) عبدالرؤوف العيادي، الديمقراطية وخطاب الشرعية الدولية، مجلة الموقف، العدد الاول، تونس، آب ١٩٩٢، ص١٩.

اما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتي الذي تضعه شبكات الاتصال في الفضاء الـــذي يحتوي- يسيطر ويوجه- الاقتصاد والسياسة والثقافة" [١] .

ان العولمة تسعى في نهاية الامر الى القبول بوجود قوة دولية-او تحـــالف لقوى دولية لها من الصلاحيات مايجعلها تتدخل في الشؤون الداخليـــة للـــدول دون رادع يردعها او عائق يعوقها، حتى وان كان ذلك التدخل على حساب مبدأ الســيادة اوالانتماء الوطني او القومي [٢] . من هنا لايخطئ الباحث الامريكـــي (روبـــرت ستراوس هوب) حينما يحدد ان استراتيجية الولايات المتحدة في الســـنين القادمـــة "ستكون القضاء على الدول القومية، وقيادة شعوب هذه الدول الى اتحـــادات اكـــبر تحقق لها الامن والرفاهية، وايضا ردع كل من تسول له نفسه تدمير هـــذا النظـــام الدولي " [٣] فالعولمة ، اذن ، وطبقا للدكتور محمد عابد الجابري " نظام يقفز علـــى الدولة والامة والوطن، نظام يريد رفع الحواجز والحدود امام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي اذابة الدولة الوطنية وجعل دورهـــا يقتصـــر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية. والعولمة تقوم على الخوصصـــة، أي على نزع ملكية الوطن والامة والدولة ونقلها الى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدولة الى جهاز لايملك، ولايراقب ولايوجه. واضعاف سلطة الدولـــة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما الى اســـتيقاظ وايقـــاظ اطـــر للانتماء سابقة والتناحر والافناء المتبادل: الى تمزيـــق الهويـــة الثقافيـــة الوطنيـــة

---

(١) د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر طروحات ، المستقبل العربي، العـــدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨، ص١٩.

(٢) د. برهان غليون و د. سمير امين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكـــر، دمشـــق ٢٠٠٠ ص٥٢.

(٣) روبرت ستراوس هوب، توازن الغد، عرض سوسن حسين، السياسة الدوليـــة ، العـــدد١١٢، نيسان ١٩٩٣، ص٢٥٠، عن المصدر الاصلي:
Robert Straus Hup, The balance of tomorrow, orbis winter, 1992-1993.

والقومية... الى الحرب الاهلية " [١] ومن يتمعن في توجهات وطروحات النظام الدولي الجديد ويقارنها بما يجري في الكثير من دول العالم التي تتفجر فيها الصراعات الاثنية، يدرك ان هذا التفجير هو أمر مخطط له ومبرمج من قبل القوى الغربية والولايات المتحدة بهدف السيطرة على العالم، تحت الشعار الاستعماري القديم فرق تسد (DIVID AND RULE) ، فثمة نظرية تاريخية تقول ، ان العالم مر بمرحلتين تاريخيتين هما المرحلة الزراعية والمرحلة الصناعية، أما الآن فإنه ينتقل بسرعة نحو المرحلة الثالثة (مرحلة مابعد الصناعة) [٢] التي تتمثل بهيمنة رجال الادارة على العالم، والمقصود برجال الادارة مديرو الشركات متعددة الجنسية التي تهيمن على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وان افضل طريقة لتعبيد الدرب امام هؤلاء تتمثل في غياب الدول ذات السيادة، وتفتيتها الى دويلات الاقليات او دويلات المدن بهدف تسهيل السيطرة عليها. هذه النظرية تجد صداها فإقاله المفكر الامريكي (توفلر) حينما بشر بالتركيز العرقي وغياب سيادة الدولة تمهيدا لهيمنة الشركات متعددة الجنسية،[٣] وهو ذات المخطط الذي وضعه للبنتاغون المستشرق برنارد لويس والداعي الى تفجير الدول من الداخل بما يسهل التدخل الامريكي [٤] .

ان توضيحا معمقا لأبعاد السياسات الغربية والامريكية الرامية الى فتح الحدود وإزالة مفاهيم السيادة والخصوصية الوطنية تمهيدا للتدخل وفرض السياسات

---

(١) د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ . وقارن مع د.سيار الجميل، العولمة: اختراق الغرب للقوميات الاسيوية ، متغيرات النظام الدولي القادم: رؤية مستقبلية المستقبل العربي، العدد ٢١٧ ، اذار ١٩٩٧ ، ص ص ٥٣-٥٥.

(٢) عوني فرسخ، الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٤-٦٥ وقارن مع

J.E.Spence, Ethnicity and international relations , international affairs, vol.72, No 3, July 1996 p.339.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٤) د.ناظم عبدالواحد الجاسور، الامة العربية ومشاريع التفتيت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.

على الدول [1] تدفعنا – وفي اطار التحليل المنهجي- الى التعرض لاهم مظاهر او ابعاد تلك التدخلات وعلى النحو التالي:

اولا: **التدخل الاقتصادي:** طوال السنوات الماضية شكلت شعارات الصداقة والتعاون والتحالف الاطار الذي كانت في ظله تمنح القروض والمساعدات الاقتصادية. اما اليوم فقد اصبحت تلك المساعدات تستخدم كسلاح سياسي ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة، من جانب الدول المتلقية، بهدف دفعها لتبني انماط معينة من السياسات والتوجهات التي تتلاءم مع توجهات الدول المانحة. [2] فالمساعدات الاقتصادية، وفقا للمنظور الجديد اصبحت تقتصر على الدول التي تندمج في شبكة العلاقات الاقتصادية الغربية، وتتعهد بالالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، المتعلقة بتحرير التجارة، وفسح المجال للقطاع الخاص، وتقليص دور الدولة والقطاع العام في العمليات الانتاجية، ورفع الحواجز الجمركية، واضعاف الدعم الحكومي للمنتوجات الوطنية [3] ، وتعد الشركات العابرة القومية من ابرز ادوات التدخل الاقتصادي التي تستخدمها الولايات المتحدة والدول الغربية، والتأثير السياسي لهذه الشركات يتجسد من خلال القنوات المفتوحة امامها لاستخدام القوة السياسية العالمية لبلادها الام. [4] ومن خلال سعيها الى تنمية طبقات وفئات اجتماعية ومحلية ترتبط بها وتتوافق مع

---

(١) د. احمد عبدالله، السيدة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص٥٠.

(٢) صلاح سالم زرنوقة، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد١٢٢، اكتوبر ١٩٩٥، ص٧١.

(٣) حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ص ١١٩-١٢٠ وقارن مع :
J.E.Spence, Ethnicity and international relations, op.cit p.440.

(٤) د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٦،ص٧٢.

مصالحها. فالدور الاقتصادي لهذه الشركات يتمثل في ضرب دور الدولة ودفعها نحو اتخاذ السياسات التي تخفف من قيود السيادة الوطنية، وبالشكل الذي يرفع من الحواجز الجمركية ، ويفسح المجال امام الاستثمار الاقتصادي المباشر لهذه الشركات وربط الدول المعنية بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي تسهل تدخل تلك الشركات لرسم واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي [١] بمعنى آخر توحيد العالم من خلال رأسمالية السوق (MARKETING CAPITALISM) وتحت دعاوى الانفتاح والتعاون والاعتماد المتبادل، [٢] فالاساس الذي تستند اليه الشركات العابرة القومية ومن ورائها الغرب والولايات المتحدة ، يقوم على نظرية بناء الاقتصاد العالمي الشامل (WORLD CLOBAL ECONOMY) [٣] المستند الى الحدود المفتوحة، والخالي من القيود والمعوقات التي تضعها الدول في سبيل حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي . وفي هذا الصدد تشير مجلة الايكونومست البريطانية الى ان النمو الاقتصادي العالمي الحاصل الآن، سيدفع المجتمع البشري نحو مستقبل بلا حدود، أي غياب حدود السيادة للدول او سيادة الحدود المعروفة في السابق، وتسوق مثلا لذلك قيام الوحدة الاوربية قبل عام ٢٠٠٠ (٣٥٠ مليون نسمة)، وقيام منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية والتي تضم ثلاث دول (٣٧٠ مليون نسمة) حيث تنتقل رؤوس الاموال والبضائع بحرية، محققة الرفاه والارباح [٤] . وترى المجلة أن مما يسهل هذه العملية وسائل الاتصال الحديثة والمواصلات المتطورة وشبكات الاقمار الصناعية

---

(١) د. جلال امين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨ ، ص٢٣.

(٢) محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة: الدولة المغلولة، مجلة شؤون الأوسط العددان ١٠-١١ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠١ ص٤٩.

(٣) محمد اسماعيل زكريا، النظام الدولي الجديد... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ ، وقارن مع د. نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة العمل العربية ، العدد (٦٨) مكتب العمل العربي، القاهرة، آذار ١٩٩٧، ص٣٧ ومابعدها.

(4) Wat's in anationality, The economist publications, London 1993, p.11.

وشبكات الانترنيت التي احالت العالم الى (مدينة صغيرة) . وتدلل المجلة على صحة هذه المقولة بالتأكيد على ان حجم التجارة الدولية قد بلغ عام (١٩٩٣) ثمانية تريليون دولار (عشرين ضعفا لعام ١٩٥٠) وان معدل نمو التجارة العالمية للعام نفسه بلغ ٥,٧% . الا ان المجلة تحذر من ان مقومات كثيرة للسيادة مثل الدم والعرق والدين واللغة سوف تقف عقبة في طريق مايمكن تسميته بالعالمية الاقتصادية (ECONOMIC COSMOPOLITANISM) [١] . مما يعني ضرورة العمل على ازالة الحدود السياسية، ومقومات السيادة الوطنية التي تمنع الانفتاح الاقتصادي للدول عبر اتخاذ مختلف الاجراءات (الشرعية وغير الشرعية) التي تسمح للدول الغربية والولايات المتحدة بالتدخل المباشر وغير المباشر لتوجيه السياسات ، وبالشكل الذي يتلاءم ومصالحها الاستراتيجية. ولعل تفجير قضايا حقوق الانسان والاقليات والتدخل من خلالها ستكون احد الاجراءات المهمة التي تتبعها الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة لدفع الكثير من دول العالم الثالث والدول العربية والاسلامية لتبني الشروط المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي، ورفع القيود الجمركية، وتقليص دور الدولة والقطاع العام امام تغلغل الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) [٢] وهكذا في ظل القواعد الجديدة للعبة تنتقل عناصر كثيرة من مقومات السيادة الوطنية في مجال الاقتصاد من الدولة الى المؤسسات الدولية التي تدير النظام الاقتصادي العالمي، والتي اخذت تحدد قواعد السلوك واساليب الادارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة في البلدان المختلفة دون ادنى مرونة او تحريف،[٣] ويرتبط بتلك السياسات اعادة جدولة مديونيات بلدان

---

(1) Ibid,p.11-12.

(٢) د. محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القيمية والمقتضيات الدولية السياسية الدولية، العدد ١٤٥، ٢٠٠١ ص٤٦.

(٣) د. محمود عبدالفضيل، السياسة والفكر العربي بين "الواقعية" و " الوقوعية" أو مدرسة الواقعية الجديدة حدودها وآفاقها ، المستقبل العربي، العدد١٧٣، تموز ١٩٩٣، ص١٢.

العالم الثالث وفقا لمدى التزامها بقواعد السلوك السياسي الجديد، والالتزام بالسقوف الجديدة المفروضة على اشكال التسلح من ناحية وامتلاك القدرات التكنولوجية للاغراض المدنية من ناحية أخرى . ولعله لم يعد خافيا على احد العقوبات التي يمكن ان تتعرض لها الدول المخالفة، والتي تتراوح من حظر الطيران الجوي (ليبيا) الى حظر التصدير النفطي والحصار الاقتصادي الشامل وتجميد الارصدة النقدية والمالية (العراق) الى وقف المعونات وعدم منح قروض جديدة كما حدث لبلدان كثيرة، وذلك بهدف ايصالها الى نقطة الاختناق الاقتصادي، وبالتالي الاستسلام الكامل والتكيف مع منهج (الواقعية الجديدة) [1] الذي تحاول الدول الغربية والولايات المتحدة فرضه على دول العالم، وفي كافة مناحي الحياة وبما يتلاءم مع مصالحها واهدافها .

ثانيا: التدخل الايدلوجي:

رغم ان هذا العصر يوصف بأنه عصر سقوط الايدلوجيات، الا ان هناك سعيا لفرض عقائد ورؤى وتصورات اقتصادية وسياسية لثقافة مهيمنة [2] . ومما يساعد على ذلك هو امتلاك الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى لوسائل التقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن وسائل الاتصال الحديثة عبر الاقمار الصناعية وشبكات الانترنيت التي جعلت العالم مترابطا الى حد كبير [3] ، حيث اصبح لهذه الدول القدرة على اختراق الحدود وتجاوز السيادات الوطنية، الامر الذي ساعدها على تمرير ثقافتها ونمطها الحضاري. وتسعى الولايات المتحدة باعتبارها من اقوى الدول الصناعية الكبرى ، الى نشر القيم والمفاهيم الامريكية (THE AMERICAN WAY OF LIFE) على نطاق عالمي، وبما يعمق مسار

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٢.

(٢) د. برهان غليون ود. سمير أمين، مصدر سبق ذكره ص٧٠.

(٣) السيد ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩، وقارن مع د.محمد عابد الجابري، الثقافة العربية اليوم ومسألة "الاستقلال الثقافي" المستقبل العربي، العدد (١٧٤) اب ١٩٩٣، ص٧.

التحول نحو ثقافة عالمية واحدة، هي الثقافة الامريكية على حساب الثقافات العالمية الاخرى، وفي هذا الصدد يشير بريجنسكي إلى "ان الولايات المتحدة وهي تملك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الاعلام الدولي، ان تقدم للعالم اجمع نموذجا كونيا للحداثة" [١] بمعنى نشر القيم والمبادئ الامريكية.اما الرئيس الإمريكي الاسبق ريتشارد نيكسون فقد دعا في كتابه (نصر بلا حرب) الى نشر القيم الامريكية اذا ما أرادت امريكا ان تكون زعيمة للعالم .[٢] لقد اصبح العالم اليوم تحكمه نوع من الايدلوجيا الاختراقية التي تهدف الى:

- شل الدولة الوطنية ، وبالتالي تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة من الهيمنة والسيطرة وفرض نموذج ثقافي استهلاكي واحد.
- الترويج للافكار والقيم الغربية والامريكية ، وفي كافة جوانب الحياة من خلال استغلال السيطرة على معظم وكالات ومؤسسات الانباء العالمية، حيث تتصدر الولايات المتحدة دول العالم في ميدان الهيمنة الثقافية والاعلامية، اذ تحتكر ٧٥% من اجمالي الانتاج العالمي من البرامج التلفازية و ٩٠% من اجمالي الاخبار المصدرة، و٨٢% من انتاج المعدات الاعلامية والالكترونية. [٣]

ان مايهمنا في الفقرة الاخيرة ، هو التصاعد اللافت في الترويج الايدلوجي الغربي والامريكي لقضايا قيمية وثقافية تدخل في اطار الموروث القيمي الغربي،

---

(١) نقلا عن نايف علي عبيد، العولمة... والعرب، المستقبل العربي، العدد ٢٢١، تموز ١٩٩٧، ص٣١.

(٢) ريتشارد نيكسون ، ١٩٩٩ نصر بلا حرب، اعداد وتقديم المشير محمد عبدالحليم ابو غزالة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ط٢، ١٩٨٩، ص٣١٥.

(٣) د. عبدالخالق عبدالله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٩، ص٢٠٨.

حيث يحاول الغرب فرضها على دول العالم الثالث باعتبارها الاطـــار الايدلوجـــي الوحيد في العلاقات الدولية، ولعل من بين ابرز تلك القضايا هـــي قضيـــة حقـــوق الانسان والديمقراطية واقتصاد السوق ذات المنظور الغربي والتي اصبحـــت مـــن سمات العصر الحالي، حيث اخذ الغرب مســـتخدما ماكنتـــه الاعلاميـــة، وقوتـــه الاقتصادية ، وقدرته العسكرية، وسيطرته السياسية، يفرضها على الامم والشـــعوب الاخرى [1] ، وعبر الاطر المرجعية الدولية ذات الطبيعة الشرعية، انطلاقـــا مـــن الافتراض القائم بان سقوط الاشتراكية قد مثل انتهاء عصر الايدلوجيات، مما يعنـــي ان الرأسمالية ، بكل ماتحمله من قيم ثقافية وسياسية واقتصادية غربيـــة ستشـــكل الاساس الايدلوجي الوحيد للعلاقات الدولية[2]، والذي ينبغي علـــى دول العـــالم ان تنتهجه، مما يعني مصادرة الخصوصيات الوطنية وحرية الشعوب والنظم السياسية المختلفة في اتباع الفلسفات الوطنية المعبرة عن الذاتية المستقلة. وهنا يمكن الاشارة في هذا الصدد الى النتائج التي خرجت بها قمة مجلس الامن الدولي المعقودة-لأول مرة- على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ ك٢ ١٩٩٢، والتي افضـــت الى وضع تصور لإطار جديد لضوابط العلاقات الدولية يتماشى في مجملـــه مـــع مقتضيات الزعامة الغربية/ الامريكية. فقد خرجت القمة بعـــدة مبـــادئ نوجزهـــا بالآتي:

١- رفض البناء الايدلوجي كأساس للعلاقات الدولية ، لانتهاء عصر الايدلوجيـــات المتباينة، واذا كان من الضروري وضع اساس ايدلوجي للعلاقـــات ، فليكـــن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الانتخابات ونزاهتها.

---

(١) مالك عوني، الاستراتيجية العسكرية الامريكية وموقعها من السياســـة الخارجيـــة الامريكيـــة، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ص ٩٤-٩٨.

(٢) د. هشام يحيى الملاح، العلاقة بين الحضارات ومستقبل الانسانية صـــدام ام حـــوار؟ مجلـــة الموقف الثقافي ، العدد (١٠) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغـــداد ١٩٩٧ ، ص ٣٥ وقـــارن مع:

J.E.Spence, Ethnicity and international relations, op.cit. p.440.

٢- التأكيد على اهمية العمل الجماعي ضد الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل فرض العقوبات والحصار الاقتصادي، أو اللجوء الى القوة العسكرية.

٣- تقوية دور مجلس الامن بصورته الحالية، وتوسيع نطاق صلاحيات السكرتير العام للامم المتحدة باعتبارها الالية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن الدوليين وترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان.

٤- البدء في تطبيق مبدأ (الدبلوماسية الوقائية) التي تتنبأ بالأزمات وتتصدى لها قبل وقوعها. (١)

ان الاطار الظاهر لتلك المبادئ لايتعارض مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة الا ان القراءة بين السطور تلقي الضوء على الفرض السياسي المخفي من تلك المبادئ. فرفض البناء الايدلوجي يتيح الفرصة امام الدول الغربية والولايات المتحدة لتأكيد عدم ظهور ايدلوجيات جديدة تتعارض مع توجهاتها ومصالحها ومع ايدلوجيتها، في حالة قيام او بروز قوى جديدة على الساحة الدولية قد تجلت مفاهيم جديدة، مما يعطي للولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى الاساس القانوني لمعاداة أي نظم او دول تسعى لاعتناق ايدلوجية مغايرة، واكساب هذا العداء وما يفرزه من اجراءات صفة الشرعية الدولية ، لتعارضه مع الارادة الدولية الرافضة لتباين الايدلوجيات كأساس للعلاقات الدولية استنادا لتوصيات مجلس الامن (٢) مما يعني مصادرة حق الدول والمجتمعات في اعتناق الفلسفات الوطنية أو القومية التي تتماشى مع طبيعة مجتمعها، واعطاء هذا الحق للدول ذات النفوذ وعلى رأسها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن لإملاء فلسفة معينة حتى ولو ادت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصلحة تلك الدول، بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الانسان. ومن

---

(١) اسامة المجذوب ، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، كانون ثاني ١٩٩٢، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٨-١١٩.

الواضح ان التدخل الذي تحاول الولايات المتحدة الترويج لـه مـن اجـل حمايـة الديمقراطية ، هو اساسا غير ديمقراطي وضد حقوق الشعوب في تقرير مصيرهـا، كما انه يحمل امكانية تصعيد العنف الدولي، في الوقت الذي يدعـي مواجهتـه او القضاء عليه ، الا ان الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة تحاول ان تجعل مـن هذا التدخل حقيقة قانونية ذات صبغة دولية [١] .

لقد اصبحت الديمقراطية وحقوق الانسان، وفقا للطرح السـابق، وكأنـهما القدر الايديولوجي المحتوم الذي ينبغي ان تؤول اليهما جميع دول العـالم، فـهناك على حد تعبير صامويل ها نتنجتون "ثورة ديمقراطية عالمية مسـتمرة ومتصلـة ستضم في النهاية كل دول العالم" [٢] ولاشك ان العبارة الاخيرة لاتحتاج منـا الـى تعليق سوى القول انها تعنى ان على دول ومجتمعات العالم الاخـرى ان تقولـب وتؤدلج خصوصياتها الوطنية وطروحاتها الايديولوجيـة بمـا يتـلاءم والطـرح الايديولوجي الغربي الامريكي الجديد.

ثالثا: التدخل الانساني:

مع التطورات الجارية في النظام الدولي ، ومـع بـروز انمـاط متعـددة للعلاقات غير المتكافئة، وانعكاس ذلك علـى المفـاهيم النظريـة، روج الغـرب للاعتبارات الانسانية، فثارت نقاشات واسعة في المحافل السياسية والقانونية الدولية عن تطور مفهوم التدخل الدولي المبرر بمنطلقات انسانية او مايطلق عليه اختصارا (التدخل الانساني) [*] . ذلك المفهوم الذي يهتم بتبرير التدخل في الشؤون الداخليـة

---

(١) د. الطاهر لبيب، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ مجلة الموقف، العـدد(١) ، تونـس، آب ١٩٩٢، ص٢٣.

(٢) صامويل هانتنجتون ، الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمـة د.عبدالوهاب علوب، دار ابن خلدون، سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٦٩.

(*) يمكن الاشارة في هذا الصدد الى ان مفهوم التدخل الانساني ليس بالجديد، فقد مورس من قبـل الدول الاوربية، لاسيما البروتستانتية في حقب تاريخية سابقة على قيام التنظيم الدولي (عصبـة الامم)، وتحت ذرائع شتى منها الدفاع عن الحقوق المنتهكة لبعض الاقليات التي تشكل امتـدادا

لدولة ما على اساس انساني ، سواء جاء مثل هذا التدخل من جانب منظمة دولية او اقليمية، او اخذ شكل تحالف يجمع بين عدد من الدول او حتى من جانب دولة واحدة فقط. واحتل هذا المفهوم اهتماما كبيرا في الساحة الفكرية والتطبيقية، حتى خشي البعض ان يصبح نمطا في العلاقات المستقبلية، لاسيما في ظل تزايد دور المساعدات الانسانية مع تعدد اشكالها ، وتعدد المنظمات التي تقدمها، وزيادة الاهتمام الغربي/ الامريكي بحقوق الانسان ، مما يوحي بأن مبدأ التدخل الانساني قد بدأ يحظى بتأييد المجتمع الدولي [1] .

والاكثر خطورة على المسرح السياسي الدولي، هو مايسعى اليه الفقه الدولي المعاصر وما يقدمه من آراء وبحوث ودراسات الى المنظمات الدولية والتي تدفع جميعا باتجاه ابراز او اجازة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول تجاوزا لسيادتها، تحت شعارات تتنوع حسب الظرف مثل منع المنازعات الاثنية، والدفاع عن حقوق الانسان والاقليات، او الحماية من الكوارث الطبيعية او

اثنيا للدولة المتدخلة (دولة الاصل)، وبحجة ان الدولة المتدخل في شؤونها لم تضمن لهذه الاقليات الحماية اللازمة وفقا لقوانينها، او كان أبناؤها محل معاملة سيئة او اعتداء غير مبرر، ولم تقم السلطات الوطنية بحمايتهم او انصافهم من قبل القضاء في البلد الاجنبي، وقد وسعت الدول الاوربية من هذا المفهوم ليشمل حق التدخل لحماية الاقليات المسيحية المتواجدة في كنف الدولة العثمانية ، مما يظهر ان الدوافع السياسية وليست الانسانية هي التي كانت وراء عمليات التدخل (الانساني) ، حول هذا الموضوع انظر:

I.Brownlie, international lawand the use of force by states, London : oxford universtiy press 1963, P.114.

وكذلك حسين عبدالله الفلاح، التدخل في لبنان: دراسة في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد، كلية القانون) ،١٩٨٨، ص ٨٣-٨٥.

(١) عبير بسيوني رضوان ، التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية: حالة التدخل في العراق، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، ١٩٩٦ عرض سلوى احمد متولي، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، اكتوبر ١٩٩٧، ص٣٤٢. وكذلك باري بلشمان، قضية التدخل، ترجمة سوسن حسين، السياسة الدولية ، العدد١٢٢ ، اكتوبر ١٩٩٥، ص٢٥٩. وكذلك

Foreign Policy , Number 90, Spring 1993 P.P.3-4.

المجاعات او غيرها من مبررات التدخل. وقد تصاعدت وتيرة هذا التوجه منذ بداية التسعينات، اذ ثبتت نصوص قانونية تبيح التدخل، مثلما حدث في مؤتمر باريس للامن والتعاون الاوربي (١٩٩٠) المشار اليه آنفا، ومؤتمر برلين عام ١٩٩١ [١]، وتقارير الامين العام للامم المتحدة التي تروج للحق في التدخل. بل ان هذا النوع من المواقف قد مورس فعلا في القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن تجاه الكثير من القضايا الدولية والتي اباحت حق التدخل الانساني [*] مثلما

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

(*) تماشيا مع التوجهات السياسية ذات الطبيعة العالمية، فقد شهدت حقبة التسعينات تحولا في اجراءات الحماية الدولية لحقوق الانسان، عبر التكيفات التي اخذت تجريها الامم المتحدة في هذا الشأن ، وقد توضح ذلك في التقارير التي اخذ يقدمها الامين العام الى مجلس الامن، والتي اخذت تعكس تصورات جديدة تدعو الى تجاوز مفهوم السيادة وفتح الحدود امام عمليات التدخل التي تقوم بها الامم المتحدة في الحروب الاهلية، كما توضح في القرارات العديدة التي اصدرها مجلس الامن ومنها القرارات المتعلقة بتشكيل محاكم جنائية دولية متخصصة لجرائم الابادة الجماعية والتطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة ورواندة (القرار ٨٠٨) . والقرارات التي اصدرتها الجمعية العامة ومنها القرارا القاضي بانشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان والذي كان محل خلاف شديد بين الكتلتين الشرقية والغربية، الا ان انتهاء الحرب الباردة قد فسح المجال لهذا القرار بالظهور، وكذلك القرار الخاص بحقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات اثنية. ومجمل القول ، ان الحماية الدولية لحقوق الانسان، قد بدأت تضفي الصفة العالمية على انتهاكات حقوق الانسان من اجل تأسيس مفهوم (عولمة الانسان)، وبذلك تخرج قضايا حقوق الانسان من صميم السلطان الداخلي للدول كما ورد في الفقرة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، وضمن الظروف الدولية الراهنة التي تمارس فيها دول الغرب ثقلا نوعيا في قرارات لجان الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان يمكن استصدار قرارات بتشكيل محاكم دولية لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان في بلد معين، او اصدار قرارات التدخل (الانساني) طبقا لما تقتضيه مصالح الدول المؤثرة في الامم المتحدة. بخصوص تطور مفهوم الحماية الدولية لحقوق الانسان انظر على التوالي:

Boutrous boutros-Ghali , An agenda for peace, united nations, New Yourk, 1992. P.P 5-6
United nations- Peace keeping ,Published by the united nations department of public informations, New York, Augest 1993 p.10.

حصل في التدخل الغربي/ الامريكي في شمالي العراق، طبقا للقرار (٦٨٨/ نيسان ١٩٩١) والتدخل الامريكي في الصومال وهايتي [١]، والتدخل الفرنسي في رواندة[٢] .

ان خطورة القرارات الدولية المتعلقة بالتدخل الانساني تكمن في خضوعها للمنطلقات السياسية/ المصلحية للدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة، اكثر من خضوعها للمعايير الانسانية او الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي، لاسيما في ظل سيادة الاتجاه الغربي على تفسير القانون الدولي المتعلق بمسائل الحماية الدولية لحقوق الانسان [٣] .

- الامم المتحدة، المجلس الاجتماعي والاقتصادي، لجنة حقوق الانسان، مشروع حول الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او دينية... وثيقة صدرت برقم E/cN.4/1994/L.10/Add.18 في اذار ١٩٩٤.
- مراد ابراهيم الدسوقي، البعد العسكري في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد١٢٢، اكتوبر ١٩٩٥، ص١٣٧.
- عمرو الجويلي، الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات، السياسة الدولية، العدد١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص١٥٩.
- باسل يوسف، حقوق الانسان بين العالمية الانسانية والعولمة السياسية، مجلة الموقف الثقافي، العدد (١٠) ، السنة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٧ ، ص٢٧.
- د. صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، اكتوبر ١٩٩٥، ص١٨.
- د. دهام محمد العزاوي، الولايات المتحدة وعولمة حقوق الانسان، سلسلة اوراق امريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد شباط٢٠٠١.

(١) د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، التدخل الدولي في الصومال، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠.

(٢) بخصوص التدخل الفرنسي انظر: مجلة قضايا دولية، العدد ٢٣٧، اسلام اباد، ١٩٩٤، ص٢٠.

(٣) د. محمد عبدالشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية: من البعد القانوني الى البعد السياسي المستقبل العربي، العدد٢٢٣، ايلول ١٩٩٧، ص٣٧.

ان الامر الاكثر خطورة في موضوع التدخل الانساني ، هو مابدأ الترويج له من آليات جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية عبر الترويج لمفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير للاقليات، ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدول القائمة ، فضلا عن مفاهيم اخرى لاتقل خطورة مثل مفهوم (الامة الاثنية) و (الديمقراطية الاثنية). فمفهوم الامة الاثنية يعني ان الاقلية تشكل بذاتها امة مستقلة، وبالتالي فمن المستحسن ان يسمح لأفرادها بالعيش ضمن اطار الدولة، وان لم يسمح لهم بذلك فينبغي ان يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام. بمعنى آخر محاولة منح الاقليات او الجماعات التي ليست لها دولها الخاصة -بسبب تعايشها او استقرارها في دولة المقر- وضعا رسميا خاصا ومعترفا به دوليا، يختلف عن وضع الدول ويحق لمثل هذه الجماعات ان تكون ممثلة في مؤسسات اقليمية [1] .

ولايحتاج المرء لكثير من الخيال ليدرك الآثار المترتبة على تعميم هذا المفهوم . اذ ان تعميم مفهوم (الامة الاثنية) ومايدعو اليه من النقاء العرقي لابد ان يفضي الى تنافس الاقليات والجماعات فيما بينها للحصول على قدر من الاستقلالية الذاتية، الامر الذي يؤدي في نتيجة الامر الى تعريض الكثير من الدول لخطر التمزق والانهيار.

كما بدأت الولايات المتحدة-في الوقت ذاته- بإشاعة مفهوم (الديمقراطية الاثنية) الذي يعني ان لكل جماعة اثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة، وبأسلوب ديمقراطي من حيث استخدامها للغتها ودينها ومواريثها الثقافية، ورغبتها في التعبير عن طموحاتها السياسية بتشكيلها للاحزاب القائمة على اساس اثني. وقد وجد هذا المفهوم تطبيقاته العملية الاولى في اثيوبيا- الدولة الافريقية التي تقطنها

---

(١) اسبيورن ايده (مقرر) دراسة حول السبل والوسائل اللازمة لحل مشاكل الاقليات حلا سلميا (الدراسة الرابعة) صدرت عن الامم المتحدة برقم E/CN.4/sub.2/1993/34 في آب ١٩٩٣، ص٨٩. وكذلك منتدى الفكر العربي، شعوب بغير دول، نشرة المنتدى ، عمان ، العدد ١٠٥، حزيران ١٩٩٤، ص١٧.

اكثر من ٧٠ مجموعة قبلية- حين شجعت الولايات المتحدة الجبهة الشعبية الديمقراطية الاثيوبية بقيادة ميلس زيناوي الذي يتحدر من اقلية (التيغرين) والتي استلمت السلطة عقب انهيار النظام الشيوعي عام ١٩٩١، على تشكيل الاحزاب السياسية على اساس اثني، حيث تم تشكيل اكثر من خمسين حزبا قبليا في اثيوبيا[١]. بل ان الميثاق الجديد اقر بحق كل جماعة قبلية بممارسة حق تقرير المصير. وفي خطوة لاحقة بدأت الحكومة الاثيوبية بنقل الموظفين كل الى موطنه القبلي ، واصبح بوسع كل مقاطعة ان تستخدم في التعليم لغتها القبلية عوضا عن اللغة الوطنية وهي اللغة الامهرية [٢] . وقد تعرضت السياسة الامريكية في اثيوبيا لانتقادات عنيفة بسبب خلقها لحالة من الفوضى والاضطراب. فالدكتور بطرس بياني احد زعماء المعارضة في جنوب البلاد يؤكدان "العرقية مشكلة لغة... ومشكلة ثقافة. ونحن لانريد ان نوزع التعليم بعدد اللغات العرقية، فلا توجد منطقة واحدة خالصة لمجموعة عرقية واحدة، فكل الاقاليم هي مشاعة للجميع... وأن نتيجة ماحصل في يوغسلافيا واضحة. وانا لا اعتقد ان العرقية سياسة صحيحة)[٣].

والامر المهم ان ماجرى في اثيوبيا وغيرها من الدول الاخرى قد اخذ يفصح عن توجهات امريكية ترمي الى تمزيق الدول وتفتيت الشعوب تحت أغطية شرعية لاتخلو من اغراض سياسية واضحة تتعلق بالمصلحة الامريكية اولا . حيث يتم التمهيد لذلك من خلال قيام الولايات المتحدة بالتشهير ببعض الدول في ميدان حقوق الانسان، ونشر معلومات عن اوضاع حقوق الانسان لفئات سكانية محددة في

---

(١) دار الجماهير للصحافة، اثيوبيا تطبق نوعا جديدا من الديمقراطية.. اسمه الديمقراطية العرقية!! (نشر فوري) صحيفة الجمهورية، العدد ٢٩، السنة الثانية ، بغداد ، اذار ١٩٩٤ ، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣) نقلا عن د. دهام محمد العزاوي، الامم المتحدة والتدخل الانساني، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧.

دولة معينة بصورة مبالغ فيها، حيث ترد في تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية، ثم تقدم كمشاريع قرارات ضد هذه الدولة في لجان حقوق الانسان يتم التركيز عادة على تلك الحالات التي تستثير اهتمام الرأي العام العالمي، وتجذب اهتمامه، حيث تستغل الجوانب السلبية منها [1] . وبالمقابل، نجد الكثير من الدول في العالم الثالث ومنها الدول العربية عادة ماتتصرف بردود فعل سلبية تجاه هذه المعلومات بصورة تخلق نوعا من التوتر في علاقاتها مع الاقليات، الامر الذي يدفع نحو تصاعد الازمات، وبالتالي قيام الحروب الاهلية التي تفسح المجال امام الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى للتدخل فيها بشرعية الامم المتحدة [2] وتكييفها لتضطلع بدور مركزي، ولتطرح من خلالها رؤى وتصورات جديدة منها مثلا ضرورة ممارسة الاقليات لحقها في تقرير المصير بإنشاء كيان خاص يقتطع من السيادة الوطنية او اقامة وجود منظم لقوات اجنبية بدعوى حماية بعض الفئات السكانية او انشاء المناطق الآمنة. وقد ترافق مع هذا التحول في مفهوم التدخل الانساني، تغير مماثل في التخريجات الحديثة للقانون الدولي فيما يتعلق بمفهوم السيادة التي لم تعد تحول دون ممارسة هذا النوع من التدخل على غرار ماحصل في مناطق متعددة من العالم، مما يؤشر بدوره تغيرا مهما في اسلوب اداء وسلوكيات النظام الدولي منذ بداية التسعينات. ان هذه التخريجات القانونية قد سبقتها اشارات واضحة في الكتابات السياسية والاستراتيجية الغربية تدعو الى تجاوز مفهوم السيادة والتدخل طبقا للاعتبارات (الانسانية). ففي احدى مقالاته المنشورة في مجلة (FOREIGN AFFAIRS) يشير بولجنسكي الى ان المجتمع الدولي يتعين عليه ان يسترشد بدرجة اقل بالمفاهيم التقليدية للسيادة (أي ما اذا كانت

---

(١) باسيل يوسف، حقوق الانسان والامن القومي، نحو الترابط الشمولي في البيئة الدولية الراهنة، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، مارس ١٩٩٤، ص١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٣٠-١٣١.

دولة ماتنتهك سيادة دولة اخرى) فحسب قوله: "قد تنشأ اوضاع يصبح فيها التدخل الخارجي فيما يبدو انه من الامور الداخلية لدولة ما ضروريا وله مايبرره من حيث النتائج المحتملة لأنشطة محلية سيكون لها بغير ذلك التدخل تداعيات وانعكاسات دولية" (١) .

اما ريتشارد نيكسون فقد ذهب الى ابعد من ذلك حينما دعا الى ضرورة تعديل ميثاق الامم المتحدة وبالشكل الذي يسمح بتثبيت نصوص جديدة تبيح (التدخل الانساني) لحماية الاقليات. فهو يشير في كتابه (أمريكا والفرصة السانحة) "ان ميثاق الامم المتحدة قد اهمل حقوق الاقليات الوطنية مثال ذلك الاكراد، ومواطنو التبت، وعلى زعماء الدول الديمقراطية ان يقوموا بمعالجة هذا النقص في اسرع وقت" (٢) . وفي الاتجاه ذاته دعا بعض السياسيين والمعلقين الغربيين الى ضرورة تخليص الامم المتحدة من حالة الجمود التي تعيشها وإعطائها دورا اكبر في ميدان (التدخل الانساني) للتعامل مع الصراعات الاثنية، من خلال العمل العسكري الجماعي، والتصريح باستخدام القوة، اذا اقتضت الضرورة، لغرض (الشرعية الدولية) (٣) . حتى وان كان على حساب سيادة الدول وسلطانها الداخلي. حيث يشير وزير الدفاع الايطالي الاسبق (فيرجينيو روينوني) في إحدى مقالاته المنشورة في أحد الكتب العربية الى القول: "تبين النظريات الحديثة وكذلك الرؤية الاكثر اتساما بطابع عالمي للمصادر المشتركة ولحقوق الانسان الاساسية. ضرورة وضع حدود معينة لمبدأ سيادة الدولة ولتجنب اللبس، فإن المسائل المتعلقة بالاكراه القانوني

---

(١) نقلا عن د.محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

(٢) ريتشارد نيكسون، امريكا والفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٣، ص١٥.

(3) foreign pOLICY, op.cIT, p.p.3-4.

و كذلك د. عماد جاد، الامم المتحدة بين التهميش والتفعيل، السياسة الدولية، العدد ١٤٢، ٢٠٠٠ ص٢١٦.

للدول فيما يمكن اعتباره شؤونا داخلية ينبغي ان تزداد توضيحا عن طريق ابـــرام اتفاقيات عامة. والمطلوبه و توضيح ثلاث حالات محتملة على الاقل:

- التدخل لأسباب انسانية لمنع الانتهاك واسع النطاق لحقوق الانسان.
- التدخل لأسباب امنية، لوقف الاستعمال الوشيك او المستمر لأسلحة الدمـــار الشامل.
- التدخل لأسباب بيئية، لوقف احتواء اطلاق مواد تسبب اضـــــرارا شـــديدة وواسعة النطاق للمناخ والمعالم والارض والبحر" [1] .

ان ماسبق يعني ضرورة التفكير في الاحكام التقليدية الواردة في القـــانون الدولي وميثاق الامم المتحدة التي تعارض التدخل في الشـــؤون الداخليـــة للـــدول وجعلها تتلاءم مع الطروحات الغربية والامريكية الرامية الى تكييف النظم السياسية والاقتصادية لدول العالم التي تقع خارج اطار المنظومة الغربية، وجعله تتلاءم مـــع الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، ودفعها للاندماج فـــي حركتـــه والالـــتزام بأهدافـــه وقوانينه الجديدة، اما عن طريق التكييف الذاتي او الاذعاني، بمعنى أخر "عليـها أن تكسر حدود السيادة الوطنية عن طريق الشركات العملاقة القادمة للنهب واســـتغلال الثروات، وفتح الاسواق . وان الدول التي ستتأخر او ترفض عمليات –التكييـــف– أي التكييف المقاوم– فإنها ستخضع بشكل مباشر او غير مباشر لعمليات الحصـــار والمقاطعة والمساومة السياسية والاقتصادية من جهة، وخلق المتـــاعب لـــها عـــن طريق الاضطرابات الداخلية واثارة عدم الاستقرار السياسي من جهة اخرى باســـم الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتحريك الاقليات العرقية او الدينية او بتهمة تـــهديد

---

(١) فيرجينيو رونيوني، اوبا : كيف تسهم في استقرار الشرق الاوسط ، منشور فـــي : مجموعـــة باحثين ، ماذا بعد عاصفة الصحراء: رؤية عالمية لمستقبل الشرقة الاوسط، مركـــز الاهـــرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص٣٢. وكذلك عبير بسيوني، الولايات المتحدة الامريكيـــة والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية السياسة الدولية، العـــدد (١٢٧) ، ينـــاير ١٩٩٧، ص١١٤.

السلم العالمي، ولذلك يرى تقرير نادي روما، ان الحرب على العراق سنة ١٩٩١، وقعت لمجرد رفض العراق القيم الغربية، وهي عينة مماثلة للنزاعات العديدة التي من المتوقع نشوبها في المستقبل بين الشمال والجنوب" [١] فهذه الحرب، اضافة الى اهدافها الخاصة بالعراق والمنطقة العربية، أريد بها كذلك بث رسالة تهديد الى دول الجنوب ذات الاهمية قوامها عدم مناهضة الزعامة الامريكية التي تصبح وكما يؤكد سمير امين ، مهددة في حالة خسارتها لنفوذها في هذا العالم ، [٢] لاسيما وانه (عالم الجنوب) يعد موطن الثروة ومفتاح الرفاهية وديمومة المكانة الدولية.

---

(١) نقلا عن د.عمار بن سلطان، تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديدة ، مصدر سبق ذكره، ص٤٦، وقارن مع د.غازي فيصل، الامبريالية الرأسمالية، سياسة تفتيت الوطن العربي، أفاق عربية، العدد العاشر ١٩٩٢، ص١٠٢. وكذلك د.سيار الجميل، العولمة... مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(٢) نقلا عن د.مازن اسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الامريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد(٢) ، السنة الاولى، بغداد ١٩٩٤، ص ٣٢. وقارن مع د.برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد ١٤٨، حزيران ١٩٩١، ص٤.

المبحث الثالث

البيئة الدولية ومخططات التفتيت الامريكية الجديدة تجاه الوطن العربي

ان الحديث عن الاستراتيجية الامريكية الرامية الى السيطرة على العالم عبر امكاناتها العسكرية ومقوماتها الاقتصادية والتكنولوجية ووسائلها الاعلامية، لايمكن ان يكون مكتملا دون الحديث عن اهداف تلك الاستراتيجية ازاء الوطن العربي، هذه المنطقة التي شكلت بؤرة الجذب العالمي، ومكان التسابق الدولي، منذ ظهور النفط ومصادر الطاقة الاخرى، ومنذ انشاء الكيان الصهيوني كحليف استراتيجي للقوى الغربية التي انشأته ودعمت وجوده [١] . فامتلاك العرب لمصادر الطاقة الشاملة والموقع الجغرافي المميز والروح القومية المتجددة سمح بتأسيس توجهات دولية (غربية/ امريكية) متوارثة ومخططة بدقة وكفاءة للسيطرة على الثروات والموقع الجغرافي، والتحكم بكبح جماح القومية العربية المتطلعة نحو مشروعها الوحدوي، ودعم المشروع الصهيوني الاستيطاني في الارض العربية[٢]. من هنا يمكن تفسير لماذا حظي الوطن العربي وعلى مدى تاريخه الطويل، بالجزء الاكبر من التحركات الدولية، وحظيت الامة العربية -دون سواها- بنتائج تلك التحركات حتى اصبحت ارض التجارب(TESTING GROUND) [٣] كما يقال.

---

(١) د. جمال عبدالجواد، المصالح الاستراتيجية الامريكية في الوطن العربي، منشور في د. هالة سعودي (تحرير) وآخرون، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٢٦-٢٨ وقارن مع عماد يوسف وأروى الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٢) د. حسن البزاز ، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

ان السؤال القائم الآن هو: هل حمل عقد التسعينات تغيرا في تحركات الدول الغربية تجاه الوطن العربي؟ بمعنى آخر هل سمح انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي، وتطلعها الحثيث لبناء نظام دولي ذي صبغة امريكية، الى بروز صيغ جديدة في التعامل الدولي مع الامة العربية؟

الواقع أن الإجابة عن تلك التساؤلات تشكل ضغطا اكاديميا يدفع للاجابة عليها عبر استعراض اثر المتغيرات الدولية على الواقع العربي، وانعكاساتها الخطيرة على الامن القومي العربي، لاسيما فيما يتعلق ببروز او تصاعد حدة الحروب الاهلية والنزاعات الداخلية كإحدى الظواهر التي يعاني من سلبياتها الجسد العربي، وانعكاس ذلك على تصاعد عمليات التدخل الخارجي لتأجيج حدة تلك الحروب بهدف الابقاء على الواقع العربي الراهن، بل ودفعه نحو مزيد من التجزئة والتهميش.

لقد حملت الاحداث الدولية التي حصلت في بداية التسعينات (انتهاء الحرب الباردة ، الحرب ضد العراق، انهيار الاتحاد السوفيتي) نتائج سلبية كبيرة، دفعت الى ان تمر الامة العربية بأصعب مراحلها التاريخية، فإضافة الى اختلال التوازن الدولي، وانفراد الولايات المتحدة وتحكمها بالثروات العربية، واحتلالها للارض العربية، وفقدان العرب نتيجة لذلك لهامش المناورة السياسية التي كانت قائمة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي [1]، فإن الامة العربية اخذت تمر بحالة من التمزق والتبعثر الداخلي المتمثل في ازدياد الخلافات العربية- العربية ، ووقوف العرب فرادى وجماعات يقاتلون بعضهم البعض، وتراجع دور الدولة القطرية بعد

---

(١) د. هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود، منشور في د.هالة سعودي(تحرير) وآخرون، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

تصاعد الاضطرابات الاثنية وحروب الاقليات التي اخذت تهدد مستقبلها بالانهيار.[1]

وللحقيقة نقول؛ إن الأمة العربية في واقعها الراهن كانت ايضا سببا فيما وصلت اليه من تصدع وتشقق، فهي التي سمحت لنفسها ان تحمل في داخلها بذور العناصر المشجعة على هذا التوجه من خلال:

١- جهل العرب او تجاهلهم لمقومات وجودهم الذاتي.

٢- اقتناعهم بأن النظام العربي لايمكن ان يشكل ركنا اساسيا من اركان التوازنات الدولية القائمة اليوم او في المستقبل، وتفضيلهم بالتالي الاندماج بإطار تبعي في نظم اقليمية ودولية سياسية واقتصادية، بدلا من تأسيس او تشكيل نظامهم الخاص بهم.

٣- ازدياد الخلافات العربية- العربية، وبروز التيارات القطرية، وتصاعد وتيرة المصالح الضيقة التي أضعفت الشعور القومي، ولفتت الانتباه إلى ما يعانيه الجسد العربي من عمليات اختراق، ومحاولات إلحاق وتهميش للامن القومي العربي.

لقد كانت نتيجة ماآل اليه واقع العرب، ان ضعفت قدرتهم على مقاومة ما حملته المتغيرات الدولية الجديدة، فبدوا مستسلمين قبل ان يطلب منهم الاستسلام. ويبقى السؤال اين يقف العرب من الدعوات الغربية والامريكية الجديدة الرامية الى تفتيت السيادة وضرب الوحدة الوطنية والتدخل باسم الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الاقليات؟ ثم اين يقف العرب من ظاهرة العولمة الرامية الى فتح الحدود وبناء الاقتصاد العالمي الواحد، والثقافة العالمية الموحدة ، هذه الظاهرة التي اخذت تدور حولها الندوات والدراسات، وتستعد الدول طوعا او كرها للتكيف معها كأمر

---

(١) مجموعة باحثين، الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٥، تشرين ثاني ١٩٩٧، ص٩١.

قادم شئنا ام أبينا؟ فهل العرب مستعدون للوقوف ضدها ام للاندماج فيها؟ وهل لديهم القدرة او القوة للتأثير فيها؟ [1]

الحقيقة ، ان العرب في عالم اليوم، قد اصبحوا مسلوبي الارادة والقوة والقدرة، ومنقسمين على انفسهم ، فلا تضامن بينهم ولاوفاق، من هنا فإنهم لم يعودوا قادرين على مقاومة مابدأت تفرضه التطورات الدولية الجديدة من ضغوط امريكية لسلب ارادة المقاومة العربية وتدجينها بما يتوافق مع المصالح الامريكية. ان استعراض اهم الانعكاسات السلبية التي فرضتها المتغيرات الدولية على الواقع العربي تدفعنا الى القاء الضوء على المؤشرات التالية:

١- كرست المتغيرات الدولية الجديدة التبعية الاقتصادية لغالبية البلدان العربية للولايات المتحدة. وتشير التقارير في هذا الصدد الى ان حجم الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة قد وصل في بداية التسعينات الى (١٥٠) مليار دولار[٢] . اما النفط العربي فقد فقد قيمته الاستراتيجية كوسيلة من وسائل الضغط العربي على الولايات المتحدة والعالم الغربي ، كما كان في السابق، بعد ان احكمت الولايات المتحدة قبضتها على ابار النفط، ونشرت قواتها لحماية تلك الابار بعد عام (١٩٩١) ووضعته تحت المراقبة المباشرة، وقيامها بالتحكم في عمليات الانتاج والتصدير وتحديد الاسعار، وهكذا ففي الوقت الذي قال فيه بوش في ٣ آب ١٩٩٠ ان انقطاع "شحنات النفط الى الولايات المتحدة الامريكية والى الغرب، قد تكون له على المدى

---

(١) نايف علي عبيد، العولمة... والعرب، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٢) د. حمدان حسن العلكيم ، العرب وامريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، العدد المزدوج (٤/٣) ، بيروت ١٩٩٣، ص١٥.

البعيد آثار وخيمة على العالم الحر" [١] فإن النفط وطبقا لـبرنارد لويس لـم يعد يشكل اليوم سلاحا استراتيجيا. [٢]

٢- قبول العرب بفكرة التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني ، عـبر اتفاقـات (السلام) التي اقرت مبدأ (الارض مقـابل السـلام) ، فتحولـت المعادلـة الاستراتيجية بين العرب والكيان الصهيوني من فكرة اخـراج الصهاينـة الغاصبين من ارض فلسطين الى فكرة الاقرار العربي بالوجود الصـهيوني في الأراضي العربية والقبول بالحلول الجزئية للقضية الفلسطينية. [٣]

٣- اختلال التوازن العسكري بين العرب والكيان الصهيوني، لاسيما بعد تدمير قدرات العراق العسكرية، وقيام الولايات المتحدة بتكريس هـذا الاختـلال وزيادة حدته، من خلال قيامها وعبر "شرعية" الامم المتحدة بتجريد العراق من قدراته على انتاج الاسلحة الاسـتراتيجية، وتعزيـز قـدرات الكيـان الصهيوني في هذا الميدان [٤] . حيث تشير التقارير الى انه يمتلك مـابين (٢٠٠و٣٠٠) رأس نووي فضـلا عـن انـواع مختلفـة مـن الاسـلحة الاستراتيجية المحرمة دوليا. [٥]

---

(١) عماد يوسف واروى الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١. وقارن مع د. وليـد خـدوري، الولايات المتحدة والنفط العربي: الواقع والمستقبل، منشور في د.هالة سعودي، مصـدر سـبق ذكره، ص٤٩. وكذلك هارالد تويبرت، النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢) د. حمدان حسن العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٣) عبدالله حوراني، التطبيع واثره في الصراع العربي الصهيوني، سلسلة المائدة المسـتديرة (٨)، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٧، ص ص ٢٢-٢٤.

(٤) د. هالة سعودي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥ وقارن مع عبدالقادر عرابي، المجتمع الدولـي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية ، المستقبل العربي، العدد ١٤٧، ايار ١٩٩١ ، ص ١٢.

(٥) ابراهيم عبد الكريم، مقاربة مستقبلية للامن والقوة العسكرية الاسرائيلية، مجلة شؤون الاوسـط، العدد١٠١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و[illegible] ، ٢٠٠١ ص٦٢.

٤- تكريس تبعية البلدان العربية للسياسة الامريكية لاسيما بعد تعاظم دورها الجديد في النظام الدولي. يقول بريجنسكي في وصف هذا التعاظم المتصاعد للقوة الأمريكية، "إن افول نجم الاتحاد السوفيتي معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية. ان اوربا ستكون في احسن الاحوال قوة اقتصادية ، ولو ان توسعها نحو الشرق يؤخر اندماجها وتوحيدها بعض الشيء، ولن تتحول اليابان الى قوة عسكرية سياسية الا بعد مضي بعض الوقت. وهكذا تبقى الولايات المتحدة الامريكية القوة العالمية الوحدية" [١] ويؤكد وزير الدفاع الامريكي الاسبق ديك تشيني المعنى ذاته حينما يؤكد "انه لاتوجد في عالم اليوم قوة تقارن بالولايات المتحدة " واضاف " انه ليست هناك دولة اخرى على ظهر الأرض اليوم تستطيع ان تقارن نفسها مع الولايات المتحدة من حيث قدرتها الحربية التقليدية... كما انه لاتوجد قوة يمكنها ان تشكل تحديا عسكريا للامن القومي الامريكي" [٢] .

وعلى اثر هيمنة الولايات المتحدة نتيجة لآثار الحرب ضد العراق، وما عكسته تلك الحرب من تردي الواقع العربي، واندفاع الكثير من النظم العربية لتوقيع اتفاقيات تسمح للولايات المتحدة باستخدام الاراضي العربية، لمقاومة أي تهديد مستقبلي لمصالحها. [٣] اصبحت الولايات المتحدة تملك اليد الطولى للتحكم في العالم. بعد ان فرضت هيمنتها العسكرية واصبحت قادرة على تبني سياسة "لوي الذراع" مع حلفائها التقليديين، (اوربا الغربية واليابان)، بل والعالم بأسره. وعليه

---

(١) نقلا عن محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٢) نقلا عن د.حمدان حسن العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٣) السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط (تقرير)، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠١، ص٢٤٥.

فإن (هيمنة) الولايات المتحدة على الدول العربية المباشرة وغير المباشـــرة ، قـــد كرست مظاهر التبعية لغالبية البلدان العربية للسياسة الامريكية[١] .

لقد كان من نتائج السياسة الامريكية الجديدة تجـــاه المنطقـــة العربيـــة، ان توسعت شقة الخلافات بين العرب ، حتى اثمرت عن وقوف العرب ولأول مرة في محاور متصارعة ومتجابهة، مما أدى إلى شلل النظام الاقليمي العربـــي، بـــل أن الأمر تعدى ذلك حين امتد الانقسام بين الحكومات العربية الى مستوى الجماهير[٢]. وتسعى الولايات المتحدة الى الابقاء على هذه الحالة، بعدها الحالة المثلى للســيطرة على الثروات العربية وحماية امن الكيان الصهيوني في المستقبل المنظور؛ لذا فـإن سياستها سوف تتجه نحو تكريس وتعميق حالة الضعـــف العربـــي عـــبر اتخـــاذ الاجراءات التالية:

١- دفع عملية النزعة القطرية الى ابعد حدودها، عبر دفع كل قطر عربي الـــى اتباع سياسة خاصة به ، قائمة على تعظيم المنافع القطرية بصـــرف النظـــر عما تجره تلك السياسة من اضرار للمصالح العربية المشتركة او المصـــير العربي الواحد [٣] . يمكن تتبع آثار هذه السياسة من خلال ملاحظـــة حالـــة التراجع الحاصلة في مفهوم العمل العربي المشترك، وانحسار قاعدة الايمـــان بالفكر القومي لدى معظم النظم السياسية العربية التي انكفأت علـــى تحقيـــق مصالحها الخاصة، واخذت تسعى الى تأمين تلك المصالح بوســـائل خـــارج

---

(١) د. برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية ، مصـــدر ســـبق ذكره ، ص ٩.

(٢) د. هالة سعودي، المصدر نفسه، ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) د.برهان غليون، مصدر سبق ذكره ، ص ٨.

الاطار العربي ومن خلال الاندماج التبعي (الامني والاقتصـــادي) بمراكـــز القوى العالمية. (١)

٢- خلق سلسلة من التناقضات والتناحرات العربية، بإثارة الخلافـــات الحدوديـــة والتباينات السياسية، وتغذيتها وتضخيمها بهدف ابقاء الارادة العربية مشلولة، وبالشكل الذي يدعم حالة التجزئة العربية القائمة، ويعطل أي حالـــة تقـــارب عربي مرتقب. (٢)

٣- اثارة الخلافات مع دول الجوار غير العربي، بالتركيز على قضايا الاقليـــات والمياه، والمشاكل الحدودية، بهدف تطويق العرب بسلسلة مـــن التحالفـــات المعادية، وهنا نشير الى الدعم الامريكي/ الصهيوني المستمر لتركيا ودفعـــها للعب دور الزعامة الاقليمية على حساب بعض الاقطار العربية المهمة (٣).

٤- خلق سلسلة من التكاملات القطرية مع مراكز الرأســـمالية العالميـــة، عـــبر الترويج للمشاريع الاقليمية الجديدة مثل مشروع "الشرق اوسطية" والمشـــروع "المتوسطي" (٤) وتحت شعارات الواقعية والمرونة ومســـايرة الظـــروف (٥).

وليس بخافٍ على أحد الأهداف التي ترمي اليها الولايـــات المتحـــدة مـــن

---

(١) د. عبدالجبار عبد مصطفى ، المستقبل العربي في ضوء المتغيرات الدولية: رؤية نقدية، مجلـــة ام المعارك العدد (٥) مركز ابحاث ام المعارك، بغداد ، كانون ثاني ١٩٩٦، ص ٦٤.

(٢) د.محمود عبدالفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥.

(٣) د.سيار الجميل، العرب والاتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ص ٢٧٢-٢٧٣ وقارن مع د. عوني السبعاوي، تركيـــا والكيان الصهيوني: الشراكة الاستراتيجية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع لمركـــز الدراســـات التركية، جامعة الموصل ٢٩-٣٠ آذار ٢٠٠٠ ص١١.

(٤) د. حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكـــامل الاقليمي، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، ٢٠٠١ ص٨.

(٥) د.حميد الجميلي ، الاقتصادات العربية من هاجس التنمية العصية الى هاجس الشرق اوســـطية، مجلة ام المعارك، العدد(١) ، مركز ابحاث ام المعارك ، بغداد كـــانون اول ، ١٩٩٥ ص ص ٦٣-٦٦.

طرحها لهذه المشاريع، وفي هذه المرحلة الحرجة التي يمـــر بـــها النظـــام الاقليمي العربي، فهذه المشاريع هي حلقة من حلقات التآمر والتقســـيم ضـــد الامة العربية. [١] . تهدف الى استبدال نظام الجامعة العربية بنظـــام هجيـــن تدخله اطراف غير عربية مجاورة مما ينعكس على:

أ. تعزيز حالة الفراغ الامني والاستراتيجي العربي.

ب. تعزيز مواقع القوى الاقليمية في التدخل فـــي الشـــؤون الداخليـــة العربية منفردة او مجتمعة[٢]، فضلا عما يمكن ان يفســـحه مشـــروع الشرق اوسطية من مجال لتمرير السياسات الامريكيـــة والصهيونيـــة الرامية الى تفتيت المنطقة العربية، عبر اقامـــة الكيانـــات الطائفيـــة والعرقية والدينية فوق الارض العربية. فالشرق اوسطية "تنزع الـــى ترسيخ فكرة المواطن الشرق اوسطي، وسيكون ذلـــك هـــو المغـــزى السياسي للانتقال بالمنطقة من حدود الجماعـــات/ الـــدول القوميـــة او الوطنية الى نظام الجماعة الاقليمية ، وهو نظام اقتصادي اقليمي قـــادر على ارساء قواعد السلام بين مواطنين شرق اوسطيين " [٣] وهكذا ففي الشرق اوسطية "تتضاءل الخصوصيـــة القوميـــة (عـــرب، اتـــراك، فرس...) والخصوصية الوطنية(مصر ، العراق، سوريا، تركيـــا...) فكيف بخصوصيات الطوائف والمذاهب والاعراف...؟" [٤] .

---

(١) د. ناظم عبدالواحد جاسور، الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل، مصدر ســـبق ذكـــره، ص١٦.

(٢) د.عبدالجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ وكذلك د. مازن اسماعيل الرمضاني، النظام الشرق اوسطي: الرؤى الاسرائيلية والامريكية، مجلة آفاق عربية ، العدد بغداد ١٩٩٤، ص٢٥.

(٣) شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد ، ترجمة محمد حلمي عبد الحـــافظ ، الاهليـــة للنشـــر والتوزيع ، عمان ١٩٩٤، ص٨٢.

(٤) ساسين عساف، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦.

٥. تطوير حالة التفكك في الوطن العربي إلى حالة تفتيت للقطر العربي الواحد، بإثارة قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان ومشكلات الاقليات. [١] ومحاولة اضفاء صفة (الشرعية الدولية) على تلك المشكلات كغطاء لإعادة رسم حدود الاقطار العربية على اسس عرقية وطائفية. وربما يعد هذا الهدف في طليعة الأهداف الاستراتيجية التي تحاول الولايات المتحدة كقوة عالمية منفردة، تنفيذه في المنطقة العربية، تمهيدا لترسيخ الوجود العسكري الامريكي في المنطقة والسيطرة على الثروات العربية وضمان امن الكيان الصهيوني من جهة، وتصفية الحساب مع جيوب المقاومة العربية ورموز النضال الوطني والقومي الرافضة لمنطق الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية من جهة أخرى، والقيام باستئصال نماذجها الوطنية من الخارطة السياسية للنظام الدولي الذي تحاول امريكا إقامته وبناء نماذج (مدجنة ومفككة) تابعة ومندمجة في النظام الرأسمالي العالمي الجديد. [٢] من هنا لايخطئ البعض حينما يشير الى ان المنطقة العربية مقبلة على مرحلة جديدة قوامها (سايكس – بيكو) من نوع آخر [٣] . أي تجزئة الدول العربية كل على انفراد الى دويلات ضعيفة ومتصارعة لإحكام السيطرة على التطور الحضاري العربي، ومنع أي بادرة نهوض قومي.

ومن هذا المنطلق، فإن الولايات المتحدة، وفي اطار سياستها العالمية الجديدة، ستواصل تنفيذ مخططها في اجهاض محاولة التضامن العربي، وشق النظام الاقليمي العربي، من اتباعها لمنهجين:

---

(١) محسن عوض، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦.

(٢) د. ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨.

(٣) د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

الاول: ويتمثل في المحافظة على استقرار الانظمة العربية التي تكيفت تاريخيا مع مطالب واهداف الحركة السياسية الامريكية [١] . بل والعمل على دفع هذه الانظمة باتجاه تكييف الحركة السياسية العربية في بعدها الشعبي من حركة مقاومة الاستعمار والصهيونية الى حركة مسالمة ورضائية ، عن طريق تغيير سلم الاولويات في اهتماماتها الوطنية والقومية نحو القبول بالحلول التصفوية والمشاريع الامريكية المتعلقة بالمنطقة العربية . [٢]

الثاني: محاصرة واحتواء الانظمة السياسية العربية، ذات الاتجاه الوطني والمناهضة للسياسة الامريكية الجديدة تجاه الامة العربية . [٣] عبر اتباع سياسات الاحتواء والتطويق والمحاصرة، وخلق التناقضات الداخلية ذات الابعاد الصراعية الكامنة في البيئة السياسية والاجتماعية ، وتغذية المشاكل والنزاعات العرقية والدينية والطائفية، فقد وجدت الولايات المتحدة ان التعامل المباشر مع بعض الاقليات هو اقصر الدروب لتفتيت الوحدة الوطنية للاقطار العربية المعارضة لسياساتها. واذا كانت السياسة الامريكية والغربية لم تلاق في السابق النجاح المطلوب في تحقيق هدفها هذا، بسبب تظافر عوامل متعددة ابرزها تماسك وحدات المجتمع العربي، ووعي بعض الاقليات لمخاطر اللعبة الدولية، فإن الواقع العربي المتردي يقدم فرصة مهمة للولايات المتحدة وحلفائها في تنفيذ ماعجزت عن تحقيقه في السابق، عبر اعادة رسم الخريطة السياسية العربية وفق صيغ جديدة تخدم المخططات الغربية والامريكية والصهيونية. من هنا فإن ما يطرح اليوم في دوائر الفكر الاستراتيجي الامريكي والصهيوني من مشاريع للـ "الشرق اوسطية". لا يخرج عن اطار منهج التفتيت الثابت في الفكر السياسي الامريكي والصهيوني

---

(١) د. ممدوح انيس فتحي، الاستراتيجية العسكرية الامريكية للقرن القادم، السياسة الدولية، العدد ١٣٠ اكتوبر ١٩٩٧، ص١٩١.

(٢) د. عبدالجبار عبدمصطفى، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥.

(٣) د. ممدوح انيس فتحي، المصدر نفسه، ص١٩٠.

للمنطقة العربية، [1] فالمخططات الامريكية والصهيونية هما وجهان لعملة واحدة، وما يخطط الآن من مشاريع لتقسيم المنطقة العربية الى دويلات طائفية وعرقية، وما يجري من حروب اهلية وصراعات دموية في بعض الاقطار العربية، يثبت الدور المشترك للدوائر الامريكية والصهيونية في اثارة تلك الحروب والصراعات وتأجيجها بهدف اسقاط فكرة الوحدة العربية واجهاض مشروعها عبر تكريس الكيانات السياسية المحلية القائمة على اسس طائفية ودينية وعرقية. [2]

وهكذا فمن ينظر الى الواقع العربي، يدرك ان مخططات التجزئة والتقسيم، وضرب الوحدة الوطنية، واذكاء نيران المتناقضات العرقية والطائفية والقبلية قد اصبحت حقيقة الامر الواقع، في ظل تصاعد موجة حروب الاقليات والانبعاث السياسي لمطالب بعض الاقليات في العديد من الاقطار العربية مثل السودان، مصر، الجزائر، العراق، والبحرين ولبنان... الخ حيث اخذت بعض هذه الدول تتعرض لمخاطر التفتيت مما يؤشر حقيقة الموقف السلبي الذي اخذت تتعرض له الدولة القطرية العربية.

والشيء المهم في هذه المجال، ان الشعارات التي اخذت ترفعها الولايات المتحدة في ميدان حق تقرير المصير، وميدان مايعرف بـ (التدخل الانساني) لإقامة المناطق الآمنة قد وجدت تطبيقاتها العملية في الواقع العربي، بعد ان ظلت مدة من الوقت في حيز الضغوط التي تستخدمها امريكا ضد الحكومات المعارضة لسياساتها . وقد تمثل ذلك في حالتي العراق والسودان.

ففي حالة العراق، فإن النتائج التي تمخضت عن الحرب الامريكية في كانون الثاني ١٩٩١، قد شكلت فرصة ذهبية للولايات المتحدة لممارسة المزيد من الضغوط والابتزازات السياسية تجاه العراق وقيادته السياسية، باستخدام قضايا

---

(١) شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨، وكذلك د. محسن خليل، النظام الامني للشرق الاوسط، مجلة ام المعارك، العدد(٤) ، بغداد ١٩٩٥، ص ص ٤١-٤٥.

(٢) د.ساسين عساف، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠.

حقوق الانسان وحماية الاقليات كوسيلة من وسائل التدخل في شؤونه الداخلية. فقد دفعت الولايات المتحدة وبالتنسيق مع فرنسا مجلس الامن الى اصدار القرار (٦٨٨) في ١٩٩١/٤/٥ بدعوى حماية الاكراد العراقيين من الحكومة العراقية. وقد شكل هذا القرار فرصة مناسبة للولايات المتحدة لتدويل المشكلة الكردية واستخدامها كورقة ضاغطة باتجاه العراق. ولقد نجم عن الاستخدام المنحرف للقرار الدولي (٦٨٨) أن قامت الولايات المتحدة وخلافا لبنود القرار المذكور بإنشاء مايسمى بخطوط العرض ٣٢ جنوبا و٣٦ شمالا، حيث منعت بموجبها الطيران العراقي من التحليق فوق المناطق الجنوبية والشمالية من العراق، فضلا عن قيامها بالتعاون مع بريطانيا بإنشاء مايسمى بالمناطق الآمنة لحماية الاكراد العراقيين ووضعها لقوات جوية وبرية في قاعدة (انجرليك) التركية لحماية تلك المناطق. مما خلق وضعا انفصاليا أثر في وحدة العراق وسيادته الوطنية، وتسعى الولايات المتحدة الى ابقاء هذا الواقع الانفصالي الى اطول مدة ممكنة، من خلال قيامها بدعم الفصائل الكردية المتمردة وتزويدها بالمال والسلاح، وعرقلة أي جهود تقوم بها الحكومة العراقية لفتح الحوار الوطني مع الفصائل الكردية. [١]

اما في السودان ، فقد شكل المشروع الاسلامي بمحتواه (الاصولي التجديدي) [٢] ، والنهج الدولي والاقليمي ذو الطبيعة المستقلة للحكومة السودانية التي استلمت الحكم في عام (١٩٨٩) دافعا قويا للولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبعض الدول المجاورة لمحاصرة السودان واعتباره دولة مزعجة ومقلقة للامن الدولي والاقليمي، فاتخذت العديد من الاجراءات لعزل السودان وتطويق مشروعه

---

(١) دهام محمد العزاوي، الاقليات الاثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦-١٥٧.

(٢) د. حسن عبدالله الترابي، اطروحات الحركات الاسلامية في مجال الحوار مع الغرب، منشور في مجموعة باحثين، صدام الحضارات، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٥، ص١٢٩.

السياسي الاسلامي وقد شكلت حالة التمرد في جنوبي السودان احدى الادوات الفعالة التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية لاستنزاف الحكومة السودانية واضعافها، حيث لم تعدم الولايات المتحدة وسيلة الا واستخدمتها لابقاء باب المشكلة مفتوحا، بدءاً باتهام السودان بانتهاك حقوق الانسان ودعم الارهاب الدولي والاقليمي واستصدار قرارات دولية لمحاصرة السودان (القرار ١٠٤٤ في عام ١٩٩٥) وتعيين شبكة من المراقبين الدوليين لمراقبة حالة حقوق الانسان في السودان، والتحقيق في مايسمى بعمليات التطهير العرقي في الجنوب، ومرورا بتقديم الدعم المادي والمعنوي لفصائل التمرد في الجنوب، ودعم مطالبها في تقرير المصير لجنوبي السودان. وانتهاء بمحاولاتها المستمرة لتعطيل جهود السلام التي تبذلها الحكومة السودانية للتوصل الى حل ينهي المشكلة [١] ، بدفعها للفصائل السودانية المتمردة، وابرزها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق الى التصلب في مواقفها [٢] . وجملة ما تهدف اليه الولايات المتحدة هو اضعاف السودان وتمزيق وحدته الوطنية وشل دوره القومي ازاء القضايا العربية.

ان الحديث عن الاستراتيجية الامريكية لتفتيت وتجزئة المنطقة العربية يتعدى ماذكر من امثلة الى نماذج اخرى في الصومال ومصر والجزائر وغيرها من الدول العربية. ففي الصومال ، لم يكن من السهل اغفال اهمية هذا البلد في الاستراتيجية الامريكية الجديدة في افريقيا والعالم من حيث الموقع الاستراتيجي المطل على امدادات النفط الذاهبة الى الغرب الصناعي ، والمجاور لجنوبي السودان حيث امكانية استخدام الصومال كقاعدة انطلاق لتحقيق الاهداف الامريكية المتعلقة بفصل جنوبي السودان عن شماله، ومن حيث الوجود الفرنسي المكثف في جيبوتي على الحدود الصومالية، وتصاعد المنافسة الامريكية الفرنسية في القارة

---

(١) د.محسن عوض، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦.

(٢) محمد ابو الفضل، المصالحة والحرب في جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦، ص ٢٤٥.

الافريقية [١] . من هنا سعت الولايات المتحدة الى التدخل في الصومال وهي يراودها طموح خفي في اقامة حكومة صومالية موالية تسمح لها في اقامة وجود دائم، والتوغل نحو السودان ومنطقة حوض النيل، مثلما نجحت في ترتيب الاوضاع السياسية في اثيوبيا وارتيريا لصالحها[٢] ومايؤكد هذا الاتجاه تصريح الرئيس الامريكي السابق بوش (لقد انفقنا اكثر من ٣٠ مليون دولار في السنتين الاخيرتين في افريقيا من اجل القضاء على بعض الانظمة) [٣] وازاء هذه المواقف غير المعلنة للسياسة الامريكية ، شكلت الحرب الاهلية في الصومال – جراء سقوط نظام محمد سياد بري، ودخول البلاد حالة من الفوضى، والاضطراب وفقدان الامن – فرصة مهمة لتدخل الولايات المتحدة بقرار من مجلس الامن الدولي (القرار ٧٩٤ في ١٩٩٢/١٢/٤) وتحت شعار تأمين جهود الاغاثة الانسانية. وما أن نزلت القوات الامريكية ، حتى بدأ التعارض بالظهور بين الاهداف المعلنة للتدخل، وبين الاهداف الخفية للسياسة الامريكية في هذا البلد حينما بدأت القوات الامريكية بالبحث عن قائد القوات الصومالية (محمد فرح عيديد) ، فتحولت المواجهة من مواجهة المجاعة واغاثة اللاجئين وتحسين الظروف الانسانية للشعب الصومالي، الى مواجهة بين القوات الامريكية والفصائل الصومالية. [٤] لقد كانت النتيجة ان

---

(١) خيري عبدالرزاق جاسم، التنافس الفرنسي–الامريكي على القارة الافريقية : دراسة في النموذج الجزائري ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد(٢) مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ١٩٩٧، ص٨٥.

(٢) نجوى امين الفوال، الازمة الصومالية وعام من التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص ٦٦.

(٣) نقلا عن خميس دهام، الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٧.

(٤) د. محمود خليل، الازمة الصومالية وتأثيرها على الامن القومي العربي، السياسية الدولية، العدد ١١٠، حزيران ١٩٩٣ ، ص ص ٢٥٢–٢٥٤ وكذلك د.جميل مصعب محمود، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٨–١٠٠.

ادى تصاعد العنف والقتال الى فشل الاهداف الامريكية الخفية، وتعثر تحقيق الاهداف المعلنة للامم المتحدة في تحقيق الامن والمصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية القبلية، الامر الذي ترك الباب مفتوحا امام استمرار الازمة السياسية الصومالية دون حل يحفظ الوحدة الوطنية لهذا البلد من التصدع والانهيار. ورغم ان نتيجة التدخل الامريكي في الصومال قد فشلت، الا ان هذا التدخل قد اثبت ان التدخلات الامريكية قد اصبحت نهجا متبعا ضد الدول التي تعترض سبيل المصالح الامريكية.

وتبقى مصر، وهي البلد العربي ذات الثقل السياسي الكبير في توجيه السياسة العربية، تبقى غير بعيدة عن مخططات الدوائر الامريكية والصهيونية، الرامية الى العبث بوحدتها الوطنية وتماسك مجتمعها التاريخي، ودفعها نحو حالة عدم الاستقرار السياسي. ويؤشر تصاعد او تجدد الحديث عما يسمى بالمشكلة القبطية [١] ، وبروز ظاهرة الارهاب السياسي من قبل التيار الديني المتطرف ومايرافقها من عمليات قتل منظم للسياح الاجانب، ونسف للمؤسسات والمراكز الحكومية، عدم خلو الساحة السياسية من اياد خفية مرتبطة بالدوائر الامريكية والصهيونية، تعمل على تحريك العنف وادامة العمليات الارهابية بهدف تفكيك المجتمع المصري وجره نحو حالة الانهيار والتصدع. [٢]

اما في الجزائر، فلم يعد خافيا على احد ابعاد لعبة المصالح الدولية التي تمارسها الولايات المتحدة وفرنسا في التنافس على هذا البلد العربي، وكجزء من

---

(١) اقباط مصر اقلية ام لا؟ نشرة قضايا دولية، العدد (٢٢٩) السنة الخامسة ، اسلام اباد/ ايار ١٩٩٤، ص١٦.

(٢) د. حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٥، وقارن مع ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤ ، وكذلك صحيفة الحياة، لندن ٢٩ تشرين ثاني ١٩٩٧، ص١٧.

عملية تنافس اوسع على القارة الافريقية التي تعد تاريخيا منطقة نفوذ فرنسية [1]، جديدة نوعا ما على النفوذ الامريكي، الا ان الولايات المتحدة، وبحكم تطلعها الى دور ريادي عالمي، تسابق فرنسا في الحصول على موطئ قدم في الكثير من الدول الافريقية [2] . وهو ايضا جزء من التجاذب السياسي والثقافي بين الانكلوسكسونية والفرنكفونية [3] ومايحصل الآن في الجزائر لايعدو ان يكون تنافسا مصلحيا لتكريس النفوذ، تسعى الولايات المتحدة الى حسمه لصالحها من خلال تكثيف جهودها في دعم بعض الجماعات السياسية التي تسعى للوصول الى السلطة، وازالة النظام السياسي المدعوم من قبل فرنسا . [4]

لقد كانت نتيجة هذا التنافس ان تمت صياغة المشاريع التفتيتية السابقة لهذا القطر، بالتركيز على التمايزات او التقسيمات الموجودة في الهوية الجزائرية (علمانية – دينية – عربية / بربرية – ليبرالية – اشتراكية) من جهة والتفاوتات الطبقية والتناقضات الكامنة في البنية الاجتماعية والسياسية والتي هي ناجمة في الاصل عن الظاهرة الاستعمارية الفرنسية التي قسمت البلاد. وكانت النتيجة ان شهدت الجزائر،الدولة الاقوى اقتصاديا في شمالي افريقيا، والمستندة الى ماض نضالي بارز، موجة عاتية من الحرب الاهلية والحقد والكراهية التي اشتدت بين الجيش والنظام السياسي من جهة واعضاء ومؤيدي الجماعات الاسلامية المسلحة

---

(١) احمد مهابة، الجزائر تحت المجهر الامريكي–الفرنسي، السياسة الدولية، العدد١١٨، اكتوبر ١٩٩٤، ص١٣٣.

(٢) د. سعد حقي توفيق، التطورات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الوطن العربي، سلسلة المائدة المستديرة (٩) بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧ ، ص ص ٨–١٤.

(٣) د. عدنان السيد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١.

(٤) د. محسن عوض، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥، وكذلك خيري عبدالرزاق، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥.

من جهة اخرى[1]، مما حمل معه مخاطر تعرض الجزائر لخطر الانهيار والتفكك الداخلي. وهكذا ومن خلال ماتقدم يدرك المرء ابعاد السياسة الامريكية والغربية الجديدة تجاه الامة العربية، سياسة قائمة على استغلال التناقضات الداخلية والترويج لها ، ومحاولة اضفاء طابع الشرعية الدولية للتدخل باسم المجتمع الدولي والمنظمة الدولية وتحت اغطية الديمقراطية وحماية حقوق الانسان والاقليات.

لقد اصبحت هنالك مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الانسان والاقليات بسبب الهيمنة الامريكية على الامم المتحدة ومجلس الامن (*) والاستخدام المعيب لفكرة التدخل (الانساني) والذي في اكثر صوره فجاجة يؤدي الى اصدار قرارات باسم الشرعية الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الاقطار العربية واثارة تناقضاتها الاجتماعية والسياسية ، او لمحاصرة نظمها السياسية تحت ذريعة الخروج على مقومات الشرعية الدولية مثلما حصل في محاصرة العراق وليبيا والسودان ... [2] فكانت النتيجة ان انتهكت سيادة الكثير من الاقطار العربية، وتم استهداف الكثير من النظم العربية المناوئة للسياسة الامريكية بدعوى اضطهاد للاقليات وانتهاكها لحقوق الانسان، وكان أن تدخلت الولايات

---

(١) مجموعة باحثين، الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧.

(*) بخصوص الاستخدام الذرائعي الامريكي للامم المتحدة نشير الى تصريح وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بكير الذي اشار الى ذلك بقوله:"ان استخدام الامم المتحدة لم يكن نتيجة التزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجا عن ادراك عميق لفائدة الامم المتحدة كوسيلة للقيادة الامريكية" انظر في ذلك عماد يوسف واروى الصباغ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢.

(٢) د. محمد عبدالشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

المتحدة وحلفاؤها الغربيون بغطاء المنظمات الدولية [1] ولجان المراقبة وتقصي الحقائق وستار حماية حقوق الانسان والاقليات، مما عرض الأمن الوطني والقومي للاقطار العربية للخطر والتهديد.

ان الخيار المطروح اليوم امام العربي لمواجهة الآثار الخطيرة للسياسة الامريكية في ميدان حقوق الانسان والاقليات، هو ترصين وتحصين البيت العربي.

فاذا كان علينا ان نعترف بدور العوامل والضغوط الخارجية الامريكية والغربية في تأجيج مشكلات الاقليات في الواقع العربي، ومنع ارساء التجارب الديمقراطية او حتى اجهاضها احيانا (كما حصل في الجزائر)، فإن علينا ان نعترف بواقعية ان الواقع العربي هو ايضا يقدم السند الاساس لاميركا وحلفائها للتدخل في شؤوننا الداخلية ، فالثغرات في ميدان حقوق الانسان وحماية الاقليات في الوطن العربي، كثيرة وكثيرة، وهي التي تمنح الفرص للقوى الخارجية للطعن والتشهير بالاقطار العربية، اذ يكفي ان نشير الى ان ثمانية اقطار عربية من بين اكثر من عشرين قطرا مازالت عازفة عن الانضمام الى المواثيق الدولية الاساسية لحقوق الانسان، وهذه الاقطار هي اقطار الخليج العربي الستة اضافة الى موريتانيا وجيبوتي، كما ان بعض الاقطار العربية يتحفظ حتى بالنسبة للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي لايترتب عليه أي اليات ويكاد يكون بمثابة إعلان نوايا [2]، ومازالت اربع دول عربية (خليجية) ليست لها دساتير حتى يومنا هذا ، كما ان الكثير من الدساتير العربية التي تعترف بحقوق الانسان يقيد ممارسة هذه الحقوق فعلا من خلال القوانين الاستثنائية، كما ان البعض من الدول العربية المنضمة

---

(١) ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

(٢) د.رياض عزيز هادي، حقوق الانسان ومواجهة سياسات الهيمنة والتفتيت، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لـ (قضايا الاقليات وحقوق الانسان ومخططات التفتيت ازاء الامة العربية) القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، كانون اول ١٩٩٢ ، ص٢.

للاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، لاتعكس تشريعاتها الوطنية الضمانات المترتبة على الالتزام بهذه الاتفاقيات. فضلا عن ذلك فإن القضاء-وهو أحد الضمانات الاساسية لحقوق الانسان – يعاني من عدم الاستقلالية وتسوده القوانين والاجراءات الاستثنائية. (١)

اما على الصعيد العملي، فما زال المواطن العربي مبعدا عن المشاركة في اتخاذ الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمصيره ومستقبله وما زال يتعرض وفي انحاء متفرقة من الوطن العربي لانتهاكات خطيرة في حقوقه وحرياته العامة. ومازالت الكثير من الجماعات والاقليات – رغم الاعلانات والبيانات والاجراءات الدستورية المرفوعة – تعاني تباينا واضحا في الحصول على حقوقها المشروعة بالمقارنة مع جماعة الاغلبية ، ومازالت حالات الطوارئ وقمع الحريات العامة ومنع التعبير عن الرأي، وتضييق المجال امام مؤسسات المجتمع المدني، تشكل سمة لأغلب النظم السياسية العربية، مما يهيئ الفرصة امام القوى الخارجية لانتقاد الاوضاع الداخلية في الاقطار العربية والتشهير بها على الصعيد الدولي، وخلق المبررات اللازمة للتدخل بدعوى حماية الحقوق (المنتهكة) للانسان والاقليات. من هنا فإن اعطاء المواطن العربي حقه في التعبير عن حرياته العامة، وفسح المجال أمام الاقليات للتعبير عن ذاتيتها وممارسة حقوقها في الاطار العام للمجتمع السياسي، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وفسح المجال امام حرية الصحافة والتعبير والنقد الذاتي كفيلة بتحصين المواطن والمجتمع العربي تجاه أي محاولة للاختراق والتدخل الخارجي الذي لا يستهدف الامن الوطني للاقطار العربية فحسب وانما الامن القومي العربي على العموم.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢-٣.

الباب الثاني

اطار تطبيقي: دراسة سوسيولوجية مقارنة بين الأكراد في العراق والقبائل النيلية في جنوبي السودان

الفصل الرابع

الأكراد في العراق

تمهيـــد

تصور هذه الدراسة نموذجاً من نماذج التطبيق على الاقلية القومية، ومـــا يمكن ان تؤدي اليه من مشكلات تعاني منها الدولة ونظامها السياسي ، مثلما تعـلني منها الاقلية ذاتها. ونحن اذ ندرس المسألة الكردية في العراق، فإننا ننطلـــق مـــن منظور أن الاكراد يمثلون اليوم اهم واكبر الاقليات القومية المتعايشة في الوطـــن العربي ، والتي تمتلك وجودا ممتدا عبر التاريخ واعتزازا قوميا يصل حد التعصب، ورفضا واضحا للاندماج في المجتمع العربي، رغم وجود العامل الديني(الاســـلام) الذي يربطها بالعرب ربطا وثيقا ومحكما.

والاكراد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيـــا والعـــرق والديـــن، ومزقها التاريخ والمصالح الدولية لتتوزع على خمس دول هـــي تركيـــا والعـــراق وايران وسوريا وارمينيا [1] وفيما عدا ارمينيا التي يعد الوجـــود الكـــردي فيـــها مستقرا بدرجة لاتجعله يمثل مشكلة، فإن هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل مـــن تركيا والعراق وايران والى حد ما سوريا، نتيجة عجز هذه الدول عن ايجاد اليـــة سياسية لاستيعاب الاكراد، فتحولت هذه المشكلة الى صراع مسلح اخذت تعانيه هذه الدول، وتفاوتت اساليب التعامل مع الاكراد من انكار تام للتمايز، كما هـــو الحـــال

(1) [avid Mcdowall, Amodern history of the kurds, London: I.B. Tauris, 1996. P.P 5-9.

في تركيا وايران [١] الى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق[٢].

والاكراد جماعة قومية يختلف المؤرخون في تقرير اصولها، فمنهم من يرجعها الى اصول عربية [*] ومنهم من يرجعها الى اصول تركية وآرية [٣]، وآخرون يرون ان الاكراد هم احفاد الميديين الذين سكنوا بلاد فارس عام (٨٣٦) قبل الميلاد [٤] في حين يرى آخرون ان البحث في منشأ الاكراد ما زال غامضا، وان الآراء بصفة عامة لاتزال متضاربة في اصلهم ومنشأ لغتهم [٥]. الا انه وبشكل عام يوجد اتفاق اكبر على ان نسبة الاكراد تعود الى اصول آرية، بوصفهم نتاجا

---

(1) A.R.Gassemlou, People without country OP.Cit P.P.11-13.

(٢) د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، دار اللام، لندن ، ١٩٩٠، ص١٤٣.

(*) وهو ماذهب اليه المؤرخون العرب حينما ارجعوا الاكراد الى اصل عربي، وكما قال شاعرهم:

لعمرك ماالاكراد ابناء فارس ولكنهم ابناء كرد بن عامر

ويرى هؤلاء المؤرخون "أن القوم الكرد ماهم الا عرب في الاصل انفصلوا عنهم في حادثة انهيار سد مأرب، واعتصموا بالجبال والوهاد، حيث اختلطوا ببعض الاقوام الاجنبية فنسوا لغتهم، فهم اما من ربيعة بن نزار بن بكر بن وائل. او من كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن" نقل عن عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، مطبعة العرفان، بيروت، ج٣،١٩٧٥، ص٢٥٨.

(٣) د. عزة عبدالرحمن الصاوي، المسألة الكردية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية، السياسة الدولية ، العدد ١٣٥، كانون ثاني ١٩٩٩، ص١٤٧.

(٤) فلاديمير مينورسكي، الاكراد احفاد الميديين، ترجمة وتعليق د. كمال مظهر احمد ، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد ١٩٧٦، ص ٥٥٥.

(٥) عبدالرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٩.

لاختلاط قبائل زاجروس والقبائل الهندو اوربية، التي اخذوا عنها لغتهم بلهجاتـــها الكثيرة والمتنوعة. [١]

اما فيما يتعلق بالتوزيع الديمغرافي للاكراد، فإن تركيا تمثل اليـــوم اكـبر تجمع من حيث المساحة والعدد، حيث تضم مايقارب (١٩٤) الف كم٢ من مســاحة المنطقة الكردية، فضلا عن ان ٢٠% من سكان تركيا البالغ عددهم (٦٠) مليـــون نسمة هم من الاكراد؛ أي مايقارب (١٣) مليون نسمة [٢]، يتركزون في مدن اهمها ديار بكر وان، هكاري، تبليس، درسيم. اما في ايران فإن مساحة المنطقة الكرديـــة تبلغ نحو (١٢٥) الف كم ٢، يقطنها مايقارب ١٠% من مجموع الشعب الايرانـــي، أي حوالي (٥,٧) مليون كردي، يتركزون في ولايتي كرمنشاه وازدلان ومقاطعـــة لورستان . [٣] وفي ارمينيا يوجد اهم تجمع للاكراد في الاتحاد السوفيتي المنـــهار، ولاسيما في اريفان، ويبلغ عددهم نحو (١٢٠) الف نسمة، اما في ســـوريا فيبلـــغ عددهم، ووفقا لإحدى الاحصائيات حوالي (٣٢٠) الف نسمة، ينتشرون في ولايات مثل حلب ودير الزور والقامشلي... الخ . [٤] والاكراد غالبيتهم من المسلمين السنة، والقليل منهم من المسلمين الشيعة الاثنى عشرية الذين يتركزون في مناطق جنـــوب غرب ايران. وفي العصور الماضية اعتنق بعض الاكراد اليهودية والمسيحية. امـــا الاكراد غير الموحدين فقد اعتنقوا ديانات اخرى متعددة مثـــل اليزيديـــة، والعلـــي إلهية.[٥] أما لغتهم فهي مجزأة- مثل تجزؤ الاكـــراد انفســهم- حســب المنطقـــة

---

(1) David Mcdowall , Amodern history of the kurds , OP . Cit. 9 .

(2) J. C . Randal . After such knowledge , what forgevenes ? my encounters with kurdistan , New York 1997 P. 16 .

(3) Ibid . p. 16

(٤) د. سعد ناجي جواد ، الاقلية الكردية في سوريا ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعـة بغداد، كلية العلوم السياسية ، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨، ص ٥ ومابعدها. وكذلـــك ابراهيم محمود، ايقاعات مدينة: فصول من سيرة مدينة القامشلي، دار الينابيع، بيروت٢٠٠٠.

(5) Randal.J.C,After such Knowledg,OP.Cit P.25.

واللهجة[*] ، الا انها في كل الاحوال مميزة عن اللغة العربية والتركية والفارسية. فالاكراد ليسوا عربا ولا أتراكا ولا فرسا، انما هم جماعة مميزة تجد في بقائها الى اليوم دليلا على نقائها العرقي. [1] ومع هذا فنقاء الاكراد لايعني وجود حالة من الاندماج او التماسك الاجتماعي، فالروح القبلية ما زالت قوية للغاية بين الاكراد، ومن الصعب اليوم على أي كردي ان يلعب دورا سياسيا بارزا ان لم يكن في اصوله من شيوخ القبائل. [2] فمعضلة الاكراد التاريخية هي انقساماتهم القبلية، حيث لعبت دورا في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ ومنعت قيام كيان كردي موحد. كما شكلت ميدانا خصبا لاستغلال القوى الخارجية.

ويصنع الاكراد من خلال انتشارهم الديمغرافي مشكلة في اطار واسع وعريض ، تمس كل دولة من مجموعة الدول التي تتضمن قطاعا منهم. ومن المفيد حقا القول إن بدايات القرن العشرين شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية. فمنذ الحرب العالمية الاولى أخذت آمال الاكراد في بناء دولتهم الموحدة في كردستان تتصاعد، لاسيما بعد ان وضع الرئيس الامريكي ودرو ولسن عام ١٩١٨ مبادئه الاربعة عشر حول تقرير المصير، والتي اقترح خلالها بأن من حق ابناء الاقليات الاثنية المتواجدة في اطار الدولة العثمانية

(*) تضم اللغة الكردية لهجات عدة من اهمها الكرمانجية التي يتحدث بها غالبية الاكراد في تركيا، والبادنانية والتي يتحدث بها اكراد العراق في دهوك واربيل، والسوزانية والتي يتحدث بها عدد اقل، ولكنها تستعمل بشكل واضح في الكتابة والادب، وتنتشر في السليمانية ومنطقة كردستان الايرانية. وهناك لهجة رابعة هي (زازا) وهي لهجة (الدوملي-الدونبلي) في تركيا، وتسود اقليم درسيم خاصة. للمزيد انظر د. وصال العزاوي، القضية الكردية في تركيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٤، ص٥.

(1) Ch.Hitechnes, struggle of the Kurds, national Geographic, Washington: official Jornal of the national Geograplic society, vol.182,No.2 1992 P.36.

(٢) د.غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧.

(الاكراد، الآرمن، الاشوريين) ان يحصلوا على دولتهم الخاصة. [1] وقد جاءت معاهدة سيفر (١٩٢٠) والموقعة من قبل الحلفاء لتؤكد هذا الحق حينما اشارت في المواد (٦٢،٦٣،٦٤) الى حق الاكراد في التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم خلال سنة واحدة بعد ابلاغ عصبة الامم برغبتهم تلك [2] . الا ان الحكومة التركية الجديدة برئاسة مصطفى كمال اتاتورك كانت قد رفضت بنود معاهدة سيفر، ووقعت بدلا عنها وبالاتفاق مع الحلفاء معاهدة لوزان (١٩٢٣) والتي لم تأت على أي ذكر للاكراد [3]، وهكذا بدلا من ان يحصل الاكراد على دولتهم الخاصة، وجدوا انفسهم بعد حين ان حريتهم السياسية وهويتهم الثقافية قد قسمت بحدة ، فجزء من اراضي كردستان قد ضمت الى تركيا الحديثة بقيادة اتاتورك الذي لم يدخر وسعا في سبيل طمس الهوية الكردية عبر عمليات القتل والتهجير القسري الجماعي.[4] وقسم آخر ضم الى ايران التي لم تعدم هي الاخرى الوسائل الكفيلة بتذويب القومية الكردية في اطار الرابطة الايرانية (الآرية) [5] . اما الاجزاء الاخرى فقد ضمت الى الاتحاد السوفيتي والعراق بقرارات دولية.

ومنذ ذلك الحين وحكومات هذه الدول تحاول جاهدة لاسيما في ظل ضعف تراثها الديمقراطي، استئصال محاولات الاكراد لانتزاع الاعتراف بحقهم في ادارة

---

(1) Margaret Kahn, the children of the Jinn, u.s.a, 1980,P.12.

وقارن مع :

J.C.Randal , OP.Cit,P.4.

(٢) حول هذه المواد انظر عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٠.

(٣) د.وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦. وكذلك البروفسور بافيج ، كردستان والمسألة الكردين، ترجمة برو، سلسلة الثقافة الكردية التقدمية، رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الاكراد، بغداد ١٩٧٨، ص ٧٠. وكذلك

Kahn.M,The Children of the Jinn ,OP.Cit P.12.

(٤) د. وليد حمدي، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٣-٣٥.

(٥) مجموعة باحثين، الحدود العرقية الاسيوية السوفيتية، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢.

شؤونهم الذاتية في الاقاليم التي يتواجدون فيها، لاسيما مع خوضها المتزايد من تأثير هذا الاعتراف على درجة تحكمها في مقاليد الامور.

ومهما يكن من امر، فإن الذي يهمنا هو ان المشكلة الكردية تمس صميم البنية السكانية والاقتصادية والسياسية للعرق، فالاكراد الذين يعيشون اليوم في شمالي وشمال شرقي العراق ، في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وجزء من كركوك ، ويتراوح عددهم بين (٣) (*) الى (٤,٢) مليون نسمة [١] أي ما يقارب نسبة (١٥,٥-٢٠%) من مجموع الشعب العراقي، يقيمون في اكثر مناطق العراق غنى من حيث الزراعة والنفط. وقد احتلت المسألة الكردية في العراق مكانا بارزا في تاريخه السياسي المعاصر، بل انها شكلت معضلة من معضلاته السياسية، لكونها تقدم نموذجا لايتكرر في الواقع العراقي والعربي لأقلية تجد في تماسكها القومي، وتركزها الجغرافي وواقعها الاجتماعي والسياسي مايشجعها باستمرار على الوقوف بوجه النظم السياسية العراقية والمطالبة بحقوقها القومية. وعلى هذا الاساس اكتسبت المسألة الكردية في اسباب تبلورها وعبر تاريخها الطويل سمات معقدة وجوانب مشتركة لم يعد من المنطقي تجاهل دراستها عبر ابعادها الداخلية والخارجية.

(*) بسبب عدم وجود احصائية ثابتة ورسمية لنفوس الاكراد، فإن هذه المسألة ظلت تدور في فلك التكهنات وتتبع الاهواء والميول الشخصية، ففي الوقت الذي تؤكد بعض المصادر ان نسبة الاكراد في العراق لاتتجاوز ١٥,٥% . يذهب البعض الى ان هذه النسبة تصل الى ١٨%، في حين يبالغ البعض فيشير الى ان نسبة الاكراد تتجاوز ٢٠% من مجموع الشعب العراقي. حول هذه النسب انظر على التوالي: محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣، ص٢٠٤، د. سعد الدين ابراهيم وآخرون، الدولة والمجتمع فيا لوطن العربي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٠، د.غسان سلامة، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦.

(1) Randal ,OP.Cit P.16.

المبحث الأول

النظم الوطنية وطبيعة التعامل مع المسألة الكردية

مع سقوط الدولة العثمانية وظهور حركة المطالب الكردية بدولة مستقلة، أسوة بالدولة العراقية، فكر جديا بإنشاء دولة كردية تتمتع بكيان خاص ونوع من الاستقلال الذاتي في العراق، ولذا فقد رأت لجنة تابعة لعصبة الأمم أنه "لو أخذ الجانب العرقي بالحسبان دون غيره من العناصر فالنتيجة الضرورية أن كل دولة كردية يجب أن تنشأ حيث يؤلف الأكراد أربعة أخماس السكان" [١].

ورغم الآمال التي علقها الكثير من القوميين الأكراد حول إمكانية قيام دولتهم المستقلة، إلا أن مرحلة ما بعد العثمانية قد حملت الكثير من المتغيرات التي دفعت إلى تبديد الحلم الكردي. فانقسام الأكراد أنفسهم حول سبل مواجهة مرحلة ما بعد العثمانية، والتخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت تعيشه كردستان، والتبعات التي كانت ستحتملها بريطانيا فيما لو تم الإعلان عن مثل هذه الدولة، فضلا عن التخوف البريطاني من تزايد الأطماع التركية في ولاية الموصل والرغبة البريطانية في السيطرة على هذه الولاية الغنية بالنفط، كانت من الأسباب التي حثت بريطانيا إلى العدول عن فكرة إنشاء مثل هذه الدولة[٢] رغم المعارضة التي لقيها هذا القرار من جانب المتشددين الأكراد، لاسيما في محافظة السليمانية التي رفضت في استفتاء أجري لتنصيب الملك فيصل على عرش العراق الانضمام إلى العراق[٣].

---

(1) David Mcdowall, The Kurds, report, No 23, London: minority rights group, 1985, p. 19.

(٢) د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٩-٨٠

(٣) عبد الرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤ وكذلك طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة ١٩٨٢، ص ٩٤.

وبعد ذلك، كان من الطبيعي أن تواجه الحكومة الملكية العراقية وهي في بداية عهدها، قيام بعض الحركات العشائرية الكردية التي وقفت بوجه توسع الإدارة الحكومية وسلطاتها في كردستان، فقد وجدت تلك العشائر أن امتداد سلطة الحكومة إلى المناطق النائية في كردستان سيعني نهاية النفوذ (والاستقلال) الذي تمتعت به لمدة طويلة.(١)

وهكذا ففي عام ١٩٢٢ اضطرت الحكومة العراقية، وتحت الضغط المتصاعد لتلك الحركات، فضلا عن الضغط البريطاني عليها لتوقيع اتفاقية طويلة الأجل تديم الوجود البريطاني، اضطرت إلى الإعلان عن بيان يعترف بحقوق الأكراد في تكوين حكومة كردية ضمن إطار الدولة العراقية. (٢)

إلا أنه سرعان ما تبين أن بريطانيا التي ضغطت على الحكومة العراقية لم تكن هي نفسها جادة في إصدار ذلك البيان. فما أن وقع الملك فيصل الأول على المعاهدة العراقية البريطانية في تشرين أول ١٩٢٢، حتى تناست الحكومة البريطانية المطالب الكردية، بل إن وزير المستعمرات البريطانية تشرشل إصدار آنذاك بيانا دعا فيه إلى ضرورة ترسيم حدود العراق بالسرعة الممكنة، والسعي لإدخال العراق في عصبة الأمم في أقرب فرصة. وهكذا بات في حكم المؤكد أن السليمانية التي رفضت لمدة طويلة الاندماج بالعراق، سترغم على الانضمام اليه(٣) رغم معارضة المتشددين الأكراد الذين كانوا يدعون صراحة إلى "الانفصال من العرب انفصالا تاما وتشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو

---

(١) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منهما، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٨ وكذلك:

Marten Short and Anthony Mcdermott, the Kurds, report No. 23 London: Minority Rights group , 1985, P. 11.

(٢) طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(3)Marten Short and Anthony Mcdermott, OP. CIT. P. 11.

إلى ما وراء خانقين وتخلية هذه المنطقة من العرب عسكريا ومدنيا وتسليمها إلى الحكومة الكردية" [١].

لقد دفع تأزم الوضع السياسي إلى قيام الأكراد بحركة مسلحة بقيادة الشيخ محمود البرزنجي عام (١٩٢٣) وحصول مواجهات متعددة مع الحكومة المركزية وقد تكررت هذه الحركة عام ١٩٢٧، حيث تمكنت الحكومة المركزية وبمساعدة بريطانيا وبعض العشائر الكردية الموالية من القضاء عليها.

وفي عام ١٩٣٠ تخلت بريطانيا عن مسؤوليتها كدولة منتدبة على العراق، بعد أن تم توقيع معاهدة ١٩٣٠ حيث أصبح العراق بموجبها دولة مستقلة. ولم يرض الأكراد بطبيعة الحال على هذه الاتفاقية، لاسيما بعد أن جاءت خالية من الإشارة إلى الضمانات الدستورية التي ينبغي أن يتمتع بها الأكراد في إطار الدولة العراقية، مما دفع الشيخ محمود إلى القيام بحركة جديدة عام (١٩٣١) داعيا فيها إلى انفصال كردستان عن العراق. [٢]

وبعد القضاء على حركة الشيخ محمود، كان على الحكومة العراقية- وهي تشن مرحلة جديدة من (الاستقلال) بدخول العراق عصبة الأمم. أن تواجه حركة كردية أخرى بقيادة الملا مصطفى البارزاني الذي ظهر في بداية الثلاثينات كشيخ قبلي متنفذ استطاع أن يفرض سيطرته على مناطق واسعة من كردستان. [٣] ورغم أن الحكومة العراقية استطاعت وبمساعدة القوات الجوية البريطانية سحق تلك الحركة، إلا أنها لم تستطع القضاء عليها، فسرعان ما عاود البارزاني حركته من جديد عام ١٩٤٣، حيث تمكنت الحكومة العراقية مرة أخرى من إقصائه عن

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٣، بغداد ١٩٨٨، ص ٦٨.

(2)D. Mcdowal , The Kurds, OP. Cit. P. 11.

(٣) د. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ .

المنطقة مع اتباعه، الأمر الذي اضطره إلى الهرب إلى إيران عام ١٩٤٥ ومنها إلى الاتحاد السوفيتي، حيث أمضى في المنفى ما يقارب الاثنتي عشرة سنة. (١)

ورغم حالة الصدام والتقاتل التي حكمت علاقة الحركة الكردية المسلحة ورجالها الطامحين إلى دور سياسي، مع الحكومة المركزية الساعية إلى بسط نفوذها بالقوة العسكرية على كافة أجزاء العراق، فإن العلاقات العربية الكردية قامت أيضا على حالات من التعاون والاندماج في أحيان كثيرة، فقد حاول النظام الملكي توسيع مفهوم الهوية العراقية، أملا منه في تبديد المخاوف الكردية من السيطرة العربية، حيث اعتمد هذا النظام أسلوب تعيين أكراد موالين في مناصب حساسة (وزارة الدفاع، الداخلية). وقد شهدت حقبة الحكم الملكي صعود الكثير من الشخصيات الكردية التي لعبت دورا مهما في تاريخ العراق السياسي. (٢)

ومع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أطلق الأكراد، كغيرهم من الفئات الوطنية الأخرى عنان تفاؤلهم المكبوت، فظنوا أن يوم الثورة هو البداية لتحقيق أهدافهم السياسية التي فشل الحكم الملكي في تحقيقها. فقد أخذ عبد الكريم قاسم بنهج جديد في التعامل مع المسألة الكردية، محاولا إيجاد الحلول الملائمة لها. فكان أحد الحلول، يتضمن قرارا بتقريب قيادات الأكراد المنفية في الخارج. فسمح للملا مصطفى البارزاني وجماعته بالعودة إلى العراق، واعترف في المادة الثالثة من الدستور المؤقت (تموز ١٩٥٨) بالحقوق القومية للشعب الكردي. كما ضمن قاسم وزارته الأولى وزيرا كرديا هو بابا علي الشيخ محمود. (٣)

---

(1)A. R. Gassemlou, OP. Cit. P. 14.

(٢) د. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٣) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧٩، ص ٢٨٧ وكذلك البروفسور بافيج، كردستان والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ وكذلك د. وليد حمدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

وما أن حل عام ١٩٥٩، حتى كان الأكراد البارزانيون على صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم، فشاركوا مع القوات الحكومية في ضرب حركة الشواف في الموصل بأكثر من ألفي مسلح كردي، كما شاركوا مع المنظمات الشيوعية في الحوادث التي وقعت في كركوك في ١٥ تموز ١٩٥٩ والتي راح ضحيتها العشرات من الأشخاص. (١)

لقد كان واضحا منذ البدء أن الأمر الجامع لهذا التحالف هو العداء المشترك لتوجهات التيار القومي (العروبي) المنصبة على تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. فقد رفض قاسم منذ البدء الانخراط في التوجهات الوحدوية التي عمل لها الرئيس جمال عبد الناصر. (٢) ولقد جاءت أحداث الموصل وكركوك لتعزز من تحالف الأضداد (قاسم/البارزاني) فانعمس الملا مصطفى إلى حد بعيد في ذلك التحالف إلى درجة إعلانه الولاء التام لقاسم الذي لم يكن غافلا في الوقت ذاته عن استغلال ذلك الولاء لغرض أضعاف خصومه السياسيين، ولاسيما الشيوعيين، الذين أخذ نشاطهم السياسي يتزايد في تهديد نظامه، وخصوصا بعد أحداث كركوك التي حمّل قاسم مسؤوليتها إلى الشيوعيين. (٣)

لقد ساعد تقلص نفوذ الحزب الشيوعي البارزاني على الإدراك بأنه انفرد في اللعبة السياسية كمجموعة الضغط الوحيدة ذات الأهمية في السياسة العراقية، والقادرة على ممارسة تأثيرها على عبد الكريم قاسم(٤) حينئذ أدرك قاسم إلى أي مدى ارتفعت الآمال الكردية، ومدى عجزه عن تحقيقها لاسيما في ظل غياب الرؤية السياسية لحل المسألة الكردية. لقد كان الخطأ الذي ارتكبه قاسم- وفق

---

(١) عدنان عبد الجليل الحديثي، صدام حسين والمسألة الكردية والحكم الذاتي، مجلة شؤون سياسية، العدد (٥) مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٥، ص ٨٢.

(2)D. Mcdowall, Amodern history of the Kurds, OP. Cit. P. 303.

(3)Ibid, P.P, 304-305 وكذلك Sa'ad, N. Jawad, the Kurdish problem in Iraq, in: Abbass Kalidar (ed) the integration of the modern Iraq, London: Croom helm. 1979 P. 174..

(٤) د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

تصورنا- أنه قام باستدعاء البارزاني من منفاه في الاتحاد السوفيتي دون أن يكون لديه برنامج سياسي لحل المسألة الكردية. فقد تصور قاسم أن مجرد رفض فكرة الوحدة مع مصر وسوريا، والسماح للملا مصطفى البارزاني واتباعه بالعودة إلى العراق، وخصه ببعض الامتيازات والسماح للحزب الديمقراطي الكردستاني بممارسة نشاطه السياسي والتشديد على مفهوم الأخوة العربية الكردية والشراكة الواحدة في الوطن الواحد، كانت من الأمور الكفيلة بكسب ود الأكراد وتأييدهم[١].

ولم يستوعب قاسم حقيقة أن طموحات الأكراد ومطالبهم في ظل النظام الجديد كانت أكبر من هذه الإجراءات الفردية، وذلك فإن قاسم وحينما قرر بدون دراسة كافية تقليص نفوذ الحركة الكردية، فإنه عجز عن إدراك أن هذه الحركة وعلى خلاف القوى السياسية الأخرى كانت تملك من القدرة ما يمكنها من تحدي النظام عسكريا. فأفرادها محميون بالجبال الكردية، وبالأسلحة التي أعطاهم إياها بنفسه، كما عجز عن إدراك أنه في نهاية عام ١٩٦٠، لم يبق لديه سوى سند ضئيل في الجيش، فأغلب رفاقه من الضباط (الأحرار) كانوا مستائين منذ البدء من سياسة الانفتاح التي أبداها تجاه البارزاني وحزبه، ولذلك لم يعد يحظى بدعمهم ولا بدعم أي حزب سياسي آخر، فكل القوى والتيارات كانت مستعدة- رغم خلافاتها- للتعاون فيما بينها من أجل الإطاحة به وإسقاطه. [٢]

وهكذا فما أن حل عام ١٩٦١ حتى أنحل عقد الوفاق القائم بين عبد الكريم قاسم والبارزاني، ولم يمض وقت طويل حتى استحكم العداء التام بين الطرفين، لاسيما مع استمرار قاسم في المماطلة بتحقيق الإصلاحات الاجتماعية والحقوق

---

(١) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٣ وكذلك د. نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٢) د. سعد ناجي عواد، المسألة الكردية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص وقارن مع
Sa'ad . N. Jawad, the Kurdish problem in Iraq , OP. Cit. P. 175.

القومية التي وعد بها الأكراد إبان مجيئه للحكم.[1] وقيامه باتخاذ السياسات الرامية إلى شق صفوف الحركة الكردية، عبر تقريب العشائر الكردية الموالية (السورجي، الهركي، الزيباري) ودعمهما عسكريا، للوقوف بوجه الملا مصطفى، وهو ما أدى إلى حدوث مصادمات عشائرية كثيرة في كردستان ترافق معها موجة من الاغتيالات التي أخذ يقوم بها اتباع الحكومة والعشائر المناوئة لها على السواء. [2]

لقد نجم عن هذه الإجراءات أن أخذت المنطقة الكردية تموج في تموز ١٩٦١بموجة واسعة من الاضطراب السياسي، حيث وصل التوتر بين قاسم والأكراد أشده حينما حشد قواته المسلحة لضرب التجمع العشائري الكردي المسلح الذي تشكل احتجاجا على فرض ضريبة الأرض وقانون الإصلاح الزراعي. [3] وقد تزامن ذلك مع رفض عبد الكريم قاسم للمقترحات التي تقدم بها الحزب الديمقراطي الكردستاني والتي طالب فيها بسحب الحشود العسكرية من كردستان، وسحب رؤساء الإدارة والأمن والشرطة المسؤولين عن إثارة الحوادث، فضلا عن تطبيق المادة الثالثة* من الدستور تطبيقا كاملا، وتحقيق المساواة بين القوميتين العربية والكردية، وإطلاق الحريات العامة للشعب، وإقامة النظام الديمقراطي، وتعديل قانون ضريبة الأرض والإصلاح الزراعي وبالشكل الذي يرفع الضرر الذي أصاب بعض ملاك الأراضي الأكراد [4] غير أن قاسم رفض تلك المقترحات واستمر في إرسال الحشود العسكرية للقضاء على أعمال (الشغب) التي قامت بها

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩ .

(٢) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

(٣) ليث عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠، وقارن مع عدنان السيد حسن، البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

* نصت المادة الثالثة على أن "العرب والأكراد شركاء في الوطن ويعترف بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" انظر د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(4)D. Mcdowall , Amodern history of the Kurds, Op. Cit. p. 308.

العناصر المسلحة من الإقطاعيين والأغوات الأكراد، الذين هربوا بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وإصدار قانون الإصلاح الزراعي إلى إيران[١].

لقد كان إصرار عبد الكريم قاسم على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وضريبة الأرض، ورفضه المطالب المتزايدة لرؤساء العشائر الكردية بإلغاء الضريبة وتعدل القانون سببا في انتشار العصيان المسلح، لاسيما في منطقة بارزان والمناطق المجاورة لها. وأمام ضعف إجراءات الرد العسكري للحكومة المركزية، أخذ التمرد العشائري الكردي بالاستفحال، ولم يكد شهر أيلول ١٩٦١ ينتصف حتى استطاع البارزاني واتباعه من السيطرة على أكثر من ٤٠% من مناطق كردستان[٢]، ولم يكن نظام قاسم في تلك المرحلة قادرا على اتخاذ إجراءات رادعة لصد العصيان، فقد كان قاسم آنذاك منشغلا في إدارة أزمتين كبيرتين، تتعلق الأولى بمطالبته بالكويت، أما الثانية فتتعلق بنزاعه مع شركات النفط الأجنبية. [٣] وقد تعزز موقف المتمردين العشائريين حينما أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإضراب العام في كردستان والانضمام إلى التمرد العشائري، لاسيما بعد أن رفض قاسم المطالب التي تقدم بها الحزب في مذكرته السالفة الذكر، وقيامه بتعطيل نشاطه السياسي وتوقيف صحيفته الرسمية (خبات) عن الصدور. [٤] ورغم حقبة الهدوء النسبي التي سادت بين الجانبين في شتاء ١٩٦٢-١٩٦٣ فإن عبد الكريم قاسم لم يظهر أي بادرة تدل على حسن النية في إيجاد مخرج سياسي للمسألة الكردية.

وهكذا يبدو أن فشل سياسة قاسم لم يتجل فقط في فشله في تفادي الحرب في كردستان، بل وكذلك في عجزه عن إيجاد حل للمسألة، إذ إن قاسم فيما عدا

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢.

(٢) طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٣) عدنان عبد الجبار الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٤) وكذلك Mcowall , Op. Cit. P. 308. طالب عبد الجبار حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

وعوده بإعادة بناء المناطق المدمرة وإعلانه العفو العام، لم تكن لديه أي خطط جدية لإيجاد تسوية سليمة ومقبولة للمسألة الكردية إذ لم يكن يفكر بالحكم الذاتي، بل إنه غير مقتنع به، حيث كان يعده خطوة نحو الانفصال أو على أقل تقدير تنازل لأعدائه المتربصين به [1]. لقد دفع إخفاق نظام عبد الكريم قاسم في تسوية المسألة الكردية، والانتكاسات العسكرية التي حصلت للجيش العراقي في بعض المواجهات مع الأكراد، قيادة حزب البعث التي تسلمت السلطة بعد سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ إلى التأكيد- وطبقا لإعلانها الصادر في آذار ١٩٦٣- عن عزمها على تصفية كافة مخلفات قاسم، والتعهد بإيجاد مخرج للمشكلة الكردية عبر ضمان حقوق الأكراد القومية. إلا أن قيام عبد السلام عارف بالانقلاب على ثورة شباط، وانفراده بالسلطة في تشرين الثاني، دفع إلى تأزم الوضع السياسي باتجاه استمرار الحرب، وبالتالي استمرار التلكؤ في إيجاد مخرج سياسي ملائم للمسألة الكردية، لاسيما مع استمرار عبد السلام عارف في تشجيع الحل العسكري ورفض الاستجابة لمطالب الأكراد. لقد كان عبد السلام عارف يعتقد "أن ما يحتاجه الأكراد فقط هو (إعمار الشمال) ولهذا فإنه بدأ يتصرف من دون أن يقيم أي وزن للمشاعر الكردية وللازمة الكردية، بل وحتى من دون أن يجهد نفسه في إرساء الحل السلمي، وبدلا من ذلك فإنه بدأ يتحدث عن الوحدة بين العراق ومصر أكثر مما يتحدث عن إيجاد حل المسألة الكردية... أما حله المقترح فكان يتمثل في استخدام (الأخوة الإسلامية) كأساس محتمل للعلائق الكردية- العربية في العراق، مع ترك مسألة الاشتراك الفعلي للأكراد في الحكم على ما كانت عليه قبل ١٩٦١. وهكذا أصبح من المفروض ومن وجهة نظر عبد السلام عارف أن يحل الإسلام محل القومية الكردية، وان يعتمد الأكراد على الحكومة لتحقيق مطالبهم. ولغرض ترجمة هذه الفكرة إلى الواقع استمر عبد السلام عارف في الحديث عن الوحدة العربية من دون

---

(1)Mcdowall , Op. Cit. P. 306.

أن يصاحب ذلك تطمينات للأكراد بأن الوحدة لا تعني صهرهم في مجموع عربي كبير" [١] وقد بقي عبد السلام عارف طيلة حقبة حكمه نصيرا قويا لاستخدام القوة ضد الأكراد. وفي الوقت الذي كان يهادن الأكراد، فإنه كان مضطرا لذلك، كما "حصل في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ حينما أعلن عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق آنذاك، وتحت ضغط ضعف الجيش العراقي إزاء استمرار الحرب، وضغط التهديدات الإيرانية المتعاظمة على الحدود العراقية، عن التوصل لاتفاق مع الأكراد يحقق بعض طموحاتهم القومية. [٢]

لقد شكل التوصل إلى هذا الاتفاق خطوة مهمة على طريق الحل السلمي للمسألة الكردية، ومؤشرا على ما يمكن أن يفعله التيار المدني (حكومة عبد الرحمن البزاز) فيما لو قيض له البقاء في السلطة، إلا أن وفاة عبد السلام عارف وتسلم أخوه العقيد عبد الرحمن عارف السلطة، وبروز احتمالية عودة العسكريين إلى السلطة قد أفقد عملية الاستمرار في تنفيذ الحل السلمي جدواها، وبالفعل فبعد مدة قصيرة استطاع التيار العسكري إسقاط حكومة البزاز المدنية والإمساك بزمام الأمور السياسية، مما هيأ المجال أمامهم للتملص من تنفيذ اتفاق حزيران١٩٦٦.

وخلال العامين ١٩٦٧-١٩٦٨ طغى الصراع العربي-الصهيوني على كافة المشكلات الأخرى في الوطن العربي، وهكذا ففي ظل انشغال القوات العراقية المسلحة بتدعيم الجبهة الأردنية، واتجاه الحكومة العراقية لتعزيز الموقف السياسي العربي، وتصاعد القوة العسكرية والسياسية للحركة الكردية وانتهاكاتها المستمرة، بقي الحل السلمي بعيدا عن التحقق. [٣]

---

(١) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) حول هذا الإعلان انظر عدنان عبد الجليل الحديثي، صدام حسين والمسألة الكردية والحكم الذاتي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢ وقارن مع طالب عبد الجبار حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٣) حسن نهار محاسنة، النظام السياسي ومشكلة الأكراد في العراق للفترة من ١٩٥٨-١٩٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان ٢٠٠٠ .

وفي تموز ١٩٦٨ تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من العودة إلى الحكم، وقد كان حل المسألة الكردية في جوهر أولوياته، حيث شرع الحزب ومنذ البدء إلى الإعلان عن رفضه لفكرة تبني الحل العسكري، لأن هذا الحل إلى جانب عدم حله للمشكلة، سيؤدي على الأرجح كما جرى في عام ١٩٦٣ إلى تزويد المؤسسة العسكرية بالنفوذ والمركز الذي يمكنها من الضغط على النظام. فضلا عن ذلك فإن قيادة البعث استشعرت- وهي في سنواتها الأولى مع الحكم- بأن الاستجابة لبعض المطالب المشروعة للأكراد سيزيد من فرص تعزيز الوحدة الوطنية وسيعطي لبقية الأحزاب والتيارات الوطنية الثقة والبرهان حول حسن نية النظام الجديد في حل مشكلات البلاد الأساسية[١]. إضافة لذلك فإن الحل السلمي سيكون السبيل الأجدى لإزالة مخاطر التدخلات الأجنبية المعادية للعراق، لاسيما من جانب إيران و (إسرائيل) والولايات المتحدة التي كانت تقدم مساعدات كبيرة إلى الملا مصطفى البارزاني. [٢] وعلى هذا الأساس حاولت القيادة العراقية حل المسألة الكردية أملا في أن يسهم هذا الحل في انتزاع قيادة الملا مصطفى من أحضان الشاه والأطراف الأجنبية الأخرى المعادية للعراق، ورغبة في تحقيق الاستقرار السياسي اللازم لعملية التنمية الوطنية الشاملة.

وهكذا أعلن قادة الحزب عن نيتهم إيجاد حل سلمي ودائم لهذه المسألة برغم اعتقادهم بحجم الصعوبات التي ستواجه هذه العملية والمتمثلة برفض بعض المتشددين داخل صفوف الحزب لفكرة تقديم تنازلات للأكراد. [٣] فضلا عن مشكلة

---

(1)Sa'ad . N. Jawad, the Kurdish problem ... OP. Cit. P. 179 وكذلك Mcdowall, The Kurds, Op. Cit. P. 21 .

(٢) ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٥، ص ١٥٧ .

(3) Mcdowall , Amodern history of the Kurds, Op. Cit. P. 323.

إقناع الرأي العام العراقي والعربي بأن هذا الحل القائم على الحكم الذاتي سوف لن يؤدي إلى انفصال الأكراد عن العراق[١].

لقد كان توجه حزب البعث لطرح المسألة الكردية على بساط الحل السلمي مدفوعا بعوامل عدة. الأول: هو التعاظم المتزايد لقوة الملا مصطفى العسكرية وتمكنه من مهاجمة منشآت النفط في كركوك بأسلحة جديدة ومتطورة ظهر فيما بعد اشتراك ضباط إسرائيليين في إدارتها[٢]. والثاني، وهو الأكثر أهمية فيتمثل في قرار إيران في نيسان ١٩٦٩ إلغاء معاهدة ١٩٣٧ الحدودية مع العراق مما صعد من المخاوف إزاء تصاعد الأطماع الإيرانية في شط العرب والخليج العربي. أما العامل الثالث فكان مشكلات العراق المتزايدة مع شركات النفط والخوف من عدم دفع عائدات النفط بشكل ثابت ومنتظم مما يعني خلق صعوبات مالية لأي عملية عسكرية شاملة قد تنوي الحكومة القيام بها ضد الملا مصطفى البارزاني[٣].

وهذا تم التوصل بعد مفاوضات شاقة بين الطرفين إلى بيان ١١ آذار ١٩٧٠، رغم الجدل الذي كان قائما في صفوف حزب البعث بين أنصار الحل العسكري المعارضين لتقديم مثل هذه الامتيازات الكبيرة للأكراد، وبين أنصار الحل السياسي الذي قاده الرئيس صدام حسين[*] والذين كانوا يرغبون بتسوية سلمية تنهي النزاع وتحقق الاستقرار.

---

(1)Sa'ad . N. Jawad, Op. Cit. P. 179.

(٢) د. أوري جووربانيل، دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، من بحوث ندوة مركز بارايلاف التي عقدت في جامعة تل أبيب ١٩٩٢، ص ص ٤٤-٤٦.

(٣) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧. وكذلك حسن نهار محاسنة، مصدر سبق ذكره.

(*) وفي هذا الشأن يقول الرئيس صدام حسين: "منذ وقت مبكر قبل الحادي عشر من آذار/١٩٧٠، قلنا أنه إذا ما عولجت القضية الكردية بتصور عسكري صرف نكون خاسرين حتى إذا ما اندحر آخر خندق من خنادق القوات المضادة في أعالي الجبال، أما إذا عولجت المسألة معالجة مبدئية وسياسية وفي إطارها الصحيح، فسوف نربح المعركة حتى ولو كان العدد المضاد كبيرا، وقد تحقق هذا التنبؤ.." انظر صدام حسين، خندق واحد أم خندقان، دار الحرية، بغداد ١٩٧٦، ص. وكذلك حزب

لقد شكل الاتفاق انتصارا تاريخيا للطرفين، فالحركة الكردية المسلحة نجحت في تحقيق أهدافها بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي، والحكومة أفلحت في نزع فتيل الحرب الاستنزافية بعد أن فشلت جميع الحكومات السابقة في إخمادها.

إن أهم ما جاء في الاتفاق، هو عد العراق يتكون من قوميتين العربية والكردية. وبموجب هذا الاتفاق وعدت الحكومة بإعطاء المناطق الكردية حكما ذاتيا خلال مدة لا تتعدى أربع سنوات (انظر الخارطة رقم ١)، كما تعهدت بتوزيع المناصب الرسمية على الأكراد ووفقا لنسبتهم من السكان، على أن يكون هناك نائب لرئيس الجمهورية من الأكراد، ووافقت الحكومة أيضا على إعطاء الأكراد حق تأسيس منظمات شعبية خاصة بهم، وعلى تعليم اللغة الكردية إلى جانب العربية في المناطق الكردية. وأصبحت اللغة الكردية إلى جانب العربية، لغة رسمية في الشمال، كما أن عفوا عاما عن المقاتلين الأكراد قد صدر وأخلي جميع المعتقلين منهم. بالمقابل تعهد الأكراد بتسليم سلاحهم الثقيل إلى الحكومة وبحل جماعاتهم المسلحة. وأكدت الحكومة من جانب آخر على أن كردستان جزء لا يتجزأ من العراق وأن الحكومة هي صاحبة القرار فيما يخص النفط والسياسة الخارجية والأمن والدفاع. [١] وقد قامت الحكومة المركزية، خلال السنة التالية على توقيع هذه الاتفاق بتنفيذ الكثير من تعهداتها [٢]، فخصصت أموالا كبيرة لتنمية المنطقة الكردية، وبناء المدارس والمستشفيات، وسمحت بنشر المطبوعات العلمية الكردية وتوزيعها في كردستان، وتم تعديل الدستور العراقي، وعد من القوانين وفقا للاتفاق. ومع أن قانون الحكم الذاتي عد خطوة مهمة في طريق تثبيت الحقوق

البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، القطر العراقي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزيران ١٩٨٢، دار الحرية، بغداد ١٩٨٣، ص ٥٩.

(١) انظر النص الكامل لبيان مجلس قيادة الثورة في ١١/آذار/١٩٧٠.

(٢) صدام حسين، موضوعات في الثورة والعمل الثوري، المختارات، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٤، بغداد ١٩٨٨، ص ٩٢.

القومية الكردية، إلا أن الحقيقة تقتضي القول إن القانون لم ينج من التعثر شأنه في ذلك شأن الكثير من التجارب السياسية المماثلة في العالم، فمن سياق تطور الأحداث التي مرت بها المنطقة الكردية يتضح أن القانون أصابته عند التطبيق العملي بعض السلبيات. فقد عجز عن إقناع المواطن الكردي بأن المؤسسات الدستورية، التشريعية والتنفيذية التي جاء بها القانون، قد نجحت في تحقيق طموحاته السياسية والاقتصادية، كما عجز عن إقناع المواطن الكردي بأنه (القانون) استطاع تدارك الأخطاء السياسية والاجتماعية التي ارتكبتها الحكومات العراقية السابقة بحقه، لاسيما في ضوء الأخطاء الإدارية والسياسية التي أخذ يرتكبها المسؤولون المحليون القيميون على تنفيذ بنود الاتفاق[١]. فضلا عن ذلك فإن حالة عدم الثقة التي شابت نظرة الطرفين (الحكومة والأكراد) تجاه الاتفاق، قد أضعفت من قيمته المبدئية والتطبيقية. فالحكومة كانت ترى فيه خطوة نحو وضع أفضل قد يؤثر مستقبلا على وحدة العراق السياسية لاسيما في ضوء استمرار الارتباطات الخارجية للبارزاني. في حين وجد الأخير أن الإبقاء على باب العلاقة مفتوحا بينه وبين إيران و (إسرائيل) والولايات المتحدة هو أمر ضروري (لإجبار) الحكومة على تنفيذ بنود الاتفاق. [٢]

---

(١) وردت الإشارة إلى هذه السلبيات في البيان الختامي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث انظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، القطر العراقي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني ١٩٧٤، ص ص ٩٢-٩٤.

(٢) د. وصال العزاوي، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣. وقارن مع:

Mcdowall , Amodern history of the Kurda Op. Cit. 330 وكذلك M. Short and A, Mcder mott, the Kurds, Op. Cit. P. 13.

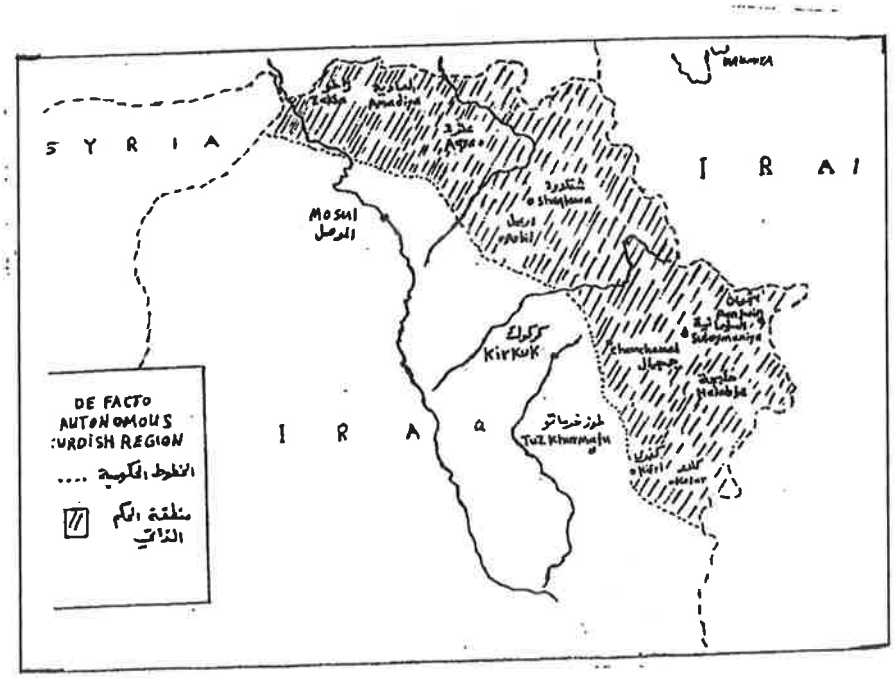

الخارطة رقم (١) وتمثل حدود الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق وفق ما جاء في بيان آذار ١٩٧٠

المصدر:

David Mcdowall, A modern history of the Kurds, London: I. B. Tauris, 1996, P. 374

وهكذا فما أن حل عام ١٩٧٢ حتى أثبت الطرفان فشلا في التلاقي، ومما زاد الوضع سوءا هو استمرار البارزاني بسياسة الباب المفتوح مع الأطراف التي تريد الإساءة إلى العراق[١] لاسيما إيران التي استمرت بنهجها القائم على استخدام الورقة الكردية لإرغام العراق على التنازل عن بعض حقوقه السيادية في شط العرب. وبالفعل فما أن قبل العراق مبدأ التفاوض مع إيران ووقع اتفاق الجزائر المعروف عام ١٩٧٥، حتى أوقفت إيران كل مساعداتها للأكراد، وهو ما أدى إلى انهيار الحركة الكردية وهروب أبرز قادتها إلى إيران.

بعد الفشل الكبير الذي منيت به حركة البارزاني في آذار ١٩٧٥، برزت إمكانية موضوعية لقيام علاقات جديدة بين الحكومة والقيادة الكردية، إلا أن الارتباطات التي أخذ يؤسسها قادة الحزب الديمقراطي مع إيران لفتح تحالف جديد فضلا عن أن بقاء الشعور بالقوة إزاء الانتصار الذي حققته الحكومة في آذار ١٩٧٥ قد أبعد فرصة التلاقي بين الطرفين. [٢]

وهكذا ففي عام ١٩٧٧، استأنفت بعض الفصائل الكردية نوعا من القتال المسلح في المناطق الجبلية. وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠، كان من الطبيعي أن يتفاقم نشاط مثل هذه الحركات في ظل انشغال الجيش العراقي في الحرب مع إيران، وفي ظل ازدياد الدعم الذي أخذ يقدمه الجانب الإيراني لها [٣]. وفي عام ١٩٨٢، حاول الطالباني استغلال انشغال العراق بالحرب مع إيران، وارتباط خصمه السياسي مسعود البارزاني بتحالف مع الأخيرة، للحصول على تنازل من الحكومة العراقية، واعتراف به كممثل للشعب الكردي،

---

(١) انظر التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣-٩٤.

(٢) محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٠ ، ص ٧٤.

(٣) أحمد ناجي قمحة، أكراد العراق: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، ص ١٣٤ وقارن مع د. وليد عبد الناصر، العراق وضغط البيئتين الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

فأجرى سلسلة من المحادثات، يبدو أنها لم تثمر عن أي اتفاق سياسي معين[1] وبفشل هذه المحاولة كان الطريق مفتوحا أمام حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة الشمالية، حيث تعقدت المسألة الكردية وتعمقت الهوة بين الطرفين وبشكل لم يسبق له مثيل.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في آب ١٩٨٨، كانت هنالك فرصة لرأب الصدع وصياغة علاقات جديدة أو التمهيد لها، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب تصاعد التدخلات الخارجية. وخلال أزمة الكويت والحرب ضد العراق ومنذ ١٩٩٠/٨/٢ ولغاية ١٩٩١/٢/٢٨، وقفت القيادات الكردية (على الأقل علانية) على الحياد مع برقية للرئيس صدام حسين موقعة من قبل البارزاني والطالباني تتعهد بعدم دعم أي عدوان أمريكي على العراق[2]. وإثر أحداث الغوغاء التي حصلت شهري آذار ونيسان من عام ١٩٩١، تمكنت القوات العراقية من إعادة فرض سيطرتها على معظم مناطق كردستان، وهو ما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من الأكراد إلى الحدود التركية والإيرانية. وقد استغلت بعض دول التحالف المضاد للعراق (امريكا وبريطانيا وفرنسا) هذه الحالة، فأقامت بدعم تركي ما سمي بـ (المناطق الآمنة) (Save Haven) في شمالي العراق، وتمكنت هذه الدول وبإجراء منفرد وغير شرعي، وتحت واجهة القرار الدولي (٦٨٨) الذي صدر في نيسان ١٩٩١، من فرض حظر جوي على الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦. مما أدخل المنطقة في متاهة جديدة، حيث فقدت الحكومة المركزية سيطرتها على هذه المنطقة، وتعطلت سيادتها. أما الفصائل الكردية، فرغم أنها ظاهريا أصبحت المتحكم في إدارة شؤون المنطقة عبر انتخابها مجلساً محلياً وتأسيسها حكومة

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٣٤-١٣٦.

(٢) د. وميض نظمي، التحالف العربي الكردي من عبد الناصر إلى الطالباني، صحيفة القدس العربي، لندن ٢٧-١٩٩٦/١٢/٢٨.

محلية[1] إلا أنها واقعيا أصبحت منقادة للإرادة الأمريكية والبريطانية التي نجحت في إدامة القطيعة بينها وبين الحكومة المركزية، مثلما حصل في عام ١٩٩١، عندما بدأ الحوار بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق ينهي النزاع القائم بينهما، حيث عملت الولايات المتحدة على ممارسة ضغوطها باتجاه دفع الأطراف الكردية لعدم التوقيع على الاتفاق النهائي، بهدف إفشال الحوار، ومنع عودة الحكومة المركزية إلى المنطقة الكردية.

ومع أن الدعوات التي وجهتها الحكومة المركزية للفصائل الكردية للعودة إلى الحوار، وإنهاء الواقع شبه الانفصالي القائم الآن في كردستان، يثبت حسن النية في توجهات الحكومة المركزية لإنهاء المشكلة، إلا أنه يبدو أن ضعف الثقة المتبادل لدى الطرفين والضغوط التي تتعرض لها الفصائل الكردية من قبل الولايات المتحدة باتجاه إبقاء الواقع الراهن، ما زالت تشكل عقبة في طريق إعادة الحوار، مما يثبت أن البعد الداخلي الناجم عن وجود العلاقة المتوترة بين الحكومة والفصائل الكردية ما زال يضرب بأعماقه في اتجاه بلورة الأسباب المفضية إلى بقاء باب المشكلة الكردية مفتوحا من غير حل.

---

(١) د. صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧-١٨ وكذلك مجلة الوسط، العدد ٢٤١، لندن، أيلول ١٩٩٦، ص ١٥.

المبحث الثاني
دول الجوار وآليات التدخل في المسألة الكردية

مكن وجود الأكراد كعنصر (فصل) بين العرب والفرس والأتراك- لاسيما في ظل حرية تحركهم النسبية على حدود الدول الثلاث- من الحصول في معظم الأحوال على قدر من المناعة في مواجهة التأثير والسيطرة التامتين سياسيا وثقافيا للأقوام المجاورة. (١)

ورغم أن وجود الأكراد كأقلية قومية في العراق شكل إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامها كورقة ضاغطة للتدخل في شؤون العراق الداخلية، إلا أن مراجعة التاريخ السياسي المعاصر للعراق، تؤشر لنا بأن التدخلات الإقليمية عبر بوابة المسألة الكردية، لم تكن منكشفة بالشكل الذي هي عليه الآن، بسبب توافق وجهات نظر العراق في الحقبة الملكية المنصرمة مع الدولتين الإقليميتين المجاورتين (تركيا-إيران) حول أساليب احتواء التأثيرات السلبية لهذه المسألة، وهو ما حدث في حلف سعد آباد (١٩٣٧) وحلف بغداد (١٩٥٥). إلا أن قيام النظام الجمهوري في العراق في تموز ١٩٥٨، وما أفرزه من تحولات في توجهات العراق الخارجية ومنها انسحابه من الأحلاف الإقليمية والدولية، قد أبرز إمكانية استخدام المسألة الكردية لمواجهة التأثير المتنامي لثورة تموز ولعبد الكريم قاسم. من هنا سعت بعض دول الجوار ولاسيما إيران ومنذ بداية العهد الجمهوري إلى استخدام هذه المسألة، كورقة ضاغطة ضد النظم السياسية في العراق، بهدف إجبارها على القبول بدور إيراني مهيمن في المنطقة أو تبني المطالب الإيرانية المتعلقة بتعديل الحدود وبالشكل الذي يتوافق مع الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية.

---

(١) د. وليد عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

المطلب الأول

الدور الإيراني في إثارة المسألة الكردية

شكلت حالة الاختلاف القومي والتباين المذهبي، والتنافر الإيديولوجي والارتباط الخارجي، فضلا عن التطلع لدور إقليمي منفرد، أبرز أوجه التباعد والخلاف بين السياستين العراقية والإيرانية، منذ تأسيس الدولة العراقية في بداية العشرينات والى اليوم.

ومع أن وجود الأكراد كأقلية تطالب بحقوقها القومية في كل من العراق وإيران، قد حفظ السياستين العراقية والإيرانية للالتقاء في مراحل متباينة ومجابهة المطالب المتصاعدة للأكراد، وخصوصا في ظل العهد الملكي (معاهدة سعد أباد ١٩٣٧/حلف بغداد ١٩٥٥). إلا أن فسحة الانفراج في العلاقات لم تتم طويلا، إذ سرعان ما تعرضت تلك العلاقات لأزمات خطيرة بسبب وجود المسألة الكردية التي شكلت وسيلة من وسائل الضغط السياسي لاسيما من جانب إيران ضد النظام السياسي في العراق، وخصوصا في ظل العهد الجمهوري. إذ أشر نجاح ثورة تموز ١٩٥٨ بداية مرحلة جديدة ومهمة بالنسبة للعراق وللمنطقة والمسألة الكردية. فقد أثار الدعم والحرية النسبية التي حظيت بها الحركة القومية الكردية في العراق، آمال الشعب الكردي في مناطق كردستان المجاورة ولاسيما في إيران، الأمر الذي دفع شاه إيران إلى النظر في سقوط النظام الملكي المجاور والحليف، ووصول حكم وطني متحالف مع الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي باعتبارها مؤشرات تحتم عليه إيجاد الوسائل اللازمة لمواجهتها. وبالفعل فقد كان رده سريعا، إذ سرعان ما نجح في تجميع أعداد كبيرة من الإقطاعيين الأكراد والعشائر الكردية المتضررة من قيام الجمهورية العراقية، وتطبيق الإصلاح الزراعي فيها، وذلك

لاستخدامها ضد النظام العراقي الجديد. إلا أن محاولته تلك لم يكتب لها النجـاح، إذ لم تشكل تلك المحاولة أي خطر على الجمهورية الفتية. (١)

وفي عام ١٩٦١ سنحت فرصة ذهبية لشاه إيران، تمكن مـــن اســتغلالها بدرجة كبيرة، وذلك عندما بدأت الحركة الكردية المسلحة نشاطها فـــي كردســتان العراق. لقد وجد الشاه أن بإمكانه إضعاف العراق عن طريق دعم الحركة الكردية، وغلق المنفذ أو الملجأ الذي يحتمي به أكراد إيران عن طريـــق تطويـــق الحركـــة الكردية المسلحة في العراق بمساعداته وتغلغله فيها. لقد نجحت تلك السياســة فـــي إدامة نشاط الحركة الكردية المسلحة في العراق لمدة أربعة عشر عامـــا، تمكنـــت خلالها إيران من تحقيق أهدافها في إضعاف العراق واختراق وحدته الوطنية(٢) وقد كان لهذا الأمر دور في بروز المطالب الإيرانية المتعلقة بترسيم الحدود السياســـية مع العراق(٣) ، إذ أنه ونتيجة لاتفاقية الجزائر توقـــف الدعـــم الإيرانـــي المباشـــر للمتمردين الأكراد، وأغلقت نشاطاتهم المعادية للعراق(٤)؛ مما ساهم فـــي هزيمـــة الحركة الكردية المسلحة وهروب قادتها إلى إيران، فانتهت مقاومة الأكراد بكارثـــة حلت بهم وبنقاط عدة سجلها شاه إيران على حسابهم ولقاء دمائهم. *

---

(١) د. سعد ناجي جواد، الحركة القومية في إيران، منشور في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشـكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغـــداد، ١٩٨٩، ص ٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣ وقارن مع طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثـــائق العراقيـــة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.

(٣) محمد وصفي أبو مغلي، التحدي الإيراني للأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١. د. وليد عبد الناصر، أكراد العراق...، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩. وكذلك

Mcdowall, The Kurds, Op. Cit. p. 10.

(4) Mcdowall , The Kurds, Op. Cit. P. 10.

* يمكن تلمس هذا الأمر في الشهور الأخيرة من المواجهة العسكرية بين الحركـــة الكرديـــة والحكومـــة العراقية، حيث قدمت إيران في تلك الحقبة مساعدات مالية وعسكرية بدون حساب إلى الأكراد لتعزيز موقفهم تجاه الحكومة، وحتى يحصلوا هم على شروط أفضل. لقد كانت النتيجـــة أن الأكـــراد كـــانوا

لقد تمكنت إيران من خلال دورها في إثارة المسألة الكردية، من التغلغل والسيطرة على الحركة الكردية المسلحة، ومن حشد قواتها داخل الأراضي العراقية، وإغراق المنطقة بالبضائع والأموال المهربة، والأدهى من ذلك أنها جعلت من أراضيها، أي الأراضي الإيرانية، ممرا لكل المساعدات ووفود المخابرات الإسرائيلية والغربية الذاهبة إلى الحركة الكردية المسلحة[١]، حيث كانت طهران بمثابة المركز الذي تدار منه العلاقة بين الحركة الكردية و (إسرائيل)، فالذاهب إلى كردستان يأتي عن طريق إيران والذاهب منها يعود بواسطة الطريق ذاته. [٢]

لقد شكلت إيران في عهد الشاه أحد أضلاع المثلث الإيراني-الصهيوني الأمريكي، الذي تولى رعاية الحركة الكردية المسلحة وأمدها بعوامل الديمومة والاستمرار عن طريق المساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدم للحركة طيلة قيامها بهدف الاستمرار في إنهاك العراق وزعزعة استقراره الداخلي [٣]، وبالتالي صده عن الانشغال بالقضايا ذات الاهتمام العربي المشترك.

ورغم سقوط الشاه ومجيء الحكم الجديد في شباط ١٩٧٩، فإن إيران ظلت ملتزمة في نهجها السابق القائم على توظيف الورقة الكردية كإحدى نقاط المواجهة مع العراق. وقد أتاح قيام الحرب العراقية الإيرانية الفرصة للنظام الإيراني لتصعيد دعمه لأكراد العراق، كإحدى أساليب الضغط على الحكومة العراقية[٤] فقدم تسهيلات إلى قادة الحركة الكردية الذين لم يتوانوا بدورهم عن تأييد الثورة الإيرانية سعيا وراء دعمها، على الرغم من الوسائل القمعية العنيفة التي استخدمها النظام

يقاتلون بقوة بينما الإيرانيون يفاوضون من موقع القوة فيحصلون على تنازلات وشروط أفضل. وهو ما حصل في آذار ١٩٧٥. انظر في ذلك: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣. وكذلك مجلة الوسط، العدد ٣٩٨، لندن تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٣٢.

(١) د. أسعد ناجي جواد، الأقليات في الوطن العربي والأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٢) مجلة الوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(3) Gassemlou , Op. Cit. P. 14.

(٤) د. وليد عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

الإيراني الجديد ضد الأكراد الإيرانيين. وقد استمرت إيران في سياستها الداعمة لأكراد العراق، فمنحتهم حق استخدام الأراضي الإيرانية كقاعدة انطلاق لتهديد الوحدة الوطنية العراقية، بالرغم من التعهدات التي قطعتها في اتفاقية الجزائر، والقاضية بوقف الدعم المسلح للحركة الكردية[1].

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أخذ التحدي الإيراني أبعادا جديدة شكلت في مجملها تحديا معلوما لوحدة العراق الوطنية وللأمن القومي العربي. فقد أظهر عقد التسعينات تطلعات إيرانية واضحة لتحقيق الكثير من الأهداف الكامنة في المراحل السابقة على الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، وما نجم عنها من تراجع دور العراق الإقليمي، لعل في مقدمتها، إضعاف العراق، عبر محاولة التأثير عليه من الداخل، بالتآمر على وحدته الوطنية ودعم الفصائل الكردية وتسليحها وتدريبها واختراق حدوده[2] ولعل أخطر ما في الدور الإيراني هو قيام إيران بإثارة الاضطرابات وأعمال العنف في جنوبي وشمالي العراق، في المرحلة التي أعقبت انسحاب العراق من الكويت ١٩٩١[3]. وفي الوقت الذي توارت فيه المشكلة الطائفية في جنوبي العراق سريعا فإن المشكلة الكردية بقيت من أهم المحاور التي استغلها الجانب الإيراني بشكل سلبي، حيث تكررت التدخلات الإيرانية منذ بداية عام ١٩٩١ والى الآن لتصل إلى عشرات المرات، بدعوى مطاردة أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يتخذ من كردستان العراق مقرا لانطلاق عملياته ضد الحكومة الإيرانية، ولعل أهم تلك التدخلات هي التي حصلت في آب

---

(١) ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٢) د. عبد السلام بغدادي، الأمن القومي العربي... ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) د. خلدون ناجي معروف وكريم سيد كنبار، إيران وإسرائيل: دراسة في تفسير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، نشرة الدراسات الدولية، العدد (١)، مركز بحوث الجمهورية، بغداد، تشرين أول ١٩٩٢ ، ص ١٥.

١٩٩٦، في ذروة الصراع الحاصل بين الفصائل الكردية العراقية[١] لمساندة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وهو ما دفع القوات العراقية للدخول إلى مدينة أربيل في بداية أيلول ١٩٩٦، مما صعد في حينها من احتمالية وقوع مجابهة عسكرية بين الدولتين. [٢] وخلاصة القول إن الميراث السلبي والخبرة الصراعية بين البلدين ساهمت إلى حد كبير في استمرار التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية عبر المسألة الكردية، ورغم القواسم السياسية المشتركة التي تجمع الدولتين حاليا، وعلى رأسها معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة فضلا عن التحالف الصهيوني التركي، إلا أنه لا يلوح في الأفق ما يشير إلى أن إيران ستوقف تدخلاتها في شمالي العراق لاسيما وان التطلع الإيراني لدور إقليمي ودولي متميز في الخليج والوطن العربي وجواره ما يزال قائما، فضلا عن أن استمرار حالة الوهن والضعف في الوضع العراقي والعربي على الصعيد العسكري والاقتصادي إثر الحرب ضد العراق لا تزال تشكل عامل إغراء لإيران للاستمرار في نهجها التدخلي.

والأمر الأكثر دلالة في هذا الأمر هو أن غياب التفاهم العراقي-الإيراني حول سبل معالجة المسألة الكردية عبر الاتفاق الثنائي أو المؤتمر الإقليمي هو الذي سيبقى باب التدخل الإيراني لإثارة هذه المسألة قائما إلى اجل غير مسمى؛ مما يشكل تهديدا مفتوحا وواضح المعالم للأمن الوطني العراقي ومن ثم للأمن القومي العربي.

---

(1) The daily News, Ankara, Friday, december 12, 1997, P. 1.

(٢) د. ممدوح أنيس فتحي، حرب الخليج الثالثة: ضربة الصحراء، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، ص ١٩٨ وقارن مع محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، مصدر سبق ذكره ص ١٧٧.

المطلب الثاني

الدور التركي في إثارة المسألة الكردية

شكلت المسألة الكردية هاجسا أمنيا وسياسيا واجتماعيا متصاعدا لغالبية الحكومات التركية المتعاقبة. وتعود هذه المسألة إلى بدايات تكوين الدولة التركية المعاصرة على يد مصطفى كمال أتاتورك في بداية العشرينات من هذا القرن، حينما تم اتخاذ العديد من الإجراءات القسرية التي حددت من عملية الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي[1]، ولكنها تصاعدت بشكل عنيف عقب بدء حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٨٤ صراعه المسلح ضد الدولة للحصول على حق تقرير المصير للأكراد في جنوب شرق الأناضول. وقد جرى إخضاع هذه المسألة لكافة آليات التعامل بدءا من اتجاهات الاستبعاد والتجاهل، وما تبعها من عزل مجتمعي وسياسي وتنموي، مرورا بسياسات الاستيعاب والدمج المتفاوت في السياسة والمجتمع التركيين، وانتهاء بأعمال الخيار العسكري لإنهاء هذه المسألة برمتها، وفشلت هذه الخيارات منفردة ومجتمعة في حسم إشكالية التعامل التركي مع المسألة الكردية، نظرا لطبيعة المسألة ذاتها، من ناحية، والتكلفة العالية لكل آلية من آليات التعامل، من ناحية أخرى، إلا أنه دوما كان الخيار العسكري هو المفضل لدى أغلب الحكومات التركية منذ بدء المسألة الكردية والى اليوم[2].

---

(١) صلاح سعد الله، المسألة الكردية في تركيا: مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٩١، ص ٣٦ وكذلك روبرت تيدجار، أقليات في خطر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦. وكذلك كندال نزان، أكراد تركيا: الاضطهاد القومي وأشكاله، مجلة دراسات كردية، العدد (١-٢)، السنة الثانية، المعهد الكردي، باريس، كانون الثاني ١٩٨٥، ص ٦٦ وما بعدها.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للنشر، لندن ١٩٩٧، ص ص ١٠٠-١١٠ وقارن مع الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة عملية الفولاذ والمسألة الكردية في السياسة التركية، نشرة تقديرات استراتيجية، العدد (١) القاهرة، نيسان ١٩٩٥، ص ٢٩.

وعند استعراض الدور التركي في إثارة المسألة الكردية في العراق، يتبين أن تاريخ العلاقات العراقية التركية منذ بداية تأسيس الدولتين، لم يكن تاريخا تصادميا، بل على العكس، فقد شهد ذلك التاريخ تعاونا واضحا بين الطرفين لاحتواء الآثار السلبية للمسألة منذ بدايتها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ميثاق سعد آباد ١٩٣٧ وحلف بغداد ١٩٥٥ المشار اليهما آنفا، فضلا عن الاتفاقات الثنائية التي عقدت لاحقا والتي شكلت ميدان حكم على تعاون الطرفين لمكافحة العمليات المسلحة التي يقوم بها الأكراد على جانبي الحدود المشتركة. (١) ورغم التحفظات التي أبدتها تركيا إزاء إقدام العراق على منح أكراده حكما ذاتيا يعترف بحقوقهم القومية، مخافة انعكاس هذا الأمر سلبا على الأكراد الأتراك، إلا أن العلاقات العراقية التركية استمرت دونما أن تتأثر بهذا الموقف نظرا لحجم العلاقات السياسية والاقتصادية التي ربطت الجانبين، والتفهم التركي لطبيعة الظروف التي دفعت العراق إلى إصدار بيان الحكم الذاتي عام ١٩٧٠. إلا أن نقطة الافتراق في التعاون العراقي التركي لاستئصال الانعكاسات السلبية للمسألة الكردية تمثل في عام ١٩٩١ وبعد الحرب ضد العراق والمشاركة التركية فيها، إذ ظهرت معالم سياسة تركية جديدة تجاه أكراد العراق، حينما بدأت تركيا بلعب دور واضح في التحريض والدعم المعنوي والسياسي للتحرك الكردي في شمالي العراق عقب توقف العمليات العسكرية في الخليج العربي، فتبنت الاقتراح الأمريكي عام (١٩٩١) بإنشاء ما سمي بالمناطق الآمنة لحماية الأكراد. (٢) ثم تواصل دورها من خلال ما سمي

---

(١) د. وصال العزاوي، المتغير الكردي في علاقات تركيا بدول الجوار الجغرافي، نشرة دراسات الشرق الأوسط، مركز أبحاث أم المعارك، الجامعة المستنصرية، بغداد، شباط ١٩٩٨، ص ٣١٢ وقارن مع د. دهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية، من بحث المؤتمر العلمي السنوي الرابع لمركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ٢٩-٣٠ آذار ٢٠٠٠م.

(2) Nezehi cakar, Turkey's Security challenges, Perceptions: Journal of international affairs, Ankara: center for strategic research vol. 1, No. 2, 1996. P. 17.

وكذلك، خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية...، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

بعملية توفير الراحة التي استدعت مرابطة أسراب من الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في قاعدة "انجرليك" الجوية، ولقد حاولت تركيا، أكثر من مرة، أن تتولى بقواتها الجوية والبرية أداء المهمة المحددة لعملية (توفير الراحة) المزعومة دونما حاجة إلى الأسراب الأمريكية والبريطانية والفرنسية، وان تنفذ الطائرات التركية بمفردها طلعات المراقبة والتحقق، وحماية الأكراد العراقيين من أي هجوم محتمل [١].

لقد شكلت الحرب ضد العراق بوابة كبرى لخروج تركيا من عزلتها الإقليمية، حيث كانت تركيا. في مقدمة الدول التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها بدور بارز لإنشاء بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب وتدمير قدرات العراق العسكرية[٢]، وقد جاء التحالف التركي- الصهيوني ليعزز من هذا التصور، إذ شكل مقدمة لترتيبات أمنية جديدة تهدف إلى الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة عبر إقامة تحالف ثلاثي بين واشنطن وأنقرة وتل أبيب، ولاشك أن التدخلات التركية المستمرة في شمالي العراق، لا تعدو أن تكون جزءا من خطة أمريكية ترمي إلى إضعاف العراق وتقييد حركته الإقليمية عبر إفساح المجال للشريك التركي للقيام بجزء من هذه المهمة. [٣]

ورغم إعلان السياسيين الأتراك، بأن بلادهم مع وحدة العراق وسلامته الإقليمية ، وإن التدخلات التركية لا تعدو أن تكون وسيلة من وسائل مواجهة العمليات (الإرهابية) لحزب العمال الكردستاني التركي[٤] إلا أن قراءة متمعنة

---

(١) د. هيثم كيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية- التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٥٤. وكذلك

M.B. Aykan, Turkey's policy in northern Iraq, 1991-1995, London: middle eastern studies vol. 32, No. 4 1996 P. 343.

(٢) د. هيثم الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣) عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٤) حول وجهة النظر هذه انظر: N. Cakar, Perceptions, Op. Cit. P. 17

للنوايا غير المعلنة لتركيا، ولدورها الجديد في المنطقة وارتباط ذلك بالأهداف الأمريكية والصهيونية المتعلقة بالعراق، والمنطقة العربية، يكشف عن نوايا وأهداف أخرى تحاول تركيا تحقيقها من وراء تدخلاتها المستعمرة في شمالي العراق. من خلال التمسك بالإجراءات التالية:

١- استمرار العمل لإبقاء العراق قوة إقليمية ضعيفة، والسعي لإبقاء الواقع الأمني القائم في كردستان عبر دعم وتعزيز العلاقات مع الفصائل الكردية المسلحة في شمالي العراق، بهدف إبقاء الباب مفتوحا أمام استمرار التدخلات التركية لمكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني التركي وهو ما توضح في استضافة تركيا لأكثر اجتماعات المصالحة بين الفصائل الكردية المسلحة[١].

٢- إقامة منطقة أمنية في كردستان العراق، على غرار المنطقة الأمنية التي أقامها الكيان الصهيوني في جنوبي لبنان، بهدف منع تسلل مقاتلي حزب العمال إلى تركيا عبر الحدود العراقية [٢] وهو ما أعلنته (تانسو تشيلر) رئيسة الوزراء التركية السابقة في أيلول ١٩٩٦، حينما أشارت إلى أن تركيا ستقوم بتوطين مئة ألف مواطن (تركماني/عراقي) في هذه المنطقة ليتولوا مهمة التصدي لهجمات حزب العمال، وستقوم تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة و(إسرائيل)، بنصب نظام اليكتروني متطور للمراقبة الأرضية على طول الحدود العراقية

وكذلك عبد الله صالح، أبعاد الحملة التركية على الأكراد، السياسة الدولية، العدد ١٢١ تموز ١٩٩٥، ص ص ١٥٦-١٥٧ وكذلك اسماعيل صويصال، العلاقات التركية- العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠-١٩٩٠) منشور في: مجموعة باحثين العلاقات العربية- التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣١٨.

(١) د. جلال عبد الله معوض، العرب ودول الجوار المشرقي. مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٢) نشرة تقديرات استراتيجية، العدد (١) مصدر سبق ذكره، ص ٣١، وكذلك محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

التركية[1] في حين سيتولى القمر الصناعي التركي (تركسات) مهمة مراقبة المنطقة جويا، وسيقوم عشرات الآلاف من الجنود الأتراك بالتمركز في هذه المنطقة، وعلى طول الحدود بين العراق وتركيا وبعمق يتراوح بين ٥-١٥كم.[2] ورغم أن الاقتراح التركي لم يتم تنفيذه عمليا بسبب المعارضة العربية والدولية، إلا أنه يبقى في حيز المشاريع المستقبلية التي تنوي تركيا إقامته في المنطقة عبر تدخلاتها المستمرة.

٣- وارتباطا بما تقدم، أخذت تركيا بإثارة مسألة التركمان في العراق، بهدف إبرازهم سياسيا، وفتح جبهة لاستنزاف العراق[3] . وقد تعززت التوجهات التركية في هذا المجال، في اتفاق أنقرة الذي وقعه الفصيلان الكرديان الاتحاد الوطني، والديمقراطي الكردستاني، والخاص بوقف إطلاق النار بينهما في ١٩٩٦/١١/١٥ فقد تضمن الاتفاق بندا نص على إدخال التركمان في عملية السلام في كردستان العراق، من خلال إشراكهم في اللجان المشرفة على وقف إطلاق النار. وتعيين خطوط التماس بين المناطق الخاضعة لسيطرة الفصيلين، مع السماح للتركمان بالإبقاء على روابطهم الثقافية مع تركيا. [4]

٤- تسعى تركيا إلى استغلال حالة الضعف التي يمر بها العراق، لإمرار مقترحاتها المتعلقة بتعديل الحدود العراقية التركية، حيث بدأ الخطاب السياسي التركي يلمح إلى ما يسمى "حقوق تاريخية" سابقة في بعض مناطق العراق الشمالية

---

(١) د. جلال عبد الله معوض، المصدر نفسه، ص ١٧٨. وكذلك د. دهام محمد العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، التدخل الإسرائيلي في شمالي العراق، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ١٩٩٨، ص ص ١٢٠-١٢١ وكذلك أحمد ناجي قمحة، أكراد العراق: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

(3) M. B. Aykan, Turkey's Policy in northern Iraq... Op. Cit. P. 352.

(٤) د. جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨. وقارن مع د. وليد عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

والشرقية[1]، فقد طالب الرئيس السابق التركي سليمان ديميريل في آيار ١٩٩٥ بإعادة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا، وزعم بأن ولاية الموصل ما زالت تابعة لتركيا، وأكد لمجموعة صحيفيين "أن بعض نقاط الحدود قد رسمها الجيولوجيون، وان تركيا تبدأ من المناطق التي ينتهي بها البترول "واصفا إياها بالحدود البترولية [2]، مما يعطي التدخلات التركية في شمالي العراق أبعادا اقتصادية.

٥- إضافة إلى ما تقدم، يمكن القول إن المسألة الكردية والتدخل التركي فيها، قد اختلطت بقضية المياه في العلاقات بين تركيا والعراق وكذلك سوريا، حيث تسعى تركيا إلى استخدام مياه نهري دجلة والفرات، كوسيلة لتطويع الإرادة السياسية لكل من الدولتين العربيتين، والضغط عليهما لوقف ما تدعيه تركيا الدعم العراقي والسوري لحزب العمال الكردستاني التركي الذي يتخذ من سوريا مقرا له[3] حيث تقوم تركيا الآن بتنفيذ عشرات المشاريع والسدود على النهرين المذكورين. ورغم التبريرات التركية المعلنة من أن تلك المشاريع ذات أبعاد تنموية خالصة تستهدف تطوير مناطق جنوب شرق تركيا، إلا أن

---

(١) د. هيثم كيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦. وكذلك صحيفة الشرق الأوسط، لندن، حزيران ١٩٩٨.

(٢) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، انحسار الاجتياح التركي لشمالي العراق، نشرة تقديرات استراتيجية، العدد (٤) القاهرة أيار ١٩٩٥، ص ١٢. وكذلك محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) حول الإتهامات التركية انظر: عماد قدورة، العلاقات التركية العربية في عهد أربكان، نشرة قضايا دولية، العدد (٣٥٦)، السنة السابعة، إسلام أباد، تشرين أول ١٩٩٦، ص ٢٠. وكذلك صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧. وكذلك د. نازلي معوض، التقارب التركي العربي... مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧، خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية... مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢، وكذلك هدى الحسيني، تركيا إلى أين؟ صحيفة الشرق الأوسط، لندن، حزيران ١٩٩٨.

الواضح أن ما تقوم به تركيا يتعدى الأبعاد التنموية إلى أبعاد ذات دلالات سياسية تقف المسألة الكردية في مقدمتها. (١)

٦- أدركت تركيا أن تدخلاتها في شمالي العراق لا يمكن أن تتم دون موافقة أمريكية مسبقة على تلك التدخلات، ولذلك وجدت تركيا أن من الضروري استمرار اتفاقها مع الولايات المتحدة إزاء استمرار الوضع القائم في كردستان العراق، عبر السماح للقوات الأمريكية والبريطانية بالتواجد على أراضيها لتأمين حماية ما يسمى "المناطق الآمنة للأكراد العراقيين، ومنع الطيران العراقي من التحليق شمال خط العرض ٣٦. (٢)

٧- ساهم الاتفاق التركي الصهيوني في زيادة فرص الضغط التركي على الأمن القومي العربي، عبر تطويقه والالتفاف عليه، وزرع مواقع للوجود العسكري الأجنبي فيما حوله. فقد فسح الاتفاق المجال أمام زيادة التنسيق التركي الصهيوني في ميدان المراقبة والتجسس وتبادل المعلومات، كما فسح المجال أمام العناصر الأمنية الصهيونية بالتواجد على الأراضي التركية والتسلل منها إلى شمالي العراق لنصب أجهزة تجسس ومراقبة ضد كل من العراق وسوريا(٣)، مما يعطي الانطباع بأن الكيان الصهيوني ليس بعيدا عن أهداف التدخلات التركية في كردستان العراق، وبالتالي ليس بعيدا هو الآخر عن التدخل في شمالي العراق، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب القادم.

---

(١) عدنان البياتي، الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية، مجل شؤون الأوسط، العدد ٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ٢٠٠٠ ، ص ٣٧.

(2) M. B. Aykan, Op. Cit. P. 345.

(٣) حول التحالف التركي الصهيوني. انظر د. فؤاد أحمد ارسلان، التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥. وكذلك إبراهيم الداقوقي، الحلف العسكري بين تركيا وإسرائيل بين تنديد المعارضة وإنكار الحكومة، نشرة قضايا دولية، العدد (٣٢٩)، السنة السابعة، اسلام أباد، نيسان ١٩٩٦، ص٤.. وكذلك مجلة الوسط، العدد (٢٥٥)، لندن، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٣٧. وكذلك مجلة الوطن العربي، العدد ١٢٠٦، باريس ٢٠٠٠/٤/١٤، ص ٢٥.

المطلب الثالث

الدور الصهيوني في إثارة المسألة الكردية

مثل سائر الأطراف المعادية للعراق، أبدى الكيان الصهيوني اهتماما متزايدا بالمسألة الكردية منذ بدايتها والى اليوم، وسعى حثيثا إلى استغلالها[١] عبر إثارة التصادم بين الأكراد والحكومة المركزية، وحث الأكراد على إعلان التمرد وشق عصا الطاعة. وقد كان هذا النهج الصهيوني المدعوم من قبل دول الجوار (تركيا- إيران) جزءا من مخطط التفتيت الذي ارتكزت عليه الاستراتيجية الصهيونية، بهدف إضعاف الأقطار العربية وتحجيم قدراتها على مواجهة الكيان الصهيوني. [٢]

لقد كان للمواقف الثابتة التي اتخذها العراق إزاء الصراع العربي- الصهيوني والمشاركة العراقية الفعالة في كافة الحروب العربية- الصهيونية أثرها الواضح- إلى جانب عدائه للعرب بشكل عام والعراق بشكل خاص- في تكثيف الاستغلال الصهيوني للمسألة الكردية، بهدف إضعاف العراق، وتدمير بنيانه الداخلي، وتفتيت وحدته الوطنية، وتبديد قوته وقدراته في صراعات داخلية تبعده تماما عن قضايا الأمة العربية، لاسيما القضية الفلسطينية والصراع العربي- الصهيوني[٣]. لقد قامت تلك الاستراتيجية ومنذ البدء على أساس أن مساعدة الأكراد من شأنها أن تعزز من قوتهم في مشاغلة القوات العراقية، وبالتالي تحد من قدرتها

---

(١) د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(٢) تقديرات استراتيجية، العدد (٤) مصدر سبق ذكره، ص ١٧ وكذلك د. وصال العزاوي، المسألة الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(٣) د. وليد عبد الناصر، الأكراد وإسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، كانون أول ١٩٩٩، ص ١٣١، وقارن مع د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، التدخل الإسرائيلي في شمالي العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٥-١٠٦.

على المشاركة في أي عمل عربي مشترك لتحرير الأراضي العربية أو مواجهة المخططات الصهيونية. (١)

ومع أن بعض المصادر تشير إلى أن التحرك الصهيوني في شمالي العراق، يعود لمرحلة سابقة على قيام الكيان*، حينما سعت الحركة الصهيونية في أواخر الثلاثينيات- وانطلاقا من إدراكها المسبق لأهمية العراق في أي صراع عربي صهيوني مقبل- إلى إيجاد موطئ قدم لها عبر إثارة واستغلال الحركة الكردية. إلا أن الكثير من المصادر الصهيونية* والكردية * تشير إلى أن البداية الفعلية للتواجد الصهيوني في شمالي العراق، تعود إلى بداية الستينات، حيث أن الاهتمام الصهيوني قد بدأ مع انطلاقة الحركة الكردية في عملياتها المسلحة ضد الحكومة المركزية عام ١٩٦١. فقد قدم الكيان الصهيوني خلالها كل أشكال الدعم

---

(١) ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٠-١٧١.

* وفقا لما ذكره الباحث الإسرائيلي د. يعقوب شمشوني، فإن أول اتصالات مع الأكراد جرت في أواخر الثلاثينات، حيث أسندت مهمة إجرائها إلى روبين شيلواح الذي كان يعمل آنذاك في المدرسة اليهودية في بغداد. وقد قام شيلواح بالتجوال في شمالي العراق، والتقى بعدد من القادة الأكراد، وقد شارك في اللقاءات كل من "يونا كوهين" و "تسيون كوهين" و "مردخاي بيبي" وتزامنت أول علاقة مع نشوء بدايات التمرد في عام ١٩٤٣ والذي استمر حتى عام ١٩٤٥. انظر صلاح المختار، علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ نقلا عن د. يعقوب شمشوني، تأييد إسرائيل للنزاعات الانفصالية للجماعات العرقية والوثنية والاعتبارات الكامنة وراءه، من بحوث ندوة بارايلان ١٩٩٢.

* يشار في هذا الصدد إلى ما صرح به رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق مناحيم بيغن في أيلول عام ١٩٨٠ والذي أكد خلاله بأن إسرائيل زودت الأكراد بكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات والأموال ووسائل التدريب، وان الملا مصطفى البارزاني قد زار إسرائيل مرتين للفترة الواقعة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠ حول هذا التصريح انظر:

J. C. Randal . , After Such Knowlede, Op. Cit. P. 183.

* يشار في هذا الصدد إلى تصريحات محمود عثمان المستشار الخاص للملا مصطفى البارزاني إلى مجلة الوسط والتي اعترف خلالها بعمق العلاقات التي ربطت الحركة الكردية المسلحة بالكيان الصهيوني، انظر مجلة الوسط العدد (٢٩٨)، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

المادي والمعنوي للأكراد، انطلاقا من الأراضي التركية والإيرانية، وقد تولى تلك المهمات ضباط ومسؤولون صهاينة عدة، منهم (يعقوب نمرودي) و (اريه اليف) و (مرخاي بن فرات) وغيرهم[١]، وقد أخذت الاتصالات في بدايتها طابعا سياسيا حينما التقى في جنيف عام ١٩٦٣ (شيمون بيريز) الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب وزير الدفاع بعدد من قادة التمرد الكردي الذين أعربوا له عن رغبتهم في الاستعانة بالكيان الصهيوني، في العمليات العسكرية التي يقومون بها ضد الحكومة المركزية في بغداد[٢] وفي العام التالي أخذت تلك العلاقات شكلا أكثر تطورا بعد أن اتصل (كاميران علي بدرخان) أحد أعوان البارزاني، اتصالا علنيا بممثلي سفارة الكيان الصهيوني في باريس، وطلب منهم تقديم المساعدة اللازمة للأكراد[٣]، حيث مد الكيان الصهيوني يد العون إلى المتمردين الأكراد، ولم يجد صعوبة في ذلك فقد كانت علاقاته الجيدة مع إيران عاملا مساعدا في تسهيل مهمته تلك.

لقد كان ذلك الاتصال بمثابة البداية التي مهدت طريق العلاقات بين الطرفين، والتي تعززت فيما بعد بإرسال الكيان الصهيوني لـ (يعقوب نمرودي) وهو من يهود كردستان كملحق عسكري في إيران، للتنسيق مع قيادات التمرد وزيادة فاعليتها في مواجهة الحكومة العراقية[٤]. ومن أجل إعطاء دفع أقوى لحركة التمرد الكردي، فقد كلفت الحكومة الصهيونية في عام ١٩٦٥ رجل الموساد (ديفيد كمحي) بمهمة التوجه إلى إيران، والانتقال منها إلى كردستان العراق لدراسة الوضع عن كثب والالتقاء بالقيادات الكردية، في الوقت الذي أرسلت شعبة

---

(١) د. وليد عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١. وقارن مع ساسين عساف، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

(٢) أحمد عبد المجيد، الدور السري لإسرائيل في دعم المتمردين الأكراد، مجلة التضامن، العدد (٣٠٩)، باريس، ١٩٨٩، ص ٢٠.

(٣) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧، وكذلك:

Randal , Op. Cit. P. 187.

(4) Randal , Ibid, p. 190.

الاستخبارات العسكرية (امان) بعض مسؤوليها عبر الأراضي التركية. وفي ضوء تقديرات هؤلاء تقرر تكثيف وتنويع أساليب الدعم الصهيوني عبر الأشكال التالية:

١- تقديم الأسلحة المختلفة الخفيفة والمتوسطة، وكافة أنواع الذخائر والمتفجرات والتي تتناسب وحرب العصابات.

٢- تدريب وإعداد الكوادر الكردية المتمردة سواء في شمالي العراق أو في إيران أو تركيا اللتين سمحتا بممارسة هذا النشاط بعد انهيار حلف بغداد.

٣- إرسال المساعدات العينية والمستشارين ليعملوا تحت إمرة الملا مصطفى البارزاني وضمن قيادته في مرتفعات كردستان العراق.

٤- إرسال المساعدات الإنسانية كالأدوية والمعدات الطبية الأخرى وغيرها. (١)

لقد أشر عام (١٩٦٦) مرحلة مهمة في تطور العلاقات الصهيونية الكردية. ففي أعقاب الزيارتين السريتين اللتين قام بهما لطهران رئيس الحكومة الصهيونية (ليفي اشكول) في حزيران ١٩٦٦ ووزير الخارجية (إبا ايبان) في أواخر العام ذاته، قرر الكيان الصهيوني الاستجابة بشكل رسمي لطلبات الملا مصطفى البارزاني. فقد قام اشكول بتكليف وزير المالية آنذاك (اربيه الياف) بالتوجه إلى كردستان العراق ومقابلة البارزاني، وفي تلك الزيارة اصطحب الوفد معه مستشفى ميداني متطور، قدم كهدية من الحكومة الصهيونية إلى البارزاني. (٢) وبتتابع السنوات أخذت العلاقات بين الجانبين تتعزز، حتى وصل الدعم الصهيوني إلى مراحل متقدمة، قدم خلالها الكيان الصهيوني كميات كبيرة من الأموال والأسلحة الخفيفة والمتطورة، المضادة للدبابات والطائرات، فضلا عن توفير المدربين لتدريب المتمردين الأكراد (البشمركة) على هذه الأسلحة، الأمر الذي استلزم فتح

---

(١) صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢) د. فاضل البراك، البارزاني: الاسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، ص ٢٠٩. وكذلك أحمد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

دورات تدريبية لهؤلاء في الكيان الصهيوني* وإيران أو حتى في منطقة كردستان العراقية. [١]

لقد بلغ هذا الدعم وكما يؤكد، محمود عثمان، أن ساهم ضباط صهاينة في إدارة بعض المعارك التي شنها الأكراد ضد الجيش العراقي[٢]، بل إن جهاز المخابرات الذي أسسته حركة التمرد الكردي والمعروف باسم (البارستن) قد تأسس على يد ضباط صهاينة[٣] ويعترف (د.أوري جورباتيل) الباحث الإسرائيلي في مركز بارايلان، بأن التمرد الكردي في شمالي العراق- لم يكن لينجح لولا التحالف الثلاثي بين أمريكا، وإيران، و (إسرائيل). ويفسر نجاح ذلك التمرد بأنه راجع إلى الإسناد الإيراني الهائل، والدعم الإسرائيلي الكبير[٤]، ويشير الباحث نفسه إلى حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تقف بنفسها خلف التحرك والدعم الصهيوني للحركة الكردية في شمالي العراق، ويعلق على ذلك قائلا: "هكذا كانت دائما سياسة الولايات المتحدة وراء المواجهة الإسرائيلية" [٥].

إن الأمر الأكثر أهمية في تحليل العلاقة بين قيادات التمرد الكردي- والكيان الصهيوني، هو ذلك الاتفاق الشامل الذي أجمعت عليه تلك القيادات، بالتوجه نحو الكيان الصهيوني دون أدنى تحفظ. ويشير محمود عثمان إلى أنه حينما

---

* في عام ١٩٦٥ تخرجت في الكيان الصهيوني أول دورة للضباط الأكراد الفارين من الجيش العراقي وسميت باسم (البساط) انظر: البراك، المصدر نفسه، ص ٢٠٩. أحمد عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١) د. وليد عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(٢) مجلة الوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(3) S. M. Koreshi, Contemporary power politics and pakistan, Islam abad: institute of policy studies 1991 p. 211. وكذلك Randal, Op. Cit. P. 191.

(٤) د. أوري جورباتيل، دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦. وكذلك مجلة الوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٥) نقلا عن صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

أخذت العلاقة مع (إسرائيل) تعطي ثمارها كانت الحركة الكردية بكافة أعضائها متفقة على ذلك، ولا خلاف بين القياديين الأكراد على رفض العلاقة مع (إسوائيل) على الرغم من الخلافات التي كانت قائمة في تلك المرحلة بين رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الملا مصطفى وسكرتير الحزب إبراهيم أحمد، حيث كانا متفقين تماما على إقامة العلاقة مع (إسرائيل). ويعترف عثمان بأن "الملا مصطفى كان أكثرنا تحمسا لإقامة العلاقة مع (إسرائيل) بسبب اقتناعه بأنها ستكون الجسر الذي يوصله إلى الولايات المتحدة. لقد كان اقتناع البارزاني سببا مهما في قيامه بزيارة إسرائيل لمرتين في عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وقد رافقت الملا في تلك الزيارتين" (١).

لقد كان البارزاني يعتقد أن الأكراد، يجب أن يعتمدوا على الغرب والكيان الصهيوني بشكل أقوى لتحقيق مطالبهم "مقدرا أن هذه العلاقة ستكون أكثر ثباتا وتأثيرا، طالما كان في العراق حكومة مناهضة للغرب، وتعمل من أجل الوحدة العربية، وان هذه المساعدة سترغم الأنظمة العراقية على تقديم المزيد من التنازلات، ناهيك عن تمكنها من جعل العراق ضعيفا، وبصورة مستمرة، الأمر الذي سيمكن الملا من التصرف حسب رغبته في كردستان" (٢).

لقد بلغ الدعم الصهيوني للحركة الكردية أوجه في منتصف السبعينات، حينما أخذ التمرد الكردي مديات واسعة من المجابهة مع الحكومة العراقية، واستمر في الفترة التي لحقتها، رغم انطفاء جذوة التمرد الكردي عام ١٩٧٥، وتشتت شمل قادة الحركة الكردية في الولايات المتحدة والدول المجاورة وفي هذا الصدد يشير رئيس الوزراء الصهيوني الراحل (مناحيم بيغن) ومنذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى أن: "إسرائيل قدمت لأكراد العراق المال والسلاح والمدربين". كما

---

(١) حول اعترافات محمود عثمان، انظر: مجلة الوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٢) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

أشارت مصادر أخرى إلى أن العلاقات بين جهاز المخابرات الصهيوني وأكراد العراق ظلت مستمرة طيلة مدة الثمانينات وحتى بداية التسعينات[1]، حيث وصل الدعم الصهيوني أعلى مراحله، لاسيما بعد الحرب الأمريكية ضد العراق في كانون الثاني ١٩٩١. ففي الثلاثة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٠، حصل تحرك مكثف وسريع من قوات التحالف الأمريكي الأطلسي ضد العراق. وبما أن الكيان الصهيوني هو جزء من هذا التحالف، فإنه عمل مع أطراف التحالف الأخرى على تقديم دعم واسع النطاق للفصائل الكردية المتمردة وعلى المستويات الآتية:

١- على مستوى الدعم المعنوي، حيث بدأت الاتصالات بالفصائل الكردية خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ من جانب أمريكا وبريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني، بهدف إعداد تلك الفصائل للقيام بعمل عسكري واسع النطاق في المنطقة الشمالية.

٢- وعلى مستوى الدعم الفعلي، وحينما كانت المعارك تدور في الخليج العربي وفي سماء العراق، فإن الأسلحة بدأت تتدفق على الفصائل الكردية المسلحة عبر الأراضي التركية، ومن بينها كل أنواع المدفعية وصواريخ "ستينجر". وكان نصيب الكيان الصهيوني في ذلك الدعم كبيرا جدا [2]. وقد مكن هذا الدعم الفصائل الكردية المسلحة من السيطرة فعليا على مناطق واسعة من كردستان مستغلة انشغال القوات العراقية، بإعادة تنظيم صفوفها ومواجهة أعمال الغوغاء التي أشعلتها إيران في مناطق العراق الجنوبية، ابتداءً من يوم ١٩٩١/٣/٤. وما أن تحركت القوات العراقية نحو الشمال حتى هربت قوات الفصائل الكردية دون مقاومة تذكر، وانهارت سيطرتها على المنطقة الشمالية خلال ساعات، فاستقرت تنظيماتها العسكرية في تركيا وإيران. إلا أن الولايات

---

(١) د. وليد عبد الناصر، الأكراد وإسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٢) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، التدخل الإسرائيلي في شمالي العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

المتحدة وحلفاءها تدخلوا مباشرة لإعادة تلك الفصائل إلى المنطقة من جديد، وتسليمها لهم، بل والإعلان عن توفير الحماية لهم، فأصبح الوضع في شمالي العراق تحت سيطرة تلك الفصائل، وبدعم أمريكي وبريطاني واضح[١] ويعترف الباحث الصهيوني (اوري جوربائيل) بأن الدعم (الإسرائيلي) للأكراد في شمالي العراق، بلغ أقصى حدوده في هذه الفترة، ولاسيما في مجال التدريب والإعداد[٢]، بمعنى أن الدعم الصهيوني في المجال العسكري لم يقل عن مستوى الدعم الذي قدمته الدول المشاركة في حماية وتوفير ما يسمى "المناطق الآمنة للأكراد" . لقد تطور الدعم الصهيوني في بداية عام ١٩٩٢، حيث شكلت الفصائل الكردية جيشا قويا ومجهزا بأحدث الأسلحة ومدربا من قبل كوادر (إسرائيلية)، ثم تشعب ذلك الدعم ليشمل مجالات مدنية، كالزراعة والمياه الجوفية والتعدين[٣]، مما يثبت أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من التدخل الصهيوني لاسيما في ظل دخول الفصائل الكردية الرئيسة في لعبة المصالح الأمريكية الرامية إلى إبقاء الواقع الشاذ في شمالي العراق إلى أطول مدة ممكنة. وهنا يشير عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني التركي إلى أن: "هناك ضباطا إسرائيليين يعملون مع (الفصائل الكردية) في شمالي العراق". ويضيف أوجلان: "إن إسرائيل أقامت علاقة اتصال مع زعماء (الفصائل الكردية) [٤]. وهكذا بدأنا نشهد تطور أهداف التحرك الصهيوني إزاء الوضع في شمالي العراق، ليس بهدف تعطيل القدرات العراقية فحسب، وإنما

---

(١) أحمد ناجي قمحة، أكراد العراق: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٢) د. اوري جوربائيل، دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٣) د. عبد الرحمن رشدي الصالحي، المخطط الإسرائيلي لتفتيت الوحدة الديمغرافية والجغرافية للوطن العربي، مجلة دراسات، العدد (٦٨)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، تموز ١٩٩٣، ص ٥٩.

(٤) نقلا عن د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

لدعم بعض التوجهات الرامية إلى فصل شمالي العراق. وهو ما تكشفت معالمه بشكل واضح مع تطور الأحداث في المنطقة الشمالية، وبروز التعاون الصهيوني التركي، بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٩٤، لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، وما رافقه من تدخلات عسكرية تركية مستمرة في شمالي العراق[١]، حيث ذكرت مصادر حزب العمال الكردي التركي، أن مقاتلي الحزب أسقطوا في شمالي العراق طائرة مروحية تركية قتل فيها عدد من كبار الضباط الأتراك والصهاينة[٢]. كما ذكرت مصادر غربية أن وفدا عسكريا صهيونيا ضمن خمسين مسؤولا أمنيا قد زار تركيا خلال شهر آذار (مارس) ١٩٩٥، حيث قدم هذا الوفد خبرته في عملية احتلال الجنوب اللبناني وإقامة ما يسمى بالحزام الأمني في جنوبي لبنان، تحت تصرف تركيا لتستفيد منها في إقامة منطقة آمنة مماثلة في شمالي العراق، وأن هذا الوفد قدم إلى الأتراك معلومات مهمة جمعها الموساد عبر عملائه، في شمالي العراق، وبعض المهاجرين اليهود، الذين ساهمت الاستخبارات التركية في نقلهم إلى الكيان الصهيوني خلال شهر شباط ١٩٩٥ [٣] ويتأكد لنا الدور الصهيوني في شمالي العراق، إذا ما علمنا أن الكيان الصهيوني وقع مع تركيا في شباط ١٩٩٦ اتفاقا آخر في ميدان التعاون العسكري[٤]، يضاف إلى الاتفاق السابق الموقع في تشرين ثاني

---

(١) حول هذا الاتفاق انظر د. احمد فؤاد أرسلان، التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ وقارن مع د. كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥١-٥٢.

(٢) د. مكرم الطالباني، حوار حول الوحدة الوطنية، مجلة الرافدين، العدد ٧٥، بغداد، آذار ١٩٩٨، ص ١٣.

(٣) الدار العربية، عملية الفولاذ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ وقارن مع د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٤) د. جلال عبد الله معوض، العرب ودول الجوار المشرقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

١٩٩٤، يهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين الجانبين ولاسيما في ميدان مكافحة ما يسمى بإرهاب حزب العمال الكردي التركي (P.K.K) في شمالي العراق. وقد ذكرت صحيفة معاريف الصهيونية أن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون في منتصف آب اغسطس ٢٠٠١ إلى تركيا قد حملت توقيع اتفاق عسكري وأمني جديد بين الكيان الصهيوني وتركيا تسمح بموجبه الأخيرة للكيان الصهيوني باستخدام مجالها الجوي لمهاجمة أهداف عسكرية شمالي العراق وكذلك في سوريا مقابل قيام الكيان الصهيوني بتزويد تركيا بدبابات ميركافا ومعدات عسكرية وتحديث سلاح الطيران التركي.

وهكذا يتضح لنا الدور الذي يقوم به الكيان الصهيوني بدعم بعض فصائل الحركة الكردية المسلحة في شمالي العراق، من أجل تحقيق هدفه الرامي إلى إضعاف العراق وتعطيل قدراته في أي مواجهة عربية معه. فهذا الكيان يسعى عبر تدخله في شمالي العراق إلى تحقيق جملة من الأهداف، تقف في مقدمتها، وكما يقول (زئيف شيف) المعلق السياسي لصحيفة هارتس "تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وكذلك فصل المنطقة الكردية" [١] . ومن ملاحظة هذا التصور الصهيوني ومقارنته بواقع السياسة الأمريكية القائمة الآن تجاه العراق، لاسيما فيما يتعلق بالمسألة الكردية، يمكننا أن ندرك حجم التلاقي الصهيوني الأمريكي باتجاه تعزيز فكرة تقسيم العراق، وهي الفكرة التي ظلت تتردد في أدبيات الفكر السياسي الصهيوني/الأمريكي. يقول (دانيال بايمن) من معهد مساتشوستس للتكنولوجيا في مقالته المنشورة في إحدى الدوريات الأمريكية: "إن الالتزام بوحدة أراضي العراقي كان خطأ (في حرب الخليج) ويبقى كذلك اليوم. ويجادل معارضو تقسيم العراق،

---

(١) نقلا عن ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

بالقول إن وحدة أراضيه ضرورية لموازنة إيران، فدولة كردية مستقلة تؤدي إلى زعزعة جيران العراق" [1].

وهكذا يظل الهدف المطروح في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والصهيوني، يتمثل في إضعاف العراق، وتمزيق أوصاله، وعرقلة نهضته الحضارية، كيما ينشغل عن مواجهة الكيان الصهيوني، ويبتعد عن أداء دوره الفاعل في الصراع العربي الصهيوني، مما يمهد الطريق أمام الكيان الصهيوني لمواصلة سياسته الرامية إلى خرق مقومات الأمن القومي العربي، لاسيما في ميدان التوسع والاستيطان على حساب الأراضي والحقوق العربية.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

المبحث الثالث

الأكراد والتدخل الدولي

مع إدراكنا لأهمية البعدين الداخلي والإقليمي في تأجيج وإثـــارة المســألة الكردية، إلا أننا مؤمنون في الوقت ذاته، أن الخطر الحقيقي و (التمرد) المثار مــن قبل الأكراد أو غيرهم من الأقليات في الوطن العربي، لا يأتي من الداخـــل ودول الإقليم التي أشرنا إليها في المبحث السابق فحسب، وإنما يأتي أيضا من الخـــارج، وتحديدا من القوى الغربية التي قررت منذ زمن بعيد التعامل مــع أمتنــا العربيــة والإسلامية من منطلق التفتيت، ووفق منهج النعرات الطائفية والعرقية بغية تحقيــق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والحضارية أيضـــا[1] مــن هــذا المنطلق، يمكن فهم الاهتمام الغربي بقضايا الأقليات في الوطن العربي، سواء على صعيد الاهتمام الأكاديمي أم على صعيد المسلك السياسي. فالاهتمام بقضايا الأقليات يأتي في إطار استراتيجية غربية تهدف إلى التعامل مع الظاهرة برؤية تفتيتية مــن أجل "خلق عالم عربي جديد، وعالم إسلامي جديد، مدخله الرئيسي ومفتاح التعــامل معه (ضمن مفاتيح أخرى) هو الأقليات، أو ما يمكن أن نسميه بفقه التفتيــت" [2] إن جاز التعبير.

في هذا الإطار من فهم اللعبة الغربية تجاه الأقليات في الوطـــن العربـــي، يمكن تحليل أثر التدخل الغربي في إثارة المسألة الكردية في العراق منـــذ قيامــها والى اليوم.

---

(١) روبرت تيدجار، أقليات في خطر، مصدر سبق ذكره، ص ٨ وكذلك:

S .M . Koreshi, contemporary power politics... Op. Cit. P. 209.

(٢) روبرت تيدجار، المصدر نفسه، ص ٨.

المطلب الأول

الدور البريطاني في إثارة المسألة الكردية

ما أن أكملت القوات البريطانية احتلالها العراق في ١٩١٨، حتى كتب "ارنولد ولسن" الحاكم البريطاني العام رسالة إلى وزارة المستعمرات البريطانية في الهند جاء فيها: "لقد تمكنا باحتلال ما بين النهرين أن ندق أسفينا في العالم الإسلامي، وبهذا حلنا دون تجمع المسلمين ضدنا في الشرق الأوسط. إني أسلم بأنه يجب أن يكون من سياستنا في ظروف السلم أن نحافظ على بلاد ما بين النهرين خاضعة للسيطرة البريطانية، كما يجب أن لا تندمج سياسيا بسائر العالم العربي أو العالم الإسلامي، فتبقى منعزلة بقدر المستطاع وتصبح مثالا للبلاد الأخرى" [١].

بهذا التصور يمكن فهم أبعاد السياسة البريطانية تجاه العراق، فهذه السياسة التي وجدت مرتكزاتها في استعمار العراق، وضعت نصب عينها إمكانية تقسيم هذا البلد سياسيا واجتماعيا، وتحويله إلى أجزاء متناثرة وفق المشاريع التي أعدت يوم نزل أول جندي بريطاني على شبه جزيرة الفاو عام ١٩١٤ [٢]. وهكذا كانت فكرة تفتيت العراق إلى دويلات صغيرة وهزيلة استنادا إلى التقسيمات القومية والطائفية الموجودة فيه، تقع في أولويات وزارة المستعمرات البريطانية، إلا أن اكتشاف البريطانيين، إن العراق يعوم فوق بحيرة من النفط، قد ألغى هذا المشروع البريطاني واستبدله بمشروع قائم على تثبيت الانقسامات القومية والطائفية بين أبناء الشعب العراقي، عبر التنظيم المنفصل للجماعات، وتشجيع الطائفية والعنصرية، وضرب المجموعات الاثنية الواحدة بالأخرى. لقد ظل هذا التصور يحكم السياسة

---

(١) نقلا عن حميد سعيد، الموقف الجهادي ردا على مخططات التجزئة القديمة الجديدة، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية الثانية التي عقدها مكتب الثقافة والإعلام التابع للقيادة القومية، بغداد، كانون الأول، ١٩٩٢، ص ٢.

(٢) د. ناظم الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

البريطانية طيلة وجودها في العراق، انطلاقا من مبدأ (فرق تسد) التي كانت بريطانيا سيدة في استخدامه[١].

ومن هنا فما أن أكملت بريطانيا احتلال العراق، إثر اندحار القوات التركية على يد الجيش البريطاني عام (١٩١٨)، حتى بدأت صفحة سياسية خطيرة في تاريخ العراق، حيث أخذت بريطانيا وكجزء من منهجها التفتيتي في استخدام الورقة الكردية لإثارة المتاعب للعراق قبل عهد استقلاله، حينما عمدت إلى تنفيذ نص لائحة الانتداب البريطاني للعراق* ، بإيجاد وضع خاص للأكراد يتيح لهم التطلع إلى حكم ذاتي قبل أن يجري استفتاء الشعب العراقي على حكومة وطنية مركزية للعراق[٢]، وما أن أجري الاستفتاء العام لتثبيت فيصل ملكا على العراق[٣] حتى عاودت بريطانيا استخدام المسألة الكردية، عبر إثارتها الشيخ محمود البرزنجي، بهدف إجبار الحكومة العراقية على توقيع معاهدة طويلة الأمد معها [٤] ملوحة بين الحين والآخر، بأن رفض التوقيع يعني استمرار الرفض الكردي للاندماج بالدولة العراقية، كما يعني خسران ولاية الموصل التي كانت في تلك الحقبة قضية مثارة مع تركيا تلجأ إليها بريطانيا كورقة تهديد ضد الحكومة العراقية الناشئة. [٥]

---

(١) محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

* ورد في المادة (١٦) من لائحة الانتداب البريطاني على العراق ما يلي: "لا شيء مما ورد في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس دولة حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح به نقلا عن د. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص ٣٦.

(٢) محمود الدرة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢. وكذلك د. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج٣، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(4)Short . M and Mcdermott, A, The Kuurds, Op. Cit. P. 11.

(٥) د. فاضل البراك، البرزاني: الاسطورة والحقيقة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

وما أن وقع الملك فيصل المعاهدة في تشرين الأول ١٩٢٢ حتى أصدر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني بلاغا أعلن فيه أن الحكومة البريطانية: "ستبذل كل ما في وسعها في سبيل الإسراع في تعيين حدود العراق، لكي يتسنى له طلب الانخراط في عضوية عصبة الأمم" بشرط تنفيذ بنود هذه المعاهدة. (١)

لقد كان واضحا أن بريطانيا عدت المسألة الكردية منذ البدء ورقتها الرابحة، إذ وجدت أنه من مصلحة السياسة البريطانية أن يظل التلويح بخطر الانفصال الكردي سيفا مسلطا على رأس الحركة الوطنية العراقية المطالبة بالاستقلال، وعلى الحكومة العراقية، حتى يتم لبريطانيا تحقيق أهدافها المتعلقة بفرض معاهدات جديدة على العراق، تديم وجودها الاستعماري، وتؤمن لها إمكانية التنقيب عن النفط التي كانت بوادر ظهوره في العراق قد اكتملت. (٢)

وهكذا ومن أجل ضمان التدخل المباشر في شؤون العراق في عهد الانتداب، لجأت بريطانيا إلى إطلاق التصريحات المؤيدة للأكراد. فلجأت في نهاية عام ١٩٢٢ إلى الضغط على الحكومة العراقية لإصدار بيان مشترك اعترف فيه الطرفان بحكومة كردية ذات وضع ذاتي في منطقة السليمانية* تحت قيادة الشيخ محمود البرزنجي وعندما حان قبول العراق في عصبة الأمم كدولة مستقلة طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية التأكيد للعصبة، وبشكل مفتعل، على مراعاة الحقوق القومية للأكراد والقوميات الأخرى، باعتباره شرطا لقبول العراق في المنظمة الدولية، كما أنها فرضت على الحكومة العراقية صيغا للتعامل مع الأكراد وبالشكل

---

(١) محمود الدرة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

(٢) د. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

* قامت بريطانيا بالتخلي عن هذا الأمر وإلغاء فكرة الحكومة الكردية بعد أن استنفذت أغراضها منها، انظر د. فاضل البراك، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

الذي يوفر للساسة البريطانيين الفرصة لتوثيق علاقاتهم بعدد من رؤساء العشائر الكردية بهدف تحقيق مقاصدهم [١].

لقد كانت التحركات البريطانية تجري في الظاهر تحت واجهة (حماية المصالح الكردية)، إلا أنها في الخفاء لم تعدُ أن تكون تعبيرا عن طبيعة السياسة البريطانية في استخدام المسألة الكردية استخداما ذرائعيا ذا طبيعة مصلحية تتعلق بأهداف بريطانيا تجاه العراق[٢]؛ لذلك لم يكن مستغربا أن تلجأ بريطانيا إلى أسلوب التخلي عن الأكراد في مرات عديدة، حينما تقتضي مصلحتها ذلك، وكما حصل في معاهدة عام ١٩٣٠ مع الحكومة العراقية، حيث جاءت خالية من أي إشارة للحقوق الكردية، مما خيب آمال الكثير من الأكراد الذين علقوا آمالا كبيرة على السياسة البريطانية تجاههم. [٣]

وعندما اشتعل أوار الحرب العالمية الثانية، عاود البريطانيون استغلال المسألة الكردية، بدعم حركة الملا مصطفى البارزاني، بهدف إضعاف الحكومة العراقية وإشغال الجيش العراقي- الذي لم يكن له حرية العمل في ذلك الوقت بسبب فشل ثورة مارس ١٩٤١-[٤] والحيلولة دون قيامه بحركة ضد الانكليز أثناء حقبة اندلاع الحرب، فضلا عن تصفيته من العناصر القومية الرافضة للوجود البريطاني وللدور البريطاني في التآمر على فلسطين[٥].

---

(١) د. فاضل البراك، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢) د. ماجد عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق، مجلة شؤون سياسية، العدد (٥) السنة الثانية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٥، ص ٩٢.

(٣) د. وليد حمدي مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢. كذلك عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٤) محمود الدرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٥) د. سعد ناجي جواد، مسألة الأقليات في الوطن العربي...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

ومع قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨، لجأت بريطانيا، مرة أخرى إلى استخدام المسألة الكردية كورقة ضاغطة، لاسيما إبان الأزمة التي شهدتها علاقة نظام عبد الكريم قاسم مع شركات النفط الأجنبية.

وقد كشف عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في أيلول ١٩٦١، عن وثائق خطيرة حول دور بعض ضباط المخابرات البريطانية في تحريض الإقطاعيين الأكراد على التمرد بهدف ممارسة الضغط على العراق في مجال مفاوضات النفط التي كانت جارية آنذاك بين الحكومة العراقية، والشركات الأجنبية، حول مطالب العراق بتأميم ثرواته النفطية. ومجال مطالبة العراق بالكويت، والإنزال البريطاني الذي حدث فيها. وقد أشار عبد الكريم قاسم إلى أن السفارة البريطانية صرفت ما يقارب نصف مليون دينار لتنفيذ سياستها تلك[١].

إن ما تقدم، لا ينبغي أن يقودنا إلى الاستنتاج بأن الحركة الكردية المسلحة، هي من صنع بريطانيا، بل على العكس، فهي حركة مشروعة وستبقى كذلك، ولقد أثبتت الكثير من الوثائق أن الغالبية العظمى من الأكراد كانت ترغب في أن تكون جزءا من العراق آنذاك شريطة أن لا يكون ذلك على حساب هويتها القومية وميراثها الثقافي، إلا أنه يبدو أن إخفاق الحكم العربي في فهم طبيعة الحركة القومية الكردية، وفي خلق فهم وطني مشترك بين العرب والأكراد، سهل على بريطانيا العمل على تأجيج المسألة الكردية[٢] واستخدامها كأداة لإضعاف جميع الأطراف المشتركة فيها بما في ذلك الحركة الكردية المسلحة ذاتها، فقد استخدمتها لإضعاف الحكومة العراقية وإجبارها على تبني المطالب البريطانية المتعلقة بإدامة الوجود البريطاني، عبر دعم حركات الشيخ محمود والملا مصطفى البارزاني، واستخدمتها لإضعاف الحركة الكردية المسلحة ذاتها بتعزيز قدرات الحكومات العراقية والتعاون

---

(١) عدنان عبد الجليل الحديثي، صدام حسين والمسألة الكردية والحكم الذاتي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٢) د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

معها على مواجهة المضاعفات السلبية لتلك الحركات، كما في مواجهتها لحركة الشيخ محمود عام ١٩٢٧، وتخليها في معاهدة ١٩٣٠، عن تقديم التزام بضمان حقوق الشعب الكردي. (١)

ومع العدوان الصهيوني على الأمة العربية في عام ١٩٦٧، وازدياد الدور الأمريكي وتراجع الدور البريطاني عن المنطقة في بداية السبعينات، أخذ الدور البريطاني في استغلال المسألة الكردية يتراجع دون أن ينقطع، فقد سجلت الحرب الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١، والمشاركة البريطانية الفعالة فيها، وما تلاها من أحداث على صعيد المسألة الكردية، تواجدا بريطانيا واضحا في كردستان العراق، حيث قامت بريطانيا بدور واضح في إسناد التدخل الأمريكي في شمالي العراق، سواء عبر تقديم الوثائق التاريخية والمعلومات المباشرة عن العراق إلى الحكومة الأمريكية، أو عن طريق المساهمة العسكرية الفاعلة (البرية والجوية) إلى جانب القوات الأمريكية المرابطة في الأراضي التركية لمراقبة الواقع شبه الانفصالي في كردستان العراق، أو القيام في أحيان كثيرة، باستضافة العديد من اجتماعات المصالحة التي عقدت بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين؛ الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني (٢)، وتسعى بريطانيا اليوم إلى الاستمرار في تنفيذ سياستها تلك، عبر المضي في استغلال الظرف الذي يمر به العراق، وممارسة المزيد من الضغوط لإبقاء الواقع القائم في كردستان، من خلال الاستمرار في تقديم الدعم المادي والمعنوي للفصائل الكردية والإبقاء على مشاركتها العسكرية الفاعلة مع القوات الأمريكية لمراقبة وحماية ما يسمى (المناطق الآمنة) ومنطقة الحظر الجوي شمالي خط العرض ٣٦ الخاصة بحماية الأكراد

---

(١) ماجد عبد الرضا، المسألة الكردية في العراق إلى ١٩٦١، منشورات مكتبة بغداد، ١٩٦٩، ص ٦٠.

(٢) د. وليد عبد الناصر، أكراد العراق... ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

العراقيين، الأمر الذي يعني عمليا استمرار سياسة التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية عبر بوابة المسألة الكردية.

المطلب الثاني

الدور الأمريكي في إثارة المسألة الكردية

مع تدهور النفوذ البريطاني في الوطن العربي وجواره بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتماما جديا بالمنطقة. فقد زادت أهمية تركيا وإيران والعراق بالنسبة للولايات المتحدة بسبب قربها من الاتحاد السوفيتي. ومنذ البدء بسطت الولايات المتحدة رعايتها على الدول الثلاث، عادة إياها خط الدفاع الأول في وجه ما كانت تعتبره تهديداً سوفيتياً. [1] وهكذا لم يسجل تاريخ المسألة الكردية في العراق في بدايته تدخلا أمريكيا، بل على العكس، فقد ساهم انتماء الحكم العراقي إلى الصف الغربي في تعزيز العلاقات بين العراق والولايات المتحدة حتى بلغ ذروته عام ١٩٥٥ عندما شكل نوري السعيد بالاتفاق مع تركيا وإيران حلف بغداد، وعندما قطع العراق في العام ذاته علاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، بسبب إتهام الأخير بتقديم الدعم لقادة الحركة الكردية المسلحة الذين لجأوا إليه بعد انهيار التمرد الكردي في العراق عام ١٩٤٣ [2].

ورغم سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، وتعزز النفوذ السوفيتي في المنطقة بشكل كبير بعد نجاح ثورة تموز، وعودة العلاقات العراقية السوفيتية وانسحاب العراق من حلف بغداد، وتزايد نفوذ الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني داخل النظام الجديد، ورغم التهديد الذي أخذ يشكله نظام عبد الكريم قاسم للمصالح النفطية الأمريكية في العراق. إلا أن الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم المساعدة إلى الأكراد في تمردهم الذي بدأ ضد حكم عبد الكريم

---

(١) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

قاسم في عام ١٩٦١، بسبب خشيتها من أن تغضب تلك المساعدة حليفتيها تركيا وإيران [١] اللتين تشتركان مع العراق في سلبيات المسألة الكردية. إلا أنه مع سقوط عبد الكريم قاسم ومجيء عبد السلام عارف بتوجهاته (القومية) التي أربكت عملية الوصول إلى حل مرض للمسألة الكردية، وتصاعد موجة العداء مع إيران، واندفاع الأخيرة للتحالف مع الكيان الصهيوني في دعم الحركة الكردية المسلحة، لإضعاف العراق، أخذت الولايات المتحدة، تغير من سياستها باتجاه دعم الحركة الكردية، لاسيما بعد أن أبدى قادة الحركة استعدادهم التام للتحالف مع الولايات المتحدة[٢]. وقد تعزز الموقف الأمريكي بوصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في العراق عام ١٩٦٨ وتبنيه للسياسات المناوئة للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ولاشك أن المتمعن لأهداف السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي وجواره يدرك أن هنالك أسبابا مهمة دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها باتجاه تقديم الدعم للأكراد. فقد كان السبب الأول هو الاتفاق الحكومي/الكردي في ١١ آذار ١٩٧٠، والذي منح الأكراد ولأول مرة حكما ذاتيا. لقد كان هذا الاتفاق سببا في إثارة غضب الشاه- الحليف الاستراتيجي لأمريكا- الذي استمر مدة طويلة في دعم الأكراد، أملا في إضعاف الحكومة العراقية، حيث لم تتم استشارته في قرار الحكم الذاتي بشكل رسمي، مما دفعه إلى مساعدة المتمردين من الأكراد، والطلب من الولايات المتحدة وبشكل مباشر تقديم الدعم والمساندة إلى هؤلاء المتمردين[٣].

أما السبب الثاني: فكان توقيع معاهدة الصداقة العراقية السوفيتية في نيسان ١٩٧٢[٤] فقد دفعت تلك المعاهدة الولايات المتحدة للدخول وبقوة إلى جانب الحركة الكردية المسلحة، حيث أنها (المعاهدة) فسحت المجال للاتحاد السوفيتي للدخول إلى

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٩٠.

(٢) د. فاضل البراك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.

(3) J.C Randal, After such Knowledge, Op. Cit. P. 149.

(٤) د. وليد عبد الناصر، أكراد العراق وضغط البيئتين الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكر، ص ٤٩.

الخليج العربي، وتهديد المصالح الأمريكية. فضلا عن أن هذه المعـــاهدة أعـادت المخاوف الأمريكية التي نشأت سابقا بسبب المعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع كل من مصر وسوريا. فقد خشيت أمريكا أن تطال تلك المعاهدات حلفاءها فـي السعودية ودول الخليج العربي الأخرى. وهكذا فقد توضحت السياســة الأمريكيــة تجاه العراق على لسان أحد المسؤولين الأمريكان الذي أكد "أن سياستنا الواضحـــة تدعو إلى إضعاف أي بلد يرتبط بالاتحاد السوفيتي، وطالما أقام السوفيت علاقـــات عسكرية مع العراق، فإننا على استعداد لمساعدة الأكراد" (١).

أما السبب الثالث، فكان تأميم العراق لشركات البترول التي امتلكتها الـدول الغربية الرأسمالية لمدة طويلة. (٢)

لقد كانت زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إيران فـــي أيـــار ١٩٧٢، حاسمة في تحديد طبيعة التوجه الأمريكي لدعم الأكراد. ففي تلك الزيـــارة، اتفـق الشاه مع نيكسون على ضرورة مساعدة البارزاني، حيث كان الـــهدف المشـترك لكليهما يرمي إلى استنزاف قوة العراق وإشغاله، وإنهاكه في حروب طويلة ودائمة، وإضعاف قدرته على الاشتراك في نزاع مسلح جديـــد بيـــن الكيـــان الصـــهيوني والأقطار العربية، وصرف العراق عن عرقلة جهود إيران الرامية إلى لعـــب دور (الشرطي) في الخليج العربي. (٣)

وهكذا، وحال عودته إلى واشنطن قرر نيكسون في تمـــوز ١٩٧٢، وبعـد اجتماعه مع (لجنة الأربعين) التي تضم ممثلين عن وكالة المخـــابرات الأمريكيـــة وموظفين من البيت الأبيض، ووزارتي الدفاع والخارجية، الموافقة على مســـاعدة الأكراد، حيث تقرر اعتماد ستة عشر مليون دولار لتغطية نفقات الشحنة الأولى من

---

(1) Randal, Op. Cit. P. 150.

(2) Ibid, P. 150.

(٣) د. فاضل البراك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١. كذلك الآن غريتش نودومنيك فيدال، الخليج مفـــاتيح لفهم حرب معلنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

الأسلحة الأمريكية للأكراد[1] كما تقرر أيضا إرسال جون كونالي- الذي أصبح فيما بعد وزيرا للمالية- إلى طهران لكي يتولى بنفسه إبلاغ شاه إيران بقرار الموافقة الأمريكية على مساعدة الأكراد، وبقرار فتح الاعتماد لتغطية نفقات الشحنة الأولى. [2] واعتبارا من ذلك التاريخ أخذت العلاقات بين المسؤولين الأمريكان والبارزاني تتقوى، فقد توجه وفد من كبار أعوان البارزاني إلى واشنطن، وبحث مع المسؤولين الأمريكان تفاصيل وجوانب المساعدة التي ستقدمها الولايات المتحدة، وقد اتفق الجانبان على أن إيران ستكون المعبر الذي ستمر منه تلك المساعدة. وأثر ذلك أخذ وكلاء المخابرات الأمريكية يقومون بزيارات منظمة ومتكررة إلى قيادة البارزاني في شمالي العراق، ويحملون معهم برقيات ورسائل من كيسنجر إلى البارزاني. وقد اعترف الأخير بجميع هذه الحقائق في حديث أجراه في حينه مع (ريتشارد بيتسون) مراسل صحيفة (الديلي تلغراف) اللندنية. [3]

وفي شهر شباط ١٩٧٤، بحثت لجنة الأربعين طلبات جديدة لمساعدة الأكراد، وتقدر مبدئيا اعتماد خمسة وعشرين مليون دولار جديدة لشراء أسلحة من بلد شيوعي عن طريق طرف ثالث، لكي ترسل إلى الأكراد، وكان من مبررات اللجنة التي رأسها كيسنجر "أن مساعدة الأكراد في هذه الظروف على تكثيف نشاطهم ضد العراق، مفيد لأن الحكومة العراقية تشدد معارضتها ضد اتفاقيات فك الاشتباك التي يعمل لها الدكتور هنري كيسنجر بهدف حل النزاع في الشرق الأوسط بسياسة الخطوة خطوة، وتكثيف نشاط الأكراد ضد الحكومة

---

(1) S. M. Koreshi, ontemporary power politics..., Op. Cit. P. 211.

(٢) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ط٧، ١٩٨٨، ص ١٣٨.

(٣) د. فاضل البراك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

العراقية من شأنه أن يشغل هذه الحكومة بمشاكلها عن معارضة سياسة الولايات المتحدة"[1].

من ذلك يبدو أن هدف الولايات المتحدة من تقديم المساعدة للأكراد، هو استمرار الحرب، واستمرار نزيف الدم والموارد. "فالمساعدة للأكراد ينبغي أن تكون مضبوطة عند حد معين لا تمكن الأكراد من تحقيق انتصار يضر بمصالح إيران ولا تمكن الجيش العراقي من سحق التمرد" [2].

لقد انكشفت الأهداف الأمريكية تجاه المسألة الكردية وبشكل جلي في التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة التي شكلها الكونغرس الأمريكي برئاسة "أوتيس بايك" عضو الكونغرس الأمريكي للتحقيق في النشاط السري لأجهزة المخابرات الأمريكية* حيث يقول التقرير: "إن هدف الولايات المتحدة من مساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من إحراز انتصار يمكن لهم من بعده أن يحصلوا ولو على حق

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٢) نقلا عن محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠ وقارن مع د. وليد عبد الناصر، الأكراد وإسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

* كانت هذه اللجنة قد قدمت تقريرها إلى الكونغرس في حزيران ١٩٧٦، ولكن الرئيس فورد بعث برسالة إلى الكونغرس اعترض فيها على نشر تقرير اللجنة، لأن نشره سوف يكون مدمرا لمصالح عليا تحرص عليها حكومة الولايات المتحدة. وكانت رسالة فورد إلى الكونغرس بتوصية من كيسنجر، عززتها المؤسسة العسكرية الأمريكية كلها. وبالفعل فإن الكونغرس في جلسة عقدها بتاريخ ٢٩ حزيران وافق على حجب نشر تقرير لجنة (بايك)، إلا بعد موافقة السلطة التنفيذية على النشر، نظرا لحساسية المعلومات الواردة فيه، ولأنها تكشف تفاصيل كثيرة عن خبايا النشاط السري الأمريكي في مناطق توجد فيها مصالح أمريكية حساسة ودقيقة. وبرغم هذه الاحتياطات فإن تقرير لجنة (بايك) نشر بالكامل في إحدى المجلات التي تصدر في إحدى الضواحي القريبة من مدينة نيويورك واسمها "صوت القرية" ، ولكن أجهزة الأمن الأمريكية حاولت جمع كل أعداد هذه المجلة. كما أن الصحفي الذي سرب نسخة التقرير إليها قدم للمحاكمة. حول هذا الموضوع انظر:
محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧. د. فاضل البراك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.
وكذلك Randal, Op. Cit. P. 147: 9

الاستقلال الذاتي. أن حصول الأكراد في العراق على هذا الحق يمكن أن يؤثر على أكراد إيران، وهذا يسبب مشاكل للشاه، وبالتالي فلقد كان المطلوب هو ضبط حد المساعدة للملا مصطفى بحيث يظل دائما على مستوى معين: مستوى يستطيع عنده استنزاف قوة الجيش العراقي، وإنهاك أسلحته وقيادته وأفراده، وفي نفس الوقت مستوى لا يستطيع معه إحراز انتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران" [١].

وفي اجتماع للجنة الأربعين في واشنطن برئاسة كيسنجر في آذار ١٩٧٥، سجلت لجنة "بايك" في تقريرها قول هنري كيسنجر بالحرف في هذا الاجتماع: "أننا سوف نتخلى عن الأكراد لكي نمكن العراقيين من أن يتفرغوا للسوريين، لأن السوريين، يرفضون الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك"[٢]، وينتهي تقرير لجنة "بايك" عند هذا الحد فيقول: "لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد، فلا نحن ساعدناهم، ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية. لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم" [٣].

وهكذا فبعد انهيار الحركة الكردية المسلحة في عام ١٩٧٥، إثر اتفاق الجزائر، تخلت الولايات المتحدة عن الأكراد، حيث ظلت نداءات الاستغاثة البائسة التي وجهها الأكراد إلى الولايات المتحدة دون جواب[٤]، عندها أدرك البارزاني أنه أساء تقدير الأمور باعتماده الكامل على الولايات المتحدة وإيران اللتين لم تكن

---

(١) محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص ١٣٩. وكذلك S.M.Koreshe, Op. Cit. P. 210 وقارن مع أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، كانون أول ١٩٩٩، ص ١٣٤.

(٢) محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٤) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧ وقارن مع الآن عريتش ودومنيك فيدال، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥. وكذلك د. اوري جوربائيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

تنظران إلى الأكراد، أكثر من ورقة لعب (Card to Play) [١] تستفيد منها لإضعاف العراق. لقد أوقفت إيران كل مساعداتها للأكـــراد، ومنعـــت مـــرور المســـاعدات الأمريكية الذاهبة إلى كردستان حال توقيعها لاتفاق آذار ١٩٧٥ [٢]، مما حول آمال البارزاني وطموحاته إلى رماد تذروه الرياح فأخبر (جيم هوغلاند) مراسل صحيفة (واشنطن بوست) بنبرة متشائمة قائلا: "لم تعطنا أمريكا أي ضمانات. لقد اعتقدنـــا أنها لن تتخلى عنا أبدا... والآن كنا نرى أننا على خطأ" [٣].

ورغم انهيار الحركة الكردية المسلحة، إلا أن التدخلات الأمريكية لم تنتـــه، فرغم تخلي الولايات المتحدة عن قادة الحركة الكردية، إلا أنـــها احتضنتـــهم فـــي واشنطن وفسحت لهم المجال لممارسة نشاطاتهم السياسية بحرية كاملة. [٤]

وحينما قامت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، لم تعترض الولايـــات المتحدة على عودة تلك القيادات للدخول ضمن قواعد الحرب بين العراق وإيـــران. بل وفسحت المجال أمام إيران لاستخدام الأكراد كورقة ضاغطة ضد العراق. حتى توقفت الأعمال الحربية في عام ١٩٨٨، فتكررت عملية الهروب الجمـــاعي مـــن شمالي العراق إلى تركيا وإيران، فاستتب السلام مجددا حتى نشوب أزمة الكويـــت في صيف عام ١٩٩٠.

لقد شكلت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٠، فرصة للولايات المتحـدة وحلفائها لتشديد ضغطها السياسي على العراق، عبر إعادة فتح الجبهـــة الكرديـــة،

---

(1) J. C. Randal , Op .Cit. P. 147.

(٢) د. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ وقارن مع مجلة الوسط العدد (٢٩٨) مصـــدر ســـبق ذكره، ص ٣٢.

(3) Randal , Op. Cit. P. 156.

(٤) أحمد ناجي قمحة، أكراد العراق: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤. وقارن مع التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، مصـــدر ســـبق ذكـــره، ص ٥٨ وكذلك عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

وتزويد الأكراد بمختلف أنواع الأسلحة، وتمكينهم من الاستيلاء على المنطقة الكردية في بداية آذار ١٩٩١، عبر استغلال انشغال القوات العراقية بإعادة تنظيمها، ومواجهة (التمرد) الذي أشعلته إيران في جنوبي العراق في ١٩٩١/٣/٤. ورغم أن القوات العراقية تمكنت من إعادة سيطرتها على المنطقة الكردية، إلا أن التدخل المباشر للقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، قد مكن القيادات الكردية من استعادة وضعها في المنطقة، واسترجاع سيطرتها على كافة مناطق كردستان، مما دفع إلى قيام واقع شبه انفصالي للمرة الأولى في تاريخ المسألة الكردية.

وعقب توقف الحرب ضد العراق، أخذت الولايات المتحدة تصعد من ضغطها السياسي تجاه العراق، حيث دفعت مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار (٦٨٨) في نيسان ١٩٩١، والذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان للأكراد ولغيرهم من العراقيين. (١)

ومع أن القراءة الأولية لفقرات القرار لا تشير إلى ما يمكن عدة مساسا بسيادة العراق، ووحدته الوطنية* كما لا تشير إلى تفويض دولة بعينها صلاحية توصيل المساعدات الإنسانية، وإنما طلبت من الحكومة العراقية أن تسمح بوصول المنظمات الإنسانية إلى جميع من يحتاجون المساعدة في كافة أرجاء العراق (الفقرة الثالثة)، إلا أننا نجد أن الولايات المتحدة تدخلت عسكريا في شمالي العراق تحت واجهة القرار المذكور، وبدعوى إقامة مناطق آمنة لحماية الأكراد العراقيين، وتقديم المساعدة اللازمة لهم. (٢) على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت قد أكدت في مذكرة التفاهم مع الحكومة العراقية حول تطبيق البرنامج الإنساني والموقعة في

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ٦٨٨، النسخة العربية، نيسان ١٩٩١.

* أشارت الفقرة السابعة إلى تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن تجاه سيادة العراق واستقلاله السياسي.

(2) Sheri Laizer, Martyrs, traitors and patriots: Kurdistan afer the Gulf war, London: Zed Books, 1996, P. 25.

نيويورك في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٢ بأن تقديم المعونات الإنسانية يجب أن لا يؤثر على سيادة العراق ووحدته الوطنية ولا يشكل تدخلا في شؤونه الداخلية[١]. إلا أن الولايات المتحدة وحلفائها قاموا بالتدخل العسكري، بل أنها اخترعت لنفسها صلاحيات غير مثبتة في نص القرار (٦٨٨) ومنها فرض منطقتي الحظر الجوي على الطيران العراقي شمال وجنوب خط العرض ٣٦و٣٢ درجة على التوالي[٢]. وما رافقها من إجراءات عسكرية خلال شهري كانون الأول ١٩٩٢، وكانون الثاني ١٩٩٣ [٣] وأيلول ١٩٩٦ [٤] وكانون أول ١٩٩٨ تحت واجهة هذا القرار. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن الأمم المتحدة أكدت وعلى لسان ناطقتها الرسمية أن المنظمة الدولية ليس لها دور إطلاقا في موضوع منطقة حظر الطيران في شمالي وجنوبي العراق، وأن ذلك القرار (٦٨٨) لم يستند في صدوره إلى الفصل السابع من الميثاق، وهو الأساس القانوني لاستخدام القوة [٥] وإنما صدر وفق الفصل السادس، وعليه فإن الكثير من الفقهاء قد انتقص من قيمة القرار، لأنه اعتمد بالأساس على البعد الدولي نتيجة أمواج اللاجئين الأكراد، وبالتالي فإنه لا يرس حق التدخل. [٦]

---

(١) حول مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، انظر صحيفة الجمهورية (بغداد) ٢٤و٢٦ تشرين الأول ١٩٩٢.

(٢) د. صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٣) دهام محمد العزاوي، الأقليات الاثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٤) د. ممدوح أنيس فتحي، حرب الخليج الثالثة: ضربة الصحراء، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ وقارن مع قاسم محمد جعفر، صدام وكلينتون: مواجهة محسوبة والخاسرون الأكراد، مجلة الوسط، العدد ٢٤١، أيلول ١٩٩٦، ص ١٠.

(٥) د. دهام محمد العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٦) عمرو الجوبلي، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

من ذلك يبدو أن الإجراءات التي أقدمت عليها الولايات المتحدة في إقامة مناطق آمنة وفرض مناطق للحظر الجوي، استهدفت بمجملها انتهاك سيادة العراق وإضعاف وحدته الوطنية، دون أدنى التزام بحدود الشرعية الدولية أو قواعد القانون الدولي التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

لقد أصبحت كردستان العراقية في ضوء ما تقدم عرضة للتدخل الأمريكي، وهو ما توضح في مرابطة القوات الأمريكية ومعها البريطانية في الأراضي التركية للإشراف على استمرار الوضع القائم في شمالي العراق. وفي الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الأمريكان إلى كردستان بين آونة وأخرى، ولقائهم بالقيادات الكردية وتقديم المساعدات المالية والعسكرية لزيادة فاعليتهم في التمرد، فضلا عن القيام بعقد اجتماعات للمصالحة وتقريب وجهات النظر بين الفصائل الكردية عند اندلاع القتال بينهما. [2]

على أي حال، يمكننا وبعدما تحولت كردستان العراق إلى ساحة لتصفية حسابات دولية وإقليمية، وبعدما أصبح (التدخل الإنساني) الواجهة التي تتذرع بها الولايات المتحدة لإبقاء الوضع القائم في شمالي العراق، أن نطرح التساؤل التالي: هل أن الولايات المتحدة سعت حقا إلى حماية أكراد العراق وتوفير الراحة لهم؟ *

---

(١) د. حسام أحمد محمد هنداوي، مدى التزام مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية: نظرة واقعية ومستقبلية، السياسة الدولية، العدد ١١٧ تموز ١٩٩٤، ص ١٠٣.

(2) Michael M. Gunter, The KDP- Puk conflict in northern Iraq, middleeast Journal, U.S. A: Middle east institute , vol . 50, No. 2, 1996, P.225.

وكذلك أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

* يشار في هذا الصدد إلى أن خط العرض ٣٦ الذي أقامته الولايات المتحدة لا يشمل محافظة السليمانية التي تعد معقل التركز السكاني الكردي (انظر الخريطة رقم ٣) مما يوضح أن فرض خط العرض ٣٦ ليس له علاقة بالأكراد وبحقوقهم الإنسانية، إنما يتعلق بجوهر أهداف السياسة الأمريكية الرامية إلى فرض واقع انقسامي على العراق يخدم أهدافها المرحلية القائمة الآن في المنطقة العربية.

وإذا كان الأمر كذلك، فلم لا تسع إلى توفير الراحة لأقرانهم من الأكراد الإيرانيين والأتراك الذين يتعرضون لحملات القمع والتصفية من قبل حكومتي طهران وأنقرة؟ إن عدم الإجابة على هذا التساؤل تفسر الحيرة الشديدة التي تنتاب الولايات المتحدة في الوقت الراهن والصمت شبه المطبق تجاه مستقبل المسألة الكردية في العراق. ولاشك أن حيرة الولايات المتحدة لا تنبع من فراغ فالمناطق الآمنة التي أنشأتها الولايات المتحدة كأحد أشكال (المساعدة) لأكراد العراق، ما هي في جوهرها إلا بدعة ابتدعتها أمريكا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واستخدامها كورقة ابتزاز ومساومة تحت ستار العمل الإنساني، فالهدف الأساس وراء المناطق الآمنة ليس هو الوازع الإنساني بل هو السيطرة والاحتواء، وإلا لاستخدمت الولايات المتحدة معايير واحدة وعادلة حيثما تطلب الأمر. ولسنا في حاجة إلى سرد الأمثلة على ازدواجية معايير السياسة الأمريكية في هذا الميدان. حيث تكفي الإشارة إلى التأييد الأمريكي الواضح للإجراءات العسكرية التركية ضد الحركة الكردية المسلحة في تركيا، والوصف الأمريكي للعمليات التي قام بها حزب العمال الكردستاني التركي في جنوب شرق تركيا بأنها عمليات (إرهابية) [1].

وتأسيسا على ما تقدم، يتضح أن المبرر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بأكراد العراق، إنما هو محاولة استخدام الورقة الكردية كوسيلة من وسائل الضغط ضد العراق، بهدف عزله سياسيا، ودفعه إلى التجاوب مع الترتيبات الإقليمية والدولية الجارية الآن في المنطقة العربية، والمتوافقة وأهداف السياسة الأمريكية، وعلى هذا، وانطلاقا من استمرار التعارض في السياستين العراقية

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، المناطق الآمنة، هل حققت الأمن لأكراد العراق؟ سلسلة متابعات دولية، العدد ٢٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠١ ، ص ٤. وكذلك أبو العلا ماضي، الأقليات وازدواجية المعايير. صحيفة صوت العرب، القاهرة، العدد ٤٦٣، ١٩٩٨/١٠/٤، ص ٧. وكذلك أسامة مخيمر، علاقة الأكراد، بالولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

والأمريكية، فإنه من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة وعلى المدى المنظور في سياستها القائمة على تغذية الوضع المعقد وغير الطبيعي في شمالي العراق، عبر عرقلة أي جهود تقوم بها الحكومة لإيجاد حل سياسي للمسألة الكردية، ذلك أن هدف الولايات المتحدة قائم على ضرورة ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة وبأي ثمن ولا يهمها بعد ذلك الأكراد أو غيرهم. فالتحرك الأمريكي إزاء الأكراد لا ينطلق من اعتبارات إنسانية أو مبدئية، بقدر ما ينطلق من دوافع المصلحة الأمريكية الرامية إلى استغلال ورقة الأقليات في الوطن العربي بهدف إضعاف الأمة العربية، وإشغالها بحروب ونزاعات أهلية تهيّئ المجال أمام السيطرة الأمريكية الكاملة على ثروات الوطن العربي وموقعه الاستراتيجي.

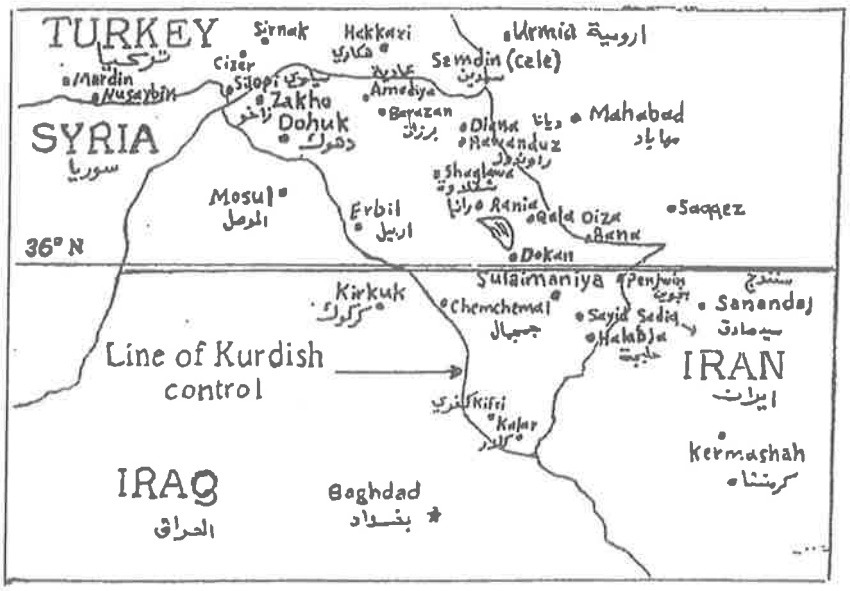

الخارطة رقم (٢) وتمثل خط العرض ٣٦° شمالاً وفيها تظهر محافظة السليمانية خارج اطار الخط المذكور.

المصدر:

Sheri Laizer, Martyrs, Traitors and Patriots: Kurdistan after the Gulf war, London: Zed Books 1996, P. 32

المبحث الرابع

رؤية مستقبلية للمسألة الكردية في العراق

فيما تقدم استعرضنا مسارات تطور المسألة الكردية في العراق في أبعادها الداخلية والخارجية. وقبل أن نتساءل عن المستقبل السياسي لهذه المسألة، لابد من تأشير بعض الملاحظات التي تعزز من إدراكنا لعوامل بلورة المسألة الكردية وبالشكل الذي أوصلها إلى وضعها الحالي:

١- إن معالجة أسباب تبلور المسألة الكردية في العراق، لا يمكن أن يغفل حقيقة الدور الذي لعبته القوى الخارجية (الدولية/الإقليمية) في هذا المجال، عبر دعمها للحركة الكردية المسلحة في مختلف مراحل تطورها، بأشكال متنوعة من الدعم المادي والمعنوي لزيادة فاعليتها في مواجهة الحكومات العراقية، أملا في تحقيق مقاصدها المتعلقة بالعراق، والرامية إلى تفتيت مجتمعه الوطني، وتمزيق كيانه السياسي، وكجزء من استراتيجية أشمل ترمي إلى تحقيقها تلك الدول في الوطن العربي، وتهدف إلى إشعال حروب الأقليات وإثارة المشاكل المجتمعية المفضية إلى تجزئة الواقع العربي، وبالشكل الذي يسهل عملية إمرار المشروع الأمريكي/الصهيوني، الهادف إلى السيطرة على الأرض والثروات العربية.

ورغم المعرفة المسبقة بأهداف ومخططات القوى الخارجية تجاه العراق والأمة العربية فإننا لا يمكن أن نغفل أهمية العوامل الداخلية في إثارة المسألة الكردية، فمن المعروف أن المجتمع حينما يكون متماسكا ومؤسساته المدنية متناغمة مع سلطاته التنفيذية، وعندما تكون روح المساواة في صيغ الحقوق والواجبات ثابتة ومستقرة، فإن الاختراق الخارجي يكاد ينتفي أو يكون صعبا للغاية.

٢- ومن هنا وفي ضوء إدراكنا لأهمية العوامل الداخلية، يمكن القول إن كثيرا من الحكومات العراقية وعلى اختلاف مراحلها السياسية وتوجهاتها الإيديولوجية

كانت أسيرة الخوف والتردد إزاء منح الأكراد حقوقهم القومية. ورغم أن قانون الحكم الذاتي في آذار ١٩٧٤، قد استجاب بشيء من الجرأة والوضوح لمعظم تلك الحقوق، عبر اعترافه بالقومية الكردية، وبحق الشعب الكردي في النضال السياسي ضمن الإطار الوطني للدولة العراقية. إلا أن التردد والشك ظل يحكم علاقة الحكومة المركزية بالحركة الكردية، حيث بقي الاعتقاد قائما بأن تثبيت الحكم الذاتي، وتوسيع صلاحيات مؤسساته التنفيذية والتشريعية، سيعني تكريس نواة لوضع انفصالي في منطقة كردستان، تنعكس نتائجه السلبية على وحدة العراق الوطنية لاسيما مع بقاء الارتباطات الخارجية لبعض قادة الحركة الكردية مع الأطراف الخارجية المعادية للعراق.

٣- ومع تكرس حالة الشك وانعدام الثقة بين الطرفين، ظل الأسلوب القسري يحكم علاقة معظم الحكومات العراقية بالحركة الكردية المسلحة، وظل التلاقي من أجل الحوار والتفاهم، لا يتم إلا بعد أن يستشعر الطرفان صعوبة تحقيق التفوق على الآخر ولاشك أن جزءا كبيرا من هذا الأمر يعود إلى ضعف أو حداثة التقاليد الديمقراطية في العراق، وسيطرة المؤسسة العسكرية في أحيان كثيرة على مقاليد الأمور السياسية، وتفضيلها- بحكم طبيعتها المهنية- للحلول العسكرية، فضلا عن أن حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الحياة السياسية في العراق في مراحل متباينة بسبب الانقلابات المتكررة، وحالة الصراع على السلطة، ودخول العراق في صراعات إقليمية ودولية، قد ساهمت هي الأخرى، وفي أحيان كثيرة، في الابتعاد عن الحلول السلمية للمسألة الكردية.

٤- ساهمت الحلول التي قدمت لإنهاء المسألة الكردية، في إخماد حركة التمرد الكردي لحقب معينة، إلا أنها لم تستطع أن تقدم حلولا نهائية لأسباب ذلك التمرد، والسبب كما يبدو، أن تلك الحلول، كانت تأتي من الأعلى، دون أن ترافقها أي ضمانات لتوسيع قاعدة الديمقراطية وبالشكل الذي يفسح المجال أمام المشاركة الجماهيرية في إيجاد الحل الأمثل للمسألة الكردية. من جانب

آخر، فإن افتقاد الأطر الرضائية الدافعة نحو الاندماج الطوعي للأكراد في مؤسسات المجتمع الوطني، كالأحزاب السياسية الوطنية، والجامعات، والنوادي الاجتماعية والرياضية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، قد ساهم في بقاء الشعور المتأصل للأكراد بخصوصيتهم الضيقة وانعزالهم بالتالي عن الاندماج في الإطار الأوسع للهوية الوطنية العراقية.

٥- من جانبها ساهمت الحركة الكردية المسلحة في جزء كبير من الفشل الذي رافق عملية الوصول إلى حل ينهي المسألة الكردية، حيث شكلت حالة التصدع الذي أصابت الحركة منذ قيامها في عام ١٩٦١، والانقسام الفكري والسياسي الذي حصل بين التيارين المدني (الحزب الديمقراطي الكردستاني) والتقليدي (العشائري الإقطاعي) عائقا أمام الحركة بكل فئاتها للوصول إلى صيغة موحدة للمطالب السياسية.

ومع أن الملا مصطفى البارزاني استطاع بفعل قوته العشائرية، وشخصيته الكارزمية أن يوحد صفوف الحركة الكردية المسلحة حول مطلب سياسي موحد (الحكم الذاتي) لاسيما بعد أن انضم الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) إلى حركة العصيان المسلح عام ١٩٦١ ، إلا أن التشرذم سرعان ما عاد إلى صفوف الحركة، بانشقاق كتلة إبراهيم أحمد/جلال الطالباني، وتشكيل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ووصول حالة القطيعة بين التيارين المدني والتقليدي إلى حد التقاتل، كما حصل في منتصف السبعينات. وما زالت عمليات التباعد والصدام المسلح التي تجري في المرحلة الراهنة بين الفصائل الكردية في شمالي العراق تؤشر حالة الفشل التي تعتري مسيرة الحركة الكردية المسلحة في الاتفاق حول برنامج سياسي موحد، مما يؤشر بقاء حالة الانقسام في صفوف الحركة الكردية قائمة.

٦- فشلت الحركة الكردية المسلحة في جعل مطالبها السياسية ذات توجهات وطنية لصالح عموم العراق، فقد عجزت عن إقامة ارتباطات جدية بالحركة الوطنية العراقية ككل، ولم تعط اهتماما للرأي العام العراقي، وبقيت مطالبها الأساسية

ذات طابع كردي صرف. من هنا ظلت الحركة الكردية بعيدة عن التعاون مع العناصر والقوى الوطنية في العراق، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة. وقد ساهم وقوف الحركة الكردية إلى جانب بعض الحكومات العراقية لضرب بعض القوى الوطنية (كما في وقوف الملا مصطفى إلى جانب عبد الكريم قاسم في ضرب حركة الشواف ١٩٥٩) في ابتعادها عن المسار العام للحركة الوطنية العراقية، وفي نفور معظم العراقيين عن التعاطف معها. فضلا عن ذلك، فقد أدى الاستغلال الأجنبي للحركة الكردية، وارتباطها المستمر بأطراف دولية معادية للعراق والحركة القومية العربية إلى زيادة تغريب الحركة عن معظم العراقيين، ووصفها بأنها أداة من الأدوات التي يستخدمها الأعداء للأضرار بوحدة العراق الوطنية[١] ولم تدفع المحاولات التي يبذلها بعض قادة الحركة الكردية اليوم، في الحديث عن الوحدة الوطنية العراقية، والشراكة العربية الكردية[٢] في تغيير الصورة السابقة التي رسمت عن توجهات الحركة لدى الغالبية العظمى من العراقيين.

في ضوء الملاحظات السابقة، وطبقا للتطورات السياسية التي حصلت في شمالي العراق في بداية التسعينات، والتي أدت نتائجها إلى تكوين واقع سياسي شبه انفصالي، يمكننا أن نطرح السؤال التالي: ما هو مستقبل الوضع السياسي في كردستان العراق، وما هو أثر التطورات السياسية التي حصلت فيه على وحدة العراق ومستقبله السياسي وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي؟

---

(١) د. سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٢) يمكن القول إن مؤتمر الحوار العربي- الكردي الذي عقد في القاهرة في حزيران ١٩٩٨ يمثل أبرز تلك المحاولات، انظر: محمد عمر مولود، آفاق الحوار العربي- الكردي، صحيفة خبات الكردية (النسخة العربية) اربيل، العدد (٨٧١) ١٩٩٨/٤/٢٤ وكذلك صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد (٧١٢) ١٩٩٨/٦/٢٠ ، ص ٣.

إن إجابة علمية دقيقة عن هذا السؤال، تدفعنا، وطبقا للمنهج الاستشـــرافي إلى تصنيف الإجابة إلى مشهدين وعلى النحو التالي:

المشهد الأول: بقاء الواقع السياسي الراهن.

المشهد الثاني: عودة كردستان إلى العراق.

المشهد الأول: بقاء الواقع السياسي الراهن

يستمد هذا المشهد عناصر قوته من الحقائق التالية:

١- في ضوء الاستراتيجية الأمريكية والغربية المتواصلـــة الآن ضـــد العـــراق، والرامية إلى عزله سياسيا، وتقييد حركته الإقليمية والدولية، وفي ضوء توجهات السياسة الأمريكية نحو إقامة الترتيبات الأمنية الجديدة المتعلقة بالمنطقة العربية، والهادفة إلى استبدال النظام الإقليمي العربي، بنظم فرعية جديدة فاقدة لصفتـــها القومية، ومعارضة العراق لتلك التوجهات. يصبح من الواضح أن تلجأ الولايات المتحدة في الوقت الراهن إلى الإبقاء على باب المسألة الكردية مفتوحا مـن دون حل بعدها إحدى الأدوات الفعالة اللازمة لتحجيم دور العراق إقليميـــا ودوليـــا، والإبقاء على ضعفه السياسي وتفككه الاجتماعي. من هنا فإن المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة والمقبلة في تعزيز إجراءاتـــها السياســـية الهادفة إلى إبقاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، والاستمرار فـــي تزويد قواتها العسكرية المرابطة في جنوب شرقي تركيا، بما يؤهلها لحماية مـــا يسمى بالمناطق الآمنة لأكراد العراق، ومنع الطيران العراقي من التحليق شمال خط العرض ٣٦، فضلا عن الاستمرار في دعم الفصائل الكردية المسلحة فـــي شمالي العراق ماديا ومعنويا، ومساعدتها في إدارة شؤونها الذاتيـــة وتكريـــس المؤسسات السياسية والاقتصادية التي أقامتها في كردستان، مع التـــأكيد علـــى ضرورة امتناع تلك الفصائل عن إقامة أي اتصالات مع الحكومة العراقية، مثلما حصل في اتفاق انقرة ١٩٩٦و ١٩٩٩.

٢- في ضوء الارتباط التركي بالاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالمنطقة العربية، والنمو المتزايد للعلاقات التركية-الصهيونية، وانعكاس ذلك بآثاره السلبية على العلاقات العربية التركية، وفي ضوء تصاعد التصريحات التركية حول مطامع تركيا إلى المحافظة على الواقع القائم في شمالي العراق، لاسيما وان هذا الواقع يحقق لها مصلحة مزدوجة فهو إلى جانب فسحه المجال أمام تركيا للعب دور إقليمي متميز على حساب العراق فإنه يهيّئ المجال لها لتعزيز إجراءاتها الأمنية على حدودها الجنوبية مع العراق، عبر تسهيل مهمة التدخل المستمر للجيش التركي في شمالي العراق، لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني أو أي حركات كردية أخرى معارضة. ولهذا فمن المتوقع أن تستمر تركيا في جهودها لدعم بقاء الوضع الراهن في شمالي العراق لأطول مدة ممكنة، عبر استمرارها في تمديد بقاء القوات الأمريكية والغربية المرابطة في الأراضي التركية لحماية الوضع القائم في كردستان والتوسط لإنهاء أي مصادمات جديدة قد تحدث بين الفصائل الكردية، فضلا عن الاستمرار في عقد اجتماعات دورية مع القوى الإقليمية والدولية لتدارس الوضع القائم وبالشكل الذي يضمن استمرار المصالح التركية. من ناحية أخرى، فإن التطلع الإيراني للعب دور متميز على الساحة الإقليمية، والهدف الإيراني غير المعلن في إضعاف العراق سياسيا واقتصاديا، طبقا لاعتبارات تاريخية وقومية بدفع إيران هي الأخرى إلى تبني خيار استمرار الوضع القائم في كردستان والمحافظة عليه للمرحلة المقبلة.

٣- مع بقاء حالة الشك وانعدام الثقة بين الحكومة المركزية والفصائل الكردية، واستمرار الارتباطات الخارجية لتلك الفصائل، بالأطراف المعادية التي تريد الإساءة إلى العراق. فإن باب استمرار الوضع القائم في كردستان العراق يبقى مفتوحا. ولاشك أن بقاء هذا الوضع سيعزز من مكانة هذه الفصائل كقوة سياسية وعسكرية لا يمكن للحكومة تجاوزها في المراحل المقبلة، كما سيعزز من إمكانية استمرار التأثير الخارجي في المسارات المستقبلية للمسألة الكردية.

المشهد الثاني: عودة كردستان إلى العراق

يستمد هذا المشهد مقوماته من العناصر التالية:

١- تغير الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، وبالتالي تغير موقفها إزاء استمرار الوضع القائم في شمالي العراق. فمن المعروف أن الرعاية الأمريكية القائمة الآن لأكراد العراق، لا تهدف إلى إقامة كيان كردي منفصل عن العراق، وإنما إلى إقامة ترتيبات سياسية مؤقتة تسهم في إبقاء الضعف السياسي للعراق للحقبة الحالية. فالولايات المتحدة تدرك جيدا أن انفصال أكراد العراق سيعني عمليا التمهيد لتقسيم تركيا وإيران وخلق أوضاع إقليمية مضطربة قد تهدد المصالح الأمريكية، وهو ما تعارضه بشدة. ومن هنا فإن أي تحسن في العلاقات الأمريكية العراقية سيعني إمكانية التمهيد لعودة كردستان إلى صف الوحدة الوطنية.

٢- تشكل البيئة السياسية والإقليمية المحيطة بالعراق قيدا صارما حول إمكانية تحول كردستان العراق إلى إقليم مستقل. فتركيا وإيران المعنيتين مباشرة بالمشكلة الكردية، ستقاتلان لمنع نشوء هذا الكيان[1]، لاسيما في ظل تصاعد حركات الانفصال الكردية فيهما. حيث أن وجود كيان كردي مستقل في شمالي العراق مع ما يرافقه من عمليات انفتاح على أكراد تركيا وإيران سيعني تعريض هاتين الدولتين إلى حرب استنزاف داخلية تعرض وحدتهما الوطنية للاهتزاز، وهو ما يقوي إمكانية الدعم الإقليمي لعودة كردستان إلى العراق.

٣- أثبتت حالة التقاتل المستمر بين الفصائل الكردية على زعامة المنطقة الكردية، وافتقار المنطقة إلى مقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري،

---

(١)حول الإحجام التركي عن فكرة تقسيم العراق انظر: غوكهان باجيك، مستقبل العراق: محددات داخلية وخارجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ٢٠٠١، ص وكذلك محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

وإجراءات الضبط الإداري والأمني، الحاجة إلى عودة المنطقة الكردية إلى العراق.

٤- قيام الحكومة المركزية بتجديد دعوتها للفصائل الكردية لنبذ العنف والجلوس على مائدة المفاوضات للحوار والتفاهم حول النقاط الأساسية المختلف بشأنها، ويترافق ذلك مع قيامها باتخاذ الخطوات العملية المفضية إلى زرع الثقة المتبادلة، كنبذ الشروط المسبقة لبدء الحوار، والإفصاح عن الرغبة في الاستجابة لبعض المطالب المتعلقة بتعديل قانون الحكم الذاتي، وتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية وعلى نحو جديد يضمن تحقيق المطالب الكردية، ولا يضر بوحدة العراق الوطنية.

٥- إدراك القيادات الكردية بأن تغليب المصالح الوطنية لعموم العراق، على المصالح الذاتية هو أمر ضروري لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الكردية. بمعنى آخر، إدراك القيادات الكردية، بأن الحصول على مطالبها وأهدافها ضمن إطار الدولية العراقية، لا يمكن أن يتم باستخدام وسائل العنف ضد أبناء الوطن الآخرين، إنما باستخدام الوسائل السلمية والديمقراطية. فللولاء للوطن الذي ارتبط به الأكراد تاريخيا، ينبغي أن يكون المحفز لإلقاء السلاح والدعوة إلى الحوار والمكاشفة سبيلا للحصول على المطالب.

خلاصة القول، إن حجم التحدي الخارجي المفروض على العراق يحتم مسؤولية وطنية لاتخاذ الإجراءات الدستورية والمؤسسية التي تعزز روح الحوار، وتمهد السبيل لإجراء المصالحة الوطنية الشاملة باعتبارها الطريق الصحيح والوحيد لحل المسألة الكردية حلا سلميا وعادلا. وبما ينعكس إيجابيا على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في العراق. مما يصب في المحصلة النهائية على ترصين دعائم الأمن القومي وتعزيز مقوماته.

الفصل الخامس

القبائل النيلية في جنوبي السودان *

تمهيد

يوصف المجتمع السوداني بأنه صورة مصغرة لافريقيا، نظرا لاتساع حجم التنوعات الاثنية فيه على شاكلة التنوعات الموجودة في القارة الافريقية[1]. وتظهر دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي للسودان، أن اتساع مساحته (مليون ميل وربع) أي ما يعادل (٢,٥) مليون كم٢، وغنى موارده الطبيعية، فضلا عن تنوعه

---

* ان تحديدنا لمشكلة جنوبي السودان في القبائل النيلية، لا يعني تجاهلنا للقبائل الاخرى ذات الاصول المختلفة، إلا ان اتجاهنا لتحديد المشكلة في تلك القبائل يأتي من افتراض مؤداه، ان هذه القبائل لعبت الدور الاكبر في التمرد القائم في جنوبي السودان منذ قيامه عام ١٩٥٥، والى اليوم، بسبب حجمها السكاني اولا، وتركيز الاستعمار البريطاني على تنمية نخب سياسية من بين ابناء هذه القبائل، مواليه له، ومنفذه لسياسته المعادية للعروبة والاسلام ثانياً. وتسعى الولايات المتحدة حالياً الى لعب الدور البريطاني ذاته، عبر تركيزها على هذه القبائل التي تنتشر على منابع وضفاف نهر النيل، ليس في جنوبي السودان فحسب، وانما في الدول المجاورة له، في اطار استراتيجية امريكية ترمي إلى السيطرة على منابع نهر النيل من اجل الضغط على الامن القومي العربي، عبر التأثير على الامن الوطني لكل من مصر والسودان في ميدان المياه بشكل اساس.

(١) د. ابراهيم احمد نصر الدين، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني، المستقبل العربي، العدد ٦٣، ايار ١٩٨٤، ص ٤٠ وكذلك مبارك علي، السودان: الازمة الاقتصادية.. الابعاد والحجم السياسة الدولية، العدد ١٢٨ نيسان ١٩٩٧، ص ٦٢.

المناخي والنباتي[١]، قد شكل عبر التاريخ عامل جذب لأعداد كبيرة من المهاجرين الافارقة والعرب المسلمين للاستقرار فيه، ومن ثم الاندماج بمكانه الاصليين[٢].

لقد ساهم باندماج هؤلاء المهاجرين في حياة السكان المحليين، وعلى مدى قرون طويلة من التفاعل الديناميكي والتلاقح القومي الى ظهور السودان بصورته الحالية كخليط من الاجناس والالوان والعادات والتقاليد واللغات المختلفة[٣]، حيث بلغ مجموع سكان السودان حسب تقديرات عام ١٩٩٥ ما يقارب (٢٥) مليون نسمة[٤] يعيش معظمهم (٧٧%) في الجزء الشمالي والأوسط، ويدين غالبيتهم

---

(١) د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، افريقيا: دراسة لمقومات القارة، دار النهضة العربية، بيروت١٩٧٣، ص ٣٩١.

(٢)حول دخول الاسلام والمسلمين الى السودان انظر:

S.F Beswick, islam and the dinka of the southern sudan from the pre- colonial period to independence (1956), journal of asia and african studies,vol xxx Number 403,holand 1994 p.173.

وكذلك الصادق المهدي، يسألونك عن المهدية، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٢٠.

(٣) افرزت حالة الانصهار التاريخي بين الجماعات المختلفة في السودان الى ظهور ما يقرب من تسع عشرة مجموعة رئيسية، واكثر من (٥٥٠) مجموعة فرعية تتحدث بأكثر من (١٠٠) لغة او لهجة. وتمثل المجموعات التي تدعي الاصول العربية حوالي (٤٠%) من المجموع الكلي للسودان في حين تمثل قبائل (الدنكا) وهي اهم المجموعات الرئيسية في جنوبي السودان (١٢%). أما البجة الذين يسكنون شرقي السودان، فيشكلون (٧%). في حين تمثل المجموعات غير العربية القاطنة غربي السودان (الفور، النوباويين) ما يقارب (٥%) من مجموع السكان. حول هذه النسب وتباينها انظر: ك.م. بارير، سكان السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، بيروت، التاريخ بلا، ص ١٠ وما بعدها. د. عبد الغفار محمد احمد، السودان وديناميكية التنوع، محاولة في استطلاع قطر عربي- افريقي، المستقبل العربي، العدد ٨٣، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ٣ وكذلك د. منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية، الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن ٢٠٠٠، ص ٣٤٣.

(4) Mohamed Suliman, civil war in sudn: the impact ecological degradation, in, Mohamed suliman (ed) , civil war in sudan, Zwitzerland: center for security and swiss federation instute of technology

(٧٠%) بالاسلام، في حين تتوزع النسبة الباقية بين المسيحية (٤%) ومجموعة من الاديان المحلية التقليدية المختلفة[١].

لقد دفعت التكوينات الاجتماعية والانقسامات الدينية واللغوية المشار اليها آنفا، السودان ليكون واحدا من اكثر الاقطار العربية تنوعا في الثقافة السياسية، فهو من الدول العربية المميزة التي تتمحور فيها الهوية الثقافية، الوطنية والقومية، وبين العروبة والافريقية، يضاف لذلك انطباق التنوع الديني بين المسلمين وغير المسلمين، على ذلك التباين العرقي والثقافي. هذا إلى جانب التباين التقليدي بين الشمال والجنوب، الذي عملت السياسة البريطانية على اذكائه، خلال مرحلة الحكم الاستعماري، بما أدى في النهاية الى تكوين احساس مصطنع بوجود تنافر اجتماعي اشتعلت ناره قبيل الاستقلال واستمرت في السنوات التي تلته[٢].

إن الانكباب على دراسة مسألة جنوبي السودان، المثارة الآن كمشكلة سياسية تتفاعل في اطارها مجموعة مشكلات تاريخية وحضارية واجتماعية واقتصادية، ودراستها بشكل متأن، عبر رصد تفاعلاتها وتداخلاتها، هو امر ضروري لمعرفة اسباب تبلور المسألة، وصولا الى وضع مسلمات الحل السلمي الديمقراطي لها.

وجنوبي السودان (انظر الخارطة رقم ٣) شأنه في ذلك بقية مناطق السودان الاخرى في تنوعه القبلي والديني والثقافي. فهو يتألف من اربع مجموعات سكانية رئيسة تتوزع على النحو الآتي:

---

(١) عثمان محمد احمد، مسألة جنوب السودان، ١٨٢٠--١٩٨٨، مجلة الثقافة الوطنية، العدد (٥) السنة الاولى، دار الثقافة الوطنية، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ٨.

(٢) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان: آفاق التحديات، الدار الاهلية، عمان ٢٠٠٠.

الخارطة رقم (٣) توضح مساحة وحدود مناطق الجنوب والتي تمثل ما يقارب (٢٠-٣٠) من مساحة السودان الكلية.

المصدر: مجلة السياسة الدولية، العدد ٩١، كانون الثاني ١٩٨٨، ص ١١٢ مع اضافة الباحث.

١- النيليون: ويتكونون من قبائل الدينكا والشلك والنوير والانواك، ويقطن معظمهم في مديرية بحر الغزال واعالي النيل.

٢- النيليون الحاميون: ويتكونون من قبائل المورالي والديدنقا والبويا والتبوسا واللاتوكا ويتركز معظمهم في مديرية الاستوائية.

٣- القبائل السودانية: واهمها قبائل الزاندي وتقطن في الجزء الغربي والجنوبي الغربي من المنطقة.

٤- قبائل اخرى تكونت من هذه المجموعات الى فروع وشعب متنوعة[١].

لقد نجم عن هذا التنوع القبلي انقسام لغوي حاد بين ابناء الجنوب، حيث قدرت اللغات الرئيسة فيه باثنتي عشرة لغة، اضافة الى عشرات اللغات واللهجات المحلية الاخرى، مع ملاحظة أن اللغة العربية الدارجة او ما يسمى (عربي جوبا) هي لغة التخاطب الرئيسة فيما بين القبائل المتعددة، وان اللغة الانكليزية، هي لغة الصفوة المثقفة من ابناء الجنوب، ويشكل مجموع السكان الغير ارواحيين في الجنوب (مسلمين ومسيحيين) ما يعادل ٣٥% اما البقية فيعتنقون ديانات طرطمية او ارواحية يلعب فيها الاعتقاد بأرواح اسلافهم دورا كبيرا[٢].

والواقع أن مناقشة الآثار السياسية لمسألة جنوبي السودان، تحتم علينا العودة قليلا لتتبع جذور الصراع، منذ حقبة الحكم الاستعماري البريطاني، لكونها من المراحل الحرجة التي ساهمت في بلورة وتأجيج مسألة الجنوب بشكلها الحالي. فقد حرصت بريطانيا، منذ البدء، وكجزء من سياستها المعروفة (فرق تسد) الى فصل شمالي السودان عن جنوبه، وابقاء الاخير في معزل عن تيارات التعريب والاسلمة، رغبة

---

(١) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩-١٠ د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.

(٢) عثمان محمد احمد، المصدر نفسه، وكذلك ك. م. بارير، سكان الجنوب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥. وكذلك S.F. Beswick,op.Cit p. 179

منها في ضم اقاليم الجنوب الى المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا[1] إلا أن المتغيرات المحلية والدولية قد حالت دون ذلك، حيث لم تستطع بريطانيا تنفيذ سياستها تلك، فاضطرت في المؤتمر الاداري الذي عقدته في نيسان ١٩٤٧ مع ممثلي الاحزاب الشمالية، لبحث ترتيبات الاستقلال، إلى الاعتراف بوحدة السودان الكاملة. وقد تأكد هذا الاتجاه في مؤتمر (جوبا) في تموز ١٩٤٧[2] الذي نظم من اجل بحث الوضع الجديد للاقليم الجنوبي، ووزنه في الجمعية التشريعية التي كان من المزمع انشاؤها. وإن كان المؤتمر لم يسفر عن اجراءات عملية لتحقيق الاندماج والتكامل بين شطري البلاد، مما ادى الى تصعيد التوتر والحساسيات وعدم الثقة بين ابناء الجنوب والشمال[3]، وقد ازداد الامر تعقيدا حينما صعد الشماليون من ممارساتهم المخطؤة، خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت الاستقلال، حيث يشار في هذا الصدد الى قرارات لجنة (السودنة) التي احتكرت الوظائف للشماليين دون أن تعطي الجنوبيين ما يتناسب ووزنهم السكاني، وهو ما ادى الى تأزم الموقف السياسي وتصعيد التوتر. وقد جاء تمرد الفرقة الاستوائية في آب ١٩٥٥، وما واكبه من اعمال عنف واضطرابات في الجنوب، وليضيف الجديد الى رصيد عدم الثقة بين الطرفين[4]، ولم يخف من حدة التوتر إلا التعهد الذي قدمته الاحزاب الشمالية، بضرورة النظر في مطالب الجنوبيين حول الحكم الفيدرالي وفي ١٩ كانون الاول اتفقت الاحزاب الشمالية والجنوبية على اعلان الاستقلال من داخل البرلمان، حيث اعلن استقلال السودان في الاول من كانون الثاني ١٩٥٦. [5]

---

(١) وهو ما سنستعرضه بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

(٢) حول مؤتمر جوبا انظر: محمد عمر بشير، جنوب السودان: دراسة لاسباب النزاع، ترجمة اسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢١٧.

(٣) د. محمود خليل، الامن القومي السوداني ومشكلة الجنوب، السياسة الدولية، العدد ٨٦ اكتوبر ١٩٨٦، ص ٢٣٧.

(٤) د. ابراهيم احمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٥) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

المبحث الاول

النظم الوطنية وآليات التعامل مع مسألة الجنوب

إن ما يتعرض له السودان حاليا، من مشكلات سياسية متباينة، لا يمكن البت بحداثتها. ذلك أن مراجعة بسيطة لتاريخ هذا البلد العربي الافريقي توضح انه لم يتمتع منذ استقلاله سوى بمراحل قصيرة من الاستقرار السياسي النسبي. إذ كانت التطورات الداخلية تعيد انتاج نفسها مرة كل بضع سنين، بصورة (دائرية) شهد السودان خلالها ستة انقلابات سياسية، في اطار تبادل رتيب للسلطة بين المدنيين والعسكريين في السنوات، ١٩٥٨، ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٨٥، ١٩٨٩ كما لم يتمتع بسلم داخلي. فقد بدأ اول تمرد مسلح في الجنوب عام ١٩٥٥، أي قبل الاستقلال بعام واحد، واصبح الصراع العرقي كما يدعى بين الشمال (العربي/ المسلم) والجنوب (الافريقي/ الارواحي/ المسيحي) سمة رئيسة للتطور السياسي في السودان[١].

لقد ظلت مسألة الجنوب تمثل اكبر تحد للنظم الوطنية التي تعاقبت على الحكم في السودان ولم يستطع أي منها وضع حد لتلك المسألة المستمرة منذ اكثر من اربعين عاما والتي استنزفت الاقتصاد السوداني، ودمرت بنيته التحتية، وساهمت في مقتل وتشريد الملايين من ابناء الجنوب[٢]، ورغم المحاولات التي بذلت لاحلال السلام من قبل بعض الحكومات الوطنية واطراف اقليمية ودولية[٣]، الا أن مسألة الجنوب ما زالت قائمة، بل ومستعصية على الحل، لا سيما في ظل

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٩٦.

(2)sabit alley,the north-south war in sudan,in: Mohamed suliman (ed) civil in sudan,op.cit,p.25.

(٣) فتحي علي حسين، مشكلة الجنوب والتطورات الاخيرة في السودان، السياسة الدولية، العدد ١٠٠، نيسان ١٩٩٠، ص ١٩٣.

تمسك طرفي الصراع (الحكومة السودانية والفصائل الجنوبية) بثوابتهما السياسية. والامر الجدير بالاهتمام أن مسألة جنوبي السودان، قد افرزت انماطا من الصراع السياسي حول بعض القضايا او الاشكاليات السياسية التي ما زالت تمثل جوهر الصراع القائم في السودان، والتي تقف في مقدمتها قضية هوية الدولة السودانية ونظام الحكم فيها، وصياغة الدستور، وتوزيع السلطات الادارية والسياسية بين العاصمة والأقاليم، وخاصة الجنوب، والتوجهات نحو العروبة او الافريقانية، فضلا عن تحديد مستويات المشاركة السياسية، وحقوق الانسان والديمقراطية وقضايا التنمية والتطوير للجماعات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا[1]، وما زالت هذه القضايا مطروحة للجدل السياسي دون أن تجد معالجة حقيقية من النظام السياسي أوالسودانيين الازمات السياسية المشار اليها، وعجز النظم السياسية المتعاقبة عن معالجتها، قد عطل امكانية الحل السياسي لمسألة الجنوب، ودفعها بالتالي الى البقاء كمشكلة تضرب في اعماق البنية السياسية والاجتماعية السودانية.

إن مراجعة بدايات الاستقلال الوطني، حيث حكومة الائتلاف الحزبي الاولى، التي تشكلت في مرحلة التمهيد للاستقلال (١٩٥٣) فقد تميزت تلك المرحلة بالتوتر والاضطراب وفقدان الثقة بين ابناء الشمال والجنوب، فكانت النتيجة أن تعقدت مسألة الجنوب، نظرا لتفاعل جملة من الاسباب. فقد تم تجاوز واهمال الجنوبيين في مفاوضات عقد اتفاقية الحكم الذاتي بين الاحزاب السودانية الشمالية ومصر عام ١٩٥٣. كما تم التجاوز على نصيبهم من الوظائف الادارية التي شملتها

---

(١) د. عبد الملك عودة، حالة جنوب السودان، من بحوث ندوة التعددية في الوطن العربي، مجلة الافق العربي(عدد خاص) العدد (٩) المركز الاردني للدراسات والمعلومات عمان، شباط، ١٩٨٧، ص ص ٣٣٨-٣٨٨. وكذلك جمال عبد الجواد، الثقافة والهوية ونظام الحكم: الصراع حول مستقبل السودان، السياسة الدولية، العدد، ٩١، ١٩٨٨، ص ١١٢. كذلك عبد العزيز حسين الصاوي، المسألة القومية وازمة الوحدة الوطنية في السودان، المستقبل العربي، العدد ٢١١، ايلول ١٩٩٦، ص ص ٦١-٦٤.

قرارات (لجنة السودنة) عام ١٩٥٤، فلم يحصلوا على اكثر من (٦) وظائف من بين ثمانمئة وظيفة قيادية[١]. وبمجيء الاستقلال تم تهميش دور الجنوبيين في اللجنة القومية التي شكلت لصياغة الدستور عام ١٩٥٩. فمن بين (٤٣) عضوا لم يكن لابناء الجنوب سوى ثلاثة اعضاء فقط. وقد عمقت القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة برفض النظام الفيدرالي كصيغة توحيدية بين الشمال والجنوب من مشاعر الشك لدى الجنوبيين، مما ادى الى انسحاب النواب الجنوبيين من الجمعية التأسيسية في حزيران ١٩٥٨، وخلق ازمة وزارية. لقد اصيب الجنوبيون بخيبة امل كبيرة لاختيار ثلاثة منهم فقط في اللجنة، ورفض المطلب الفيدرالي للجنوب، وتمثل لهم ذلك، وكأنه غدر من احزاب الشمال وعدم الايفاء بالوعود، وتعميق الشكوك وعدم الثقة[٢]ورغم أن حكومة الاحزاب الشمالية حاولت طمأنة الجنوبيين والتخفيف من حدة مخاوفهم وشكوكهم، عبر اتخاذ عدد من الاجراءات الخاصة بتطوير الواقع الاقتصادي والتعليمي والخدمي في الجنوب، الا أن واقع الحال يشير الى أن تلك الحكومات فشلت في تحقيق تقدم باتجاه حل المعضلات التي يعانيها الجنوب، وفي مقدمتها حالة التخلف المربع، وتراكمات عدم الثقة بين الشمال والجنوب[٣].

في ظل هذا الواقع استيقظ الوعي السياسي لابناء الجنوب، حيث اتجهوا لتوحيد (بوث ديو) عام ١٩٥٤، وحزب الاتحاد الجنوبي عام ١٩٥٨، حيث اخذا على عاتقهما حمل مطالب الجنوبيين بإقامة دولة سودانية ذات طابع فيدرالي[٤].

---

(١) د. عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة او الانفصال، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، تموز ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣ عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠-١٥.

(٢) د. عبد الملك عودة، حالة جنوب السودان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٣) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٤) صلاح عبد اللطيف، نشأة وتطور الاحزاب الجنوبية في السودان، السياسة الدولية، العدد ٩١،كانون الثاني ١٩٨٨، ص ٨٤.

لقد ازداد الامر تعقيدا حينما ظل الخيار العسكري يشكل الحل المميز للحكومات السودانية التي ترأسها اسماعيل الازهري، وعبد الله خليل، لمعالجة التمرد الذي حصل في احدى مدن الجنوب (توريت) عام ١٩٥٥. دون ادنى محاولة لتفهم خصوصية الجنوب وتركيبته الاجتماعية والثقافية[١]

لقد دفع تدهور الوضع الامني لعموم البلاد، وللجنوب بشكل خاص، وتفاقم الازمات الاقتصادية، وعجز الحكومات المدنية عن ايجاد حل لها، بالعسكريين الى اقتحام ميدان العمل السياسي، بهدف انقاذ البلاد، وايجاد مخرج لازماتها السياسية. ففي تشرين الاول ١٩٥٨، تدخل الجيش تحت قيادة الفريق ابراهيم عبود، ووضع حدا للوجود غير المستقر للحكومات البرلمانية. ولكن يبدو من سياق تجربة النظام الجديد انه لم يكن افضل حالا من سابقة، اذ فشل في معالجة مشكلات البلاد المتفاقمة لا سيما في الجنوب، وفشل في تقديم برنامج سياسي واضح لحل هذه المسألة، حيث عد اللجوء الى العنف والقوة الاسلوب الامثل لحسم الموقف العسكري والسياسي لصالحه. ولجأ الى اسلوب التذويب والدمج عبر اصدار القوانين الخاصة بالتعريب والاسلمة، وفرض تطبيقها بالقوة[٢]. لقد ترتب على هذه السياسة نتائج كثيرة، منها:

بينها هروب وهجرة الكثير من ابناء الجنوب المتعلمين الى البلدان المجاورة، وقيامهم بتشكيل المنظمات السياسية والعسكرية المناوئة لنظام الحكم في الخرطوم[٣]ودخول اطراف خارجية لتعقيد الموقف. حيث شرعت الكنيسة

---

(١) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥-١٦.

(٢) د. اسامة الغزالي حرب، ندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان، السياسة الدولية، العدد ٩١، ١٩٨٨، ص ١٢٠. عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، اطروحة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٥،ص ٢٢٨.

(٣) اتحدت هذه التنظيمات بعد مدة قصيرة ليتمخض عنها ظهور تنظيم سياسي موحد هو الاتحاد السوداني الافريقي الوطني لجنوب السودان (سانو) وقد ارتبط هذا التنظيم، بمنظمة عسكرية هي (الانيانيا) حيث رفضت هذه المنظمة أي حل سياسي لمسألة الجنوب، وتمسكت بمطلب الانفصال للمزيد انظر:

الكاثوليكية والكيان الصهيوني والقوى الغربية، الى تقديم الدعم والمساندة للتنظيمات السياسية والعسكرية التي شكلها الجنوبيون في المنفى، بهدف الضغط على النظام السوداني، وهو ما ساهم في تدويل مسألة الجنوب وخروجها عن طابعها القطري[1]. لقد دفعت سياسات نظام الفريق عبود الى تأزيم الواقع السياسي في الجنوب ووضعت في ايدي ابناء الدليل الملموس على صدق الشكوك التي زرعتها الارساليات التبشيرية المسيحية في نفوسهم، من أن (الشمال- المسلم) سيلغي معتقداتهم الدينية وسيرغمهم على اعتناق الاسلام. وقد تعزز هذا الاعتقاد بالاجراءات التي اقدمت عليها الحكومة العسكرية بطرد المبشرين، ووقف نشاط الارساليات التبشيرية (شباط ١٩٦٤)، وممارسة سياسة القوة لقمع التمرد في الجنوب[2]ومع تزايد اعمال العنف في الجنوب، وتصاعد المشكلات الاقتصادية لعموم البلاد، انهت انتفاضة تشرين اول ١٩٦٤، الحكم العسكري في السودان، وفتحت الطريق لمجيء حكومة مدنية، اخذت على عاتقها مسؤولية الدعوة الى حل مسألة الجنوب سلميا، حيث اعلنت حكومة (سر الختم خليفة) عن دعوتها لعقد مؤتمر (المائدة المستديرة) في منتصف اذار ١٩٦٥ لوضع حد للحرب الاهلية المستمرة في الجنوب وتثبيت مسلمات الحل السلمي لها. [3] الا انه من المؤسف القول إن المؤتمر انتهى بالاخفاق، رغم النوايا الحسنة التي طرحت فيه. اذ برهن

صلاح عبد اللطيف، نشأة وتطور الاحزاب الجنوبية في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٤-٨٨. د. عبد الملك عودة، حالة جنوب السودان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(١) د. محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٢١٣.

(٢) عبد اللطيف كريم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٣) عقد في الخرطوم وحضره (٤٥) عضوا، منهم (١٨) عضوا مثلوا احزاب الشمال و (٢٧) عضوا مثلوا احزاب الجنوب، كما حضره مراقبون من اوغندا كينيا، تنزانيا، غانا ، نيجيريا، الجزائر، الجمهورية العربية المتحدة، للمزيد انظر : تموتي س. نبلوك، الحل السلمي لمسألة جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد ١٩٧٥،٤١، ص ص ١١٦-١١٧.

الطرفان المتحاوران على عدم قدرتهما في تقريب شقة الخلاف بينهما، ففي الوقت الذي جاءت فيه القرارات النهائية للمؤتمر لتعلن التوصل الى اتفاق بشأن بعض القضايا، من قبيل الاقرار بواقع التمايز الثقافي بين الشمال والجنوب، ودور السلطات الاستعمارية، ونشاط الهيئات التبشيرية، ودور سلطات ما بعد الاستقلال في تثمير التمايزات الثقافية، فإن القضية الجوهرية وهي الاطار الدستوري لمستقبل السودان، ونظام الحكم فيه لم يأت على ذكرها من قريب او بعيد[١].

وفي الواقع إن فشل مؤتمر (المائدة المستديرة) يعود الى اسباب اخرى اكثر واقعية، لعل اهمها استبعاد منظمة الانيانيا- الجناح العسكري لتنظيم الاحزاب الجنوبية، وعدم دعوتها لحضور المفاوضات، حيث بقيت هذه المنطقة تقود حملة عسكرية ضد منشآت ومراكز الحكومة في الجنوب، ورفضت تقديم أي تنازلات لممثلي الاحزاب الجنوبية المفاوضة، فضلا عن ذلك فإن بقاء الانقسامات والمنافسات بين الاحزاب الجنوبية، وعدم قدرتها على توحيد مطالبها السياسية حول مسائل تنظيم العلاقة بالشمال، قد ساعد هو الآخر في تعثر نجاح المؤتمر. فأحزاب الشمال اقترحت أن يكون نظام الحكم اتحادا اقليميا كحل عملي، بينما رفضت الاحزاب الجنوبية ذلك، وتراوحت مطالبها بين المطلب الفيدرالي والانفصال[٢].

ومع فشل مؤتمر المائدة المستديرة تصاعدت وتأثر العنف والارهاب من كلا الجانبين، ووجدت حكومة " الصادق المهدي" نفسها عاجزة عن ايجاد حل سلمي لمسألة الجنوب، لا سيما مع بروز عوامل اخرى ساهمت في تأجيجها، لعل ابرزها اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في الشمال دون الجنوب[٣]، واعلان الجبهة

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١١٦-١١٧.

(٢) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية الى السلام، ترجمة هنري رياض واخرون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٠١.

(٣) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

القومية الاسلامية لميثاقها الذي يدعو الى اقامة جمهورية اسلامية ودستور اسلامي، فضلا عن وقوع حوادث مؤسفة في الجنوب عام ١٩٦٥ راح ضحيتها الكثير من الجنوبيين، نتيجة للمصادمات بين الجيش والمتمردين، كذلك المناورات السياسية للاحزاب الكبرى، وتدهور الظروف الاقتصادية بوجه عام، مما افقد الثقة بأحزاب الشمال والحكومة المركزية، ودفع الى النظر اليها على انها لا تحترم الدستور، وانها لن تتردد في تعديله او التنصل من وعودها بشأن الجنوب متى ما استشعرت أن الحاجة تدعو لذلك في المستقبل[١].

لقد اثبت الحكم المدني عجزه مرة اخرى امام اكبر تهديد للوحدة الوطنية وهو انفصال الجنوب، فتراوحت الحلول التي تقدم بها في تلك المرحلة، ما بين التصعيد العسكري والدعوة لعقد المؤتمرات وطرح المقترحات[٢]. ولم يكن هناك اتفاق بين الاحزاب السودانية حول برنامج عمل موحد لحل مسألة الجنوب، ونتيجة لذلك اصبح الجيش المرتكز الاساس الذي اعتمدت عليه تلك الحكومات في التعامل مع المسألة، الا أن هذا الجيش وسع عمله ومهمته ليستولي على السلطة، حيث دخل الجيش الحياة السياسية مرة أخرى عبر انقلاب ايار ١٩٦٩ والذي قاده العقيد محمد جعفر نميري[٣].

لقد واجهت الحكومة الجديدة موقفا صعبا داخل البلاد، اذ شكلت الحرب في الجنوب عامل تهديد لوحدة البلاد، ودفعت الى زيادة النفقات الحربية، وبالتالي مضاعفة الاعباء المالية والاقتصادية، كما ازدادت في الوقت ذاته تحركات بعض الجماعات السياسية في الغرب والشرق، والتي تدعو الى الانفصال، مثل مؤتمر (البجة) وجبهة الاحزاب والتجمعات بزعامة (فليبيب غبوش) في الغرب. وبجوار

---

(١) تموتي س: نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٧-١١٨.

(٢) د. محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٧-٢١٣.

(٣) ماجد احميد العائدي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية، ١٩٥٨-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ١٩٩١، ص ٩٧.

هذا كانت قد استمرت الحرب في الجنوب مع نجاح (جوزيف لاقو) في فرض احكام سيطرته على منظمة (الانيانيا) وحزب (سانو) وما تبع هذا من بناء قيادة موحدة وجيش منظم مرتفع الكفاءة والعدة الحربية[١].

ولذلك فقد كانت اولى مهام الحكومة الجديدة تشكيل لجنة خاصة لوضع تصور شامل حول قضية الجنوب ووسائل حلها، فكان أن تشكلت هذه اللجنة في ايار ١٩٦٩. وفي تموز ١٩٦٩ صدر بيان حكومي مهم يعترف بوجود فوارق تاريخية وثقافية ودينية بين الشمال والجنوب[٢]، ويقترح منح الحكم الذاتي الاقليمي لمديريات الجنوب[٣]، لقد شكل هذا البيان تطورا مهما احدثه النظام السياسي السوداني على طريق الحل السلمي لمسألة الجنوب، حيث شكل مفاجأة كبيرة للقيادات الجنوبية، إذ لاول مرة تعترف الحكومة السودانية بمواقف وحقائق لم يسبق لأي حكومة سودانية سابقة أن اعترفت بها، وكان المقترح المعلن يمثل تغييرا جذريا في التوجه السياسي نحو حل مسألة الجنوب[٤].

لقد ساعد التغيير في التوجه السياسي للحكومة السودانية الجديدة، الى تقارب في المواقف بين الحكومة وحركة (الانيانيا)، وكانت نتائجه الدخول في مفاوضات تمهيدية تمخض عنها فيما بعد التوقيع في شباط ١٩٧٢ على اتفاقية اديس ابابا وصدور قانون الحكم الذاتي لجنوبي السودان[٥].

---

(١) د. عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة او الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص ١٥. تموتي س نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(2)Dustan. M. Wai, the african -arab conflict in the sudan, New York: african publishing company, advision of holmes and meier publishers 1981.p.143.

(٣) محمد بشير حامد، نشر السلطة والتكامل القومي في جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد ٩١، اكتوبر ١٩٨٨، ص ٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(5)Dustan. M. wai, OP. Cite,p 162.

إن تحليلا واقعيا للعوامل التي ساهمت في بلورة هذا المشروع يدفع الى التأكيد على عاملين:

الاول: داخلي ويتمثل بالتغيير الجذري في نظام الحكم، ونوعية النخبة الحاكمة، وما نجم عنه من اقرار رسمي بالتعددية في اطار السودان الموحد(١).

الثاني: خارجي ويتمثل بالدور الذي لعبه مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم افريقيا، فضلا عن الامبراطور الاثيوبي هيلاسيلاسي(٢).

لقد شكلت اتفاقية اديس اداة فعالة في احتواء الدعوة نحو الانفصال، حيث استجابت لكل ما كان مطروحا من جانب الصفوة في الجنوب منذ عام ١٩٥٣، وهو منح الاقليم وضعا مميزا من خلال الوضع الذي تم الاتفاق عليه، حيث هناك تمثيل للاقليم في المجلس الوطني، بجانب وجود مجلس شعب اقليمي، كما تم استيعاب الانيانيا في الجيش السوداني، وحصل الكثير من الجنوبيين على مناصب عليا ومهمة في الدولة(٣)، فضلا عن ذلك فقد جاء الاتفاق بنصوص عدت مرضية للطرفين، منها اعتبار اللغة العربية، اللغة الرسمية للبلاد، وعد اللغة الانكليزية هي اللغة الرئيسة للجنوب السوداني، وان هذا لا يحول دون استخدام لغة او لغات اخرى يفرضها الواقع العملي، كذلك فإنه للاقليات حرية استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها في الاقليم الجنوبي. ويتمتع المواطنون بالحريات الاساسية، ومن بينها حرية التعبير عن المعتقدات وحق تأدية الشعائر علنا او سرا بما في ذلك الحق في انشاء وتأسيس المؤسسات الدينية. والاهم من ذلك أن الاتفاقية تعترف بأن الأعراف القبلية هي احد مصادر التشريع الوطني(٤).

---

(١) د. ابراهيم احمد نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣-٤٥. تموني س نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧. د. عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(2)Dustan. M. wai, op. Pp 143-150.

(٣) د. عبد الغفار محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٤) د. عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

ورغم مرحلة الهدوء النسبي، والنجاح الملحوظ الذي حققه تطبيق الحكم الذاتي، بحكم تثبيت المجالس التشريعية والتنفيذية والادارية في الاقليم الجنوبي، وبدء تطبيق مشروعات وخطط التنمية، وتثبيت (جوزيف لاقو) قائد الانيانيا السابق بمنصب النائب الثاني لرئيس جمهورية السودان، فإن الاحداث والاوضاع بدأت تشهد ظهور الخلافات ونموها وظهور جو من الشك وسوء النية وفقدان الثقة بين الحكومة والقيادات الجنوبية المدنية والعسكرية، مما مهد السبيل لعودة احداث التمرد مرة اخرى في الجنوب عام ١٩٨٣، اثر صدور قرار من الحكومة المركزية في الخرطوم بنقل الحامية العسكرية في مدينة (بور) في اعالي النيل، الى المناطق الشمالية من البلاد، إذ حدث تمرد في الحامية، وهرب معظم افرادها وضباطها الى الغابات، وكان بينهم العقيد (جون قرنق[١]) الذي قاد هؤلاء المتمردين عبر الحدود الى اثيوبيا. وأيا ما كان الامر، فإنه يمكن الاشارة الى اهم العوامل الرئيسة التي ادت الى اندلاع التمرد في جنوبي السودان عام ١٩٨٣ وهي:

١-بقاء حالة الشك وعدم الثقة بين الحكومة المركزية والقيادات الجنوبية (المدنية والعسكرية) اذ بقيت هذه القيادات تعتقد أن قانون الحكم الذاتي لم يكن الا تكتيكا

---

(١) ينتهي قرنق الى قبائل الدينكا النبيلة، ولد في الجنوب/ واكمل دراسته الاولية فيه، التحق بجامعة دار السلام في تنزانيا ثم سافر بعدها الى الولايات المتحدة، ليتم تعليمه الجامعي في الاقتصاد بكلية جريئيل بولاية أيوا، وعاد بعدها لينضم الى حركة انيانيا الانفصالية عام ١٩٧٠، حيث ارسلته في بعثة عسكرية الى الكيان الصهيوني في العام التالي. وعند توقيع اتفاق اديس ابابا في عام ١٩٧٢، انضم مع باقي زملائه في الحركة الى الجيش السوداني حيث رقي الى رتبة عقيد، وقد ارسله الجيش السوداني في بعثة عسكرية الى الولايات المتحدة ليتم تعليمه العسكري في قاعدة عسكرية بولاية جورجيا، ثم ليحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كتبه السابقة في ولاية ايوا. وقد عاد الى الخرطوم ليعينه النميري رئيسا لهيئة البحوث العسكرية عام ١٩٨١، مع السماح له بتدريس الاقتصاد الزراعي في جامعة الخرطوم. وقد ظل شاغلا لهذه المناصب حتى اختفائه وظهور كقائد للتمرد عام ١٩٨٣. حول ذلك انظر د. محمود خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨. د. عبد الغفار محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧، صحيفة الجمهورية بغداد، ١٩٩١/١/١٢، مجلة التضامن، العدد (٣٤٩) باريس ١٩٨٩/١٢/١٨، ص ١٦.

مرحليا من قبل الحكومة لاحتواء تذمر الجنوبيين من سياسات الاهمال والتهميش التي اتبعتها الحكومات السابقة تجاه الاقليم الجنوبي، ولم تفلح هذه الحكومة عبر اتفاقية (اديس ابابا) في تنفيذ التزاماتها والمضي في معالجة المشكلات الرئيسية التي يعانيها الجنوب وفي مقدمتها حالة التخلف[١].

٢-اعتقاد الجنوبيين باستمرار الحكومة في استنزاف مواردهم لمصلحة الشمال. وقد تعزز هذا الاعتقاد عند اكتشاف النفط في منطقة (بنتيو) وتوقيع اتفاق مع شركة شيفرون الامريكية، اذ عدت الحكومة هذه المنطقة خارج الاقليم الجنوبي، كما رفضت اقامة معمل تكرير النفط فيها، وقررت انشاءه في احدى مناطق الشمال. [٢]

٣- اعلان الحكومة المركزية في الخرطوم عن قرارها بإعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث محافظات خلافا لاتفاقية اديس ابابا، مما اثار مخاوف الجنوبيين من رغبة للحكومة في بلقنة الاقليم تمهيدا لاعادة بسط سيطرتها الكاملة عليه[٣].

لقد ترافقت الاسباب اعلاه، مع صدور قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان في ايلول ١٩٨٣، حيث احدثت تلك القرارات ردود فعل عنيفة من جانب الجنوبيين عامة وتحالفت معهم قوى سياسية واثنية من الغرب والشرق[٤].

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الافريقي وانعكاسه على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٧، اذار ١٩٩٢، ص ١٩٠.

(2)mohamed suliman, civil war in sudan..., op.cit.p.15.

(٣) ساجد احميد العائدي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٧-١٠٠.

(٤) لم يمنع الاصرار على تطبيق الشريعة الاسلامية النميري من التفاوض سرا مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على تهريب مجموعات كبيرة من اليهود الفلاشاة الاثيوبيين الى فلسطين المحتلة عبر الاراضي السودانية. انظر سامي عوض الذيب ابو ساحلية، حقوق الانسان المتنازع عليها بين الغرب والاسلام، المستقبل العربي، العدد ١٦٤، تشرين ثاني ١٩٩٢، ص ٩٥. وقارن مع عبد السلام

ومثلما كان الجنوب احد عوامل وهن وعجز الحكم المدني الاول والثاني، اضحى احد عوامل سقوط وانهيار الحكم العسكري الثاني في انتفاضة نيسان ١٩٨٥، التي اعادت الحكم المدني الى السودان. لقد سعى الحكم المدني الجديد الى مد جسور التواصل مع حركة التمرد، عبر الدعوة الى الحل السلمي، وتوقيع بعض الاعلانات منها، (اعلان كوكا دام ١٩٨٦) [١]. ولكن يبدو أن فقدان الثقة بين الطرفين، واستمرار الحرب في الجنوب، قد عطل امكانية استمرار التواصل لوضع الحل السلمي في الطريق الصحيح. وقد جاء تحالف النظام السوداني (حكومة الصادق المهدي) مع الجبهة القومية الاسلامية، الداعمة للتصعيد العسكري في الجنوب، ليعمق ازمة الثقة، ويدفع باتجاه تأزم الوضع السياسي، فتعقدت المواقف السياسية في العاصمة، الامر الذي ادى الى حدوث الانقلاب العسكري في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ بقيادة الفريق عمر حسن البشير، وتشكيل مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني[٢].

لقد اتضح من البيان الاول للقيادة الجديدة، وما تلاه من اعلانات واجراءات، أن قضية الجنوب تقع في مقدمة اهتماماتها، لا سيما وانها ترتبط بأزمة القوات المسلحة في مواجهة الحرب في الجنوب، وما ترتب عليها من خسائر مادية وبشرية، وافتقاد القوات المسلحة للمساندة السياسية من اجهزة الحكم في الدولة قبل الانقلاب، ولذلك اكدت الحكومة على المبادئ السابقة نفسها، من حيث السعي الى السلام الدائم بأسلوب المفاوضات مع حركة التمرد، بدون شروط مسبقة، كما اعلنت العفو العام عن كل من رفع السلاح ضد الدولة منذ ١٩٨٣، وجددت دعوتها لعقد

ابراهيم بغدادي، اليهود الفلاشا في ضوء عملية التهجير الأخيرة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية وما بعدها. والافريقية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٢٠ وما بعدها.

(١) Mohamed suliman, op. Ci . p 16.

(٢) ساجد احميد العائدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٧-١٠٠.

مؤتمر الحوار الوطني للسلام في تشرين الاول ١٩٨٩[١] حيث تناول المؤتمر في جلساته على العموم الابعاد السياسية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المشكلات التي تواجه السودان. واعطى اهمية واضحة لمسألة الجنوب رغم عدم حضور ممثلين عنها، واوصى بعلاجها عبر الاصلاح السياسي، والاخذ في الاعتبار التنوع الثقافي واللغوي في البلاد. واتفق على طرح مسألة الفيدرالية للنقاش بعدها البديل الذي يستوعب حقائق الواقع السوداني بمختلف صورة وانماطه[٢].

ومع أن حركة التمرد في الجنوب رفضت مقررات المؤتمر وعدتها (مجحفة) بحق ابناء الجنوب، الا انه يمكن القول إن المؤتمر شكل خطوة مهمة اقدمت عليها الحكومة السودانية وهي بداية عهدها، باتجاه اثبات حسن النية في الالتزام بطريق الحل السلمي واعتماد الحوار والتفاوض منهجا لحل الخلافات، فضلا عن السعي الى تجديد وقف اطلاق النار بين الجانبين، والتوصية باستمرار وصول الاغاثة والمعونات الانسانية الى المتضررين من الحرب والمجاعة[٣].

وهكذا نجد انه ومع بداية التسعينات تصاعدت دعوات النظام السوداني لحركة التمرد من اجل التفاوض واقرار السلام، فكان أن عقدت مباحثات (ابوجا) في نيجيريا في حزيران ١٩٩٢[٤] والتي فشلت في التوصل الى نتائج مرضية بسبب اصرار الجنوبيين على النظام الفدرالي، وهو ما رفضته الحكومة السودانية بادئ الامر[٥] ثم جاءت مفاوضات (نيروبي) بجولاتها الاربع التي ابتدأت في

---

(١) د. عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة او الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠

(٢) محمد ابو الفضل، جنوب السودان: اشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، السياسة الدولية، العدد ١١٨، تشرين الاول ١٩٩٤، ص ١٣٧.

(٣) د. عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(4)Riak macher, south sudabn: Ahistory of political domination- acas of selfdetermenation, in: Mohamed suliman, civil war in sudan, op.cit,p 45.

(٥) مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

تشرين الاول ١٩٩٢ ولغاية تشرين الاول ١٩٩٤ برعاية الامم المتحدة ومنظمة (الايجاد)[١] دون أن تتوصل الى تسوية للقضايا الرئيسة المطروحة للنقاش والتي اهمها العلاقة بين الدين والدولة والمشاركة السياسية، وتوزيع الموارد فضلا عن تقرير المصير لجنوبي السودان.

ورغم أن الاتصالات بين الحكومة السودانية وحركة التمرد، استمرت في مراحل لاحقة عبر المباحثات واللقاءات التي جرت في كمبالا، فرانكوفرت، اديس ابابا، نيروبي[٢] الا أن الاشكاليات المشار اليها اعلاه ظلت تحد من امكانية التوصل الى الحل السلمي الملائم.

إن سعي الحكومة السودانية الى الحل السلمي لمسألة الجنوب لم يلغ من جانب آخر استمرارية لجوئها الى الخيار العسكري لحسم الموقف العسكري لصالحها لا سيما مع تزايد حالة الضعف والانشقاق في صفوف حركة التمرد في الجنوب[٣].

وهكذا ومع تطور الاحداث السياسية وتأكيد سلطة ثورة الانقاذ الوطني والنخبة السياسية الحاكمة، وفي ضوء تصاعد التأثير السياسي للجبهة القومية الاسلامية بزعامة حسن الترابي في توجيه السياسة السودانية، حسمت الحكومة موقفها من مسألة الجنوب في ثلاثة مبادئ وهي عدم الرجوع عن تطبيق الشرعية الاسلامية مع استثناء التطبيق في المناطق التي تسكنها اغلبية من غير المسلمين، واعتماد النظام الفيدرالي شكلا وتطبيقا لتوزيع السلطات داخل الدولة بين العاصمة

---

(١) المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، تتكون من دول اثيوبيا واوغندا وارتيريا وجيبوتي وكينيا والسودان كان لها دور واضح في قيادة المفاوضات بين الحكومات السودانية المتعاقبة وحركة التمرد منذ تأسيسها في مطلع التسعينات والى اليوم.

(٢) مجلة بلادي، العدد ١٣، الخرطوم، ايار ١٩٩٧، ص ٦.

(٣) محمد ابو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

والاقاليم[1]وجعل نظام الحكم في الدولة (فرديا) لا يقوم على الديمقراطية متعددة الاحزاب الموروثة عن النظام الاوروبي الليبرالي[2].

وفي الوقت الذي اعلنت فيه مبادئها الثلاثة، استمرت الحكومة السودانية في تعزيز علاقاتها الخارجية بهدف تحديد اثر المتغير الاقليمي والدولي في مسألة الجنوب، فكانت أن تعززت في مطلع التسعينات علاقاتها مع بعض دول الجوار الاقليمي (اثيوبيا، اوغندا، ارتيريا) بهدف منع وصول المعونات والمساعدات الى حركة التمرد عبر الحدود السياسية المشتركة، وهو ما ساعد كثيرا في تضاؤل فرص الدعم والتأييد الذي كان يحظى به (قرنق) من هذه الدول بل الاكثر من هذا أن قرنق، ومع بداية سقوط نظام منغستو ووصول ميلس زيناوي الى الحكم في مارس ١٩٩١، قد بدأ بسحب قواته من اثيوبيا التي منعت عنه الكثير من التسهيلات التي كان يحصل عليها سابقا في ظل نظام منغستو المخلوع[3].

لقد افلحت سياسة الحكومة السودانية الى حد كبير في تقليص نفوذ حركة التمرد في الجنوب، وابعاد تأثيرها السياسي، ولكن يبدو من سياق تطور الاحداث أن تلك السياسة لم تستمر طويلا، فسرعان ما دفع استمرار النظام السوداني في توجهاته القومية والاسلامية واصراره على تصدير نموذجه الاسلامي الى الدول المجاورة الى بروز حالة من الاضطراب والتوتر في علاقات السودان مع هذه الدول التي اخذت تنظر الى وجود النظام السوداني على انه خطر يهدد سياستها، وحرمة اراضيها، فأصبح السودان محل شك وتوجس لزعزعة الامن الوطني لبعض الدول المجاورة التي لم تتوان عن ممارسة التأثير في الامن الوطني السوداني، عبر اعادة امداد حركة التمرد بعوامل المقاومة، لزعزعة امن واستقرار

---

(١) د. عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) فيما يتعلق بهذه الفقرة، يمكن الاشارة الى أن تحولا قد جرى في توجهات الحكومة السودانية عبر اقرارها في ١٩٩٨ قانون التوالي السياسي الذي يسمح بنوع من التعددية الحزبية.

(٣) د. عبد الملك عودة، المصدر نفسه، ص ٢١.

النظام السوداني. لقد ترافق الدعم الاقليمي مع اتهامات غربية وامريكية للنظام السوداني بدعم الارهاب وتقديم العون لبعض الجماعات الاسلامية التي تعمل ضد المصالح الامريكية في المنطقة، مما هيأ المجال لصدور قرارات دولية بدفع من الولايات المتحدة، زادت من عزلة النظام السوداني، وفرضت عليه ما يشبه الحصار الدولي. في ظل هذه الاجواء أخذت حركة التمرد في الجنوب تستعيد نشاطها، ولم يفلح اعلان الحكومة السودانية في نيسان ١٩٩٧، عن توصلها لاتفاق سلام مع اربعة فصائل جنوبية منشقة عن الفصيل الرئيسي لجون قرنق[١] في اسقاط التأثير المتنامي لقوة قرنق الذي رفض الاتفاق، واتجه الى توسيع ضغوطه على الحكومة السودانية عبر تقوية اتصالاته مع المعارضة الشمالية، فكان أن ظهر منذ نيسان ١٩٩٥ ما يسمى التجمع الوطني لقوى المعارضة الشمالية والجنوبية الذي اتخذ من العاصمة الارتيرية (اسمرا) مقرا له[٢]. بهدف تنسيق الجهود واسقاط الحكومة السودانية وقد اظهر احتضان ارتيريا لاجتماعات المعارضة السودانية والدعم الذي قدمته بعض دول الجوار الاقليمي الأخرى وبعض الدول الغربية حجم التداخل القائم بين البعد الداخلي لمسألة الجنوب والمرتبط بتوجهات النظام السوداني الايديولوجية والبعد الخارجي المتعلق بتوجهات بعض القوى الدولية والإقليمية الرامية إلى اسقاط ذلك النظام وتغيير توجهاته القومية والاسلامية. ولا شك أن سقوط التحالف السياسي الذي كان قائما بين الرئيس عمر البشير وزعيم الجبهة القومية الاسلامية الدكتور حسن الترابي وما نجم عن ذلك من اضمحلال الخطاب

---

(١) مروى ممدوح سالم، مشكلة جنوب السودان بين اتفاق ابريل ومبادرة ماندبلا، السياسة الدولية، العدد١٣٠، تشرين الاول، ١٩٩٧،ص ١٢٠.

(2) David Hirtst, sudan's war drains the state, mail and guarduan, london , 28 may, 1997. P 5. وكذلك، نشرة الترجمة، والنشر للدراسات العربية الدار

الايديولوجي في توجهات النظام السوداني[1] قد غير الى حد كبير من الرؤية السياسية السابقة ودفع الى بروز توجه جديد اخذ النظام السياسي بانتهاجه وهو توجه قائم على الاعتدال والانفتاح في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية وفي مقدمتها قضية الجنوب، فضلا عن علاقاته مع دول الجوار الاقليمي. حيث ساهم ابتعاد الترابي عن السلطة في قبول القوى السياسية المعارضة جناحيها الشمالي والجنوبي على التجاوب مع طروحات نظام الرئيس البشير حول الحوار والمصالحة الوطنية وحل اشكالات البلاد الداخلية، فضلاً عن تسريع وتيرة الانفتاح مع القوى الاقليمية والدولية التي كانت تناصب النظام السوداني العداء في المرحلة السابقة، وهو ما يوحي بأن المستقبل المنظور سيشهد تعزيزا لقدرات النظام على ايجاد حل لمشكلة التمرد في الجنوب، لا سيما اذا توفرت الارادة الوطنية الواعية لذلك.

---

(١) الصادق المهدي، سقوط الاجندات الايدلوجية في السودان، السياسة الدولية، العدد ١٤١، ٢٠٠٠،ص ٦٥.

المبحث الثاني

القوى الاقليمية والصراع العرقي- القبلي في جنوبي السودان

إن امتلاك السودان لحدود مشتركة مع تسع دول مختلفة (انظر الخارطة رقم ٤) يشير الى صعوبة تقرير سياسة خارجية ثابتة ومستقرة للتعامل مع هذه الدول، نظرا لحجم التقاطعات الايديولوجية، والاختلاقات السياسية، وتباين المصالح، فضلا عن عدم استقرار حال النظم السياسية سواء في السودان او بعض الدول المجاورة بحكم التبدلات المستمرة في طبيعة السلطة السياسية.

وتؤشر مراجعة تاريخ علاقات السودان مع دول الجوار الاقليمي، انه استطاع ومنذ استقلاله عام ١٩٥٦، تحقيق درجة مناسبة من الامن المتوازن مع اوضاعه الديمغرافية وظروفه السياسية. فقد فرضت طبيعة السودان الديمغرافية والمتمثلة بوجود جماعات عرقية وقبلية ودينية متداخلة مع دول الجوار، فرضت عليه منذ البدء موقفا حرجا. ووضعا امنيا اكتنفه الكثير من المخاطر، الامر الذي استلزم اقصى درجات الحذر في ادارة سياسته الخارجية[1].وقد نجح السودان لمدة طويلة في إدارة علاقاته الخارجية مع دول الجوار الاقليمي بطريقة متوازنة، حيث كانت علاقاته وتحالفاته تتبدل وتتحول باستمرار، وبالشكل الذي مكنه من الموازنة بين مصادر التهديد والتحالف والعداء والتعاون.

غير أن الجديد في سياسة السودان الخارجية، في هذه المرحلة، أن حكومة الانقاذ الوطني الحالية قد هجرت هذا النمط من العلاقات المتوازنة مع دول الجوار، وانغمست في علاقات يغلب عليها الطابع الصراعي في كثير من الأحيان، ومع أن الحكومة السودانية برئاسة الفريق عمر البشير، حاولت وهي في بداية عهدها،

---

(١) د. جمال عبد الجواد، محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري- الاسلامي، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٧٢.

اسقاط حجج بعض دول الجوار للتدخل، عبر الانفتاح معها بعلاقات سياسية مرنة، ومصالح تجارية واقتصادية متبادلة، إلا أن المراحل اللاحقة من تطور العلاقات، أشرت اتجاه علاقات السودان ببعض دول الجوار (اثيوبيا- اوغندا- ارتيريا) نحو الاضطراب والتوتر بحكم التداخل الديمغرافي وعدم تحديد الفواصل الحدودية بصورة دقيقة، وطبيعة التوجهات السياسية في هذه الدول، فضلا عن الموقف من دعم المعارضة السياسية وتشجيع حركات التمرد على مقاومة النظم السياسية الحاكمة[1]، من هنا تطرح مسألة جنوبي السودان نفسها، من بين اكثر القضايا المثارة للتدخل من قبل بعض دول الجوار، بهدف الاخلال في الامن الوطني للسودان، والتأثير في شرعية نظامه القومي/ الاسلامي. وتأتي أهمية دراسة البعد الاقليمي في مسالة الجنوب، انطلاقا من دافع مؤداه أن تدخل بعض دول الجوار، لم يعد اليوم منصبا على ابقاء المسألة رهن الاستخدام الذرائعي للضغط على النظام السياسي السوداني، كما كان سابقا، انما اتجه الاهتمام في الآونة الأخيرة نحو استخدام هذه المسألة كوسيلة من وسائل التدخل لتحديد طبيعة الدولة السودانية السودانية ذاتها، وطبيعة التوجهات السياسية والأيدلوجية لنظامها الحاكم. وقد وجد التوجه الاقليمي حيزا واسعا من التأييد والتأثير بحكم التلاقي الذي حصل في توجهات بعض دول الجوار مع القوى السودانية المعارضة في الجنوب والشمال، فضلا عن توجهات بعض القوى والمؤسسات الغربية الرامية إلى عزل النظام السوداني، وتضييق الخناق على توجهاته السياسية.

---

(١) محمد ابو الفضل، النظام السوداني عنصر للتطور او الاستقرار، السياسة الدولية، العدد١٢٨، نيسان١ ١٩٩٧، ص ٩٠ وكذلك Judith matlof,suda's civil war.... Op. Cit.p.7

الخارطة رقم (٤) توضح الدول التسع العربية والافريقية المحيطة بالسودان.

المصدر: مجلة السياسة الدولية، العدد ٩١، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ مع اضافة الباحث.

المطلب الاول

الدور الاثيوبي في مسألة جنوبي السودان

رغم حالة الهدوء والتحسن التي شهدتها علاقات السودان بأثيوبيا، إبان توقيع اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، فإن العلاقات بين الدولتين شهدت- في الغالب توترا وعدم استقرار واضحين منذ استقلال السودان وإلى المرحلة الراهنة. وقد شكلت مسألة التمرد في الجنوب والدعم الأثيوبي المتواصل لها، أهم اسباب ذلك التوتر في العلاقات، حيث سعت اثيوبيا إلى دعم حركة الانيانيا الانفصالية[١]، فقدمت لها الدعم المالي والعسكري والسياسي، وفتحت اراضيها امام تلك الحركة لتهديد الامن الوطني السوداني، في اطار استراتيجية اثيوبية ترمي إلى اكتساب موقع نفوذ اقليمي متميز على حساب السودان، ومنعه من القيام بدور فاعل في دعم نضال الشعب الارتيري الذي كان يسعى آنذاك للحصول على استقلاله من الاحتلال الاثيوبي[٢].

ومن المعروف أن السودان قدم مختلف اشكال الدعم لجبهة التحرير الارتيرية، وفتح لها اراضيه للانطلاق في عملياتها ضد القوات الاثيوبية، كجزء من العمل القومي الذي وضع القضية الارتيرية ضمن قضايا النضال العربي المشترك[٣].

---

(١) أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩. د. عبد الغفار محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٨-١١٩.

(٢) حامد صالح تركي، ارتيريا والتحديات المصيرية: دراسة وثائقية في الشعب الارتيري وكفاحه المسلح، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط٢، ١٩٧٩، ص ٧٠. وكذلك جميل مصعب محمود، القضية الارتيرية: دراسة نظرية وميدانية ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات (٢٢٦)، بغداد، ١٩٨٠، ص ص ٢٨٣-٢٨٨.

(٣) د. محمد بشير حامد، الصراع في القرن الافريقي وأمن باب المندب، مجلة الباحث العربي، العدد (١٠)، لندن ١٩٨٧، ص ٤٤، وقارن مع حمدي عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

وفي بداية السبعينات تحسنت العلاقات السودانية الاثيوبية، ضمن معادلة سياسية قامت في حينها على وقف الدعم السوداني لجبهة التحرير الارتيرية، مقابل وقف نشاط الانفصالية في جنوبي السودان. الامر الذي مهد لتقدم العلاقات بين الجانبين ودخولها مرحلة مهمة اثمرت عن قيام اثيوبيا بدور الوسيط المهم في انهاء الحرب الاهلية في الجنوب عام ١٩٧٢. [١] ولكن يبدو أن ذلك التحسن لم يدم طويلا، اذ سرعان ما ادى العنف في الجنوب، وتفجر مشكلة القوميات والصراع الداخلي على السلطة في اثيوبيا ذاتها، إلى تردي العلاقات الاثيوبية السودانية مرة اخرى[٢]؛ إذ تجددت الاعمال العدائية المتبادلة بين البلدين، فاتجهت اثيوبيا إلى تنشيط دعمها العسكري والسياسي والاعلامي لحركة التمرد في الجنوب، لا سيما مع وصول منغستو هيلا ميريام إلى السلطة في اثيوبيا عام ١٩٧٤[٣].

لقد التقى الدعم الاثيوبي لحركة التمرد في جنوبي السودان، مع التوجهات الصهيونية الرامية إلى زعزعة وتفتيت البنية الداخلية للاقطار العربية، فقد وجد الكيان الصهيوني في اثيوبيا منفذاً مهماً لتحقيق استراتيجية تجاه الأمن القومي العربي عموماً والأمن الوطني السوداني خصوصا، حيث شكل الموقع الاستراتيجي (البحر الاحمر، منابع نهر النيل) والدور الاقليمي المتميز (مقر منظمة الوحدة الافريقية) فضلا عن الوجود اليهودي في اثيوبيا، والمشاريع المشتركة، ابرز دوافع الاهتمام الصهيوني باثيوبيا. من جانبها سعت اثيوبيا إلى التقارب مع الكيان الصهيوني، بهدف تقليص الضغط العربي عليها من جانب ارتيريا، الصومال، السودان، عبر الاستعانة بعدو العرب الاول. كما أن الاستفادة من المتغير

---

(١) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(2)colin legum,realities of the ethiopian relations, the world today, London: chatham hous vol. 33,No.8,1977.p.310.

(٣) د. لطفي جعفر فرج، منغستو هيلاميريام: دراسة في الشخصية السياسية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة شخصيات وتراجم رقم (٢)، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٩.

الصهيوني، يوفر لاثيوبيا، من جانب آخر امكانية التقارب مع الولايات المتحدة، عبر استغلال العلاقات الوطيدة التي تربط الكيان الصهيوني بهذه الدولة العظمى[١].

وهكذا التقت اثيوبيا مع الكيان الصهيوني في هدف مشترك قوامه الضغط على السودان عبر استغلال مسألة الجنوب. فقد تصاعد الدعم الاثيوبي مع تجدد حركة التمرد عام ١٩٨٣. حيث وجد (جون قرنق) في اثيوبيا مصدرا من أهم مصادر الدعم لحركته. فقدمت له الارض التي ينطلق منها في نشاطه الدبلوماسي والاعلامي[٢]. ورغم قيام الحكومة السودانية التي جاءت إلى الحكم اثر انتفاضة عام ١٩٨٥ بجهود حثيثة لتحييد المتغير الاثيوبي في الحرب الدائرة في الجنوب عبر تحسين العلاقات مع اثيوبيا. إلا أنها فشلت في ذلك، حيث شهدت تلك العلاقات مزيدا من التدهور جراء استمرار اثيوبيا في سياستها الداعمة لقوات العقيد (جون قرنق) وتسهيل انطلاقها من الاراضي الاثيوبية[٣].

ومع سقوط نظام منغستو هيلامريام في آيار/ مارس عام (١٩٩١)، ودخول القرن الافريقي مرحلة من الفوضى السياسية إثر تصاعد موجة الحروب الاهلية. وبروز المتغيرات الدولية والاقليمية الضاغطة، اخذت العلاقات الاثيوبية السودانية تشهد نوعا من التحسن، لاسيما مع مجيء ميلس زيناوي إلى السلطة في اثيوبيا، وقيامه آنذاك بإغلاق نوع من التحسن، ومعسكرات متمردي جنوبي السودان. حيث سعى الطرفان إلى وقف الدعم المتبادل لحركات التمرد في كل منهما، واتجها إلى

---

(١) جميل مصعب محمود ، القضية الارتيرية..، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥. وكذلك مجلة الدستور، العدد ٦١١، عمان ١٣/١١/١٩٨٩، ص ١٥.

(٢) صحيفة الانباء، الكويت، ١١/١/١٩٨٩.

(٣) هاني ارسلان، الابعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني، السياسة الدولية، العدد ٨٩، تموز ١٩٨٧، ص ٢١٢.

توقيع اتفاقات مشتركة حول المسائل الامنيـــة والعســكرية والسياســية وشــؤون اللاجئين[١].

غير انه مع مطلع العام ١٩٩٤، اخذت العلاقات بين الجانبين بالتوتر مرة اخــرى، بعد أن بدأت اثيوبيا بإعطاء الحكومة السودانية إشارت حول ضرورة التوقف عــن تصدير افكارها العقائدية الرامية إلى زعزعة الاستقرار السياسي في اثيوبيا. وقــد جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في القمة الافريقية في اديــس ابابا تموز ١٩٩٥ لتشكل نقطة مهمة في تدهور العلاقات بين الجانبين، اذ وجــهت اثيوبيا على اثرها اتهاما صريحا للسودان بدعم الارهــاب، واســناد الجماعــات الاسلامية المتطرفة[٢]. لقد نجم عن هذا الحادث قطع فــي العلاقــات الدبلوماســية وتصعيد في المواقف السياسية، اذ قامت اثيوبيا برفع شكوى إلــى مجلــس الامــن الدولي الذي أصدر في كانون الثاني ١٩٩٦ قرارا يدين السودان لدعمه الارهــاب ويطالبه بتسليم المسؤولين عن محاولة الاغتيال[٣]. وقد سعت اثيوبيا إلــى تعزيــز مطالبها داخل مجلس الامن بالاعتماد على الموقف الامريكي المناهض لتوجــهات النظام السوداني الاصولية حيث توضح التلاقي الاثيوبي الامريكي، خــلال طــرح الاتهامات الموجهة إلى الحكومة السودانية على مجلس الامن الدولــي، وصــدور قراراته بفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان[٤] كما توضح في المساعدات التــي حصلت عليها أثيوبيا من الولايات المتحدة بهدف تفويض مقومات الامن الوطنــي السوداني، ودعم المعارضة السودانية الرامية إلى اسقاط حكومة الانقاذ الوطنــي[٥]. ومع أن تحسنا في العلاقات السودانية قد طرأ في منتصــف العــام ١٩٩٨م، إثــر

---

(١) محمد ابو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(2)judith Matlof,op.Cit.P8

(٣) محمد ابو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٤) محمد ابو الفضل، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٥) مجلة الحوادث، العدد ٢١٠٠، بيروت ١٩٩٧/١/٣١، ص ٣.

اندلاع الحرب الارتيرية الاثيوبية اسفر عنه عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين ومن ثم تحقيق الاندفاع الاثيوبي لدعم التمرد القائم في الجنوب، إلا أن إعادة تقييم الحسابات الاثيوبية في المستقبل المنظور يظهر أن التطلع الاثيوبي لمعاودة استغلال مشكلة الجنوب كورقة ضاغطة ضد الحكومة السودانية يبقى قائما لا سيما مع بقاء العلاقات المتميزة بين الحكومة الاثيوبية والدوائر الامريكية والصهيونية الرامية إلى تشديد الضغط على السودان وتفويض مقومات امنه الوطني.

المطلب الثاني

الدور الاوغندي في مسألة جنوبي السودان

لم تكن اوغندا بعيدة هي الاخرى عن استغلال مسألة الجنوب للتدخل في الشأن السوداني. فقد شكل التداخل القبلي على جانبي الحدود المشتركة للبلدين، وتباين المصالح، فضلا عن الارتباطات الخارجية دافعا مؤثرا في تغليب الطابع الصراعي على الاطار التعاوني في العلاقات السودانية- الاوغندية، رغم اوجه التلاقي الاقتصادي (مياه، تجارة) والسياسي (المنظمات الاقليمية والدولية) التي جمعت الطرفين.

من هنا، وفي اطار سعيها لتعطيل الحركة السياسية الاقليمية للسودان، سعت اوغندا إلى تغذية ودعم حركة التمرد في الجنوب بالتوافق مع بعض القوى الاقليمية الاخرى المعادية للسودان، وفي مقدمتها اثيوبيا والكيان الصهيوني، فقدمت ومنذ عهد الرئيس (ميلتون ابوتي) الكثير من التسهيلات إلى الانيانيا الانفصالية منذ ظهورها عام ١٩٦٣. وقد اخذت وتيرة الدعم الاوغندي تتصاعد بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٠، حينما فسحت اوغندا لقوات الانيانيا بإنشاء المعسكرات داخل

اراضيها، واستخدام تلك الاراضي كقاعدة انطلاق في هجماتها ضد وحدات الجيش السوداني[1].

ومنذ البدء توافق التحرك الاوغندي تجاه السودان مع الاستراتيجية الصهيونية الرامية إلى ايجاد موطئ قدم لها في القارة الافريقية واستخدام اراضي بعض الدول الافريقية كقاعدة انطلاق لتطويق بعض الاقطار العربية وتفويض مقومات امنها الوطني. من هنا وفي اطار التحرك نحو استغلال مسألة الجنوب للتأثير في الامن الوطني السوداني، سعى الكيان الصهيوني إلى استخدام اوغندا كمحطة انطلاق لتحقيق اهدافه تلك فشرع منذ بداية الستينات (١٩٦٢) بتقديم مساندته إلى الرئيس الاوغندي الاسبق (ميلتون ابوتي) الذي سمح له ببناء قواعد عسكرية سرية في اوغندا[2] لتدريب المتمردين في جنوبي السودان. وقد تعززت العلاقات الصهيونية الاوغندية بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الاوغندي (ابوتي) إلى الكيان الصهيوني في عام ١٩٦٢. وفي عام ١٩٦٦ قام رئيس الوزراء الصهيوني ليفي اشكول بزيارة إلى اوغندا، كجزء من استراتيجية الكيان الصهيوني الرامية لتطويق الاقطار العربية بحزام من الدول المعادية[3]، حيث تبع تلك الزيارة سعي صهيوني لتكثيف دعمه لحركة التمرد في الجنوب، عبر ارسال الخبراء والمستشارين الصهاينة المتواجدين على مقربة من الحدود الاوغندية السودانية،

---

(١) الصافي سعيد، مثلث الشياطين الاستوائي: عن المرتزقة والموساد والموسانية في افريقيا، رحلة ببافرا- السودان، الحلقة (٣)، مجلة كل العرب، العدد (١٨٩)، باريس، ١٩٨٦/٤/٩، ص ٣٢.

(٢) كامل الشريف، المغامرة الاسرائيلية في افريقيا، الدار السعودية للنشر، الرياq، ط٢، ١٩٨٤، ص ٣٢. كذلك.

Edgar O'balance , the secret war in the sudan 1955-1972,London: faber and faibat limited; first published 1977p. 126-1927.

(3)o' balance, lbid,p.127

ودفعهم للنفاذ إلى جنوبي السودان وتقديم مختلف اشكال الدعم العسكري واللوجستي إلى المتمردين[١].

وقد تعززت العلاقات الاوغندية الصهيونية مع وصول عيدي امين إلى السلطة في عام ١٩٧١، حيث قام بزيارتين إلى الكيان الصهيوني، استطاع الصهاينة خلالها تزويد الانيانيا في جنوبي السودان بمختلف اشكال الدعم العسكري[٢]. إلا انه ومنذ عام ١٩٧٢، ولأسباب داخلية تتعلق بأوغندا واقتصادها، وخارجية تتعلق بتصاعد الدعم المالي العربي لأوغندا أخذت العلاقات الاوغندية الصهيونية تتدهور، حيث قام عيدي امين بطرد الخبراء الصهاينة من اوغندا، واغلاق المراكز التي اقاموها لمساعدة المتمردين في جنوبي السودان[٣]؛ مما دفع إلى تحسن ملحوظ في العلاقات الاوغندية السودانية، انعكس في تخفيف الاندفاع الاوغندي لدعم التمرد في الجنوب. ولكن يبدو أن ذلك التحسن لم يدم طويلا، اذ سرعان ما عادت العلاقات بين اوغندا والكيان الصهيوني إلى سابق عهدها، اثر المساعدات العسكرية الكبيرة التي قدمها الصهاينة إلى الجنرال عيدي امين[٤]؛ ومع مجيء الرئيس (يوري موسيفيني) في منتصف الثمانينات (١٩٨٥) اصبح الارتباط بين الاطراف الثلاثة (اوغندا، الكيان الصهيوني، حركة التمرد في الجنوب) واضحا، لاسيما في ظل ارتباط موسيفيني الواضح بالسياسة الامريكية والصهيونية

---

(١) د. عبد الغفار محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(2)Edgar o' balance, op.cit,p.127.

(٣) البروفسور محمد عمر بشير، العلاقات العربية الافريقية: دراسة تحليلية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٤، ص ٩٠-٩٣. وكذلك عبد السلام ابراهيم البغدادي، الاوضاع السياسية المعاصرة في اوغندا ١٩٦٢-١٩٨٧، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، جامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٩.

(٤) حلمي شعراوي، العرب والافريقيون وجها لوجه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ١٩٨٤، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

الرامية إلى اختراق مقومات الامن القومي العربي[١]، والعمل على زعزعة امن واستقرار بعض الاقطار العربية الرافضة للوجود الامريكي والصهيوني في المنطقة العربية. حيث لم يغفل موسيفيني اتباع النهج الذي اعتادت عليه الحكومات الاوغندية السابقة في استغلال حركة التمرد في الجنوب للضغط على السودان[٢] ودفعه للتجاوب مع المطالب الاوغندية وفي مقدمتها وقف ما تدعيه اوغندا- الدعم السوداني لحركة التمرد في شمالي اوغندا[٣].

ورغم أن مجيء حكومة الانقاذ الوطني برئاسة الفريق عمر البشير، اشر امكانية التحول عن صيغة المواجهة التي حكمت العلاقات السودانية الاوغندية، لا سيما اثر التوقيع في نيسان ١٩٩٠ على ميثاق عدم اعتداء بين الجانبين، والتزام الطرفين بعدم السماح باستخدام اراضي أي منهما في اعمال عدائية ضد الدولة الاخرى، فضلا عن الزيارات المتبادلة للرئيسين البشير وموسيفني[٤] إلا أن الاضطراب سرعان ما عاد إلى العلاقات بين الجانبين حينما اتهمت السودان اوغندا بتزويد المتمردين في الجنوب بأسلحة ومعدات عسكرية بالاتفاق مع الكيان الصهيوني. حيث تم الكشف في آذار ١٩٩٤ عن شحنة من الاسلحة الصهيونية كانت متجهة إلى اوغندا، بعد أن ذكرت صحيفة (الاندبنت) البريطانية أن تلك

---

(١) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، المتغير الاوغندي المعاصر في السياسة الامريكية تجاه حوض النيل والقرن الافريقي واثار ذلك على الامن القومي العربي، نشرة قضايا دولية، العدد (٢٤) جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٨، ص ٤٨.

(٢) يمكن الاشارة في هذا الصدد إلى الزيارات المتكررة التي قام بها (جون قرنق) إلى اوغندا ولقائه الرئيس (موسيفيني)، حيث يرتبط الاثنان بعلاقات صداقة قديمة حينما كانا زميلين في جامعة دار السلام في تنزانيا واعضاء في حركة الطلاب هناك. انظر مجلة الدستور العدد ٩٠، لندن ١٩٨٩/٦/١٩، ص١٢ ، وكذلك هاني ارسلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٣) حيث تتهم اوغندا السودان بدعم المتمردين في شمالي اوغندا والذين يقودهم الراهب جوزيف كوتي الذي يسعى إلى الاطاحة بنظام الرئيس موسيفيني. انظر صحيفة بابل، بغداد، ١٩٩٥/٤/٢٦.

(٤) مجلة الدستور، لندن، ١٩٩٢/٥/٣، ص ٢٣. صحيفة الجمهو[illegible] /١٩٩٠/٤.

الاسلحة كانت مرسلة إلى المتمردين في جنوبي السودان[١]، وهو ما أدى إلى توتو العلاقات بين الدولتين. ورغم أن السودان وقع في ايلول ١٩٩٦ اتفاقا مع اوغندا برعاية ايرانية، نص على التزام الجانبين بعدم تقدين المساعدة للعناصر المتمردة، وعدم السماح لأي عنصر باستغلال اراضي طرف ضد الطرف الاخر، وتجريد كل القواعد ومراكز الامداد التي تستخدمها العناصر المتمردة[٢] إلا أن العلاقات بين الجانبين ظلت متوترة، بل انها اتجهت نحو التصعيد، حينما اخذ الرئيس الاوغندي موسيفيني يصعد هجومه السياسي ضد السودان[٣]. فقد هدد في الشهر نفسه بشن حرب عصابات ينفذها رجال (كوماندوز) اوغنديون في جنوبي السودان، ما لم توقف الحكومة السودانية دعمها لحركة التمرد القائمة في شمالي اوغندا[٤].

في ظل هذا التصعيد استطاع (جون قرنق) أن يستفيد من تراكم الخلافات بين الدولتين ليحقق بعض التقديم في الميدان العسكري في نهاية ١٩٩٦، ويحصل على الكثير من عوامل الدعم العسكري واللوجستي من الحكومة الاوغندية، بهدف الضغط على الحكومة السودانية ودفعها إلى التجاوب مع طروحاته السياسية المتعلقة بتقرير المصير لجنوبي السودان[٥].

وهكذا يمكن القول، انه مع انعدام الثقة بين الحكومتين السودانية والاوغندية، واستمرار نشاط حركات التمرد على جانبي الحدود المشتركة وصعوبة وقف الدعم المتبادل لها، فإن العلاقات بين الجانبين اخذت تتجه نحو التصعيد في المواجهة، ومما عقد الموقف قيام اوغندا بالتورط المباشر في دعم حركة التمرد في

---

(١) نقلا عن الجمهورية، بغداد ١٩٩٤/٣/٢٠. وكذلك السفير، بيروت ١٩٩٥/١٠/٢٨.

(٢) د. جمال عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(3)judith matilof, sudans civil war... op.cit.p.6.

(٤) محمد ابو الفضل، المصالحة والحرب في جنوب السودان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٦. وكذلك مجلة المستقبل العربي، موجز يوميات الوحدة العربية، العدد ٢٠٣، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ١٧٨.

الجنوب وقوات المعارضة الشمالية، بهدف اسقاط الحكومة السودانية وهو مـــا أدى إلى قيام السودان باتهام اوغندا بشن (عدوان) عسكري مباشر لزعزعـــة الامـــن السياسي[١]. ورغم أن المحاولات التي بذلتها بعض الاطراف الاقليمية (ليبيا) قـــد نجحت في تقريب وجهات النظر بين الجانبين واعادة العلاقـــات بينـــهما فـــي اذار (مارس) ٢٠٠٠، وعلى النحو الذي دفع لحصـــول زيـــارات متبادلـــة لمســـؤولي البلدين[٢] ووقف الاستخدام المتبادل لقضايا التمرد في جنوبي الســـودان، وشـــمالي اوغندا. إلا أن احتمالات عودة التدخل المتبادل للجانبين تبقى قائمة في ظـــل بقـــاء الارتباطات الخارجية المتميزة لاوغندا بالسياسة الامريكية والصهيونية مـــن جهـــة وعدم تمكن الحكومة السودانية من ايجاد حل لمشكلة الجنوب على النحو الذي يبعـــد عنها امكانية التوظيف الخارجي من جهة اخرى.

المطلب الثالث

التدخل الارتيري في جنوبي السودان

يبدو أن علاقات السودان مع ارتيريا مرت بالمنعطفات ذاتها التي وجـــدت عليها علاقات السودان مع كل من اثيوبيا واوغندا، مع وجـــود بعـــض الفـــوارق الرئيسية، التي من اهمها أن علاقات السودان- سواء قبل حكومة الانقاذ الوطني او في سنواتها الاولى- تميزت بالايجابية مع الشعب الارتيري، طوال مراحل نضالـــه المتعددة ضد اثيوبيا[٣]. فالسودان شأنه في ذلك شأن الكثير من الاقطـــار العربيـــة، كان اهم منفذ لحركة الثورة الارتيرية بكافة فصائلها إلى العالم الخارجي، منذ قيامها في بداية الستينات وإلى مرحلة اعلان استقلال ارتيريا الرسمي عن اثيوبيا في

---

(١) د. جمال عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(٢) خالد عبد العظيم، التطورات في القرن الافريقي: قراءة استراتيجية، السياسة الدوليـــة، العـــدد ١٤٢، ٢٠٠٠، ص ١٦٤.

(٣) د. محمد عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

مارس ١٩٩٣ حيث قدم السودان خلالها الكثير من عوامل الدعم المادي والمعنوي للثورة الارتيرية، انطلاقا من الشعور السوداني بانتماء ارتيريا الحضاري والثقافي إلى القضاء العربي من جهة، ورفض معظم الاطراف الدولية والاقليمية تقديم العون إلى الشعب الارتيري من جهة اخرى[١].

ومع بداية استقلال ارتيريا، سارع السودان كغيره من الاقطار العربية إلى الاعتراف بها، فافتتح سفارة له في (اسمرا)، وأوقف نشاط اغلب الحركات المسلحة المناوئة للجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا التي يتزعمها (السياسي افورقي)، واغلق مكاتبها في الخرطوم وبقية المدن السودانية القريبة من الحدود مع ارتيريا، واعتقل بعض العناصر المناوئة لافورقي من المقيمين في السودان، وجرى تعاون أمني وسياسي واقتصادي بين الجانبين[٢]. من جانبه حاول (أفورقي) الذي اصبح رئيسا للحكومة الارتيرية المؤقتة، أن يضفي على توجهات ارتيريا طابعا (عروبيا) عبر تحسين علاقاتها مع السودان وبعض الاقطار العربية الاخرى، حيث قام في كانون اول ١٩٩١ بزيارة إلى القاهرة وتباحث مع امين عام الجامعة العربية بشأن انضمام ارتيريا إلى الجامعة، كما سعى في خطاباته إلى التأكيد على اهمية تحسين علاقات بلاده مع دول الجوار العربي[٣]. ولكن يبدو أن تلك التصورات، لم تكن إلا خطوات تكتيكية- ذرائعية، اذ سرعان ما كشف تلاحق الاحداث، وما افضت اليه من حصول ارتيريا على استقلالها الرسمي، عن رؤية ارتيرية جديدة ومغايرة لكل التوقعات العربية، رؤية تقوم على حسابات مصلحية لا تقيم وزنا للدور العربي المتميز في انتصار الثورة الارتيرية. ولا للبعد المستقبلي الذي يمكن أن يتأسس على انضمام ارتيريا إلى القضاء الاقليمي العربي. حيث سعت ارتيريا إلى انتهاج

---

(١) حامد صالح تركي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥. وكذلك جميل مصعب محمود، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٨-٢٨٨.

(٢) د. محمد عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٣) د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

سياسة عدائية ضد الاقطار العربية، فرفضت الانضمام إلى جامعة الدول العربية وعدت نفسها دولة غير عربية، كما واعلنت عن موقف عدائي رسمي تجاه العرب، حيث جاء في التقرير الذي قدمه الرئيس افورقي امام الجبهة الشعبية في شباط ١٩٩٤:" أن الجبهة الشعبية لم تراهن تاريخيا على علاقاتها بالعرب، وتعتبر هذه العلاقة فاشلة من الناحية التاريخية، ولا اساس لها في علاقات الثورة الارتيرية وتطلعات الدولة الارتيرية المستقلة " وتابع افورقي القول: " إن العلاقات مع اسرائيل هي البديل وان مصلحة ارتيريا العليا تقتضي تطويرها في مجالات اوسع"[١].

من هنا، وفي اطار سياستها المعلنة تجاه الامة العربية، عمدت ارتيريا إلى انتهاج سياسة تدخلية تجاه عدد من الاقطار العربية، وفي مقدمتها السودان[٢]، حيث بدأت ارتيريا سياسة التحرش بالسودان، سواء بشكل مباشر، او عن طريق دعم المتمردين والمعارضين للحكومة السودانية. وقد تلا ذلك خطوات عملية تمثلت بقيام ارتيريا بفتح معسكرات لتدريب المعارضين للحكومة السودانية، للاستفادة منهم في فتح جبهة شرقية تعمل مع جبهة الحرب في الجنوب السوداني على اسقاط الحكومة السودانية[٣]؟ وأشارت الكثير من المصادر إلى أن ارتيريا احتضنت في احدى فترات الصراع من ثلاثة آلاف مقاتل سوداني معارض رابطوا في شمالي ارتيريا، وقد زارهم الرئيس الارتيري (اسياسي افورقي) وشجعهم وقال لهم: " انتم تريدون سقوط نظام البشير، ونحن ايضا نريد ذلك[٤]."لقد بررت ارتيريا سياستها تجاه

---

(١) نقلا عن ياسر خطاب، ارتيريا والامن القومي العربي (تقرير)، نشرة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للتوزيع والدراسات والنشر، العدد (٣٣)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٩.

(٢) وكذلك اليمن وجيبوتي.

(٣) صلاح عبد الرحيم امين، افورقي ينتقد سياسة مصر في القرن الافريقي، مجلة الوسط، العدد ٢٥٨، لندن ١٩٩٧/٦/١، ص ١٦. وكذلك د. محمد جواد علي، ارتيريا والموقف من العروبة والعرب، نشرة قضايا دولية، العدد (٢٤)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٨،ص١٨.

(٤) نقلا عن مجلة الوسط، العدد ٢٥٢، لندن ١٩٩٦/١١/٢٥،ص ١٧.

السودان، بأنها رد على دعم الحكومة السودانية لحركة الجهاد الاسلامي الارتيري التي تقاتل لاسقاط الحكومة الارتيرية والتي تتخذ من السودان مقرا لها[1]. وقد نجم عن ذلك اضطراب العلاقات بين الدولتين واتجاهها نحو التصعيد ثم القطعية السياسية، حيث اعلنت ارتيريا قطعها لعلاقاتها الدبلوماسية مع السودان في عام ١٩٩٥، ورفعها شكوى إلى مجلس الامن تتهم السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية[2]. ورغم التزام الحكومة السودانية جانب التهدئة للمواقف وسعيها لتخفيف حدة التوتر، وتأكيدها - في رسالة مماثلة إلى مجلس الامن- على مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي مع ارتيريا[3]، إلا أن عوامل التوتر ظلت قائمة بين الجانبين، بل انها اخذت مسارا تصاعديا، حينما قامت ارتيريا باستضافة حركات المعارضة والتمرد السودانية، (الشمالية والجنوبية)، حيث اصبحت العاصمة الارتيرية (اسمرا) مقرا دائما لهذه الحركات التي تنضوي تحت ما يسمى بـ" التجمع الوطني الديمقراطي السوداني)، وهو التجمع الذي اصبح يعقد مؤتمرات دورية منتظمة في العاصمة (اسمرا) [4]وهو ما يعني أن هذه القوى المدعومة من قبل الحكومة الارتيرية، باتت تهدد الامن الوطني السوداني، فضلا عن اشاعة عدم الامن والاستقرار في عموم المناطق السودانية المجاورة لارتيريا. ولا نريد أن نسهب في تفاصيل التدخلات الارتيرية في الشأن السوداني، فقد غدت مثل تلك الاعتداءات معروفة، فضلا عما رافقها من تصريحات ارتيرية واضحة تضمنت الاعلان صراحة عن نية وهدف الحكومة الارتيرية في اسقاط النظام القائم في

---

(١) نشرة قضايا دولية، العددان (٢٢٠+٢٢١)، اسلام اباد، ٢٨ اذار ١٩٩٤، ص ١٥، وكذلك د. محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) د. جمال عبد الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤، وكذلك مجلة الوسط، العدد (٢٤١) في ١٩٩٦/٩/٩، ص ٢٧.

(٣) فتحي علي حسين، ازمة العلاقات السودانية- الارتيرية، السياسة الدولية، العدد ١١٦، نيسان ١٩٩٤، ص ١٩٢.

(٤) د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

السودان، وتغيير نمط السياسة السودانية، إلى درجة تأكيد الرئيس (افورقي) على "دعمه للمعارضة السودانية بالمال والسلاح"[١].

وهو ما أشار اليه ايضا وزير الداخلية (علي سيد عبد الله) بقوله إن " المعارضة السودانية بعد تجاوزها لخلافاتها في مؤتمر اسمرة وتبنيها رؤية استراتيجية مشتركة لإسقاط حكومة الجبهة، ستنجح في تحقيق اهدافها [٢]."

لقد تجسدت تلك التصريحات في ممارسات عملية اقدمت عليها ارتيريا لدعم المعارضة وحركة التمرد في السودان عسكريا ومعنويا، عبر ما تعرض له السودان من هجوم واسع النطاق على اراضيه من داخل الاراضي الارتيرية مطلع العام ١٩٩٧[٣] مما يدل على تدخل ارتيري واضح في الشأن السوداني، وتعمد صريح للاضرار بأمنه ووحدته الوطنية، وهي جزء من خطة اقليمية (اثيوبيا، اوغندا، الكيان الصهيوني) ودولية (الولايات المتحدة) ترمي إلى محاصرة النظام السوداني وتحييد دوره السياسي اقليميا ودوليا ومع أن متغير الحرب الارتيرية الاثيوبية في ايار (مارس) ١٩٩٨[٤]، قد ساهم كثيرا في تخفيف اندفاع ارتيريا لدعم التمرد القائم في جنوبي السودان، واغلاق مكاتب (التجمع الوطني الديمقراطي السوداني) في اسمرا، والتوجه لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع السودان، والبدء بخطوات عملية للانفتاح على الاقطار العربية، إلا أن قراءة متمعنة للدوافع المرتبطة بهذا التغير المفاجئ في العلاقات الارتيرية السودانية، واستقراء طبيعة العلاقات المتميزة التي ما زالت تربط ارتيريا بالكيان الصهيوني والولايات المتحدة

---

(١) نقلا عن بغدادي، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٢) نقلا عن مجلة الوسط، العدد ٢٤١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٣) مجلة الحوادث، العدد ٢١١٢، بيروت، في ١٩٩٧/٤/٢٥. وكذلك فتحي علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩١-١٩٣.

(٤) بدر حسن شافعي، النزاع الاثيوبي الارتيري: احتمالات المستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٤١، ٢٠٠٠، ص ١٧٣.

في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، يثبت أن امكانية التوظيف الارتيري لقضية التمرد في جنوبي السودان تظل قائمة في أي لحظة ترد علاقات ارتيريا مع السودان.

المطلب الرابع

التدخل الصهيوني في جنوبي السودان

مع أن الكيان الصهيوني لا يملك حدودا مشتركة مع السودان، كما هو الحال مع دول الطوق العربي، إلا أن التدخل في مسألة الجنوب، ودعم التمرد القائم فيه، ظل يكتسب اهمية خاصة في التخطيط الصهيوني، لا سيما وانه يتناسب مع طروحاته إلى تجزئة الامة العربية، وتكريس عملية تفتيتها، عبر استغلال مسألة الاقليات وتغذيتها بعوامل التمرد، تمهيدا لتحويل الاقطار العربية إلى كيانات قزمية لا يجمع بينها أي رابط سياسي او قومي[1]. فمن المعروف أن النهج الاستعماري الصهيوني في التعامل مع الاقليات الموجودة في الوطن العربي يقوم اساسا على اثارة مشاعرها واللعب في حساسياتها القومية والدينية، وهو نهج يؤدي إلى اختراقها وتوظيفها في مشروع التفكيك والهيمنة الصهيونية[2].

ومع أن السودان، وكما أشرنا ، ليس من بلدان المواجهة مع الكيان الصهيوني، إلا انه ادخل في صلب استراتيجية التفتيت الصهيوني، لاعتقاد مفاده أن السودان الموحد سيكون سندا لقضايا امته العربية، وعاملا مساعدا في ترجيح

---

(١) حول مخططات التفتيت الصهيوني انظر: عبد الحميد موافي، النظام الاقليمي القومي العربي ومحاولات اختراق حادة، مجلة الباحث العربي، العدد (١٧) لندن ١٩٨٨ ص ص ٨١-٨٣. عوني فرسخ، مخطط التفتيت..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٧٣. د. نيفين مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.د. حسام محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٢) ياسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

ميزان القوى لصالح العرب في صراعهم مع الصهيونية، كما سيكون داعما لمصر في مواجهة سياسات التطويق التي يحاول الكيان الصهيوني فرضها على مصر في خاصرتها الجنوبية عبر التحالف مع الدول الافريقية المجاورة[١] بهدف فك طوق العزلة العربية المفروضة عليه اولا[٢] ومن ثم التأثير في الامن الوطني لكل من مصر والسودان عبر التأثير في السياسات المائية لدول حوض النيل، والوصول إلى المقتربات الاساسية في البحر الاحمر ثانيا[٣]. فالكيان الصهيوني يمتلك استراتيجية الخاصة بمنطقة البحر الاحمر والرامية إلى تفكيك السيطرة العربية عليه واستبدال صبغته العربية. وقد ازدادت التوجهات الصهيونية بعد حرب تشرين اول ١٩٧٣، حينما اغلقت مصر مضيق باب المندب، في جنوب البحر الاحمر، وقطعت السبيل امام خطوط الملاحة البحرية المتجهة إلى الكيان الصهيوني[٤]. وقد ظل السودان واحدا من الاقطار العربية المستهدفة من جانب الاستراتيجية الصهيونية خارج نطاق التماس الجغرافي مع بلدان المواجهة سواء بشكل مستقل ام في اطار استراتيجية التحالف الصهيوني الغربي[٥].

ففي اطار استراتيجيته لإقامة تحالفات مع اقليات المنطقة، وتوظيفها في مشروع الهيمنة والتفكيك، طرح الكيان الصهيوني نفسه حليفا طبيعيا للحركة السياسية التي قادتها منظمة (انبانيا) الانفصالية في جنوبي السودان، بادعاء انهما

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٠. د. عبد الغفار محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥. مجلة التضامن، العدد ٣٧٣، باريس، في ١٩٩٠/٦/٤، ص ١٦.

(٢) عادل الجادر، العلاقات الاسرائيلية الافريقية، منشورات دار الكرمل، عمان ١٩٨٧، ص ١١.

(٣) حلمي الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا، دار كاظمة للتوزيع والنشر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت ١٩٨٥، ص ص ١٤-١٩.

(٤) لواء طه المجذوب، ازمة السودان والبعد الاستراتيجي العربي، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧، ص ١٢٥.

(٥) محسن عوض، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧،ص ١٧٩.

معا في مواقع مشتركة لمواجهة التسلط العربي/ الاسلامي على شعوب المنطقة[١] وحرص منذ البدء على اعطاء الاحداث في جنوبي السودان ابعادا حضارية، فعمل على تصوير الحرب في الجنوب، على انها حرب بين الحضارة العربية والحضارات الافريقية، بهدف زعزعة الثقة بين العرب والافارقة، وتعميق الفجوة بين شمالي السودان وجنوبه[٢] ولعل اوضح ما يمكن الاستدلال به لوصف هذا التصور، هي الدراسة التي اعدها (اوري لوبراني) لمركز الابحاث السياسية في وزارة الخارجية الصهيونية عام ١٩٧٥، حيث زعم فيها: " أن اسرائيل لم يكن بمقدورها أن تصل إلى جنوب السودان، وتنجح في تكريس وادامة الصراع بين الجنوب والشمال، بدون استغلال الفجوات والاختلافات العرقية والدينية والسياسية. إن استمرار الصراع وتعميقه كان هو الوسيلة لإدامة التوتر واشغال السودان في مشاكل لا تترك له متسعا من الوقت لرفد مصر بالعون والدعم في حربها ضد اسرائيل. ويمكن القول بموضوعية إن هذه الوسيلة لاقت الاستجابة والقبول من قبل سكان الجنوب، وخاصة العناصر التي تعمل بإيحاء من الجهات الاجنبية والجمعيات التبشيرية[٣].

وهكذا في اطار التحرك الصهيوني لدعم التمرد في الجنوب، بدأت الاتصالات ببعض سكان الجنوب في اوائل الستينات، حيث اخذ نشاط المخابرات الصهيونية يتكثف للاتصال بالدول المجاورة للسودان، بهدف تسهيل عمليات توصيل الاسلحة والمعدات العسكرية إلى منظمة (الانيانيا) [٤]وتنظيم عمليات

---

(١) د. نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(2)Roberto aliboni, the red sea region: local actors and the super powers, London and sydney: croom helm 1985,p103.

وكذلك، الصادق المهدي، مشكلة جنوب السودان وآثارها الداخلية والخارجية، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، الخرطوم ١٩٨٩، ص ٢٨.

(٣) نقلا عن صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

تدريب العناصر المتمردة في قواعد خاصة في كل من اثيوبيا وكينيا واوغندا لاعادتها إلى السودان وتصعيد التمرد[1]وابتداء من عام ١٩٦١، في جنوبي السودان، حيث تولى الاتصالات من داخل الاراضي الاوغندية العقيد (باروخ) وضباط من جهاز المخابرات الصهيونية العاملين في اوغندا[2]. وقد برزت اهمية اوغندا للكيان الصهيوني، كموقع استراتيجي مرتبط بمنابع النيل، وما يعنيه ذلك من قدرة على التحكم في شرايين الحياة في كل من السودان ومصر، فضلا عن قرب اوغندا من جنوبي السودان.

لقد دفعت هذه المزايا، الكيان الصهيوني إلى زيادة اهتمامه بهذه الدولة، فعمل مع بداية الستينات- بعد موافقة الرئيس الاوغندي ابوتي- على اقامة قواعد عسكرية سرية في (عينتبه)، ومعسكرات خاصة في شمالي اوغندا لاستخدامها في دعم المتمردين في جنوبي السودان[3].

اما اثيوبيا فقد تحولت ابتداء من عام ١٩٦٢، إلى اكبر قاعدة لتوصيل المساعدات العسكرية ووسائل الدعم الاخرى، وبإشراف عدد كبير من الضباط والمستشارين الصهاينة[4]ومع تسلم (اوري لوبراني) منصب سفير الكيان الصهيوني في اوغندا، في المرحلة الاولى (١٩٦٥-١٩٦٦) ثم في اثيوبيا (١٩٦٧-١٩٧٢) تطور هذا الدعم، وولج آفاقا جديدة من بينها انتقال عدد من ضباط وجنود الوحدات الصهيونية الخاصة (المظليين)، لتدريب المتمردين في جنوبي السودان، وكذلك نقل عناصر من المتمردين للتدريب في قواعد سرية خاصة

---

(١) د. محمد احمد محجوب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤. وكذلك O'balance, op.cit.126.

(٢) صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣) محمد عمر بشير، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٢-٩٣ وكذلك E. O'balance , op. Cit p.127 وكذلك حسن حمادة، جنوب السودان يسابق جنوب لبنان، مجلة كل العرب، العدد (٤٠٤)، باريس، ١٩٩٠/٥/٢١، ص ٢٢ وكذلك..Aboni R,OP.Cit,p.104

(٤) عز الدين شكري، التعاون الاسرائيلي الاثيوبي والأمن القومي المصري، السياسة الدولية، العدد ١٠١،تموز ١٩٩٠، ص ١٧٥.

في كل من اثيوبيا واوغندا، وفي الكيان الصهيوني ذاته، حيث تشير بعض المصادر إلى أن اكثر من (٢٠٠٠) عنصر من حركة التمرد في جنوبي السودان قد تلقوا تدريباتهم في الكيان الصهيوني منذ بداية الستينات وحتى اوائل التسعينات بما فيهم قائد التمرد العقيد (جون قرنق) [١] ونتيجة لهذا الدعم العسكري الواسع تنظيما وتسليحا واعدادا لحركة التمرد في الجنوب، تمكنت الدوائر الصهيونية، بمساعدة بعض الاطراف الدولية والاقليمية المعادية للسودان، من توسيع نطاق الحركة وارساء دعائم ومقومات استمراريتها.

ومع أن تحسن العلاقات السودانية الاثيوبية بعد توقيع اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، وما تلاه من قطع العلاقات الدبلوماسية الاثيوبية الصهيونية بعد حرب تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٣، وكذلك انحسار الدور الصهيوني في اوغندا وعدد من الدول الافريقية[٢] قد ساعد في عرقلة سبل استمرار الدعم الصهيوني لحركة التمرد في الجنوب، الا أن هذا الدعم سرعان ما تجدد بعد عودة التمرد عام ١٩٨٣، وعودة العلاقات الدبلوماسية مع كل من اثيوبيا واوغندا والكونغو والديمقراطية (زائير) وعدد من الدول الافريقية الاخرى، حيث اخذ الكيان الصهيوني يتحرك وبقوة من اجل تقديم الدعم إلى المتمردين في الجنوب، عبر وسائل واجراءات عدة منها ارسال الخبراء والمسؤولين العارفين ببواطن الامور، والضالعين في الشؤون الافريقية والعربية لتولي إعادة تأمين وتقوية الاتصال بزعماء التمرد في الجنوب[٣]

---

(١) صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢) عادل الجادر، العلاقات الافريقية الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ وكذلك R.aliboni ,op.cit.p.104.

(٣) وكان من بين هؤلاء ديفيد كمحي (رجل المهمات السرية) وابراهام تمير مسؤول التخطيط الاستراتيجي ونمرودي رجل المهمات في ايران وتركيا وامريكا اللاتينية وغيرهم.. ولتنفيذ هذه المهمة ظل هؤلاء يجوبون الدول الافريقية المحيطة بالسودان، ويلتقون زعماء التمرد في الجنوب ومنهم جون قرنق في اثيوبيا. انظر صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤، وكذلك نشرة تقديرات استراتيجية، العدد (٤) مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

وارسال الاسلحة والمعدات العسكرية، فضلا عن استقبال عناصر من حركة التمرد في الكيان الصهيوني لتلقي التدريب على حرب العصابات، واثناء زيارة (قرنق) إلى الكيان الصهيوني عام ١٩٨٩ زار القواعد العسكرية التي يتلقى افراده التدريب فيها لا سيما في منطقة النقب جنوبي فلسطين[١]، اضافة إلى قيام الكيان الصهيوني بتقديم مساعدات مالية تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، يتم تغطية غالبيتهما من خزانة وكالة المخابرات الامريكية (C.I.A) بموجب اتفاق سري تم التوصل اليه مع اجهزة الاستخبارات الصهيونية، في نطاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[٢]، وقد ساهمت هذه الاجراءات في تعزيز واطالة امد التمرد في الجنوب وتصعيده، وتمكينه من التوسع والانتشار.

ومع بداية التسعينات من القرن المنصرم اخذ النشاط الصهيوني يتكثف، حيث استغل الكيان الصهيوني الاحداث التي شهدتها المنطقة، والتي اهمها الحرب ضد العراق، وتمرد الاكراد في شمالي العراق، وسقوط نظام منغستو هيلامريام في اثيوبيا، وسيطرة القوات الامريكية على الصومال لمدة من الزمن، وبداية استقلال ارتيريا، لتسريع وتيرة التدخل في جنوبي السودان، حيث كشفت الكثير من المصادر عن وجود تعاون كبير بين الكيان الصهيوني، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وبتنسيق مع اثيوبيا التي اعادت علاقاتها مع الكيان الصهيوني في نهاية عام ١٩٨٩[٣]، حيث قدم الكيان الصهيوني، اسلحة ومعدات عسكرية إلى المتمردين في الجنوب، منها صواريخ ومدافع ثقيلة، ووسائل حديثة ومتطورة للتجسس والرصد، اضافة إلى دبابات صهيونية من نوع (ميركافا)، وكميات من القنابل اليهودية.

---

(١) مجلة كل العرب، العدد ٣٥٠، باريس، في ١٩٨٩/٥/٨. صحيفة الجمهورية بغداد، في١٩٨٩/١١/٨.
(٢) صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥، وكذلك الجمهورية، ١٩٨٩/١١/١٩.
(٣) مجلة التضامن، العدد (٣٧٣)، باريس ١٩٩٠/٦/٤، ص ١٦.

فضلا عما اخذ يلعبه الخبراء والمستشارين الصهاينة من دور في تقديم المعلومات العسكرية والتدريب إلى المتمردين، حيث يوجد في اثيوبيا اكثر من (٣٠٠)خبير صهيوني يشرفون على تدريب القوات الاثيوبية وقوات المتمردين في جنوبي السودان[١]. وقد ترافق هذا الدعم مع زيارات متكررة قام بها مسؤولون صهاينة إلى اثيوبيا واوغندا، لمراقبة تطور الاحداث في الجنوب وتقديم المساعدات اللازمة. في الوقت الذي قام زعيم التمرد (جون قرنق) بزيارات مماثلة إلى الكيان الصهيوني، تباحث خلالها مع المسؤولين الصهاينة حول امكانية وضع (برنامج عمل) ثابت لتقديم الدعم إلى حركته. وفي احدى زياراته إلى الكيان الصهيوني في عام ١٩٩٢، اجتمع (قرنق) إلى وفد من المخابرات المركزية الامريكية كان موجودا في تل ابيب، واتفق على ضرورة استمرار تنسيق الطرفين مع اثيوبيا بهدف تهيئة مستلزمات اقامة قاعدة عسكرية امريكية وصهيونية في اثيوبيا تشرف على منابع النيل، وتوفر الدعم العسكري الكامل للمتمردين في جنوبي السودان[٢].

لقد تعزز موقف الكيان الصهيوني مع بداية حصول ارتيريا على استقلالها عام ١٩٩٣، حيث سارع الكيان الصهيوني إلى تعزيز علاقاته معها، وعقد سلسلة من الاتفاقات ذات الطابع العسكري والامني والاقتصادي[٣]؛ بغية تحقيق اهدافه في اختراق امن البحر الاحمر، والسيطرة على مدخله الجنوبي، فضلا عن تكريس نفوذه، في القرن الافريقي عبر توثيق علاقاته مع اثيوبيا، ومد جسور التعاون العسكري والسياسي معها بهدف محاصرة السودان، والتمهيد لاختراق مقومات امنه الوطني. وقد ادى تردي العلاقات السودانية مع كل من اثيوبيا وارتيريا واوغندا في

---

(١) مجلة كل العرب، العدد (٣٧٧) في ١٩٨٩/١١/١٣. صحيفة القبس ١٩٩٠/٢/٢٦. صحيفة الثورة ١٩٨٩/١٠/٣١، صحيفة الحياة القاهرية ١٩٩٠/١/٢٥.

(٢) مجلة الدولية، العدد ٨٨، باريس، شباط ١٩٩٢، ص ٢٤، وكذلك الجمهورية ١٩٩٢/٤/٢٠.

(٣) حول التعاون الصهيوني الارتيري انظر د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٥-١٣٢.

مطلع التسعينات ومنتصفها إلى زيادة فرص الاختراق للامن الوطني السوداني، عبر تكثيف اتصالاته مع هذه الدول وتنسيق جهوده معها لدعم التمرد في الجنوب من جهة، ودعم نشاط المعارضة الشمالية التي بدأت نشاطاتها العسكرية مواتية للكيان الصهيوني لتحقيق استراتيجيته تجاه وحدة السودان وسيادته الوطنية وهي جزء من خطة صهيونية شاملة ترمي إلى زعزعة امن واستقرار الاقطار العربية، وضرب مقومات امنها الوطني والقومي.

المبحث الثالث

البعد الدولي لمسألة الجنوب

شكل السودان وما يزال عامل جذب للقوى الدولية والاستعمارية، ابتداء من الدولة العثمانية، ومرورا ببريطانيا، وانتهاء بالولايات المتحدة، ولأسباب معروفة اقتصاديا وسياسيا وحضاريا. واذا كان اهتمام تلك القوى في السودان، يأتي في اطار اهتمام اشمل بتوسيع المستعمرات، والحصول على مواقع النفوذ في القارة الافريقية عموما، فإن السودان ظل يحتفظ بخصوصية مميزة في التفكير الاستراتيجي للقوى الاستعمارية، نظرا لموقعه الجيواستراتيجي المهم، من حيث اطلالته الواسعة على الممرات المائية وتأثيره في امن البحر الأحمر ودول حوض النيل. فضلا عن ثقله السياسي والاقتصادي في شرقي افريقيا. إن كل ذلك فضلا عن تنوع سكانه وثقافته العربية والاسلامية والافريقية جعل من السودان دولة ذات تأثير مهم في اقرار اندفاع القوى الاستعمارية، لا سيما بريطانيا، للسيطرة عليه منذ بداية القرن الحالي.

وهكذا وضمن مخطط استعماري اوروبي واسع، بدأ الزحف البريطاني نحو السودان، ليكتمل احتلاله عام ١٨٩٨. وفي الحقيقة، لم تكن بريطانيا غافلة منذ البدء عن استخدام سياستها المعروفة (فرق تسد) في استغلال الواقع الديمغرافي والاجتماعي للسودان، لإحكام السيطرة عليه، عبر تفكيكه وزرع بذور الشقاق والتناحر بين جماعاته القبلية، فمن المعروف، وكما مر بنا، أن السودان يشكل بوتقة تتلاقى فيه كل الجماعات السلالية الافريقية والعربية، على اختلاف ميولها وتوجهاتها. فالسودان هو الجسر بين العرب والافارقة وجنوبي السودان، هو احد المعابر المهمة إلى افريقيا، فإذا انفصل المعبر تنفصل المنطقة العربية عن القارة الافريقية. وقد ادركت بريطانيا اهمية هذا الترابط فعملت على انهائه، عبر انتاج

سياسات الفصل والتفريق بين جنوبي السودان وشماله. ولم يلـــغ تراجـــع الـــدور البريطاني عن الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول السودان علـــى استقلاله السياسي عام ١٩٥٦، عملية الاستمرار بتغذية هذه الفكـــرة، حيـــث يعيـــد التحالف الامريكي- البريطاني القائم الآن تجاه السودان- والمدعوم من قبل بعـــض المؤسسات والمراكز الدينية العالمية المعادية للعروبة والاسلام-الفكرة الاســـتعمارية البريطانية السابقة، حيث يتولى هذا التحالف عمليا، دعم حركة التمرد الموجودة في الجنوب السوداني، ومدها بعوامل الديمومة والاستمرار، بهدف الابقاء على ضعـــف السودان وتطويق مشروعه السياسي، وتعزيز امكانية فصل العرب عن الافارقـــــة، عبر دعم انفصال جنوبي السودان، او تقليل النفوذ العربي فيه على اقل تقدير.

المطلب الاول

السياسة البريطانية تجاه جنوبي السودان

إن ما يعانينه السودان اليوم من انفصام في الواقع السياسي، وانقســـام فـــي الهوية الثقافية، يعود في جزء كبير منه إلى السياسة الاستعمارية البريطانية التـــــي عمدت منذ البدء إلى فصل جنوبي السودان عن شماله. فقد قسمت الادارة البريطانية السودان، خلال مرحلة احتلالها له (١٨٩٨-١٩٥٦) إلى جزأين[١]، احدهما شـــمالي مسلم عربي والآخر جنوبي مسيحي/ ارواحي[٢] وعملت بشتى الطرق مـــن اجـــل تكريس حالة التباعد بين الجزأين، لا سيما للجزء الجنوبي، حيث سعت بريطانيا إلى انتهاج سياسة الحكم غير المباشر، بهدف الحيلولة دون وحدة الاراضي الســـودانية من جانب، ومنع نفاذ التأثيرات العربية الاسلامية إلى جنوبـــي الســـودان وشـــرق

---

(١) حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٢) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

افريقيا من جانب آخر[١]. وبدأت في اطار ذلك السياسات البريطانية الجادة لتقوية فكرة عزل الجنوب عن الشمال[٢] وابقائه في منأى عن تيارات التعريب والاسلمة، بهدف تعزيز استقلاليته وضمه في مرحلة لاحقة إلى المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا، وقد افردت بريطانيا لتطبيق سياستها تلك مجموعة من القوانين المانعه لأي تفاعل حضاري بين سكان الجنوب والشمال، من بينها اتباع سياسة تعليمية خاصة في الجنوب، مختلفة عن الشمال، تقوم اساسا على محاربة اللغة العربية، والحد من انتشارها وسط القبائل الجنوبية[٣]، ومنع تعيين الشماليين او الناطقين بالعربية في الادارات الحكومية العاملة في الجنوب، والاعتماد على الجنوبيين المتعلمين في مدارس الارساليات التبشيرية التي دعمتها بريطانيا، فضلا عن حظر الترويج الكامل لكل مايمت إلى الثقافة العربية بشيء، مثل ارتداء الثياب العربية والاتجار بها في الجنوب، وتحويل الجنوب إلى منطقة مقفلة، لا يسمح بدخولها او الاقامة فيها للعرب الشماليين من التجار او غيرهم[٤]. وقد توضحت السياسة البريطانية عبر الكثير من القوانين التي اصدرتها السنطات البريطانية، من بينها القانون المسمى (قانون المناطق المقفلة) عام ١٩٢٢، والذي اعطى الحق للحكومة البريطانية في أن تمنع أي سوداني او اجنبي من دخول مناطق معينة الا بإذن خطي من السلطات[٥]، وكان هذا القانون يهدف بالاساس إلى منع العرب

---

(١) البروفسور يوسف فضل حسن، بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الاسلامية في تاريخ وادي النيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٨. د. ابراهيم احمد العدوي، يقظة السودان، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩، ص ٦٣. S.F Beswick, Islam and the Denka... op.cit.p.174.

وكذلك: Welsh ,D, ethnicity in sub- Saharan africa,op,cit.482.

(2) Sabot alley, the north- south in Sudan, OP. Cit . p.14. وكذلكWelsh D, ethnicity in sub-Saharan Africa, op,cit,p.482.

(٣) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٤) هاني ارسلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٥) K .D .D .Henderson, Sudan republic, London,1965,p.161.

الشماليين او المسلمين بشكل عام من دخول الجنوب. وقد تعزز هذا القانون (تصاريح التجارة) من المديريات الجنوبية عام (١٩٢٥) والذي منه بموجبه كافة التجار الشماليين من دخول منطقة الجنوب الا بإذن خاص من الحاكم العام، حيث قامت حملات مكثفة لترحيل التجار الشماليين من الجنوب مع اتباع خطوات قاسية لمنع الاتصال او الاحتكاك بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية الشمالية[١]. في الوقت ذاته سعت السلطات البريطانية إلى تشجيع الواقع القبلي في الجنوب، عبر دفع النزعة الاستقلالية بين قبائل الجنوب، وإقامة محاكم قبلية برئاسة زعماء تلك القبائل تحت اشراف حكام الاقاليم الجنوبية من الانكليز[٢]، فضلا عن تطوير واحياء اللهجات القبلية او المحلية، ففي عام (١٩٢٨) عقد اول واخطر مؤتمر في تاريخ الجنوب، وهو مؤتمر (الرجاف) اللغوي تحت اشراف المعهد العالي للغات بلندن، حيث خرج هذا المؤتمر بقرار اللهجات القبلية المحلية واستعمالها في المراحل الاولى من التعليم، ثم التحول إلى الانكليزية واستبعاد العربية كلية من الجنوب[٣].

وفي مطلع الثلاثينات انتهجت الادارة البريطانية ما عرف حينها (السياسة الجنوبية) [٤]حيث هدفت من ورائها القضاء كليا على الاسلام وآثاره في اللغة العربية وثقافتها وابعاد كل ماله اثر مباشر أو غير مباشر في ذلك. وقد ركزت تلك السياسة على الحكم الاهلي القبلي. واستعمال اللغة الانكليزية بدلا من العربية، ولم تقف تلك السياسة عند هذا الحد، بل تطورت لتشمل كل صغيرة وكبيرة، فمنع استعمال الاسماء والالقاب والملابس العربية، والتزاوج بين الشماليين والجنوبيين،

---

(١) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣. وكذلك: M.Suliman, civili war in Sudan.. op.Cit p. 11.

(٢) هاني ارسلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٣) صدر الدين مدثر، البعث ومسألة الجنوب في السودان، مجلة آفاق عربية، العدد (٨) بغداد، نيسان، ١٩٧٨، ص ١٧.

(4). K.D. Henderson, OP .Cit p. 161.

وحرم الانتقال بين الشمال والجنوب إلا بتأشيره من السلطات الانكليزيـــة[١]. لقـد نجحت هذه السياسة إلى حد كبير في عزل الجنوب عن الشمال واعطاء الجنوبيين انطباعا بتميزهم العرقي والثقافي عن الشمال، وكان نتيجة ما ســبق أن تعـززت القناعة بأن الحكومة البريطانية كانت تتجه إلى فصل الجنوب في صـــورة دولـة مستقلة او في صورة اندماج مع اوغندا[٢].

لقد لقيت هذه السياسة معارضة شديدة، لا سيما من قبل تيار القوى الوطنيـة السودانية، ممثلة بالاحزاب الشمالية ومؤتمر الخريجين (١٩٣٨) فضلا عما بدا من صعوبات دولية واقليمية اخذت تلاقيها بريطانيا في تنفيذ سياستها[٣]تلك، مما حدا بها إلى العدول عن سياستها باتجاه اعادة توحيد شطري السودان ولكن المهم في آثـار تلك السياسة أنها أدت في مجملها إلى تعميق التناقضات بيـن شـطري السـودان، وأفرزت نوعا من الشعور بالتنافر بين ابناء الوطن الواحد. فقد بات واضحا الاثـر السيئ الذي خلفته سياسة العزل والابعاد التي اتبعتها السلطات البريطانيـة علـى العلاقات بين جنوبي السودان وشماله، حيث ترتب على هذه السياسة تحطيم ذلـك الامتداد الطبيعي للسودان نحو الجنوب، سواء أكان امتدادا سياسـيا او اداريـا او اقتصاديا او ثقافيا. وقد تبين فيما بعد أن مكمن الخطر يتمثل في الامتداد الثقـافي.

---

(١) ارنولد جوزيف توينبي، من النيل إلى النيجر: الوحدة العربية اتية، ترجمة عمر الديراوي، منشـورات دار الاداب، بيروت ١٩٦٨، ص ١٦ وكذلك M. Solemn ,op. Cit p11 وكذلكR .Matcher, south Sudan....Op .Cit p.47.

(٢) روزا اسماعيلوفا، المشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية هل يمكن حلها؟ ترجمة سامي الرزاز، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٣، ص ١١٧.

(٣) ابرزها وجود مصاعب وعقبات في ضم الجنوب على اوغندا او شرق افريقيا، وكذلك وجود معارضة من ابناء شمالي اوغندا لتأثير الضم على موازين القوى الاجتماعية والقبلية داخل البـلاد فـي غـير مصالحهم، فضلا عن تصاعد نشاط الحركة الوطنية السودانية والذي تمثل في مؤتمر جوبـا (١٩٤٧) الذي رفض فكرة فصل الجنوب عن الشمال. للمزيد انظر عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكـره، ص ٨٣، وكذلك Hen derson, Op.Cit .P.168.

فالسياسة البريطانية في هذا الجانب قد اصابت وحدة السودان حقيقة؛ اذ ترتب عليها وجود كتلتين في البلاد، احداهما عربية مسلمة، والثانية (غير عربية) يغلب عليها الطابع او الغلاف المسيحي، ونقول (غير عربية)، لأن السياسة البريطانية لم تكن تهدف (في الجنوب) إلى نشر اللغة الانكليزية أصلا، كسياسة فرنسا في بلاد (الفرانكفون)، بل كانت تستهدف بالاساس تحطيم اللغة العربية بتشجيع اللغات المحلية اولا. ونقول تغلب عليها المسيحية لأن الارواحية بقيت في بعض قبائل الجنوب[1]. والصعوبات التي لا تزال تواجه السودان اليوم في اعادة الوحدة الثقافية هي صعوبات معقدة، ومليئة بالحساسيات، ويمثل الاختلاف الديني اهم مصادر تلك الحساسيات.

ورغم أن انتهاء السيطرة الاستعمارية البريطانية على السودان، وتراجع الدور العالمي لبريطانيا، قد اشر مرحلة جديدة في العلاقات البريطانية السودانية، الا انه لم يلغ في واقع الامر حقيقة أن بريطانيا قد بقيت دولة استعمارية، وان منهج التفتيت قد ظل يشكل ركنا من اركان فكرها الاستراتيجي تجاه السودان خصوصا والامة العربية عموما بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما وان هذا المنهج يأتي في اطار استراتيجية بريطانية وغربية شاملة تدعو إلى تمزيق النسيج الاجتماعي العربي، وتقطيع اوصالة عبر تشجيع الاقليات على التمرد وشق عصا الطاعة ضد الوحدة الوطنية لبلدانها، حيث يشير برنارد لويس إلى " أن على الانجليز أن يشجعوا التمرد من اجل الحصول على الحكم الذاتي من قبل الاقليات مثل المارونيين والاكراد والدروز والاقباط... والطوائف الصوفية السودانية" بهدف تمزيق المنطقة العربية وتحويلها إلى " خليط من الدويلات المتنافسة واضعاف سيادة الجمهوريات الملكية[2]".

---

(١) امين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) د. حسام محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

والمتتبع للمنهج البريطاني في هذا الشأن، يدرك اهمية ما سبق. فبريطانيا التي غذت التباعد بين شمالي السودان وجنوبيه، وعزلت ابناء الجنوب عن التواصل مع ابناء الشمال، استمرت بعد الاستقلال في النهج ذاته، عبر التحالف مع بعض القوى الغربية الاخرى، والمؤسسات الدينية العالمية، وبعض الدول المجاورة للسودان، والكيان الصهيوني، لتقديم الدعم إلى حركة التمرد في الجنوب، ومدها بالمال والعتاد والخبرة العسكرية اللازمة[1]. ولم تمنع اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ والتي انهت التمرد في الجنوب، من استمرار التواصل الغربي والبريطاني في تشجيع ودعم الوضع المضطرب في الجنوب، حيث تجدد هذا الدعم مع ظهور التمرد مرة اخرى عام ١٩٨٣ بزعامة (جون قرنق)، رغم ما بدا من توجهات يسارية لزعامة التمرد الجديد[2]. وقد تعددت اشكال الدعم البريطاني والغربي للحركة الانفصالية، حيث يمكن الاشارة في هذا الصدد إلى الزيارات المتكررة لزعيم الحركة إلى لندن ولقاء مسؤوليها[3] واحتضان بريطانيا لكثير من الندوات والمؤتمرات التي تناولت الحرب في الجنوب بأسلوب تحريضي يتجه إلى عدها حرباً بين المسلمين والمسيحيين او بين العرب والافارقة. نذكر على سبيل المثال الندوة التي اقيمت في لندن حول السلام في السودان في حزيران ١٩٨٩، والتي تحدث فيها زعيم التمرد (جون قرنق) عن اهداف الحرب التي يخوضها في الجنوب واهداف حركته ومشاريعها السياسية[4] والندوة التي نظمها مجلس اللوردات البريطاني برئاسة البارونة (كوكس) حول جنوبي السودان والتي هدفت من ورائها توحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد الانشقاقات المتعددة التي حصلت داخلها[1].

---

(١) د. احمد الامين البشير، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٧، ١٩٨٥، ص ١١٠.

(٢) د. عدنان السيد حسين،مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٣) مجلة الدستور، العدد ٥٨٨،١٩٨٩/٦/٥.

(٤) مجلة الدستور، العدد ٥٩٠،١٩٨٩/٦/١٩.

الشعبية لتحرير السودان بعد الانشقاقات المتعددة التي حصلت داخلها[١]. فضلا عن الندوة التي اقيمت في لندن في شباط ١٩٩٢، بهدف توحيد جهود المعارضة الشمالية وتقريب وجهات النظر بينها وبين حركة التمرد في الجنوب، بهدف التهيئة لإسقاط النظام السوداني الحالي، والاعداد للمرحلة السياسية التي تعقب ذلك[٢].

من جانب آخر لم تغفل بريطانيا، تقديم الدعم والمساندة للكثير من المنظمات غير الحكومية والهيئات (الدولية) التي تعمل في جنوبي السودان تحت غطاء العمل الانساني، وبدعوى تقديم الاغاثة للاجئين والمشردين من الحرب الاهلية الدائرة هناك، وفي مقدمته منظمة العفو الدولية، ومقرها لندن، حيث اتهمت بريطانيا الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الجماعات المسيحية في جنوبي السودان، وعرقلة وصول امدادات الاغاثة التي تقدمها المنظمات (الانسانية) إلى السكان المسيحيين في الجنوب[٣]. ففي شباط (١٩٩١) وجهت (ليندا تشوكر) وزيرة التنمية البريطانية انتقادات إلى الحكومة السودانية، واتهمتها بالتهرب من مسؤوليتها عن تنظيم عملية الاغاثة في الجنوب[٤].

ورغم أن السودان حاول نفي التهم البريطانية الموجهة اليه، وسعى إلى تجاوز ازمة علاقاته مع بريطانيا، الا أن مسار التوتر في العلاقات اتجه نحو التصعيد، بعد الاتهامات البريطانية للسودان بدعم الارهاب، والتأييد البريطاني لقرار الولايات المتحدة الخاص، بوضع السودان على قائمة الدول التي ترعى

---

(١) حول التوجهات البريطانية نحو السودان انظر:
Joseph Brewda,British escalat war in Sudan , excutive intelligence review ,washington: schiller institute vol.22.No.16 April 1995 p.25. وكذلك نشرة قضايا دولية، العدد ٢٢٠، ٢٢١، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٢) صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٢/٢/٥.

(٣) اشرف راضي، ازمة العلاقات السودانية الغربية، السياسة الدولية، العدد ١٢٨،نيسان ١٩٩٧، ص ١١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

الارهاب في آب(١٩٩٣) [١]، حيث نجم عن هذا التصعيد قيام السودان في كانون الاول (١٩٩٣) بطرد السفير البريطاني في الخرطوم[٢].

وقد تزامن القرار السوداني مع الازمة التي اثارتها زيارة الاسقف (جورج كاتتبري) للمناطق المسيحية في جنوبي السودان[٣]دون علم او موافقة الحكومة السودانية التي عدت تلك الزيارة بمثابة انتهاك لسيادة السودان الوطنية وتدخلا في شؤونه الداخلية.

إن تحليلا معمقا لدوافع السياسة البريطانية تجاه السودان، لا يأخذ مداه دون التطرق إلى التحالف البريطاني الامريكي. فمن المؤكد أن الموقف المتشدد الذي تتخذه بريطانيا ازاء الحكومة السودانية لم يكن لينجح لولا التأييد الامريكي له. حيث يعطي التحالف بين الطرفين سواء داخل المنظمات والمؤسسات الدولية او خارجها قوة دفع اضافية للتوجه البريطاني نحو الضغط على السودان، ومحاولة استغلال قضية الجنوب للتدخل في شؤونه الداخلية تحت واجهة العمل الانساني وتعزيز جهود الاغاثة الدولية. فهذا التحالف (الانكلوساكسوني) اخذ يعتمد في استراتيجيته الجديدة تجاه السودان على هدف مركزي قوامه العمل على فصل العرب عن الافارقة من خلال العمل على فصل جنوبي السودان ذي الطابع الافريقي (الارواحي، المسلم، المسيحي) عن شمالي السودان ذي الطابع العربي الاسلامي، وتأسيس دولة مسيحية افريقية، تضاف إلى مجموعة الدول الافريقية الموالية للسياسة الامريكية والبريطانية في منطقة البحيرات العظمى وشرق افريقيا[٤]

---

(١) Muriel M. Weissbsch, many tragets in worldwide compaig against Sudan, executive intelligence review. Washington: schiller institute vol.22,No.7,february 1995,p.p39-40.
وكذلك، نشرة قضايا دولية، العدد ٢٣٨، اسلام اباد، تموز ١٩٩٤، ص ١٢.

(٢) اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٦-١١٧.

(٣) كمال حسن بخيت، هل تقبل لندن زعيم اسلامي بلفاست؟ صحيفة المحرر، باريس ١٩٩٤/١/١٧.

(٤) كريم بقرادوني، شهادة من السودان وفيه: نظرية التفكيك المزدوج، صحيفة التلغراف (النسخة العربية) سدني ١٩٩٧/٤/٢١، ص ٦.

والعمل على اسقاط الحكومة السودانية التي تناهض السياستين الامريكية والبريطانية. فخطورة السودان في ظل حكومة الانقاذ الوطني ووفقا لمنظور التحالف البريطاني الامريكي القائم، لا تكمن في كونه يحمل مشروعا ذا طابع تجديدي يعزز استقلال السودان السياسي والاقتصادي فحسب، انما في تهديده للمصالح الامريكية والبريطانية القائمة ليس في شرقي افريقيا فقط، وانما في القارة الافريقية بشكل عام.

ومع أن العام ٢٠٠٠ شهد تطورا في العلاقات السودانية البريطانية نجم عنه عودة التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، إلا أن قراءة معمقة لدوافع السياسة البريطانية في شرق افريقيا وارتباط ذلك بالسياسة الامريكية يثبت أن التدخلات البريطانية في جنوبي السودان لن تتوقف سواء عبر اساليب الدعم المباشر او غير المباشر لحركة التمرد القائمة هناك.

المطلب الثاني

التدخل الكنسي في جنوبي السودان

مع أن الصراع القائم في جنوبي السودان، ليس صراعا دينيا محضا، الا أن اطرافا دولية مؤثرة تحاول اعطاء صبغة دينية، بناء على مزاعم مشوهة ومبسطة إلى درجة كبيرة، قائمة على أن الحرب في الجنوب، انما هي حرب الشمال (المسلم) ضد الجنوب (المسيحي)، رغم ادراك الجميع أن التسامح الديني هو من ابرز تعاليم الدين الاسلامي.

وتلعب الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي[1]، وبعض المؤسسات الدينية، الاخرى في الغرب، دورا كبيرا في تغذية هذا التصور، بهدف اقناع الرأي العام الغربي بآرائها واضفاء شرعية على تدخلاتها في جنوبي السودان.

إن تحليل ابعاد التدخل الكنيسي، لابد أن يقودنا إلى بدايات التدخل في المنطقة العربية بشكل عام وعبر الارساليات التبشيرية، فقد توافقت جهود تلك الارساليات " مع توجه اوروبا بالقوات المسلحة إلى الوطن العربي، وفي نفس الوقت مع نشاط ثقافي محموم مضاد للاسلام. وقد انتشرت الارساليات انتشارا كبيرا في انحاء البلاد الاسلامية وغيرها، وكان يقوم بتوجيهها والتنسيق بينها ادارات خاصة في الفاتيكان، التي كان من واجبها علاوة على ذلك، وضع التقارير الدورية لتقييم الجهود التبشيرية والتغلب على الصعوبات التي تواجهها"[2] وتأسيسا على ذلك كان السودان واحدا من الاقطار العربية التي شملها النشاط التبشيري منذ منتصف القرن الماضي، حيث اقامت الكنيسة الكاثوليكية اول موطئ لها في جنوبي السودان عام (١٨٤٥)، فاغتنم المبشرون الفرصة لتحقيق هدف حمل القبائل الارواحية في الجنوب على اعتناق المسيحية[3]. ولكن يبدو أن نشاط اولئك المبشرين قد تضاءل في السنوات اللاحقة، بسبب نفاد مواردهم المالية، وعدم تحملهم الظروف المناخية القاسية، فضلا عن عدم استعداد القبائل الارواحية في الجنوب لقبول التغيير، وهو ما دفع إلى تضاؤل فرص ارسال المبشرين إلى تلك

---

(١) تأسس رسميا في هولندا عام ١٩٤٨، اما مركزه الحالي ففي جنيف، يضم جميع الكنائس غير الكاثوليكية في العالم. عقد سلسلة من الاجتماعات في نيودلهي (١٩٦١)، اوبسالا (١٩٦٨)، نابروبي (١٩٧٥) فانكوفر (١٩٨٣) وصدرت عنه قرارات لاهوتية وتنظيمية. انظر الاب منصور مخلصي، الكنيسة عبر التاريخ، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٤٢.

(٢) امين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٣) لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ١٨٩٩-١٩٢٤، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ٢١٤.

الجهات. وقد جاءت الثورة المهدية (١٨٨١) لتقتضي مرحليا على جهود النشاط التبشيري في السودان. [١] الا انه سرعان ما عاد هؤلاء المبشرون مع سقوط الدولة المهدية على ايدي المستعمرين الانكليز (١٨٩٨) الذين فتحوا الباب على مصراعيه امام الكنائس المسيحية[٢]، وسمحوا لها في اطار سياستهم الجنوبية بالعمل على في ميدان الدين والتعليم، فأتاحوا لها الحرية الكاملة لتخطيط التعليم وادارته عبر تقسيم الاقليم الجنوبي إلى مناطق عمل ونشاط محددة لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الاوروبية، والعمل على استبعاد كل مظاهر الوجود الاسلامي في الجنوب، عبر منع تعيين السودانيين الشماليين العرب او الناطقين بالعربية في الادارات الحكومية في الجنوب، والاعتماد على الجنوبيين المتعلمين في مدارس الارساليات[٣]. وفي الحقيقة فإن مهمة الارساليات لبناء نظام تعليمي خاص بالجنوب قد جوبه بمشكلة اللغة، ولم يكن سهلا عليها تجاوز تلك الاشكالية، في ضوء امكانياتها المالية المتواضعة، إلا بمعونة السياسة البريطانية التي عملت على أن يكون التعليم باللغات المحلية، وان تعمل الارساليات على نشر الانكليزية بين القبائل[٤]. وبالفعل تبنت الارساليات هذه السياسة، واحتكرت شؤون التعليم بالجنوب على اساسها. ووفرت لها الحكومة البريطانية الاعانات المالية اللازمة لعملها، مما ساعدها على زيادة خدماتها التعليمية في الجنوب، ودعم سيطرتها على التعليم فيه[٥]. وفي علم ١٩٢٨ وإثر تقرير من الحاكم العام، حول انتشار العربية في الجنوب، عقد مؤتمر (الرجاف) للغات- الذي تمت الاشارة اليه- وتقرر فيه وضع كافة العراقيل امام

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٢) S.F. Beswick, OP,Cit,P.180.

(٣) د. عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال، مصدر سبق ذكره، ص ٩ وكذلك هاني ارسلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٤) عثمان محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٥) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦م، ترجمة هنري رياض واخرون، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠، ص ١٤١.

انتشار الاسلام والتعريب في الجنوب[1]. وهكذا نجد انه وبمرور الوقت، فإن التعليم في جنوبي، قد اصبح مرتبطا بالنشاط الكنسي، حيث " تم وضع مناهج، ومقررات دراسية للتعليم الابتدائي والفني، وتوقف التدريس باللغة العربية، واصبحت اللغة الانكيزية هي لغة التعليم، ومع مرور الزمن تمت تصفية الخلاوي والمدارس العربية في الجنوب[2] وتحطيم الحواضر الاسلامية القائمة هناك[3] وانهاء مظاهر الوجود الاسلامي والعربي. ولم تكتف المؤسسات الكنسية بالسيطرة على التعليم، بل مارست ضغطا على الحكومة الانكليزية لمحاربة كل المؤسسات والتنظيمات التي تساعد على نشر الاسلام وثقافته.

فتم استبعاد القوات السودانية العاملة في الجنوب، واستبدالها بقوات جنوبية (مسيحية)، تحت امرة ضباط انكليز، واستبدلت الجمعة بالاحد عطلة اسبوعية، وبدأت المطالبة بإبعاد كل الشماليين، وغيرهم من المسلمين العاملين في الجنوب إلى الشمال، كما بدأت المطالبة بفصل الجنوب عن الشمال وضعه إلى اوغندا او كينيا[4].

لقد كان لتلك الاجراءات آثارها الواضحة على وحدة السودان، اذ اضطردت شقة الخلافات والفروق بين الشمال والجنوب اتساعا مع الزمن، واضحى كل منهما يتطور في طريق للتعليم يخالف الآخر الى حد كبير. وقد واجهت الحكومات كل ما كل منهما بتطور في طريق التعليم يخالف الاخر إلى حد كبير[5]

---

(١) بدر الدين مدثر، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

(٢) د. عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٣) مثل تحويل عاصمة المديرية الاستوائية من (منقلا) او (مونغالا) إلى جوبا عام ١٩٢٨، لأن جوبا هي الاقرب إلى اوغندا، والقيام بتأسيس العاصمة الجديدة على نمط اوروبي كنسي، انظر السياسة الدولية(مقال)، العدد ٩١، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٤) مجلة السياسة الدولية، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٥) محمد عمر بشير، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

وقد واجهت الحكومات السودانية بعد الاستقلال وما زالت، مصاعب جمة في ردم الهوة التعليمية والثقافية التي خلفتها السياسة البريطانية، وممارسات الارساليات التبشيرية. ورغم انتهاء الحكم البريطاني في السودان الا أن عمل الارساليات بقي قائما في الجنوب، ولم يتوقف حتى اتخذت الحكومة السودانية (حكومة ابراهيم عبود) في سنتها الاخيرة قرارها الخاص بطرد المبشرين من جنوبي السودان في شباط (١٩٦٤). فانتقل هؤلاء إلى الدول الافريقية المجاورة، والى اوروبا والولايات المتحدة، فدخلت بذلك مسألة الجنوب مرحلة التدويل، حيث وجد القادة الجنوبيون ترحيبا واحتضانا من جهات مختلفة (رأسمالية، صهيونية، كنسية، ماركسية) اتحددت في دعمها للتمرد القائم في الجنوب، رغم التناقض البين في اتجاهاتها[١].

ورغم قرار الحكومة السودانية، إلا أن الجهات الكنسية، استمرت في مساعيها لإعادة نشاطها إلى الجنوب، بدعوى تقديم (المساعدة) إلى اللاجئين والمشردين من الحرب المستمرة هناك، حيث قام مجلس الكنائس العالمي في عام ١٩٦٦، بالتعاون مع مجلس كنائس عموم افريقيا، بإرسال لجنة خاصة إلى السودان، بهدف مناشدة الحكومة السودانية، العودة عن قرارها بطرد المبشرين، والعمل على تقديم معونات الاغاثة إلى اللاجئين[٢]. ورغم أن تلك اللجنة فشلت في مساعيها تلك، الا انها هيأت المجال امام مجلس الكنائس العالمي، ليأخذ دورا في اجراءات التقارب التي كانت تجربها حكومة النميري التي وصلت إلى السلطة في ايار ١٩٦٩، مع حركة التمرد لانهاء الصراع القائم في الجنوب، وليدخل فيما بعد مع اطراف اخرى، كطرف سياسي فاعل في مفاوضات الحكم الذاتي التي اجرتها الحكومة السودانية مع منظمة (الانيانيا) والتي تم التوصل بموجبها إلى اتفاقية السلام في اديس ابابا (١٩٧٢) [٣].

---

(١) الصادق المهدي، مشكلة الجنوب وآثارها الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(2)Dustan. M. Wai, the african- arab conflict in the Sudan, OP. Cit, p.155.

(3)Ibid, P.P. 145-1950

ورغم ما بدا من دور (سلمي) لمجلس الكنائس العالمي لحل النزاع في الجنوب، الا أن المراحل اللاحقة، اشرت أن الدعم الكنسي لحركة التمرد لم ينقطع، بل بقي مستمرا، لا سيما مع بدء التمرد ثانية عام (١٩٨٣)، حيث تشير الكثير من المصادر إلى أن هناك منظمات تبشيرية وكنسية، ظلت تقدم المساعدات (المال، والاغذية، والمؤن) للمتمردين، وتروج في الاعلام الغربي، وعلى نطاق واسع مقولات (جون قرنق) ودعاواه من أن الشمال المسلم، يضطهد الجنوب المسيحي.[١] ورغم أن تلك المساعدات، كانت تقدم تحت ستار العمل الديني او الانساني، الا انه لا يمكن اغفال الجانب السياسي من ورائها. فكثيرا ما كانت شعارات التدخل الانساني تخفي اهدافا سياسية، تحاول المؤسسات الدينية، ووكالات الاغاثة الدولية تحقيقها حيث اتضح، وفي حالات كثيرة، أن بعض طائرات الاغاثة المتجهة إلى الجنوب كانت تحمل اسلحة وعتادا، بدلا من مواد الاغاثة[٢].

ومع بداية التسعينات، ازدادت دوافع الهيئات الدينية والمؤسسات الكنسية (الفاتيكان، مجلس الكنائس العالمي) لاستغلال مسألة الجنوب، في اطار مشروع امريكي/ غربي يهدف إلى زيادة الضغط على الحكومة السودانية، لمحاصرتها، وتضييق المجال امام نهجها القومي/ الاسلامي. فقد برزت قضايا الاغاثة (الدولية)، وحقوق الانسان في الجنوب في مقدمة المواضيع التي ادت إلى توتر العلاقات السودانية الغربية عموما، والكنسية خصوصا، حيث اتهمت الدول الغربية، ومعها المؤسسات الكنسية، الحكومة السودانية بعرقلة وصول امدادات الاغاثة إلى السكان المسيحيين في الجنوب[٣] واجبار غير المسلمين في الجنوب على اعتناق الاسلام. وقد ايدت

---

(١) يؤكد قرنق في مقابلات كثيرة أن الفاتيكان يشكل إحدى الجهات المهمة التي تقدم له المساعدات، انظر مجلة الوطن العربي، العدد ١٥٧، في ١٩٩٠/٣/١٦، ص ٢٨.

(٢) صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠١/٩/٤، ص ٦.

(٣) اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

بعض تلك المؤسسات (مجلس الكنائس العالمي) الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة، بانشاء مناطق آمنه لحماية المسيحيين في جنوبي السودان[١].

من جانبها رفضت الحكومة السودانية تلك الادعاءات، واتهمت المؤسسات المسيحية الغربية، باستغلال قضية الاغاثة وحقوق الانسان للتشهير بالسودان دوليا، والتدخل في شؤونه الداخلية- عبر اثارة الفتن، ومحاباة المسيحيين في الجنوب حيث اكد الرئيس السوداني (عمر البشير)، لدى استقباله الحبر الاعظم (البابا) عام ١٩٩٣: (إن حقوق المسيحيين السودانيين وحرياتهم تحظى باحترام تام) [٢]، وانتقد منظمات الاغاثة المسيحية لتشهيرها بالسودان، (وتصوير حكومته كمن تتسول لحساب الشعب) [٣]. ورغم محاولة الحكومة السودانية، الدفاع عن نفسها ضد الحملة التي نظمتها المؤسسات الكنسية، الا انها لم تفلح في ذلك، حيث استمرت تلك المؤسسات في توجيه اتهاماتها إلى الحكومة السودانية بانتهاك حقوق المسيحيين في الجنوب، فايدت المقترح الامريكي بانشاء المناطق الآمنة في الجنوب- كما مر بنا- واتجهت في عام ١٩٩٩ إلى بذل وساطتها لتضييق فجوة الخلافات بين الفصائل الجنوبية المتمردة[٤]، مما يثبت في التحليل الاخير، التداخل القائم بين الاعتبارات الانسانية والسياسية، وبالتالي اتجاه هذه المؤسسات، لتكون اداة مساعدة لبعض القوى الغربية في ممارسة ضغوطها على السودان بهدف اسقاط حكومته الوطنية والقضاء على مشروعها القومي الاسلامي، مما يشكل تهديدا للامن الوطني السوداني بشكل خاص والامن القومي العربي بشكل عام.

---

(١) د. عبد السلام بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩-١٩٩٥، المستقبل العربي، العدد ٢٠٦، نيسان، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٣) اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

(٤) محمد ابو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

المطلب الثالث

التدخل الامريكي في جنوبي السودان

المحلل لطبيعة السياسة الامريكية تجاه السودان عموما، ومسألة الجنوب بشكل خاص، يجد انها استندت بالاساس، على واقع الحرب الباردة، حيث الصراع الدولي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على مناطق النفوذ في العالم[1]. فقد سعت الولايات المتحدة إلى توجيه اهتمامها بالسودان، كجزء من استراتيجيتها العالمية الرامية إلى تأمين مصالحها ووجودها في البحر الاحمر ومنطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا[2]. ومع هذا يمكن القول إن خط السوفيت في السودان كان أوفر في أواخر الستينات من نظرائهم الامريكان، فقد تمكنوا من اقامة نوع من العلاقة العسكرية مع حكومة (محمد احمد محجوب) عام ١٩٦٨. حيث باع السوفيت اسلحة ومعدات عسكرية اخرى إلى السودان ثم تدعم هذا النفوذ بعد انقلاب عام ١٩٦٩ ومجيء حكومة محمد جعفر نميري، حيث قدم الاتحاد السوفييتي مختلف اشكال الدعم العسكري إلى حكومة الخرطوم، وساعدها في تحجيم حركة التمرد في الجنوب، عبر تقديم المستشارين والطيارين المختصين بمقاومة حركات التمرد بالمقابل سعى الامريكان إلى تقديم العون إلى عناصر التمرد في الجنوب بالتعاون مع الدول المجاورة للسودان (اثيوبيا، اوغندا، كينيا)

---

(١) لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن تملك وجودا سابقا في السودان، فقد اتجهت كغيرها من الدول الغربية إلى ايجاد موطئ نفوذ لها عبر الارساليات التبشيرية، اذ تشير بعض المصادر إلى أن اول بعثة امريكية وصلت إلى جنوبي السودان كانت عام ١٩٠٢، حيث سعت إلى نشر التعاليم البروتستانتية بين سكان الجنوب. للمزيد انظر: د. يونان لبيب رزق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٢) منصور خالد، العوامل الخارجية في الصراع السوداني، ترجمة منال الشوربجي، السياسة الدولية، العدد ٩١، تموز ١٩٨٨، ص ١٠٨.

والكيان الصهيوني، وبقي هذا الدعم متواصلا حتى اوائل السبعينات[1]، حينما وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الموالية للشيوعية واليسار في عام (١٩٧١) ضد نظام نميري. اذ شكلت نقطة مهمة في تحول مسار العلاقات الامريكية السودانية نحو التحسن، على حساب تردي العلاقات السوفييتية السودانية. وقد تعزز هذا التحسن بعد اكتشاف محاولة انقلابية اخرى في عام ١٩٧٦ اتهم الاتحاد السوفييتي بتدبيرها، وهو ما ادى إلى قطع العلاقات السوفييتية السودانية عام ١٩٧٧، حيث طرد النميري تسعين مستشارا عسكريا، وواحداً وثلاثين دبلوماسيا من السفارة السوفييتية في الخرطوم[2]. واتجه اثر ذلك إلى تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث وصل حجم العلاقات إلى مستوى متطور إلى درجة قيام الحكومة السودانية بتقديم التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تساعد واشنطن في تنفيذ سياستها في المنطقة. وقد خفت اثر ذلك وتيرة الدعم الامريكي لحركة التمرد في الجنوب، وتوثقت العلاقة بين الطرفين، الامر الذي دفع أن يكون السودان واحدا من دول عدة في المنطقة وقع عليها الاختيار (من اجل استخدام اراضيها عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع الامريكية التي تشكلت آنذاك لحماية المصالح الامريكية في الخليج) [3].

وظلت العلاقات وثيقة بين حكومة النميري والولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٣، حيث اتهمت فيه الاخيرة نميري بأنه (ديكتاتور يضطهد شعبه) [4]. إلا أن الحقيقة تكمن في الغاء النميري لقانون الحكم الذاتي بجنوبي السودان، واعلانه تطبيق

---

(١) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الاحمر والصراع العربي الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٤٧، ص ٢١٤.

(٢) المصدر نفسه ص ص ١٤٧-١٤٨، وكذلك د. لطفي جعفر فرج، دراسة عن محمد جعفر نميري، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة شخصيات وتراجم، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٣) د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

الشريعة الاسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الاسلامية، وهو ما شكل تعارضا مع توجهات السياسة الامريكية في المنطقة[١].

ومع أن سقوط النميري ومجيئ حكومة منتخبة للمدة من ١٩٨٦ ولغاية ١٩٨٩، اشر تحسنا في العلاقات الامريكية السودانية، لتوافق قيام الحكومة الجديدة مع اهداف ومرامي الحكومة الامريكية التي تدعي انها تدعم الحكومات (الديمقراطية) القائمة على الانتخاب والشرعية الدستورية، إلا أن الاستغلال الامريكي لبعض القضايا للضغط على الحكومة السودانية قد ظل قائما، لا سيما في مسألة الجنوب، ففي عام ١٩٨٧ قامت الحكومة الامريكية بإرسال لجنة مختصة من الكونغرس لتقصي الحقائق في الجنوب واقترحت هذه اللجنة تقديم اقصى ما يمكن من الدعم العسكري والسياسي إلى حركة التمرد في الجنوب وحثت ادارة الرئيس (ريغان) إلى ممارسة الضغط على الحكومة السودانية من خلال صندوق النقد الدولي، ومن خلال تقليص المساعدات الغذائية التي تقدمها إلى الخرطوم[٢].

إن تحليل التدخل الامريكي في جنوبي السودان يأخذ ابعاده الكاملة عند التطرق إلى العلاقات الامريكية السودانية في ظل حكومة الانقاذ الوطني التي جاءت إلى السلطة في حزيران١٩٨٩. اذ تبنت الولايات المتحدة، ومنذ البدء موقفا متشددا حيال الحكومة السودانية الجديدة، رغم ما بدا من امكانية التقارب بين الجانبين اثر الوساطة التي قامت بها الولاياث المتحدة لإنهاء الحرب في الجنوب والتي تكفل بها الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر، حينما اجتمع في واشنطن ثم اديس ابابا في ايلول (١٩٨٩) مع الحكومة السودانية وحركة التمرد. اذ سرعان ما توترت العلاقات بعد فشل تلك الوساطة، وبسبب الموقف الامريكي من النظام السوداني، بخصوص بعض القضايا وفي مقدمتها تبني النظام السوداني للنموذج

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٠، وقارن مع صحيفة المحور، باريس في ١٩٩٣/٦/٧،ص٤.

(٢) حسن حمادة، مشروع لتقسيم السودان وحكم ذاتي يلغي وجه ارتيريا العربي، مجلة كل العرب، العدد ٣٢٩، ١٩٨٨/١٢/١٢، ص ٢٧.

الاسلامي في الحكم[1] وازدادت العلاقات بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس البشير وهيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الامريكي الاسبق للشؤون الافريقية، حيث شدد السودان على ثوابته السياسية[2]. وفي ٨ آذار ١٩٩٠ اوقفت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية للسودان تنفيذا للقرار الذي ينص على عدم تقديم مساعدات للنظم العسكرية التي وصلت إلى الحكم عن طريق الانقلابات، ما لم تبدِ الحكومة السودانية استعدادها لإعادة النظام الديمقراطي خلال ثمانية اشهر[3]، وقد جاءت الحرب الامريكية ضد العراق (١٩٩١)، والموقف السوداني المؤيد للعراق ليقضي على أي فرصة للتقارب بين واشنطن والخرطوم.

إن تحليل دوافع السياسة الامريكية تجاه السودان، في ظل حكومة الانقاذ الوطني، لا يمكن أن يأتي إلا في اطار تصور شامل لطبيعة واهداف السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية، بعد عقد التسعينات، حيث انهيار الاتحاد السوفييتي، وتراجع الدور العربي بعد تدمير قوة العراق العسكرية، وانفراد الولايات المتحدة بواقع السياسة الدولية، فقد دفع ذلك الانفراد، وما رافقه من بروز خطاب سياسي واعلامي امريكي معادي للنظم السياسية التي تقف بوجه السياسة الامريكية المهيمنة، وبروز التطلع الامريكي للسيطرة على المواقع الاستراتيجية في القارة الافريقية ولا سيما في منطقة البحيرات العظمى في شرق افريقيا (بحكم التناقض الامريكي/ الفرنسي)، فضلا عن تصاعد محاولات النظام السوداني للقيام بدور اقليمي متميز، وباتجاهات عدتها الولايات المتحدة مهددة لمصالحها، دفع بالحكومة الامريكية إلى تعزيز توجهاتها الهادفة إلى عزل النظام السوداني دوليا، والضغط عليه اقليميا وداخليا، بهدف تحجيم دوره، ومنعه من نشر ايديولوجيته القومية

---

(١) اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥ وقارن مع بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

والاسلامية[١]، ولهذا فقد اولت الولايات المتحدة اهمية كبيرة للسودان، وحاولت أن تطبق عليه، ما تسميه نظرية " التفكيك المزدوج"[٢] بهدف تفجير التناقضات السودانية على انواعها، واثارة النعرات العرقية والدينية بين الزنجية والعروبة، وبين المسيحية والاسلام وبين الدول المجاورة والسودان، تمهيدا لتحقيق هدف فصل جنوبي السودان عن شماله، وبالتالي فك العالم الافريقي عن العالم العربي[٣]. إن هذه الخطة لا تعدو أن تكون جزءا من خطة امريكية شاملة ترمي إلى تفتيت الدول من الداخل عبر الحروب والنزاعات الاهلية، بهدف اعادة رسم الخرائط للكثير من الدول الافريقية، لا سيما في شرق القارة الافريقية، وتسهيل سيطرة بعض المجموعات او الزعامات القبلية ذات الارتباط بالسياسة الامريكية مثل القبائل النيلية (الدينكا، الشلك، النوير، التوتسي) [٤]. ومن اجل البدء بتطبيق هذه النظرية تباعا، اخذت الولايات المتحدة، بانتهاج العديد من الاجراءات والممارسات ضد السودان، فسعت إلى توجيه الاتهامات إلى الحكومة السودانية بانتهاك الديمقراطية وحقوق الانسان، والدعوة إلى تبني برامج الاسلمة، واعتماد الشريعة الاسلامية اساسا للحكم، ليس في السودان، وانما في جميع الدول المجاورة، فضلا عن اتهامها بانتهاك حقوق الجماعات المسيحية في الجنوب وجبال النوبة (غرب الوسط) من

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٢) على غرار نظرية الاحتواء المزدوج التي طبقت في مرحلة محددة ضد العراق وايران.

(٣) كريم بقرادوني، شهادة من السودان وفيه: نظرية التفكيك المزدوج، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٤) يعد (جورج اموس) الوكيل السابق لوزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية، ابرز مخططي هذا المشروع، وقد تبنته ادارة الرئيس كلينتون انطلاقا من فكرة قوامها: تفتيت الخرائط إلى وحدات قابلة للتحكم بمجريات الحياة فيها " فالقارة السوداء تحتوي على حد تعبير (اموس) على " مناجم هائلة من المعادن الثمينة.. لكنها تنطوي بالقدر ذاته على مناجم البؤس والايدز وكافة الامراض. ولا بد من ادارات فاعلة لمعالجة آثار الاوبئة والمشاكل من كل صنف "انظر مجلة الحوادث، العدد ٢٠٤٩، بيروت ١٩٩٨/٢/٦، ص ٣٤. وكذلك د. حمدي عبد الرحمن، السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، ٢٠٠١،ص ١٩٦.

البلاد، وتعطيل عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمات الدولية (الانسانية) في جنوبي السودان، وكذلك اتهامها بتشجيع ودعم الارهاب في العالم، ووضعها على قائمة الدول الراعية للارهاب مثلما حصل في آب ١٩٩٣[١] حيث تشير (ماري سوان) المتحدثة باسم ادارة الشؤون الافريقية في وزارة الخارجية الامريكية " أن الولايات المتحدة تملك ادلة على أن حكومة السودان تدعم الارهاب الدولي وتشارك في مساندة حركات تهدف إلى زعزعة استقرار دول مجاورة"[٢].

ولم تكتف الولايات المتحدة بتوجيه الاتهامات، انما سعت إلى ممارسة سياسات التدخل المباشر او غير المباشر- عبر دول الجوار الاقليمي- لمساندة حركة التمرد التي يتزعمها (جون قرنق)، ومن ذلك مثلا قيام السفير الامريكي في الخرطوم بزيارة مناطق العمليات في الجنوب عبر كينيا، وقيام واشنطن بتحريض حركة التمرد ضد أي صيغة اتفاق لتحقيق السلام مع الحكومة السودانية[٣]. فضلا عن اثارة موضوع حق تقرير المصير بالنسبة للجنوب وبعض المناطق الاخرى في السودان، مثلما حصل في الندوة التي نظمها (المعهد الامريكي للسلام في واشنطن في تشرين اول ١٩٩٣ تحت عنوان " السودان" ... المأساة المنسية) والتي حضرها كبار المسؤولين الامريكان مثل (جورج اموس) مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق للشؤون الافريقية و (هاري جونسون) رئيس اللجنة الخاصة للشؤون الافريقية التابعة للكونغرس الامريكي. حيث بدا من مضامين الموضوعات التي ناقشتها الندوة انها اعدت سلفا للضغط على الحكومة السودانية، عبر اثارة موضوع

---

(١) عماد يوسف واروى الصباغ، مصدر سبق ذكره،ص ٣٠٦.

(٢) مجلة الوسط العدد ٢٥٢، لندن ١٩٩٦/١١/٢٥، ص ١٦ وقارن مع Mirak.M. OP. Cit , p.p 39-40 وكذلك د. وليد عبد الناصر، النظام السوداني والحركات الاسلامية والقومية، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(٣) نشرة قضايا دولية، العددان (٢٢٠+٢٢١) مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

من اكثر المواضيع حساسية للسودان ولوحدته الوطنية[1]. وفي عام ١٩٩٣ وثقت الولايات المتحدة اتهاماتها للسودان بانتهاك حقوق الانسان، بقرار استصدرته من الكونغرس الامريكي ادان في فقرته الاولى انتهاكات حقوق الانسان في السودان. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في العام ١٩٩٢ في تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة للامم المتحدة يدين ما اسمته انتهاكات حقوق الانسان في السودان. وقد تأكدت هذه الادانة ايضا في التقرير الذي قدمه (كاسبار بيرو) مقرر الامم المتحدة لحقوق الانسان في السودان الذي قدمه إلى الامم المتحدة بعد زيارته للسودان مطلع العام ١٩٩٤[2]. وفي آذار ١٩٩٣ قال هيرمان كوهين في كلمة امام مجلس النواب الامريكي: " أن الولايات المتحدة تبحث فكرة اقامة مناطق آمنة للاجئين والهاربين من الحرب الاهلية والمجاعة في جنوب السودان) [3] وفي التاريخ ذاته (١٠ اذار ١٩٩٣) نجحت الولايات المتحدة في دفع مفوضية حقوق الانسان في الامم المتحدة إلى اتخاذ قرار بتعيين مراقب لحقوق الانسان في السودان[4].

ومع أن فكرة المناطق الآمنة، وتعيين مراقب لحقوق الانسان، جاءت بالاصل من زعيم حركة التمرد في الجنوب (جون قرنق) اثناء زيارته إلى الولايات المتحدة، وتباحثه مع الامين العام للامم المتحدة في نيويورك حول الوضع في الجنوب، إلا أن الولايات المتحدة تبنت هذه الفكرة وايدتها، مما يعني انحيازا امريكيا واضحا لحركة التمرد، وتشجيعا لها لتفويض مقومات الوحدة الوطنية السودانية[5]. وازاء التشدد الامريكي، سعت الحكومة السودانية إلى التخفيف من حدة المواجهة مع الولايات المتحدة عبر محاولة الرد على الاتهامات الامريكية بدعم

(١) د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) نشرة قضايا دولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٣) اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٥) د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

المواجهة مع الولايات المتحدة عبر محاولة الرد على الاتهامات الامريكية بدعم الارهاب وانتهاك حقوق الانسان، وتردي اوضاع الاغاثة الانسانية في الجنوب. فقد اكدت وزارة الخارجية السودانية في بيان اصدرته في تشرين اول ١٩٩٢: " أن الادعاءات الغربية التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان في السودان واساءة معاملة المسيحيين لا تستند إلى الواقع وتفتقد إلى الدليل"[١]. كما اكد الرئيس السوداني المعنى ذاته لدى استقباله رئيس اساقفة الكنيسة الانجليكانية الذي زار السودان عام ١٩٩٥، حيث اشار إلى " أن جميع السودانيين يتمتعون بحرية العبادة"[٢]. ورغم محاولات التخفيف تلك، فإن الولايات المتحدة، استمرت في نهجها التدخلي في الشأن السوداني، ففي آذار ١٩٩٧، قدمت الحكومة الامريكية إلى الكونغرس مشروع قانون اسمته (قانون التحرر من الاضطهاد الديني) يسمح للولايات المتحدة بتوجيه عقوبات شاملة ضد مجموعة من الدول من بينها السودان، بدعوى اضطهادها للجماعات المسيحية[٣] وبالفعل ففي ٤ تشرين الثاني اصدرت الولايات المتحدة قرارها الخاص بفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد السودان، زاعمة أن حكومته ترعى الارهاب، وتنتهك حقوق الانسان في الجنوب[٤]. ولم تكتف الحكومة الامريكية بسياسة المجابهة المباشرة مع الحكومة السودانية، انما اتجهت إلى اتباع سياسة خلق المحاور والتكتلات، وتطويق السودان بسلسلة من الدول المعادية للحد من دوره الاقليمي ومنع ايديولوجيته السياسية من الوصول إلى دائرة النفوذ الاقليمي، حيث لوحظ في هذا الصدد تكثف الاهتمام والدعم الامريكي لكل من اثيوبيا واوغندا وارتيريا، بهدف تنسيق المواقف وتوحيد الجهود لإسقاط

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢) نقلا عن صحيفة الجمهورية، بغداد ١٩٩٥/١٠/١١.

(٣) حول النص الكامل لمشروع القانون الامريكي، انظر صحيفة التلغراف (النسخة العربية)، سدني، اذار ١٩٩٧.

(٤) د. حمدي عبد الرحمن، السياسة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

الحكومة السودانية. ففي تشرين اول ١٩٩٦، قدمت الولايات المتحدة مـــا يقـــارب العشرين مليون دولار كمساعدات إلى هذه الدول[١]. وقد تزامن هـــذا الدعـــم مـــع زيارات متكررة لمسؤولين امريكان كبار إلى الدول الثلاث ولقائهم مسؤوليها، فضلا عن لقائهم مع زعامات التمرد في جنوبي السودان. ففي كـانون اول ١٩٩٧، زارت وزيرة الخارجية الامريكية (مادلين اولبرايت)، اوغندا والتقت زعيم التمرد (جـــون قرنق) وعدد من قيادات التمرد الجنوبية، واكدت أن الولايات المتحدة سوف " تسعى إلى عزل النظام السوداني، واستيعاب مقدرته على دعم الارهاب"[٢] . فـــي حيـــن صرحت سوزان رايس مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون افريقيـــا اثنـــاء زيارتها إلى جنوبي السودان في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ " أن العبودية معمول بـــها في السودان ويتعين التسليم بوجودها ومعالجتها"[٣]. ولم يختلـــف عـــهد الرئيـــس الامريكي جورج دبليو بوش عن نسق التعامل السابق، فقد وصف بوش الســـودان بأنه بلد كوارث لحقوق الانسان، وعليه سمحت ادارته بتقديم ثلاثة ملاييـــن دولار للتجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض، فضلا عن منح حركة التمرد فـــي الجنوب عشرة ملايين دولار كانت ادارة كلينتون قد قدرتها في وقت سابق، الامـــر الذي يكشف عن استمرار الدور المعلن[*] الذي تقوم به واشنطن في دعم الجنوبيـــن

---

(١) مجلة الحوادث، العدد ٢١٠٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) السفير، ١٩٩٧/١٢/١٣ وقارن مع عماد يوسف واروى الصباغ، مصدر ســـبق ذكـــره، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٣) محمد ابو الفضل، الولايات المتحدة والمسألة السودانية، السياسة الدوليـــة، العـــدد ١٤٥، ٢٠٠١، ص ١٤٣.

(*) لابد من الاشارة إلى أن الموقف المتصلب الذي تعلنه الادارة الامريكية حيال السودان، قد بدأ بتوافـــق مؤخراً مع خطاب آخر اخذت تتبناه بعض دوائر منع القرار الامريكي، ومنـــهم بعـــض مستشـــاري الرئيس بوش وبعض مؤسسات الكونغرس ومراكز البحث والدوائر الاكاديمية ومحتـــواه أن التغيـــير السياسي الذي حصل في السودان والذي تمحض عنه اقصاء زعيم الجبهة القومية الاسلامية. د. حسن الترابي ينبغي أن يخفف من الموقف المتشدد الذي تتبناه الولايات المتحدة حيال حكومة البشير. وركـــز

وتقوية توجهاتهم الانفصالية، حسب تعبير ستيف موريسون الخبير الامريكي في الشؤون الافريقية[1].

وأخيرا، يمكن القول انه في الوقت الذي نجحت فيه السياسة الامريكية تجاه السودان في عزل نظامه السياسي، وتجحيم توجهاته السياسية والإيديولوجية على المستويين الاقليمي والدولي، فإنها ابقت بتدخلاتها المباشرة وغير المباشرة مشكلاته السياسية والاقتصادية قائمة من دون حل، ومنها بطبيعة الحال مشكلة التمرد في الجنوب؛ مما يؤشر خطورة استمرار هذه المشكلة على وحدته الوطنية وأمنه الداخلي.

وإذ كان لابد من قول فهو أن السياسة الامريكية المعادية للسودان والرامية إلى تجزئته، وتفتيت مقومات وحدته الوطنية، لا يمكن أن تصيب السودان وحده، انما تتعداه إلى الكثير من الاقطار العربية الاخرى، فانهيار السودان وانقسامه سينعكس بلا شك وبشكل سلبي على دول الجوار العربي، بدء بمصر، وهو ما يتطلب موقفا عربيا واضحا وموحدا حفاظا على وحدة السودان، وتعزيزاً لمقومات الأمن القومي العربي.

ذلك الخطاب على وجود مصالح استراتيجية واقتصادية حيوية للولايات المتحدة في السودان الامر الذي يستدعي العمل على احلال السلام في الجنوب ووقف الحرب الاهلية الدائرة فيه، والسعي لوقف التوظيف السياسي لسلاح حقوق الانسان بكل ينطوي عليه من تهويل وتضخيم. وتمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الزيارة التي قام بها جون كوكس مسؤول الشؤون الخارجية في الكونغرس ووفد امريكي رفيع المستوى إلى السودان في نهاية آب/اغسطس ٢٠٠١ وتصريحه بأن الويات المتحدة مهتمة بمسألة اعادة علاقاتها مع السودان وانهاء الحرب في الجنوب واحلال السلام فيه. ولا شك أن الخطاب الأمريكي الجديد. بدأ يلقى ترحيبا لا سيما من بعض دول الجوار الاقليمي التي باتت ترى فيه مخرجا مهما من مأزق الحلقة المفرغة التي تدور فيها. حول الخطاب الأمريكي الجديد انظر محمد ابو الفضل، المصدر نفسه، ص ١٤٤. اما حول زيارة المسؤول الامريكي إلى السودان، انظر ، صحيفة الزمان، لندن، ٢٠٠١/٨/٣١.

(١) محمد ابو الفضل، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

المبحث الرابع

رؤية مستقبلية لمشكلة القبائل النيلية في جنوبي السودان

ادركنا من العرض السابق حقيقة التطور السياسي لمسألة جنوبي السودان، والعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بلورتها. وقد تبين أن هذه المسألة هي نتاج عوامل كثيرة تفاعلت بصورة ديناميكية، وعبر حقب تاريخية ممتدة لتزيد من تعقيد هذه المسألة، وتجعل منها عامل تهديد للاستقرار السياسي في السودان.

إن البنية الاجتماعيى القبلية المتخلفة في الجنوب ودور الاستعمار البريطاني والبعثات التبشيرية قبل الاستقلال، وقصور تجارب الاحزاب الشمالية وعدم اهتملم الحكومات الوطنية بعد الاستقلال باستيعاب الحقائق الاساسية في تركيبة المجتمع السوداني، وانغماسها في صراعات حزبية ومصلحية، مضافا اليها انقسام الحركة السياسية الجنوبية، وعدم وضوح اهدافها، وسيطرة المنظمات والحركات المسلحة عليها، وفقدان التنظيم السياسي والقيادات الواعية[1]. فضلا عن انتهاجها خطا تقاربيا او تحالفيا مع القوى الغربية والكنسية المعادية للعروبة والإسلام، وابتعادها عن اقامة تقارب او تنسيق او تضامن مع الاقطار والحركات الوطنية العربية[2] جعلها غير قادرة على ايجاد ارضية مشتركة تمكنها من التفاوض مع الحكومات المركزية، لوضع حل نهائي للمسألة، ومع أن استثناء مؤقتا قد حصل في طبيعة الاسباب الموجبة للصراع في جنوبي السودان، نجم عنه اقرار حل سياسي سلمي للمسألة، كما حصل في مرحلة من عهد الرئيس جعفر النميري (١٩٧٢-١٩٨٣). إلا أن هذا الاستثناء لم يدم طويلا، اذ سرعان ما عادت تلك الاسباب، لتعيد صياغة

---

(١) ساجدة احميد العائدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٢) يوسف الشريف، السودان، واهل السودان، اسرار السياسة وخفايا المجتمع، عرض سارة العيسوي، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، تشرين اول ١٩٩٦، ص ٢٤٩.

الصراع من جديد في حرب مريرة اشتعلت منذ ١٩٨٣ وما زالت مستمرة إلى الآن.

لقد دفعت مسألة الجنوب، إلى بروز انماط متفاوتة من الصراع حول هوية الدولة السودانية، ونظام الحكم فيها، اضافة إلى وسائل المشاركة في ادارة مؤسسات الدولة العليا، والصفة المدنية (العلمانية) او الدينية (الاسلامية) للدولة والدستور وتوزيع السلطات الادارية والسياسية بين العاصمة والاقاليم، لا سيما اقليم الجنوب، وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة. اضافة إلى اختلاف الافكار حول قضية الثقافة العربية الاسلامية والتوجهات نحو العروبة او الافريقية.[1] فكانت النتيجة أن استمرت الحرب في الجنوب واستمرت معها معوقات ايجاد حل سلمي لإنهائها، وهو ما دفع بالمصلحة النهائية إلى بقاء حالة الحرمان والتخلف في هذا الاقليم، وتعطل مقومات التنمية المطلوبة فيه، وتعثر عملية الاستغلال الحقيقي لثرواته الاقتصادية، فضلا عن توقف النشاطات والخدمات الادارية وهدر حقوق وحريات أبنائه في المشاركة السياسية والاقتصادية. لقد ترافقت تلك المعطيات مع استمرار التدخلات الخارجية الهادفة إلى استغلال مسألة الجنوب للضغط على الحكومات السودانية المتعاقبة. فكان أن تحالفت قوى واطراف مختلفة التوجهات ضد وحدة السودان وامنه الوطني، وما زالت التدخلات الخارجية تشكل اليوم احد الابعاد المهمة لاستمرار الحرب في الجنوب، بل انها احد العوامل الرئيسية المحركة لها.

إن تحليل الآثار المستقبلية لاستمرار الحرب في الجنوب، يدفع بنا إلى التأكيد على خطورة آثارها، إذ إن استمرارها سيبقى الباب مفتوحا امام بعض القوى الاقليمية، لمواصلة دعمها للتمرد القائم في الجنوب، بهدف الضغط على الحكومة السودانية، ودفعها للتنازل عن بعض ثوابتها السياسية والايدلوجية، وبالشكل الذي يحقق مصالح تلك القوى في اعم مناطق السودان الاستراتيجية، وقد تعرضنا في

---

(١) د. عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٦ وما بعدها.

مواضع سابقة لآلية التحرك المباشر وغير المباشر لبعض القوى الاقليمية هنـــاك. ولعل من الامور ذات المغزى في هذا الصدد، توافق الدعم الاقليمي مع مخططـــات بعض القوى الخارجية (الولايات المتحدة – بريطانيا) الهادفة إلى استغلال مســـألة الجنوب للتأثير في الامن السوداني ومن ثم العربي، عبر الدعوة إلى حـــق تقريـــر المصير للجنوب، وانشاء دولة (علمانية) افريقية منفصلة عن المقومـــات العربيـــة والاسلامية للسودان.

إن استمرار الحرب في الجنوب سيعني من جانب آخر تفويت الفرصة على الحكومة السودانية لاستثمار الموارد الكبيرة الموجودة في الجنـــوب، والتـــي مـــن الممكن، أن تضمن مستقبل السودان الاقتصادي، فكما رأينـــا، فقـــد ادى تواصـــل الاعمال الحربية إلى ايقاف اعمال التنقيب عن النفط في منطقة (بنتيو) الغنية بالنفط، والتي كان من الممكن أن توفر للحكومة السودانية مصدرا مـــهما لـــرأس المـــال، لمواجهة المشكلات الاقتصادية المتصاعدة جراء استمرار الحرب فـــي الجنـــوب، والتي تكلف الميزانية السودانية عشرات الملايين من الدولارات سنويا.

كما أن استمرار الحرب في الجنوب، سيولد انعكاسات اجتماعيـــة خطـــيرة على وحدة السودان وامنه الوطني، فمن المعروف، وكما مر بنا، أن السودان يتســـم بتنوع ملحوظ من القبائل والمجوعات ذات الاصول العربية والافريقية ومن المؤكـــد أن استمرار الحرب سيؤدي لا محالة إلى انتقال عدوى الفتنة في الاقاليم الاخـــرى، وبما ينذر بإنشاء دويلات قبلية ضعيفة، تهيئ المجال لتقطيع اوصال الجسد الوطني السوداني، وتبقى الاشارة إلى أن الجانب السياسي لمسألة الجنوب يعد مـــن اعقـــد واخطر الجوانب، اذ أن استمرار الحرب يؤثر بصورة مباشرة علـــى الاســـتقرار السياسي، وشرعية الحكومة السودانية، فمن الواضح، أن توافق اشتعال الموقف فـــي الجنوب مع سقوط مختلف الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال لم يكن مـــن قبيل المصادفة التاريخية، انما هو ناجم بالاساس عـــن اختـــلال شـــرعية معظـــم الحكومات السودانية، وفشلها في حل معضلة الحرب في الجنـــوب، وعلـــى هـــذا

الاساس، ذهب البعض للتأكيد على أن حل مسألة الجنوب، يدخل ضمن اهم مقومات الشرعية في النظام السياسي السوداني، ذلك أن حل المرحلة الاولى من الحرب في الجنوب باتفاقيات اديس ابابا (١٩٧٢)، قد شكل مصدرا اساسيا لشرعية نظام النميري، وقد اثبتت السنوات اللاحقة، مصداقية هذا الرأي، اذ ما لبث أن ادى انفجار الموقف من جديد، وتكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان عام (١٩٨٣) إلى انهيار مقاومة نظام النميري، امام السخط الشعبي المتصاعد، والذي استطاع النميري أن يقف في وجهه قبل ذلك ستة عشر عاما متواصلة[١].

إن رسم صورة مستقبلية لطبيعة الوضع القائم في جنوبي السودان، تدفع بنا إلى الاقرار بان أي حل مستقبلي، لا يمكن أن ينجح، دون الاخذ بالاعتبار ضرورة التوافق بين متطلبات الحل السلمي الداخلي، وبعض القوى الكبرى على نحو جديد يقطع السبيل امام امكانية تدخل تلك القوى لتعطيل عملية التوصل إلى الحل السلمي الدائم، وهكذا يمكن القول، وانطلاقا من استقراء الماضي وفهم الحاضر، أن مستقبل مسألة جنوبي السودان، يمكن أن يتأسس على ثلاثة مشاهد على النحو الاتي:

أولا: مشهد انفصال جنوبي السودان:

إن مسألة الجنوب ابتعدت كثيرا عن اطار الحل السياسي، عقب الفشل المتواصل الذي لقيته مباحثات السلام التي حصلت بين الحكومات السودانية المتعاقبة، والفصائل الجنوبية، منذ قيام التمرد الثاني عام (١٩٨٣) والى الآن، فضلا عن ذلك، فإن فشل احتمالات الحل العسكري من قبل الحكومة السودانية للقضاء على التمرد وحسم الموقف، قد يرفع من احتمالية تطور الاوضاع في الجنوب نحو الانفصال، لا سيما مع تزايد الضغوط الاقليمية والدولية على حكومة الانقاذ الوطني، على هذا الاساس، فإن هذا المشهد يستمد عناصر قوته من الحجج التالية:

---

(١) محمود خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

١- استمرار تشديد الحكومة السودانية على الخيار العسكري لحسم الموقف لصالحها، واهمالها لأهمية التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية تنهي النزاع، وتحقق السلام، وتواصلها في انتهاج سياسات الاستيعاب، وفرض الثقافة العربية والاسلامية، فضلا عن استمرارها في انتهاج سياسة الابعاد والتهميش والتمييز فيما يتعلق بتوزيع الثروات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة السياسية، واعادة صياغة الشرعية الدستورية للحكومة السودانية، إن من شأن الاستمرار في هذا التوجه، تعزيز نزعة الشك القائمة لدى ابناء الجنوب من أن الحكومة الشمالية تسعى إلى استيعابهم في بوتقة المجتمع (العربي) والاسلامي، والغاء خصوصياتهم العرقية والثقافية، مما يدفعهم بالتالي إلى رفع مطلب الانفصال عن السودان واقامة دولة مستقلة طبقا لما بدأ يعرف بحق تقرير المصير.

٢- استمرار الدعوات التي ترفعها بعض التيارات الفكرية والسياسية والعسكرية في الجنوب، والرامية إلى فصل جنوبي السودان عن شماله. استنادا على اسس واختلافات عرقية وثقافية. لقد توضحت هذه الدعوات في اجماع الكثير من الفصائل الجنوبية على هذا الرأي، انطلاقا من تصور قائم على أن شمالي السودان ظل يسيطر على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية منذ الاستقلال والى اليوم، ولم ينجح قادته في تلبية ادنى التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأبناء الجنوب والمناطق المهمشة الاخرى من السودان لذلك فالجنوبيون، وفقا لهذا الرأي لديهم من المبررات، ما يمكنهم من السعي لحق تقرير المصير وبضمانات دولية لتحقيق هدف الانفصال.

يقول فرانسيس دينج- احد كبار المثقفين الجنوبيين:" اذا اراد الشماليون كسب الجنوبيين، فعليهم أن يتخلوا عن جزء كبير من ثقافتهم العربية والاسلامية،

وإلا فإن انفصال الجنوب عن الشمال هو الحل"[١]. لقد توضح هذا الرأي بشكل اكثر جلاء في الآراء التي طرحتها مجموعة الناصر بزعامة (رياك مشار ولام اكول) المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة (جون قرنق) في اب ١٩٩١ حيث طالبت تلك المجموعة بقيام دولتين مستقلتين في الشمال والجنوب، لكل منهما حق السيادة، وحكومة منفصلة ودستور خاص، كما توضح بصورة مباشرة في توجهات (جون قرنق) ذاته، اذ اجتمع مع فصيلة في مدينة توريت عام ١٩٩١، واصدر عدة قرارات كان من بينها المطالبة بحق تقرير المصير للجنوب من خلال قرارات كان من بينها المطالبة بحق تقرير المصير للجنوب من خلال اجراء استفتاء شعبي[٢] وهو ما يعني تخلي الحركة الشعبية التي تبنتها منذ تكوينها عام ١٩٨٣، والتي تقوم على رفض مبدأ انفصال الجنوب والاصرار على وحدة السودان[٣] وقد تأكد توجه قرنق ثانية في اجتماعات المصالحة مع الحكومة المركزية والتي عقدت في العاصمة النيجيرية (ابوجا) في ايار ١٩٩٢، وفي المدة التي اعقبتها[٤].

٣-تواصل عمليات الضغط والمحاصرة التي تمارسها بعض القوى الاقليمية المجاورة للسودان، بهدف محاصرة الحكومة السودانية والقضاء على توجهاتها السياسية حيث تبرز مسألة الجنوب، كإحدى الآليات المهمة لتنفيذ هذه الاجراءات ومع أنه لا يمكن النظر إلى جدية التحركات الاقليمية للتدخل في جنوبي السودان، ودعم التمرد القائم فيه، نظرا لحجم التماثل الثقافي والتداخل

---

(١) نقلا عن مجلة المجلة، العدد (٨٨٨) لندن ١٩٩٧/٢/٢٢، ص ٦.

(٢) محمد ابو الفضل، جنوب السودان، اشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧، وقارن مع صحيفة الحياة، لندن ١٩٩٧/١٠/٢٩، ص ٧.

(٣) حول اراء قرنق انظر: خالد منصور، العوامل الخارجية في الصراع السوداني، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨ وكذلك د. اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٤) مجلة الحوادث، العدد ٢١٤٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

العرقي على الحدود المشتركة، وخشية هذه الدول من انتقال عدوى التمرد إلى بعض جماعاتها المتذمرة، الا انه لا يمكن اغفال اهمية الدور الاقليمي في تعزيز قوات التمرد في الجنوب، وبالتالي تغذية تطلعاتها الخاصة بالانفصال، لا سيما مع ادراكنا أن اغلب الدول المجاورة للسودان تحكمها قيادات مسيحية تتعاطف عقائدها مع حركة التمرد في الجنوب.

٤- استمرار سياسات التطويق والتضييق والتدخل التي تمارسها القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، وبعض الجهات الكنسية، بهدف محاصرة الحكومة السودانية، واسقاط مشروعها السياسي، فهذه القوى ما زالت ترى في الحكومة السودانية الحالية، عنصر تهديد لمصالحها الحيوية في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا، بما تطرحه من توجهات سياسية تحث على مقاومة السياسة الامريكية في المنطقة العربية والقارة الافريقية، ولذلك تبقى مسألة الجنوب في مقدمة القضايا التي تحاول الولايات المتحدة ممارسة الضغط عليها وتعديل مسار تحركها الاقليمي والدولي وبما يتلاءم واهداف السياسة الامريكية، من هنا لا يمكن تجاهل حقيقة أن الدعم الامريكي- المباشر او عبر دول الجوار الاقليمي - لحركة التمرد في الجنوب، سيستمر، وسيكون موضوع حق تقرير المصير للجنوب من بين المواضيع المثارة في هذا الجانب. وقد تبين لنا، في البعد الدولي، كيف سعت الولايات المتحدة إلى اثارة موضوع حق تقرير المصير للجنوب، بهدف فصل هذا الاقليم، وتكوين دولة افريقية خاضعة للسياسة الامريكية في منطقة البحيرات العظمى. ورغم أن الاندماج الامريكي يعد توجها جديدا في الاستراتيجية الامريكية تجاه القارة الافريقية، الا انه لا يمكن نفي امكانية استمراره خدمة لأهداف السياسة الامريكية.

المشهد الثاني: مشهد استمرار الوضع الراهن:

رغم ادراكنا بتعثر مفاوضات احلال السلام في الجنوب، والتشديد المتبادل على اهمية الحسم العسكري، وحجم الضغوط الدولية والاقليمية على حكومة السودان الحالية، الا انه من الصعب القطع بأن جنوبي السودان، قد اوشك على الانفصال لعوامل كثيرة يمكن اجمالها بالاتي:

١-ليس من السهولة أن تتقبل أي حكومة سودانية، بصرف النظر عن حقيقة توجهها السياسي والايديولوجي خيار فصل الجنوب. لأن من شأن ذلك أن يدفع إلى بروز مطالب اقاليم اخرى في غرب السودان بالمصير نفسه. فضلا عن أن الغالبية من ابناء الشعب السوداني- لا سيما في الشمال- لا يمكن أن تقبل هذا الخيار، وبالتالي ستقف وراء أي حكومة وطنية تعمل للمحافظة على وحدة التراب السوداني، علاوة على ذلك فإن انفصال الجنوب بموارده الغنية (النفطية والمائية) سيزيد من مشكلات السودان الاقتصادية ويضعف دورها الاقليمي والدولي، وهو ما يجعل هذا الخيار مستبعدا، كما أن الموقف العربي الرافض لأي اخلال في الطبيعة الجغرافية السودانية سيكون هو الآخر دافعا لاستبعاد خيار الانفصال باتجاه ابقاء الوضع الراهن.

٢-رغم ما يبدو من تقارب الجنوبيين، الا أن الخلافات الدائمة بين فصائلهم غير مرجح ذوبانها فتلك الخلافات هي اعمق من أن تسوى بمؤتمر مصالحة او اتفاق مبادئ مؤقت يعقد بين الحين والآخر نظرا لاستنادها على اساس عرقي وثقافي وميراث تاريخي مليء بالخلافات والمنازعات[1]، وقد اوضحت الكثير من مؤتمرات المصالحة التي عقدت في واشنطن ولندن عمق تلك الخلافات بين الجنوبيين، لا سيما تلك الخلافات العميقة بين الجنوبيين، و تلك الخلافات

---

(١) محمد ابو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥، مجلة الحوادث العدد (٢١٤٩)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

العميقة بين القبائل النيلية والقبائل الاستوائية، فضلا عن الخلاف بين قبيلة الدينكا والقبائل النيلية الاخرى، من جانب آخر، فإن التحالف القائم الآن بين قوى المعارضة الشمالية وحركة التمرد في الجنوب والمسمى (قوى التجمع الوطني الديمقراطي) من شأنه أن يؤول إلى التفكك ايضا[١]، نظرا لاختلاف وجهة النظر حول مستقبل الجنوب واصرار الجنوبيين على مبدأ حق تقرير المصير للجنوب، وتردد احزاب المعارضة الشمالية بقبول هذه الفكرة، بسبب مخاطرها التفتيتية على وحدة السودان الوطنية[٢].

٣- مع أن الاستراتيجية الامريكية القائمة الآن تجاه السودان تنحو باتجاه تصعيد المواجهة مع الحكومة السودانية، عبر اتهامها بالارهاب وانتهاك حقوق الانسان، وايواء ودعم العناصر الاصولية المتطرفة[٣] إلا أن الولايات المتحدة من جانب اخر ما زالت مترددة من التدخل المباشر لدعم فكرة فصل جنوبي السودان، لاعتقادها أن هذا الفصل قد ينذر بتحلل معظم دول شرق القارة الافريقية التي تتماثل مع السودان من حيث التركيبة السكانية المتنوعة، ولا شك أن التردد الامريكي ينطلق من توجهين مهمين، الاول أن التعامل مع السودان كوحدة متماسكة يعد السبيل الافضل للسياسة الامريكية، بدلا من التعامل مع كيانات مجزأة قد تنقل عدوى التجزأة لمعظم دول شرق القارة الافريقية، وبالشكل الذي يهدد المصالح الامريكية بشكل مباشر، اما الثاني فهو أن المأزق الذي وضعت فيه الولايات المتحدة نفسها في الصومال وهاييتي يجعلها تتردد كثيرا في عملية التدخل المباشر لفصل جنوبي السودان.

---

(١) حدير طه، الاداء السياسي للمعارضة السودانية: تقويم ونقد، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٦٨.

(٢) مجلة الحوادث، المصدر نفسه، ص ٢٨، نشرة قضايا دولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(3)Muriel.Weissbach,Many traets...., OP. Cit,PP.39-40.

٥-رغم التناقضات الايديولوجية والخلافات المصلحية التي تحكم علاقات السودان بدول الجوار الاقليمي في الوقت الراهن، ورغم ما بدا من دعم مباشر وغير مباشر لبعض من تلك الدول (اثيوبيا، اوغندا، ارتيريا) لقوات التجمع الوطني المعارض لإسقاط الحكومة الا أن دول الجوار تبقى متهيبة من التدخل العسكري المباشر في الحرب الدائرة الآن في جنوبي السودان، نتيجة لادراكها مدى خطورة ذلك التدخل على شعوبها من زاوية أن اتمام انفصال الجنوب سيؤدي حتما بمعظم اقاليمها المتشابهة إلى المصير نفسه، مما يعني الفوضى والاضطراب العرقي في المنطقة، فغالبية هذه الدول تعيش واقعا اجتماعيا هشا، وستكون عرضة لتداعيات التمزق السوداني، وربما تنشأ تطلعات انفصالية تعم افريقيا انتقالا من واقع الدولة الوطنية متعددة الاثنيات إلى مطلب (الدولة القبلية) ولا شك أن عودة العلاقات السياسية بين السودان ودول الجوار إلى واقعها الطبيعي سيسهم في تثبيت هذا المشهد إلى حد كبير.

إن الاسباب اعلاه، قد تكون من العوامل الدافعة نحو تخفيف حدة الرؤية (التشاؤمية) الرامية إلى فصل جنوبي السودان، دون أن تلغيها، مما قد يهيئ المجال امام امكانية عودة الاستقرار السياسي إلى المنطقة.

المشهد الثالث: مشهد تحقق الوحدة الوطنية والسلام ضمن سودان موحد

يستمد هذا المشهد مقوماته من سعي طرفي الصراع (الحكومة السودانية وقادة التمرد في الجنوب) للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة، تضع حدا لأسباب الصراع، وتفتح السبيل امام امكانية التعايش السلمي المشترك بين جميع السودانيين في اطار الوطن الواحد، عبر توجه الحكومة السودانية لتثبيت مبدأ المشاركة السياسية للجميع دون تمييز او تهميش، واقرار "توزيع العادل للثروات وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، والتوجه نحو تطبيق قانون الحكم الذاتي بشكل حقيقي، والتخلي عن بعض الثوابت والمسلمات الايدلوجية، لا سيما تلك المتعلقة بتغريب

واسلمة الجنوب بالقوة. والواقع أن ملاحظة التطورات السياسية الاخيرة في السودان، سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، تؤشر ظهور ملامح واضحة لتحقيق هذا المشهد.

فعلى المستوى الداخلي يمكن الاشارة إلى قانون الدستور الجديد الذي اقرته الحكومة السودانية عام ١٩٩٨، والذي جاء بنصوص تعد مرضية إلى حد كبير للجنوبيين، من بينها عدم النص على اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد (دون أن يعني استبدالها بغيرها)، فضلا عن تركه الحرية للجنوبيين في اطارهم المرجعي وهو العرف، مما يعني تخلي الحكومة السودانية عن سياسة أسلحة الجنوب أو تعريبه بالقوة. إضافة لذلك، فقد أقرت الحكومة السودانية في عام ١٩٩٨ ما يسمى قانون التوالي السياسي[١] الذي يسمح بتوسيع المشاركة السياسية على اسس وطنية جديدة تتيح المجال لقوى المعارضة الجنوبية، الانخراط في العمل السياسي السلمي. بل الاكثر من ذلك اهمية، أن الحكومة السودانية اقرت في اتفاق نيسان ١٩٩٧، الذي وقعته مع اربعة فصائل جنوبية منشقة عن (جون قرنق) زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبمبدأ حق تقرير المصير للجنوب، حيث اعلنت الحكومة السودانية التزامها بكل تفاصيل الاتفاق، بما في ذلك اقامة مرحلة انتقالية مدتها اربع سنوات يتم خلالها استفتاء الجنوبيين على تقرير المصير[٢]، وهو ما يعد تحولا واضحا في تعامل الحكومة السودانية مع مسألة الجنوب. اما على الصعيد الخارجي فيمكن الاشارة إلى أن متغير الحرب الارتيرية التي اندلعت في ايار (مارس) ١٩٩٨، قد افاد السودان، من حيث اتجاه علاقاتها مع ارتيريا نحو التحسن في الاونة الاخيرة، فضلا عن بروز مؤشرات من جانب ارتيريا للتوجه نحو العالم

---

(١) حول هذا القانون انظر: د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، التكوين السياسي الاجتماعي في السودان، محاضرة القيت في جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، الاحد ١٩٩٨/١٢/٦، ص ١٠.

(٢) مروى ممدوح سالم، مشكلة جنوب السودان... ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

العربي، وامكانية انضمامها إلى جامعة الدول العربية، وهو ما يصب في المحصلة في تخفيف الاندفاع الاقليمي لدعم وتأجيج مسألة التمرد في الجنوب. [1]

ويبقى من المهم القول إن جانبا مهما لتحقق هذا المشهد يقع على عاتق فصائل التمرد الرئيسة في الجنوب، عبر تخليها عن ارتباطاتها الخارجية ومطالبها المتطرفة التي تخل بوحدة السودان الوطنية، واتجاهها للاعتراف بأن التعايش المشترك في اطار سودان موحد يضم جميع الاتجاهات والانتماءات[2]، هو اضمن لبقائها في دائرة التنافس السياسي الوطني واقرارها أن اللجوء إلى لغة الحوار والتفاوض، لبحث مستقبل مسألة الجنوب بشكل عادل ومتوازن، هو الطريق الاجدى لتحقيق الاهداف والمطالب، بدلا من الركون إلى لغة القوة والعنف والتحالف مع القوى الخارجية التي لا تهدف إلا إلى تحقيق مصالحها الخاصة عبر الاساءة إلى وحدة السودان وانتمائه القومي والاسلامي.

---

(١) محمد عثمان علي خير، ارتيريا ليست مطلبا دينيا، بل هوية حضارية تجمع المسلم والمسيحي معا، صحيفة المستقلة، لندن، العدد ٢٣٧،في ١٩٩٨/١١/٢٣، ص ١١.

(٢) من الواضح أن هنالك رؤى سياسية جنوبية تصب باتجاه المحافظة على وحدة السودان وتنوعه الثقافي. انظر جون قرنق دي ما بيور، مستقبل السودان: الوحدة والتنوع، السياسة الدولية، العدد ١٤١، ٢٠٠٠، ص ١٢٢.

الفصل السادس

نحو ترابط شمولي بين الاقليات والأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية

في هذا الفصل، نسعى إلى اعادة تركيب الصورة التي عرضناها في الفصول السابقة حول مستويات التحليل الرئيسة التي ساهمت في بلورة مشكلة الاقليات في الوطن العربي، وهي المستوى الداخلي والخارجي. فقد عرضنا وبشكل تفصيلي لتفاعلات الاحداث وتداعياتها على الواقع العربي، في اطار كل مستوى من المستويات المشار اليها.

وفي هذا الفصل، نجد من الضروري اعادة عرض الصورة على نحو جديد، وفي اطار مبحثين، يتناول الاول، تحديد رؤية مستقبلية لمشكلة الاقليات في الوطن العربي من خلال مجموعة من المشاهد التي اعدت لهذا الغرض. اما الثاني، فيتناول ربط نتائج تلك المشاهد بقضية الامن القومي العربي والتحديات التي تواجهه في هذا الميدان، مع اقتراح بعض الافكار الاولية، لما يمكن أن يقوم به العرب لتحييد الاثر السلبي لمشكلة الاقليات على امنهم القومي.

المبحث الاول

الاقليات ومشاهد المستقبل العربي

إن دراسة مستقبل الظواهر او الوقائع السياسية، لم يعد ينطوي على جهد ضائع او مفقود، انما اصبحت تخضع لتحليلات علمية ومنطقية[1] تأخذ بنظر الاعتبار خلفيات الظاهرة والعوامل التي اسهمت في بلورتها. فالمستقبل، وكما بلت معروفا يمثل الحصيلة التراكمية لما يتتابع من الاحداث، وعمليات التغير النابعة من المجتمع او الوافدة عليه[2].

ولا شك أن السعي لاستشراف مشكلة الاقليات في الوطن العربي، وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين، يحتاج إلى نظرة موضوعية عميقة ومتفحصة، تأخذ بنظر الاعتبار، رصد مجمل المتغيرات والعوامل التي اثرت سلبا او ايجابا على تطور المشكلة، سواء أكانت عوامل داخلية ام خارجية[3]، فكلاهما اسهما معا وبدرجات متباينة في تصعيد مشكلة الاقليات في الواقع العربي. اذ اصبح من المعروف أن الحقبة الاستعمارية التي مرت بها الامة العربية، وما رافقها من مشاريع تقسيمية للارض العربية، قد خلفت مشكلات ظل يعانيها الجسد العربي في الحقبة اللاحقة، كانت مشكلات الاقليات من بين اهم تركاتها ومخلفاتها. دون أن

---

(١) د. مازن اسماعيل الرمضاني، الدراسات المستقبلية، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ١.

(٢) د. سعد الدين ابراهيم، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥،ص ١١.

(٣) يسمى هذا النوع من الدراسات، نمط الانساق الكلية، حيث يركز على مجمل العوامل والتشابكات التي ساهمت في بلورة المشكلة. ويعتمد على البحوث الاستطلاعية التي تستند إلى البيانات والحقائق الموضوعية وعلى البحوث الذاتية التي تعتمد على خلفيات الباحث وخبراته وقدراته الابداعية على التخيل والاستبصار. حول هذا النوع من الدراسات انظر: عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والافاق، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد الثامن عشر- الكويت ١٩٨٥، ص ٧ وما بعدها.

يعني ذلك تبرئة دور بعض النظم العربية التي قامت وعبر حقب متباينة، في دفع تلك المشكلات إلى الظهور والتبلور. اذن هناك اسباب خارجية وعوامل داخلية تفاعلت بصورة ديناميكية في تأجيج معضلة الاقليات. واذا كان العامل الخارجي يصعب إلى حد ما التأثير عليه او التحكم في توجهاته، فإن من الممكن التحكم بالعامل الداخلي، وتوجيهه، بالاتجاه الذي يعمل على حل او تخفيف حدة هذه المشكلات وتحقيق الاندماج والوحدة الوطنية، الا انه يبدو، ومن ملاحظة التجربة العربية في هذا الميدان، أن تطبيقات وممارسات بعض من النظم العربية تجاه اقلياتها، لا تسير بهذا الاتجاه، فالتحولات الديمقراطية لديها بطيئة، إن لم تكن عكسية[1]، وتوجهاتها نحو انتهاج سياسات الاهمال والتهميش والابعاد ضد الاقليات آخذة بالنمو، مع ما يترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية بالدرجة الاساس، مما يؤشر تفاقم مشكلات الاقليات في المستقبل المنظور او القريب. والاكثر حراجة للواقع العربي، ترافق الممارسات السلطوية مع توجه عدة قوى خارجية (دولية واقليمية) من مصلحتها تطوير تلك المشكلات والعمل على تأجيجها خدمة لاهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية.

واستنادا إلى ما تقدم، وفي ضوء استقراء حقيقة الواقع العربي المعاصر فإن مستقبل مشكلة الاقليات في الوطن العربي، وارتباطه بأمنه القومي يمكن أن يتأسس على مشاهد كثيرة من بينها المشاهد الاتية:

---

(١) ضاري رشيج الياسين، الحماية الدولية للاقليات، منشور في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

المطلب الاول

مشهد استمرار الواقع الراهن

يستمد هذا المشهد قوته من عناصر عدة، تمت الاشارة اليها مرارا في هذه الدراسة، منها أن ما هو قائم في الوطن العربي من حروب اقليات وصراعات داخلية، قابل للاستمرار والتواصل، نظرا لعدم حدوث تبدل في طبيعة المصالح والايديولوجيا المطروحة على الساحة السياسية، سواء لبعض النظم السياسية العربية في طريقة تعاملها مع الجماهير بشكل عام، او مع الاقليات بشكل خاص، او بالنسبة للقوى الخارجية وطبيعة نظرتها إلى الصراعات الداخلية القائمة في المنطقة العربية، او حتى لمطالب بعض القيادات الاقليات المتطرفة، فعلى صعيد النظم السياسية، ما زالت الساحة العربية مليئة بالمتناقضات الداخلية، والتي تقف في مقدمتها استمرار انتهاكات حقوق الانسان وتعطيل الممارسات الديمقراطية، وممارسة سياسة الابعاد والتنكيل بالآراء المعارضة وافتعال الازمات الداخلية والخارجية لصرف الانظار عن المشكلات الداخلية العميقة. لقد نجم عن استمرار الظاهرة السلطوية في الواقع العربي أن تولد ما يشبه القبول الاذعاني لغالبية فئات الشعب، دون قدرة على التغيير، بعد أن اخذت بعض النظم تتمرس في اجراءات القمع لإسكات الافواه المعارضة، واجبارها اما على الرضوخ لسياساتها او الهرب إلى خارج حدود الدولة القطرية. لقد دفع هذا الواقع العام إلى بقاء الواقع الخاص لبعض الاقليات التي ظلت تشعر بالابتعاد عن لمحة المجتمع السياسي، نظرا لاستمرار ممارسات بعض النظم في تهميش واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانتهاجها منهجا قائما على التهميش والتذويب والابعاد.

ومن قراءة الواقع العربي الراهن، فإنه لا تلوح في الافق أي مؤشرات على امكانية تغيير هذه النظم لمسارها السلطوي، بعد أن تطبعت عليه، وهيأت نفسها سياسيا، وعسكريا وامنيا للاستمرارية. كما أن فئات الشعب ذاتها، قد أصابها نوع من الوهن والخضوع، بعد أن أخذ البطش يتزامن تدريجيا مع حالة الفقر والحرمان.

اضف إلى ذلك ضعف الضغط الدولي على بعض تلك النظم، لتوافق مصالح بعض القوى الدولية مع استمرار سياسات تلك النظم للمحافظة على الواقع العربي الراهن. فالقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة تبقى متهيبة من أي حالة تحسن تطرأ في الواقع العربي، وحذرة من أي ممارسة ديمقراطية حقيقية تعيد إلى الانسان العربي ارادته المسلوبة، والى بعض الاقليات حقوقها المشروعة، وحذرة من أي خطوة عربية مشتركة لتجاوز واقع الضعف العربي الراهن، وبالشكل الذي يعيد صياغة الامور العربية على نحو قد يؤثر في المصالح الامريكية. في الوقت ذاته، فإن الولايات المتحدة تبقى حذرة إزاء امكانية انحدار الواقع العربي نحو مزيد من التجزئة والتشرذم، حيث إن مزيدا من التجزئة في منطقة حساسة وحيوية كالمنطقة العربية، قد لا يكون في صالح الاستراتيجية الامريكية، نظرا لامكانية تدهور الامور، بصورة قد لايعود اللجم معها ممكنا[1]، وقد وجدنا في الحالات الدراسية التي اعتمدناها، كيف أن الولايات المتحدة سعت إلى التدخل المباشر في كل من مسألة اكراد العراق والقبائل النيلية في جنوبي السودان، تحت دعوى التدخل الانساني وحق تقرير المصير على التوالي، الا انها لم تذهب بعيدا في تثبيت تلك الدعاوى إلى ارض الواقع، نظرا لخشيتها من تأثير تداعيات التفتيت على مصالحها في المنطقة العربية، من هنا فإن خيار المحافظة على منطق التجزأة القطرية، مع ما يرافقها من حالة تشتت وتفرق، وصراعات داخلية، يعد الخيار القائم للاستراتيجية الامريكية في المرحلة الراهنة. من جانب آخر، فإن التحركات السياسية لبعض دول الجوار، مع ما يرافقها من تطلعات لدور اقليمي متميز على حساب الدور العربي، يضفي على امكانية استمرار هذا المشهد بعدا جديدا. فدول مثل ايران وتركيا واثيوبيا، ما زالت متحفظة من قيام دولة عربية موحدة تضع حدا لاعتداءاتها وتجاوزاتها المستمرة. كما أن ازدياد التجزئة العربية باتجاه التشرذم

---

(١) د. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠.

والتفتيت، ينذر بتفكك معظم هذه الدول، نظرا لطابعها الديمغرافي الهش من جهة، وكثافة التداخلات العرقية والدينية الموجودة على طرفي الحدود المشتركة مع الاقطار العربية من جهة اخرى. اضف إلى ذلك أن الكثير من القوى والفئات السياسية والاجتماعية، قد انتفعت من استمرار الواقع الراهن وفي مقدمتها التنظيمات السياسية والعسكرية للحركات الانفصالية، عبر الدعم المالي والمعنوي، المقدم لها من بعض الاطراف الخارجية الساعية إلى تكريس التجزئة العربية الراهنة.

إن الفرضية التي بنينا عليها هذه الدراسة، تقوم في جزء كبير منها على أن مشكلة الاقليات في الوطن العربي، قد ساعدت على تأجيجها واستمرارها تداخل الابعاد الداخلية مع الابعاد الخارجية، وقد حاولنا في اغلب متون الدراسة أن نكون حريصين على اثبات هذه الفرضية. ولاشك أن استمرار المؤثرات السلبية لتلك الابعاد سيكون له الاثر المهم في استمرار مشهد التواصل مع مشكلة الاقليات كمعول هدم للامن القومي العربي.

المطلب الثاني

مشهد تفكك الوضع العربي الراهن

إن هذا المشهد، لا يمكن عده مشروعا خارجيا او خياليا. فالمنطقة العربية، مرت وعبر بعض مراحلها التاريخية بسلسلة طويلة من النزاعات الاهلية، وحالات من التشرذم والانقسام قبل أن تتدخل القوى الاستعمارية لتؤججها او تختلقها[1] " وما استذكار التفرقة الواسعة التي واجه بها ابناء المنطقة الهجمات الصليبية إلا مثال، ناهيك عن تجارب ملوك الطوائف والحروب الاهلية.. فالمنطقة كانت عمليا خلال

---

(١) د. محمد جابر الانصاري، اشكالية التكوين المجتمعي العربي، اقليات ام اكثرية متعددة، منشور في عدنان السيد حسين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

القسم الاعظم من الخلافة العباسية ومنها حتى دخول العثمانيين مجزأة إلى امارات ودويلات مستقلة[1]" اذن حالة التنافر والتناقض من سمات المنطقة وتاريخها، بقدر حالة الوحدة او اكثر في الغالب. من هنا ليس مستبعدا أن يتكرر حصول هذا المشهد، لا سيما وان مراحله الاولى، قد تحققت عمليا، عبر اتفاقيات سايكس بيكو، ووعد بلفور، والاتفاقيات الدولية اللاحقة التي جاءت بالدولة القطرية، وقسمت الامة العربية إلى وحدات سياسية مجزأة ومتباعدة، ومن الممكن جدا أن تتحقق مراحله اللاحقة في ظل حالة الانهزام والتراجع الحاصلة في الواقع العربي، وحالة التصدع التي اخذت تعانيها الكثير من الكيانات القطرية في وحدتها الوطنية، وتصاعد الحديث عن مشاريع اعادة صياغة الخريطة السياسية العربية وهيكلتها وفق معطيات جديدة تحقق الاهداف الغربية والصهيونية الرامية إلى تجزئة الامة العربية إلى كيانات قزمية متناحرة، لا يجمع بينها أي رابط سياسي او قومي. فالاستعمار الغربي والصهيونية ما زالا يسعيان إلى استغلال الحالة العربية المتراجعة، بهدف ضرب وحدة الاقطار العربية، واجهاض أي محاولة وحدوية بينها، عبر تكريس الانقسامات وإلهاب العصبيات القبلية والعشائرية والطائفية والعرقية القائمة في واقعنا العربي[2] ، وليس صعبا أن ندرك أن الكيان الصهيوني قد اعاد اليوم تجديد خطته التقسيمية للامة العربية، والتي طرحها في الثمانينات، بعد أن وجد الظرف العربي مهيئا لتحقيقها اكثر مما مضى، فتلك الخطة قد اصبحت لها دلالاتها الاستراتيجية، بعد التحول الكبير في النظام الدولي والاقليمي، اثر انهيار الاتحاد السوفييتي والحرب ضد العراق وما نجم عنه من بروز دور امريكي لتثبيت الهيمنة على العالم، ودور (اسرائيلي) متطلع للهيمنة على المنطقة العربية. ففي ظل الظروف الدولية والاقليمية السائدة تبدو خطة (اسرائيل)، اكثر قبولا للتحقق،

---

(١) د. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) د. ساسين عساف، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

لاسيما بعد بروز محاولات تقسيم العراق بعد الحرب الامريكية ضده، إلى ثلاث مناطق استنادا على اسس طائفية وعرقية، واستمرار النزاع بين الطوائف في لبنان، واثارة النزاعات الطائفية في سوريا، وعدد من دول الخليج، والدينية في مصر بين المسلمين والاقباط والعودة إلى القتال في السودان بين جنوبه وشماله[1]، فضلا عن استمرار الحديث عما يسمى بالمشكلة البربرية في بلاد المغرب العربي. ورغم ما بدى من قبول عربي لفكرة التعايش مع الكيان الصهيوني، وفق منظور جديد، قائم على الشراكة الاقتصادية والتعاون الامني والسياسي، ورغم ما بدى من قبول فلسطيني بانصاف الحلول للقضية الفلسطينية، الا أن خطة التفتيت تبقى هي الحلكم الرئيس في استراتيجية التفكير والعمل الصهيوني تجاه الامة العربية. وتبقى الرؤية الامريكية القائمة تجاه المنطقة العربية بعد عقد التسعينات، تمثل جوهر هذا المشهد لاقترانها بقدرات دولة عظمى قادرة على تحقيق اهدافها بصورة ديناميكية استنادا على قدرات عسكرية واقتصادية واعلامية. ورغم أن المخطط الامريكي للمنطقة العربية يدخل في اطار مخطط استراتيجي كوني قائم على استخدام قضايا حقوق الانسان والاقليات، وحق تقرير المصير، كآلية من آليات التدخل، لشق الصفوف وخلخلة البنية الداخلية للدول المتصدية لسياستها العالمية الجديدة، الا انه تبقى للمنطقة العربية خصوصيتها المميزة، لا سيما وانها منبع النفط ومخزن السلاح الامريكي، ومصدر القلق الامريكي على الكيان الصهيوني. من هنا فإن استراتيجية امريكية لإحكام الطوق على الواقع العربي المشرذم، وتهيئة هذا الواقع لمزيد من التشرذم والتصدع، هو امر لا يمكن استبعاده عن التفكير الاستراتيجي الامريكي، والملاحظ لارتفاع نسبة حروب الاقليات والصراعات الداخلية في الواقع العربي، والتدخلات الامريكية في ميدان حقوق الانسان وحماية الاقليات، يدرك حقيقة الدوافع التي تصبوا اليها الاستراتيجية الامريكية في هذا الميدان، فمنذ التسعينات

---

(١) د. ساسين عساف، مصدر نفسه، ص ١٥٦.

والاوضاع العربية تسير نحو الانهيار والتصدع، حيث نجد دولا مفككة (الصومال) واخرى مهددة بالتفكك (السودان، مصر، الجزائر، العراق)، اضافة إلى مشكلات داخلية معقدة ظهرت في لبنان والبحرين واليمن[1]. إن هذا التهديد بالتفكك، يجد مسوغاته القانونية والسياسية في ظل الطروحات والتنظيرات الامريكية الجديدة تجاه الصراعات العرقية في العالم عموما والوطن العربي بشكل خاص.

إن الحديث عن دور القوى الخارجية في تحقيق هذا المشهد، لا يلغي امكانية تحققه من داخل البيت العربي، عبر استمرار الممارسات السلطوية والقمعية لبعض النظم العربية، واتجاهها إلى تكريس المزيد من سياسات الاستبعاد والتهميش والتحيز ضد ابناء الاقليات، ناهيك عن تجاهلها لامكانية ارساء حلول ديمقراطية وانسانية تقطع جذور بعض ازمات التنمية السياسية التي تعانيها الجماهير العربية وبعض قطاعاتها او فئاتها المحرومة سياسيا واقتصاديا، وبالشكل الذي يرفع الشك حول مطالبها السياسية. فمن شأن الاستمرار في ذلك النهج أن يقوي نزعة الشك لدى ابناء الاقليات، وتدفعهم إلى مجاراة المغالين من ابنائها للانفصال وتكوين كيانات جديدة تحقق طموحاتهم، وطموحات بعض القوى الدولية التي لا تشك انها ستتوانى عن دعم تلك المطالب، سواء بتدخل عسكري مباشر، او بموقف دولي واقليمي ضاغط ومساند.

المطلب الثالث

مشهد انتهاء حروب الاقليات

قد يجد البعض حرجا في طرح مثل هذا المشهد، الذي يبدو خياليا إلى حد كبير اذ كيف سيتم انهاء اشتعال الحروب والصراعات الداخلية العربية في ظل الظرف العربي المتصدع؟ كيف يمكن تصور قيام بعض النظم العربية بالترفع عن

---

(١) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

مصالحها الضيقة والادراك أن السير في طريق الحلول الديمقراطية التي تضمن انهاء تلك المشكلات وما ينجم عنها من صراعات وحروب، هو السبيل المضمون لتأسيس شرعية سياسية حقيقية؟ وهل يمكن ادراك أن بعض القوى الكبرى ستكف عن اللعب بخيط المشكلات المثارة حول الاقليات في الوطن العربي، خدمة لمطامعها واهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية؟ وهل نتصور أن البعض من قادة الاقليات المتطرفين سيتخلون عن الهالة السياسية والاعلامية والدعم المالي والمعنوي الذي يحظون به في عواصم الغرب وغيرها؟ قد تكون هذه المسألة منطقية، الا أن تحققها يبدو فيه شيء من التندر، في ظل تداعيات المسألة وتشابك عواملها وتعقدها، ولكن مع ذلك يمكن القول إن كل شيء جائز في عالم السياسة وما يبدو مستغربا في عالم اليوم، قد يصبح ضرورة في الغد، ولعلنا حينما نرجع إلى التراث العربي الاسلامي لدعم حجتنا ، فإننا لا نبدو مغالين في مثل هذا الطرح، اذ ليس جديدا القول إن الدولة العربية الاسلامية شهدت في تاريخها الطويل، وقبل دخولها قرون الظلام والتخلف والسيطرة، استقرارات وثباتا واضحين لوحدتها السياسية، حيث عاشت الاقليات في كنف حكم اسلامي لم يميز بين فرد وآخر او جماعة واخرى، الا بمقدار ما كان يقدمه الافراد والجماعات من عمل مثمر وبناء لخدمة الامة. فالعمل الصالح شكل مقياس المكانة للفرد بغض النظر عن لونه وانتمائه، فهو الرافع لمقام عامله، والخافض لمنزله تاركه. ولطالما فسح هذا المقياس الفرصة لابناء الاقليات أن يبدعوا وينتجوا ويتبوؤا مراكز عليا في الدولة العربية الاسلامية، ويحظو بحب واعجاب ابنائها. ولسنا بحاجة إلى ضرب الامثلة في هذا الباب، ولكن يكفي القول إن شخصيات مثل صلاح الدين الايوبي وطارق ابن زياد ما زالا يشكلان رمزا من رموز الاعتزاز والتفاخر لابناء الامة. لقد دفع التمسك بهذا النهج الامة العربية الاسلامية إلى الثبات والاستقرار الداخلي في مواجهة اعدائها، فلم نسمع في تاريخنا أن دولة خارجية تدخلت في شأن الدولة العربية الاسلامية ايام عزها ومجدها لتحريك جماعة او اقلية. صحيح أن التاريخ

العربي الاسلامي لم يكن كله على وتيرة واحدة من الاستقرار والامن، وان ذلك التاريخ شهد في حقب متباينة، حالات من النزاع والصراع[1]، الا أن الامن والاستقرار، ظل يشكل المظهر العام للحياة السياسية في تلك المرحلة. وفي عصرنا الراهن، فإن هذا المشهد يستلهم ايضا ورغم مرارة الواقع العربي- ابعادا معززة له. بالاستناد إلى بعض تجارب الحكم الذاتي التي حصلت في كل من العراق والسودان، اذ لا يمكن اغفال الاثر الايجابي الذي حققته هاتين التجربتين رغم قصرهما الزمني وفقرهما السياسي. حيث مثلتا حالتين ايجابيتين في الواقع العربي، يمكن الاتكاء عليهما عند طرح أي حل سلمي لمشكلة الاقليات التي يعانيها هذا الواقع.

اذن هذا المشهد ليس بعيدا عن الواقع، فهو قد تحقق، ومن الممكن اعادة تطبيقه على نحو جديد، يأخذ بالحسبات تداعيات المسألة وتشابك عواملها، وبالشكل الذي ينتج لنا حلا شاملا يقوي جبهتنا الداخلية امام محاولات الاختراق الخارجي. ففي ظل تحقق هذا المشهد لا يمكن نفاذ التأثيرات الخارجية، لا سيما بعد أن تاخذ بعض الاقليات حقوقها الكاملة وعلى قدم المساواة مع الآخرين. فكل ما تسعى إليه بعض الأقليات - لا سيما المتمركزة، جغرافيا في اقليم محدد من ارض الدولة- لا يتعدى وفق اعتقادنا، امكانية الحصول على حقوقها ومطالبها في الحيز المكاني

---

(١) يشير د. محمد جابر الانصاري إلى أن تاريخ العرب السياسي ملىء بالمتناقضات والمنازعات الداخلية، التي لم تنفك أن عبثت بأمن واستقرار الدولة العربية الاسلامية، ويورد امثلة كثيرة في هذا الجانب، منها الصراع العشائري بين قبيلة قريش والقبائل الاخرى حول السلطة السياسية، وما تلاها من حروب اهلية في صدر الاسلام، ثم النزاع الاموي الهاشمي والذي تبلور إلى النزاع الاوسع في تاريخ الاسلام بين السنة والشيعة. ناهيك عن تقاطع التمايز والتنافس الاقليمي (السياسي/ المصلحي) بين عرب كل من العراق والشام مع المنازعات القبلية والمذهبية، فانقسمت القبائل ذاتها بين معسكر العراق العلوي والشام الاموي في حروب الجمل وصفين.. الخ للمزيد انظر د. محمد جابر الانصاري، اشكالية التكوين المجتمعي العربي، اقليات.. ام اكثرية متعددة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٦-٣٧.

الذي تتواجد فيه، دون النظر إلى دعاوى التطرف التي يطلقـــها، وبتـــأييد دولـــي مغرض- بعض قادتها عن حق تقرير المصير وتكوين دولة مستقلة.

اذن ليس صعبا أن نرى تحقق مشهد السلام الداخلي، وانتـــهاء حـــروب الاقليـــات فالتاريخ العربي الاسلامي قدم لنا مثل هذا المشهد، وبعض التجارب (الديمقراطية) التي انتهجتها بعض النظم العربية قدمت لنا- على علاتها وقصرهـــا- مثـــل هـــذا التصور، وما علينا اليوم الا اتباع آثار السلف وخطاهم في تجاوز معضلة الاقليات. ففي الاتباع نجاة وفي الصد هلاك، كما يقال، وتلك ولا شك مسؤولية، إن لم يكـــن على الشعب العربي وزر ترك الحث عليها، بحكم ابتعاده عن ممارســـة الســـلطة، فعلى بعض النظم العربية يقع الوزر كله. فالمستقبل العربي بات مرتبطا إلى حـــد كبير " بالاباحة على واقع الانقسام بوسائل نابعة من التراث العربي، وهي وســـائل يستخف بها الفكر العربي المعاصر، ولكنها تعتبر اليوم من ارقى الســـبل لاحتـــواء النزاعات وتحقيق الوحدة"[1]. ولا شك في أن الشعب العربـــي بجماعتـــه الغالبـــة واقلياته، بات يدرك أن احتواء النزاعات، عبر اساليب التعايش المشترك، وتحقيـــق التفاهم والانسجام، والاعتراف بالآخر، ونبذ مظاهر التميـــيز والتـــهميش، اصبـــح ضرورة من ضرورات العصر الراهن، الا أن هذا الشعب ما زال يدرك في الوقت ذاته أن مثل تلك الضرورة ما زالت بحاجة إلى ارادة حقيقية تصنعها النخب العربية الحاكمة التي تقع عليها مسؤولية الشروع في قرار الحلول الســـلمية والديمقراطيـــة التي تنهي النزاعات وتفسح المجال لإمكانية العيش المشترك والمتفاعل.

---

(١) د. انطوان نصري مسرة، في مستقبل الوحدة العربية... مصدر [illegible]، ص ٣٨.

المبحث الثاني

ما العمل؟

بعد أن عرضنا في الصفحات السابقة لحالة التردي التي يعيشها الواقع العربي، من حيث ضعف امكانات الرد العربي الموحد، لتجدد ظاهرة الحروب المتعلقة بالاقليات، وما جرته من مخاطر الانحلال للكثير من الاقطار العربية. لابد لنا هنا من وقفة نتلمس من خلالها بعض الحلول والمقترحات التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة حالة التجزئة والتردي المشار اليها، بهدف تقوية الارضية العربية، وتعزيز تماسك وتلاحم ابناء المجتمع العربي بوجه محاولات الاختراق الخارجية.

وقبل الانطلاق في معالجتنا، علينا أن نضع في اعتبارنا مسألتين في غاية الاهمية: الاولى: أن الحلول المقترحة لاشكالية الاقليات، لا يمكن أن تتجاوز واقع الدولة القطرية بوضعها الراهن- رغم تأكيدها على الابعاد القومية لتلك الاشكالية، فهذا الواقع، بات حقيقة قائمة لا يمكن انكارها او التجاوز على وجودها، كما أن أي حل سياسي للنزاعات الخاصة بالاقليات لا يبدأ بالحل الوطني، أي بالمشروع في تحقيق صيغة التآلف والتعايش المشترك في مشروع الوطن الواحد بين البنى العصبوية التقليدية المتعددة على اختلافها، لن يكتب له النجاح المنشود، وسيظل معلقا على آمال قومية بعيدة التحقق في ظل الواقع العربي الراهن[1] من هذا المنطلق باتت الدولة (القطرية) الخير الاساس لانطلاق مشاريع الحلول السلمية والديمقراطية لاشكالية الاقليات، نظرا لأن هذه الدولة، وكما يقول محمد عابد الجابري " لم يعد من الممكن القفز عليها حتى على صعيد الحلم.. فكل تفكير بالوحدة العربية.. لا ينطلق من واقع الدولة القطرية العربية الراهنة، هو تفكير ينتمي إلى مرحلة مضت وانتهت"[2] ولهذا فهناك حاجة تدعونا اليوم، لوضع

---

(١) د. محمد جابر الانصاري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) نقلا عن المصدر نفسه، ص ٤١.

الظاهرة الوطنية " في سياق الوعي العربي المعاصر، من غير أن ينظر اليها وكأنها إثم قومي. بالمقابل ثمة حاجة موضوعية إلى تفهم ضرورات ومتطلبات المشروع القومي في عالم تراجعت فيه قدرة الدولة المفردة امام زحف الكتل والتجمعات الكبرى[1]". فحاجتنا إلى تأسيس التواصل بين المشروع الوطني والقومي بهدف الخروج من دوامة حروب الاقليات ووقف التثمير السياسي لمشكلة الاقليات في الواقع العربي بات امرا ضروريا، حيث لا يمكن الاتكاء على مشروع حل وطني لا يأخذ ابعاده الكاملة في الفضاء القومي، كما لا يمكن في الوقت ذاته التعويل على حل قومي يلغي الخصوصيات الوطنية او القطرية، فثمة حاجة للتصالح بين ما هو وطني وما هو قومي " على قاعدة التكامل بين البنى العربية، مهما كان شكلها، ومهما كانت فاعليتها اما اذا غاب المشروع الوطني المتصالح مع المشروع القومي[2]" فلن تهدأ النزاعات المتعلقة بالاقليات، وما اكثر حاجتنا في ظل هذا الظرف العربي العصيب لمثل هذا المشروع (الوطني/ القومي) لتسهيل عودة اللحمة إلى النظام العربي، والى العلاقات العربية العربية على المستويين الرسمي والشعبي، ولتسهيل وقف التداعي الحاصل في الجسد العربي، والتعامل بجدية مع التهديدات التي يتعرض لها الامن القومي العربي داخليا وخارجيا، عبر انتشار مشكلات الاقليات والحروب الناجمة عنها، واستفحال المشاريع الصهيونية والامريكية الرامية إلى استغلال تلك المشكلات لزيادة الضغف العربي، فضلا عن التعامل مع المتغيرات الدولية الدافعة نحو التكامل والاندماج بقوة واقتدار. اما المسألة الثانية فهي أن السير في طريق الحل السلمي والديمقراطي لاشكالية الاقليات، لا يمكن عده بأي حال، تنازلاً من النظم العربية لضغوط الجماهير العربية او لضغوط بعض القوى الخارجية. فتحقيق هذا الحل يأتي في اطار الالتزامات

---

(١) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

الوطنية التي يقع عبء تحقيقها على النظم العربية قبل كل شيء لضمان مقومات وحدتها الوطنية وامنها الداخلي. فهنا ينبغي التفريق بين الاستخدام السياسي الذرائعي لقضايا حقوق الانسان والاقليات من قبل بعض القوى الخارجية ضد بعض النظم العربية، وبين مبادئ حقوق الانسان كضرورة لازمة تقتضيها الوحدة الوطنية للاقطار العربية فتلك السياسية الوصائية التي تعتمد التفتيت عبر التلاعب بقضايا الاقليات والتي تتصف بالانحيازية والانتقائية، لا ينبغي أن تصدنا عن البحث في جادات الحلول والمقترحات الصائبة، واتخاذ الاجراءات الوقائية او العلاجية لمنع تدخل الاطراف الخارجية في شؤونها الداخلية باسم حماية حقوق الانسان والاقليات.

فالسير في سبيل الحلول والمقترحات الوطنية الشاملة، لا يعني بأي حال من الاحوال الارتكان إلى شروط القوى التدخلية وضغوطها. ومن جانب آخر، فإن الاهتمام بقضايا حقوق الانسان والاقليات، وتعزيز الديمقراطية في الوطن العربي يفسره ايضا أن البقاء بعيدا عما يجري من احداث وتطورات في عالم اليوم، لم يعد امرا مقبولا حتى اكثر الشعوب تخلفا. وهذا ما ينطبق على البيئة الدولية الراهنة التي اصبحت فيها قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الانسان والاقليات من المفردات الاساسية فيها " وهذه المفردات- قيم وحقوق واهتمامات- لا يمكن أن تكون ملكا لدولة او مجموعة دول او حضارة او اقليم او شعوب معينة، ما دامت هي حصيلة الجهد الانساني كله وتهم البشرية بأسرها. تلك حقيقة يجب الاقرار بها وبغض النظر عن استخدام هذه المفرادات كأسلحة سياسية في خدمة بعض السياسات الكونية"[1]. ومن حق الشعب العربي في الاقطار العربية أن يتمسك بقيم وحقوق الانسان حتى يعبر عن ايمانه بروح العصر، ويجرد خصومه من اسلحتهم التي طالما رفعوها ويرفعونها الآن تحت واجهات ما يسمى النظام العالمي الجديد.

---

(١) د. رياض هادي، الديمقراطية والتنمية، مجلة افاق عربية، العدد ٩، بغداد ١٩٩٣، ص ٥.

من هذا المنطلق يتوجب على الكثير من النظم العربيـــة الســـعي الحثيـــث لتبنـــي الخطوات العملية التي تكفل تمتع ابناء الاقليات بحقوقهم السياســـية والاقتصاديـــة، واعطائهم فسحة من الديمقراطية ليعبروا عن آرائهم في الفكر والمعتقد، استنادا إلى مبدأ المساواه وعدم التمييز لكل شخص يعيش في الوطن بوصفه منزلة المشـــترك الذي لا بديل عنه[١] وانطلاقا من الرغبة والاقتتال[٢]. فإشاعة الديمقراطية والاقرار بالتعددية السياسية والتي من خلالها يتم الاعترف بشرعية تداول الســـلطة ســـلميا واطلاق حرية التعبير والمشاركة الشعبية الواعية التي تمنح الانسان الثقة المفقـــودة والشعور بالانتماء الوطني والقومي والمساهمة في عملية التنمية الشاملة والتوزيـــع العادل للثروات[٣] سيمكن كل الجماعات من الحضـــور والمشـــاركة فـــي العمـــل الديمقراطي دون اعتبار لخصوصياتها الطائفية او الدينية والعرقية، ولا شك أن من شأن ذلك أن يضيق الفجوة إن لم يكن يلغيها، بين كل الفئات والجماعات الوطنيـــة، ويدعم لحمة الانتماء الجماعي للوطـــن، ويجمـــد الصراعـــات الســـلبية الكامنـــة والمحتملة[٤] في المجتمع، والتي عادة ما يغذيها غياب المناخ الديمقراطي.

إن المنطلق الاول في تحقيق ذلك هو تجرد بعض النظم العربية من طابعها العصبوي، واقرارها مبدأ التعايش السلمي الديمقراطي المستند على اعترفها بحـــق الاقليات في التميز والتفرد[٥]، انطلاقا من الاقرار الالهي، والتسليم الانساني بذلـــك. فالنظم العربية ينبغي أن تتجرد من ذاتيتها لتعبر عن الوعي والضمـــير الجمـــاعي

---

(١) حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، المستقبل العربي، العـــدد ٦٣، نيسان ١٩٨٤، ص ١٤٣.

(٢) عبد الرحمن منيف، الديمقراطية اولا.. الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٢، عرض فهد الدبك، المستقبل العربي، العدد ١٧١، ايار ١٩٩٧، ص ١٥٠.

(٣) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، الامن القومي العربي.. مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٤) زكي حنوش، حقوق الانسان، وترسيخ العملية الديمقراطية.. مصدر سبق ذكره، ص ص ٧-٩.

(٥) جلال عبد الله معوض، ازمة عدم الاندماج في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

والمصالح العليا لمجتماتها الوطنية[١]، وان تترفع عن الانغماس في مهاوي الصراع الداخلي كطرف مغذي له، وتسعى إلى احتواء كل ما من شأنه أن يثير اسباب التمايز والتنابز بين الجماعات، والتقريب بينها، ووضعها في اطار وطني عام، بتعزيز شعور افرادها بانتمائهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى الدولة القائمة[٢]. من هنا تصبح قضية بناء وتعميق الثقافة الوطنية المشتركة، قضية جوهرية ينبغي أن تنوء النظم العربية بحمل تحقيقها. فبناء الرموز والمؤسسات والقواعد والسلوكيات المشتركة المقبولة على نطاق واسع في المجتمع، وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة، هي من القضايا المساعدة على تحقيق الاندماج والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي العربي. ومن البديهي القول إن تنمية القيم والروابط المشتركة المفضية إلى انماء الثقافة الوطنية المشتركة لا يمكن أن يتم باستخدام وسائل الاكراه والقسر، وتذويب الشخصية الذاتية والمقومات المعنوية لبعض الاقليات[٣]، فهذه الطريقة لا تفض الا إلى تأكيد حالة التقوقع والانعزال، وتثبيت الهوية الذاتية للاقليات، والتي بينت التجربة انها ليست ظاهرة انتقالية، وانما هي ظاهرة حيوية مرتبطة بالطبقة البشرية[٤]" ، فضلا عن جنوح الاقليات للتشبث بالدعم الخارجي لتأكيد مطالبها الذاتية، فاستخدام الوسائل السلمية لبناء وتطوير ثقافة وطنية شاملة يعد الطريق الاجدى لخلق الانسجام والتماثل بين

---

(١) مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(٢) د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، اسسه وابعاده، كلية القانون والسياسة، بغداد ١٩٨٦، ص ٢٤٨.

(٣) مها عبد اللطيف الحديثي، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

فئات المجتمع الواحد[١] اذن هناك حاجة إلى ايجاد ثقافة وطنية شاملة، تتميز بالعملية والموضوعية والعقلانية، تستند على المساواة، وتعمل على تحقيق " الحرية والولاء الوطني والتجرد التام من كل انواع التعصب الطائفي او القبلي او الاقليمي. وان تخلق شروط انسجام متنام للعلاقات الاجتماعية، وان تنمي في داخلها قيم الانفتاح والحوار والعدالة وبما يرسي قيم الانتماء والولاء إلى الوطن الواحد والانتماء إلى الجماعة الوطنية الواحدة، والهوية المشتركة على حساب الولاءات المحلية والطائفية والقبلية وغيرها. بمعنى آخر، السعي حثيثا لخلق ما يعرف بالاطر الرضائية الجامعة (Consensual frameworks) والتي تستند إلى تشجيع كل اشكال التقارب والتعاون المشتركة، وتنأى بعيدا عن كل مايثير الشقاق والتبلعد او ما يدفع إلى تنمية روح التعصب والانعزال او الانكماش بين ابناء المجتمع الوطني الواحد[٢]. ومن الاطر الجامعة التي يمكن استخدامها من الناحية الواقعية في بناء ثقافة وطنية شاملة، تلك الادوات المرتبطة بالثقافة السياسية، كالتربية والتعليم[٣]، ووسائل الاتصال والايدلوجيا[٤]، فضلا عن الادوات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية، كالاحزاب ذات التوجهات الوطنية[٥] والجيش والجهاز البيروقراطي، اضافة إلى تشجيع وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، بما تتضمنه من الحث على اقامة النوادي والجمعيات الوطنية المعززة للتلاقي مثل النوادي الادبية والفنية والرياضية واعمال النفع العام، والعمل على خلق ظروف التنافس القائم على المهارة، ومنح مؤسسات البحث العلمي، والمؤسسات الاكاديمية

---

(١) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٢) المصدرنفسه، ص ٣٤٨.

(٣) د. انطوان نصري ممرة، في الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٤) د. حسين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٥) د. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

الاهتمام والعناية، واشراكها في عملية تطوير المجتمع[١]. فمن شأن تلك الآليات أن تذيب وتلغي العلاقات الاولية في المجتمع، وتدفع أبناءه للانخراط في عملية بناء دؤوبة ومتواصلة، تقلص المشحونة وتستبدلها بعلاقات حديثة قائمة على الولاء للدولة ومؤسساتها[٢]. وما اشد حاجة النظم العربية إلى تعزيز فرص نجاح مثل هذه الاطر، من اجل تقوية (شرعيتها) المهلهلة وتثبيت وجودها السياسي. إن نجاح النظم العربية في مهمتها تلك سيقضي حتما إلى تهيئة المناخ امام تحقق الممارسة الديمقراطية الشاملة، التي لا يمكن أن يكتب لها النجاح الا في ظل درجة عالية من التلاحم الوطني المصيري بين فئات الشعب وجماعاته. فالديمقراطية بما تقتضيه من حرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص المتاحة امام المواطنين، تستند بطبيعتها على اساس الاقرار بحتمية التنوع في اطار الدولة والمجتمع، لذا فإن تطبيقها يستلزم أن يكون قد سبقها انجاز بناء الهوية الوطنية الموحدة للمجتمع من خلال " مجموعة الرموز الوطنية والقيم والروابط المشتركة التي تبعثها الدولة وتغرسها في نفوس وعقول مواطنيها وتشجعهم على الالتفاف حولها والاعتزاز بما كتعبير عن انتمائهم للوطن الواحد"[٣]، ولذلك فإن الايمان بالخيار الديمقراطي القائم على التعددية واحترام الرأي الاخر، وازالة اسباب التمييز العنصري وممارسات الابعاد والتهميش، وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروات، وتسهيل عملية الوصول إلى السلطة بشكل متساو ودون تمييز او تحيز، ينبغي أن يكون في مقدمة الاولويات التي تسعى النظم العربية الى تحقيقها. فكما بينا سابقا، فإن ترافق الفقر، وتضاؤل فرص المساواة مع الابعاد والتهميش الاجتماعي لبعض الاقليات والجماعات، قد ساهم إلى حد بعيد في بلورة ما يعانيه الجسد العربي

---

(١) د. ضرغام عبد الله الدباغ، قضايا الامن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٦، ص ٥٧.

(٢) د. شفيق الغبرا، الاثنية المسيسة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٣) حسين علوان، اشكالية التنمية السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

من مشكلات وصراعات في هذا الجانب، وان امتصاص فورة هذه الصراعات لا يمكن أن يتم الا بإفساح المجال للممارسة الديمقراطية والسياسية والفكرية[١] التي تمنح الاقليات نوعا من الثقة والطمأنينة حول مستقبلها، وتدفعها إلى الاخلاص في تعايشها مع الجماعة الوطنية، فالمجتمعات التي لا تملك " المؤسسات الديمقراطية ستجد صعوبة بالغة في امتصاص العنف والثورة والغليان والخلافات الحادة"[٢] الناجمة عن عدم الاتفاق والتناحر بين فئات المجتمع الواحد وجماعاته السياسية.

ونحن اذ نشدد هنا على الخيار الديمقراطي، كضرورة وطنية عربية لازمة، فلأننا لا نرى بديلا عنه سوى استمرار دائرة العنف والصراع وحروب الاقليات في الساحة العربية، تلك الحروب " التي لا يقتصر فيها طرف على طرف انتصارا تاريخيا يقفز بالمجتمع إلى الامام بل بالعكس. (فحروب الاقليات) تنتهي دوما إلى نتيجة واحدة وهي هزيمة جميع الاطراف[٣]"، وقد عانت الكثير من الاقطار العربية وما زالت من مرارة تلك الحروب، وما افضت اليه من صراعات وتدخلات خارجية مغذية لها، وآن اوان الركون إلى النهج السلمي الديمقراطي كطريق ناجح مفضي إلى حل تلك الحروب، فهو نهج "واقعي لا يتعالى على حقائق التركيبة الاجتماعية، بل يعترف بالواقع ويتعامل معه سعيا إلى تطويره في المستقبل، وبذلك يتغلب على مخاطر تفكيك المجتمع ويزيد امكاناته"[٤]في الانسجام والاندماج، فضلا عن كونه نهجا يتيح لبعض النظم العربية امكانية اعادة تقييم مواقفها السابقة ازاء

---

(١) د. كامل ابو جابر، البعد السياسي- الاجتماعي للديمقراطية ومأزقنا الحضاري الان، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد المزدوج (٥-٦) الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، نيسان ١٩٩٢، ص ٨٤.

(٢) شفيق الغبرا، النزاعات وحلها، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٣) د. محمد جابر الانصاري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٦٧، كانون الثاني، ١٩٩٣، ص ١٣.

(٤) د. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣، ص ١٣.

الاقليات، وعلى نحو يدفع إلى تلبية مطالبها المشروعة في المساواة مع الاغلبية العربية، ومنع الدعاية التمييزية ضدها، ومنحها حق التعايش والاعتزاز بثقافتها وهويتها ولغتها الخاصة[1]. فالقضاء على التمييز العنصري وتوفير المساواة لأبناء الاقليات، وافساح المجال لهم للمشاركة في حياة المجتمع السياسية، وتوفير فرص اندماجهم الثقافي والاقتصادي في قالب المجتمع الوطني، سوف يساعد على توسيع نطاق المواطنة الحقيقية التي تقوم على اساس أن انتماء المواطن الاجتماعي او عقيدته اودياينته او مذهبه، لا يجوز أن يوظف سياسيا بما يجعل منه شكلا من اشكال التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات وفي توزيع الثروة[2].

إن من شأن السعي في تثبيت واقرار الحلول الديمقراطية أن يساعد، ليس على تحصين الجبهة الداخلية لبعض الاقطار العربية وانقاذها من الانهيار الذي تتعرض له فحسب، وانما في تثبيت اركان تلك النظم، وتأسيس شرعية جديدة لها، بدلا من الشرعية المصطنعة التي خلفتها سنوات الاستبداد السابقة. ومن اجل أن يأخذ الحل الديمقراطي بعده العربي او القومي، لابد لنا من التذكير بأهمية الدور الجماعي الذي يفترض أن يقوم به العرب للمساعدة في تثبيت الحلول السلمية والديمقراطية، وتشجيع الاخذ بها، سواء بتعزيز دور الجامعة العربية في هذا المجال، او دور المؤسسات العربية المعنية بحقوق الانسان، وبقية مؤسسات المجتمع العربي الاخرى، ورجال الفكر والمثقفين العرب، فمن المؤكد أن المشاركة الجماعية للعرب، تعطي الانطباع بالاحساس المشترك لحجم المخاطر التي اخذت تتعرض لها الامة العربية، وبضرورة العمل العربي المشترك لمنع التردي والحيلولة دون مزيد من التصدع والتشقق في الجدار العربي، عبر ايجاد الاليات المساعدة في حل مشكلة الاقليات في بعض الاقطار العربية، وبما يساعد كمرحلة

---

(١) د. وائل احمد علام، حماية حقوق الانسان في القانون الدولي العام، عرض هناء عبد السلام العبادي، السياسة الدولية، العدد ١١٦، نيسان ١٩٩٤، ص ٣٠٥.

(٢) يوسف ابو سيف، الاقباط والقومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.

لاحقة في سد الثغرات التي يتهدد من خلالها الامن القومي العربي عبر تصاعد موجة حروب الاقليات وتزايد تدخلات القوى الخارجية في تأجيجها مقابل ذلك، يتوجب على ابناء الاقليات، لا سيما المتطرفين منهم، أن يدركوا ويحترموا واجباتهم تجاه المجتمع الوطني بصورة عامة، ويعوا أن الحصول على مطالبهم واهدافهم ضمن اطار المجتمع السياسي، لا يمكن أن يتم باستخدام السلاح او وسائل العنف الاخرى، ضد ابناء الوطن الاخرين فالولاء للوطن والشعب الذي ارتبط به هؤلاء مصيريا وعبر التاريخ، ينبغي أن يكون المحفز لالقائهم السلاح، واللجوء إلى طريق الحوار الوطني السليم، لحل الحسابات والحصول على المطالب. وعليهم الادراك أن التثبت والاستقواء بالدعم الخارجي لن يجدهم نفعا ولن يحقق لهم مطالب، طالما أن نزعة التفتيت والتجزئة تبقى هي المعيار الحاكم لتوجهات القوى الخارجية تجاه الامة العربية.

الخاتمة

لاحظنا بشيء من الوضوح في متون الدراسة وتفصيلاتها المتفرقة، أن بروز او تجدد مشكلة الاقليات في الوطن العربي، وما نجم عنها من صراعات وحروب داخلية خطيرة اخذت تهدد المستقبل السياسي للكثير من الاقطار العربية، قد ظهرت بشكل اساس من تداخل بعدين، الاول داخلي، ارتبط باقتران المسألة بتفاوت اجتماعي اقتصادي، وتمايز سياسي ضمن اطار المجتمع الوطني في الدولة القطرية، والثاني، خارجي متمثل بسياسات بعض القوى الكبرى الرامية إلى تكريس حالة التجزئة العربية عبر استغلال المتناقضات الداخلية في المجتمع العربي، وتغذيتها وتضخيمها بالشكل الذي يهيّئ المجال امام تلك القوى لإعادة رسم الخريطة السياسية العربية على نحو جديد يضمن عمليا السيطرة على اتجاهات المستقبل العربي.

والامر الجدير بالاهتمام أن الدراسة، ظلت محافظة وبشكل متوازن على اهمية هذين البعدين، ودورهما في تصعيد حدة العنف السياسي في الواقع العربي، دون اعطاء خصوصية لجانب على حساب جانب آخر، واذا كان لابد من قول، فهو أن الاراء التي ظلت تلقي بتبعة ما يعانيه الامن القومي العربي من اختراق عبر تصاعد وتيرة حروب الاقليات، على شماعة القوى الخارجية، قد بدأت تنحسر وتتراجع، جراء العجز البين الذي اثبتته الدولة القطرية في تجاوز الامتحان العسير الذي وضعتها فيه حالة التجزئة السياسية التي فرضت على الامة العربية، حيث فشلت هذه الدولة في أن تكون وعاءا شاملا لاندماج وتلاحم ابناء الجماعة الوطنية، فظلت دولة فئوية لا يستند فيها معيار الحصول على الحقوق والامتيازات على

اسس القانون والدستور، بقدر ما يستند في الغالب، على اســـاس الغلبـــة والتمـــيز والسلطان لجماعة على حساب اخرى، ولا شك أن ذلك ناجم بشـــكل اســـاس مـــن اعتقاد لازال عالقا في الضمير الجمعي العربي مفادة أن هذه الدولة، بشكلها الحـــالي هي تكوين جديد لم يألفه العرب في تاريخهم السياسي، وبالتالي فهي دولة اغترابية، ما زالت محل تشكيك واتهام من قبل فئات أو جماعات كبيرة من الشعب العربـــي، نظراً لاقتران قيامها بنتائج التسويات السياسية والمشاريع التقسيمية التي فرضـــت على الامة العربية قبل وبعد الحرب العالمية الاولى والثانية، فضلا عن كونها مـــا زالت محل تشكيك اكثر تيارات الفكر العربي المعـــاصر (القومـــي/ الاســـلامي/ الماركسي)، التي ظلت تنتظر إلى هذه الدولة على انها مرحلة مؤقتة لابد من زوالها عند تحقق مشاريعها السياسية الكبرى.

من هنا فإن ما يتعرض له الدولة القطرية من اهتزاز في وجودها السياسي، ورفض من بعض الاقليات للاندماج في قالبها الوطني، قد يكون ناجما ايضا عـــن تضاؤل شرعية وجود هذه الدولة في المدرك السياســـي لتلـــك الاقليـــات، نظـــرا لاعتقادها بأن هذه الدولة ما زالت قائمة على اساس الجماعـــة الغالبـــة والجماعـــة المغلوبة، ولم تفلح أن تكون بودقة صهر لاذابة الخصوصيات ومحـــو التمـــايزات، لأنها بالاصل دولة عصبة متنفذة وليست دولة مؤسسات او دستور. أن ما يقال عن هذه الدولة، يمكن أن يقال عن النظم التي قادتها منذ الاستقلال والى الآن. والتي في جلها نظم اوتوقراطية، لا تحظى بتأييد غالبية الجماهير، ولا تقيم وزنا لمشـــاركتها السياسية، ولحقوقها الاقتصادية والاجتماعية. واذا كان الحديث عن الدولة القطريـــة في عهد الاستقلال، قد يمنعنا من التشكيك في توجهات بعض تلك النظم في تكريس مشكلة الاندماج الوطني، نطرا لدور بعضها في تعزيز التلاحم الوطني بين فئـــات الشعب المختلفة قبيل الاستقلال وبعده بقليل. فإن حالة الدولة القطرية، وما اخـــذت تتعرض له في السنوات اللاحقة من مخـــاطر الصـــراع والتنـــاحر بيـــن فئاتـــها الاجتماعية، يدفعنا للحديث عن دور بعض النظم العربية في تكريس حالة الانقســـام

السياسي في مجتمعاتها حيث انها وبدلا من أن تتجه لتعزيز مكتسبات الاستقلال عبر الانفتاح على الجماهير، وتحقيق اهدافها في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية، وتوسيع المشاركة، واقرار المساواة، والعدالة في التوزيع، فإنها اتجهت لتثبيت حكمها استنادا على مقومات الحكم الفردي، الذي لا يقيم اهمية المشاركة السياسية ولا لعملية التوزيع العادل للثروات، ولا لتوسيع قاعدة الديمقراطية وضمان حقوق الانسان والاقليات فاخذت تتجه إلى تبني افعال وممارسات سلوكية قائمة إلى القمع والارهاب ضد الجماهير، غبر تكميم الافواه المعارضة، ومصادرة الحريات العامة، والتضييق على حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حقوق الانسان واضطهاد الاقليات، فضلا عن تسخير الموارد والثروات العامة لخدمة اهدافها وسياساتها دون النظر، في الغالب، إلى مصلحة الجماهير، ومن ذلك اتجاهها لتبديد الثروات والاموال لتقوية وتعزيز الاجهزة الامنية والاستخبارية المكلفة بحراستها، وحفظ استمرارية وجودها في السلطة.

لقد كان من نتائج ذلك أن تولد احباط وشعور بالمرارة، لانتكاس المشووع الوطني لدى قطاعات واسعة من الجماهير، لاسيما لدى تلك الفئات او الجماعات التي ظلت محرومة اصلا من امتيازات تلك النظم بسبب تمايزها العرقي او الديني او الطائفي، والتي بقيت تشعر أن تلك النظم لم تمثلها او لم تعد تمثلها، بسبب طبيعتها العصبوية، واتجاهها منذ البدء إلى تثبيت حكمها على اسس اثنية، استبعدت او همشت أي مشاركة حقيقية لفئات الشعب الاخرى، فكان من نتائج ذلك أن اتسعت شقة الخلاف بين تلك المظم والجماعات،واصبحت الفرصة في ايدي المغالين من ابناء الاقليات مواتية لتصعيد الموقف، عبر رفض الاندماج في لحمة المجتمع السياسي، والتشديد على التمسك بالمثل الجزئية والقيم الضيقة التي تحفظ لتلك الاقليات تماسكها وتلاحمها الداخلي ازاء محاولات التذويب والصهر المفروضة عليها. فكان أن ظهرت ازمة الهوية، وما رافقها من بروز اعمال العنف السياسي المتبادل، كابرز حالة للتعبير عن العلاقة العربية في نفق الحروب والصراعات

الداخلية التي استنفذت الكثير من مواردها وامكاناتـــها الاقتصاديـــة والعســـكرية، وفسحت المجال لبعض القوى الكبرى للتدخل في الشأن العربي، بهدف الضغط على تلك النظم وتعديل مساراتها السياسية، وبما يتلاءم مع مصالح تلك القوى.

واليوم، ومع تواصل وتجدد تلك الصراعات وبقاء مسبباتها الداخلية، تعـوج ذلك القوى لممارسة ادوارها السابقة، فـــي تغذيتـــها، ومدهـــا بعوامـــل الديمومـــة والاستمرار، في اطار مشروع قديم- جديد، يهدف إلى تكريـــس حالـــة التجزئـــة العربية، وتفتيت مقومات التضامن العربي، عبر اعادة صياغة الخارطة السياســـية العربية،وفق صيغ جديدة تضمن عمليا تهميش النظام القومي العربي، وتحويله إلـــى نظم فرعية فاقدة لصفتها القومية، تسمح بتكريس المشروع الصهيوني الاســتيطاني، والوجود الغربي الامريكي في الارض العربية، واذا كنا قد راهنا فـــي المراحـــل السابقة على عدم جدية المخاطر التي تطرحها المشاريع الخارجيـــة فـــي احـــداث التغييرات المطلوبة في البنية العربية، بسبب انسجام الموقـــف العربـــي ازاء تلـــك المشاريع والموقف الدولي المانع لذلك، فإن هذا الرهان قـــد اصبـــح الان محفوفـــا بالمخاطر، نظرا لهشاشة الموقف العربي، وضعـــف امكانيـــة المجابهـــة العربيـــة الموحدة، وجدية المخاطر التي اخذت تطرحها البيئة الدولية الراهنة على الســـاحة العربية فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان، والتدخل الانساني، وحق تقرير المصـــير لبعض الاقليات الموجودة في الوطن العربي. وعلى هذا الاســـاس، فـــإن الخيـــار المطروح اليوم امام الكثير من النظم العربية ينحصر في ضرورة التوجـــه الفعـــال والجاد لترصين الجبهة الداخلية، وتعزيز مقومات الامن الوطني. فعلى عاتق تلـــك النظم تقع المسؤولية في احتواء الاثار السلبية لظاهرة التعددية المجتمعيـــة واعـــادة بناء المجتمع الوطني، عبر اتخاذ الاجراءات السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والتربوية والثقافية والاعلامية التي تؤكد على معـــاني الديمقراطيـــة والمشـــاركة والمساواة، والعدالة في توزيع الثروات. فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وبـــث روح التسامح الفكري ومعاني القيم الانسانية المشتركة، بما يضمن تحقيق التلاقـــي

والحوار وبناء جبهة وطنية منيعة بوجه محاولات التدخل الخارجي. فالنظم العربية بحاجة اليوم إلى صحوة وارادة حقيقية تعيد للانسان العربي حقوقه، ولحقوق الانسان ظروف التحقق والممارسة دون تدخل من طرف خارجي، كما انها بحاجة إلى تساند حقيقي مع بعضها البعض، ليس لإخراج الدولة القطرية من تداعيات المحنة التي تواجهها في وحدتها الوطنية فحسب وانما لإعادة الحيوية إلى التضامن العربي، ووقف التداعي الحاصل في مضمونه ومفهومه، والنظر بجدية إلى ما يعانيه الواقع العربي من اختلالات هيكلية عميقة بدأت تمس الامن القومي العربي في الصميم. فالتسائد بين النظم العربية يعطي الانطباع بالاحساس المشترك لجدية المخاطر التي تواجه المجتمع العربي برمته، فالشعب العربي، هو شعب واحد، له تاريخه وتراثه، وتقاليده المشتركة، وله اماله وتطلعاته المستقبلية الواحدة، والتحديات التي تواجهه واحدة ومشتركة، لا يمكن أن يستثنى منها قطر دون آخر، نظرا لأنها تستهدف في المحصلة النهائية الوجود العربي برمته.

قائمـــة المصـــــادر

الوثائـــــق

- اسبيورن ايده (مقرر) الوثيقة رقم E/CN.4/sub.2/1991/43 في حزيـــران ١٩٩١.
- ـــــــــــ الوثيقة رقم E/CN.4/sub.2/1993/43 في حزيران ١٩٩٣.
- الامم المتحدة، المجلس الاجتماعي والاقتصادي، لجنـــة حقـــوق الانســـان، مشروع حول الاشخاص المنتمين الى اقليات قوميـــة او اثنيـــة او دينية. وثيقة صدرت برقم E/cN.4/1994/L.10/Add.18.
- الامم المتحدة ، مجلس الامن الدولي، القـــرار (٦٨٨) ، النســـخة العربيـــة ١٩٩١/٤/٥.
- بيان آذار للحكم الذاتي ١١/ اذار/١٩٧٠.
- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، القطر العراقي، التقريـــر المركزي للمؤتمر القطري الثامن، كانون ثاني ١٩٧٤.
- ـــــــــــ ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزيران ١٩٨٢.
- ـــــــــــ ، القيادة القومية ، المؤتمر القومي الحادي عشـــــر، بغـــداد ، ١٩٧٧.

الكتب

- القران الكريم.
- ابراهيم ، د. حسنين ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربيـــــة، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧)، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت ١٩٩٢.

- ابراهيم، د. سعد الدين ، وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- اتالي ، جاك ، آفاق المستقبل، ترجمة د.محمد زكريا اسماعيل، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢.
- ابو سيف، يوسف، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- الاسد ، محمد، الاسلام والسياسة، ترجمة محمد ابو عزة، المركز الاسلامي، جنيف، التاريخ بلا.
- الاسود، د.صادق، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، كلية القانون والسياسة، بغداد ١٩٨٦.
- اسماعيلوفا، روزا، المشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية هل يمكن حلها؟ ترجمة سامي الرزاز،دار الثقافة الجديدة، القاهرة ،١٩٨٣.
- باربر، ك.م، سكان السودان، ترجمة هنري رياض واخرون ، دار الثقافة، بيروت ، التاريخ بلا.
- بركات، د.حلمي ، حرب الخليج خطوط في الرمال والزمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.
- البراك، د. فاضل ، البارزاني، الاسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.
- البزاز، د.حسن، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
- البستاني ، باسل ، واخرون ، النظام الدولي الجديد : آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٢.

- البشري، طارق، المسلمون والاقباط في اطـــار الجماعـــة الوطنيـــة، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٢.
- بشير، محمد عمر، جنوب السودان: دراسة لاسباب النزاع، ترجمة اســـعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.
- ـــــــــــ ، مشكلة جنوب السودان : خلفية النزاع ومن الحرب الداخليـــة الى السلام، ترجمة هنري رياض واخرون، دار الجيـــل، بـــيروت ١٩٨٣.
- ـــــــــــ ، العلاقات العربية الافريقيـــــة: دراســـة تحليليـــة ، جامعـــة الخرطوم، ١٩٨٤.
- ـــــــــــ، تطور التعليم في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦، ترجمة هـــــنري رياض واخرون، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠.
- بغدادي، د.عبدالسلام ابراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيـــا، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٣) مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت ١٩٩٣.
- بلقزيز، د.عبدالاله، الحركة الوطنية المغربية والمســـألة القوميـــة ١٩٤٧-١٩٨٦: محاولة في التاريخ، مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، بيروت ١٩٩٢.
- بيريز، شمعون ، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبدالحـــافظ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٤.
- تركي ، حامد صالح، ارتيريا والتحديات المصيرية: دراسة وثائقيـــة فـــي الشعب الارتيري وكفاحه المسلح، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.
- تيد جار، روبرت، اقليات في خطر، ترجمة د.رفعت سيد احمـــد، مكتبـــة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.

- توينبي، ارنولد جوزيف، من النيل الى النيجر: الوحدة العربية، ترجمة عمر الديراوي، منشورات دار الاداب، بيروت ١٩٦٨.
- توفيق ، د.سعد حقي، التطورات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٧.
- الجابري، د.محمد عابد، المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.
- الجادر، عادل، العلاقات الاسرائيلية الافريقية، منشورات دار الكرمل، عمان ١٩٨٧.
- الجاسور، د.ناظم عبدالواحد، الامة العربية ومشاريع التفتيت، سلسلة افاق (٥) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٣.
- فواز جرجيس ، د.فؤاد، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.
- جواد، د.سعد ناجي، الاقلية الكردية في سوريا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨.
- الجميل، د.سيار، العرب والاتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.
- حجازي، د.مصطفى ، التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٦.
- الحاج، د.عزيز ، القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤.
- حرب، د.اسامة الغزالي، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٧.

- الحسني، عبدالرزاق، تاريخ العراق السياسي، مطبعة العرفان، بيروت، ج٣، ١٩٧٥.
- ـــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٣، بغداد ١٩٨٨.
- الحسن، د.غازي ، حقوق الانسان في القانون الوضعي والاسلامي مع التعرض للتشريعات القطرية، مطابع العهد، الدوحة ١٩٨٣.
- حسن، البروفسور يوسف فضل ، بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الاسلامية في تاريخ وادي النيل: اوراق مختارة، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، الخرطوم ١٩٨٢.
- حسين ، صدام ، خندق واحد ام خندقان، دار الحرية، بغداد ١٩٧٦.
- ـــــــــ ، موضوعات في الثورة والعمل الثوري، المختارات ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٤، بغداد ١٩٨٨.
- حسين، عدنان السيد ، واخرون، النزاعات الاهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٧.
- الحمد، د.تركي، دراسات ايدلوجية في الحالة العربية ، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٢.
- حمدي، د.وليد ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة وثائقية، لندن ١٩٩٠.
- حمادي، د.سعدون، عن القومية والوحدة العربية سألني سائل فاجبت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.
- حوراني، عبدالله، التطبيع واثره في الصراع العربي الصهيوني، سلسلة المائدة المستديرة (٨)، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٧.
- حيدوسي، غازي، الجزائر: التحرير الناقص، دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٧.

- خضر، د. بشارة، اوربا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة جوزيف عبدالله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣.
- الخوري، د.فؤاد اسحق، امامة الشهيد وامامة البطل: التنظيم الديني لـــدى الطوائف والاقليات في العالم العربي، مركز دار الجامعة للطباعة ، بيروت ١٩٨٨.
- الدباغ، د.ضرغام عبد الله، قضايا الامن القومي والقرار السياسي، مطبعـــة الانتصار، بغداد ١٩٨٣.
- الدرة، محمود ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العـــراق، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣.
- الرافعي، عبدالرحمن، الزعيم احمد عرابي، دار الهلال، القاهرة ١٩٥٢.
- رزق، لبيب ، السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ١٨٩٩-١٩٢٤، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٦.
- رياض، د.محمد ود.كوثر عبدالرسول، افريقيا : دراسة لمقومات القـــارة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣.
- الزبيدي، ليث عبدالحسن، ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الرشيد للنشـــر، بغداد ١٩٧٩.
- الزعبي، حلمي، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا، دار كاظمة للتوزيع والنشر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيـــع، الكويـــت ١٩٨٥.
- زهرة، د.عطا محمد صالح، في الامن القومي العربي، منشورات جامعـــة قاريونس، بنغازي ١٩٩١.
- سعد الله ، صلاح ، المسألة الكردية في تركيا: مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٩١.

- سعودي، د.هالة ،واخرون، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكيـــة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسـات العربية، القاهرة ١٩٩٦.
- سعيد، د. محمد السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القوميـة، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافـة والفنـون والاداب، الكويت ١٩٨٦.
- سلامة، د.غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- ـــــــــ ، وآخرون، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.
- السلطان، عبدالله عبدالمحسن، البحر الاحمر والصراع العربي الصـهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- شبير، د.محمد عثمان، مخاطر الوجود الاسلامي علىالامـــة الاســلامية، مكتبة المنار الاسلامية للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٩٠.
- الشريف، كامل، المغامرة الاسرائيلية في افريقيا، الدار الســعودية للنشــر، ط٢، الرياض ١٩٨٤.
- شكري، د. محمد عزيز ، ميثاق جامعة الدول العربية وانظمتها واجهزتـها، جامعة الدول العربية ، الاتحاد الـبريدي العربـي، كليـة الـبريد العربية، دمشق ١٩٨٥.
- شعراوي ، حلمي ، العرب والافريقيون وجها لوجه، دار الثقافة الجديـدة، القاهرة ١٩٨٤.
- شلبي، محمود ، اشتراكية عمر، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٣.

- شهاب ، د.مفيد محمود، جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- طحان ، د.مصطفى محمد، القومية بين النظرية والتطبيق، دار الوثائق، استانبول ١٩٨٨.
- طربين، د. احمد، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟ سلسلة الثقافة القومية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- عبدالله، د. عبدالخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ١٩٨٩.
- عبدالله، د.معتز، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٩.
- عبدالرضا ، ماجد، المسألة الكردية في العراق الى ١٩٦١، منشورات مكتبة بغداد، بغداد ١٩٦٩.
- عوض، محسن ، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- العدوي، د. ابراهيم، يقظة السودان، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩.
- غارودي، روجيه، الاسلام، ترجمة وجيه عطية، دار عطية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٦.
- ـــــــــ ، الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، ترجمة ونشر دار الغد العربي، القاهرة ١٩٩٦.
- ـــــــــ ، نحو حرب دينية؟ جدل العصر، ترجمة صياح الجهيم، بيروت، ١٩٩٦.

- الغنوشي، د.راشد، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣.
- غليون ، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩.
- فاروق، عبدالخالق، اختراق الامن القومي المصري، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٢.
- فارس ، هاني، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الدار الاهلية للنشر، بيروت ١٩٨٠.
- فرسخ، عوني، مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي-الصهيوني المعاصر، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥.
- القرطبي، ابي عبدالله محمد بن احمد الانصاري، جامع احكام القرآن، المجلد الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨.
- كوثراني، د.وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- كيلاني، د.هيثم، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي ١٩٩٦.
- مار، فيبي ووليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ١٩٩٦.
- مجموعة باحثين، ندوة العلاقات العربية -الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

- ـــــــــ ، الازمـــة الجزائريـــة: الخلفيـــات السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.
- ـــــــــ ، صدام الحضارات ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، جامعـــة بغداد، مركز دراسات العالم الثـــالث ، كليـــة العلـــوم السياســـية ، ١٩٨٩.
- ـــــــــ ، العلاقات العربية التركية من منظور عربي، مركز البحـــوث والدراسات العربية، ج١، القاهرة ،١٩٩١.
- ـــــــــ ، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، مركز البحـــوث والدراسات العربية، ج٢، القاهرة ١٩٩٣.
- ـــــــــ ، الحدود العرقية الاسيوية – السوفيتية، مطبوعات بيرغامن ، الولايات المتحدة ، ترجمة مركز البحـــوث والمعلومـــات ، بغـــداد ١٩٨٣.
- ـــــــــ ، ماذا بعد عاصفة الصحراء؟ رؤية لمستقبل الشرق الاوســـط، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢.
- ـــــــــ، قراءات في الفكر القومي: القومية العربية وفلسطين والامـــن القومي وقضايا التحرر، سلسلة التراث القومي – الكتاب الخـــامس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.
- محافظة ، د. علي ، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا مـــن الوحـــدة العربيـــة ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- محي الدين ، خالد، واخرون ، المسألة الطائفية في مصر، دار الطليعـــة ، بيروت ١٩٨٠.

- محجوب ، د. محمد احمد، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- محمود، جميل مصعب، القضية الارتيرية: دراسة نظرية وميدانية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات (٢٢٦)، بغداد ١٩٨٠.
- محمد، ثامر كامل ، دراسة في الامن الخارجي واستراتيجية تحقيقه، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٥.
- مصطفى، احمد عبدالرحيم ، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،١٩٨٢.
- مصطفى، د.نادية محمود، اوربا والوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية (٨) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.
- مطر ، جميل وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت ١٩٨٦.
- مقلد، د.اسماعيل ، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الاساسية، مؤسسة الابحاث العربية، ط٢، بيروت ١٩٨٥.
- مسعد، د.نيفين عبدالمنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٨.
- منصور ، مالك ، وسائل امبريالية في التخريب الثقافي، مطابع دار الثورة، بغداد ١٩٧٧.
- المهدي ، الصادق، يسألونك عن المهدية، دار القضايا ، بيروت ١٩٧٥.
- نور الدين ، محمد، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات ، دار رياض الريس للنشر، لندن ١٩٩٧.

- نويبرت، هارالد، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث في ضوء اكتشاف امريكا قبل ٥٠٠ عام، ترجمة محمد الزعبي ود. ممتاز كريدي، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٦.
- النداوي، د.محمد جاسم، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٩٠.
- نيكسون، ريتشارد، ١٩٩٩ نصر بلا حرب، اعداد وتقديم المشير محمد عبدالحليم ابو غزالة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ط٢، القاهرة ١٩٨٩.
- ـــــــــ ، امريكا والفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي الدجاني، دار الهلال، القاهرة،١٩٩٣.
- هانتنجتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة د.عبدالوهاب علوب، دار ابن خلدون – سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣.
- هيكل ، محمد حسنين، الحل والحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٧، بيروت ١٩٨٨.
- هلال، د.علي الدين، تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٦.

الدوريـــــات

- ابراهيم ، حسنين توفيق، ندوة التعددية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٩٦، كانون الثاني ١٩٨٧.
- ابو جابر،كامل ، البعد السياسي –الاجتماعي للديمقراطية ومأزقنا الحضاري الان، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد المزدوج (٥-٦)، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بغداد، نيسان ١٩٩٢.

- ابو الفضل، محمد ، النظام السوداني عنصر للتطور او الاستقرار، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، المصالحة والحرب في جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.
- ـــــــــ ، جنوب السودان: اشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، السياسة الدولية، العدد ١١٨، تشرين الاول ١٩٩٤.
- ابو ساحلية، سامي عوض الذيب، حقوق الانسان المتنازع عليها بين الغرب والاسلام، المستقبل العربي، العدد ١٦٤، تشرين الاول ١٩٩٢.
- ابو مغلي، د. محمد وصفي ، التحدي الايراني للامن القومي العربي، مجلة آفاق عربية ، العدد (٣) ، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ايلول ١٩٨٥.
- ابو طالب، د.حسن، التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط: حدوده وآفاقه، السياسة الدولية، العدد (١٢٣) ، كانون الثاني ١٩٩٦.
- احمد ، هشام، التصور الاسلامي لحقوق الانسان، نشرة قضايا دولية، العدد (٣٢٥)، السنة السابعة، اسلام اباد، اذار ١٩٩٦.
- احمد، جعفر كرار، الصين بعد رحيل دينج شياوبنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.
- احمد، د.عبدالغفار محمد ، السودان وديناميكية التنوع: محاولة في استطلاع قطر عربي – افريقي، المستقبل العربي، العدد (٨٣) ، كانون الثاني ١٩٨٦.
- احمد ، عثمان محمد ، مسألة جنوب السودان ١٨٢٠-١٩٨٨، مجلة الثقافة الوطنية ، العدد(٥) السنة الاولى، دار الثقافة الوطنية، الخرطوم ١٩٨٨.

- ارسلان ، د. احمد فؤاد ، التقارب التركي الاسرائيلي من الشرق الاوسط الى القوقاز، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين الاول ١٩٩٧.
- _____ ، الابعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني، السياسة الدولية، العدد ٨٩، تموز ١٩٨٧.
- امين ، صلاح عبدالرحيم ، افورقي ينتقد سياسة مصر في القرن الافريقي، مجلة الوسط ، العدد ٢٥٨، لندن ، حزيران ١٩٩٧.
- امين، د.جلال، العولمة والدولة ، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨.
- الانصاري، د.محمد جابر، الوعي الملتبس بالدولة القطرية، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣.
- _____ ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي، المستقبل العربي ، العدد ١٦٧، كانون الثاني ١٩٩٣.
- البروفسور بافيج، كردستان والمسألة الكردية، ترجمة برو، سلسلة الثقافة الكردية التقدمية، رابطة كاوا، للمثقفين اليساريين الاكراد، بغداد، ١٩٧٨.
- بن سلطان، عمار، امريكا والعرب: تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديدة، مجلة ام المعارك، العدد (٥) بغداد ، ١٩٩٦.
- بسيوني، عبير، التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية: حالة التدخل في العراق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٩٦، عرض سلوى احمد متولي، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، اكتوبر ١٩٩٧.
- _____ ، الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية ، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.
- بشور ، معن ، افكار اولية حول تحصين الوحدة الوطنية في الاقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٢، كانون الاول ١٩٩٥.

- البشير، د. احمد الامين ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٧) ، ١٩٨٥.
- بدر الدين، د. اكرام، ازمة التكامل والتنمية، السياسة الدولية، العدد ٦٨، ١٩٨٢.
- بغدادي، د.عبدالسلام ابراهيم، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين: الابعاد والتحديات ، مجلة دراسات، الدار العربية للتوزيع والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، اليهود الفلاشاه في ضوء عملية التهجير الاخيرة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد ١٩٨٥.
- ـــــــــ ، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩-١٩٩٥، المستقبل العربي ، العدد(٢٠٦) ، نيسان ١٩٩٦.
- ـــــــــ ، الصابئة في موروث المخيلة الاجتماعية الشعبية العراقية، مجلة افاق مندائية، العدد (٨) مركز الدراسات المندائية، بغداد آب ١٩٩٨.
- ـــــــــ ، التدخل الدولي في الصومال، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٣) ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، مشكلة الاقليات في القرن الافريقي : دراسة حالة العفر في ارتيريا وجيبوتي واثيوبيا، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٥٩) الشارقة، خريف ١٩٩٨.
- ـــــــــ ، الاوضاع السياسية المعاصرة في اوغندا ١٩٦٢-١٩٨٧، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، المتغير الاوغندي المعاصر في السياسة الامريكية تجاه حوض النيل والقرن الافريقي وآثار ذلك على الامن القومي

العربي، نشرة قضايا دولية ، العدد (٢٤) ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ١٩٩٨.

- ـــــــــ ، التدخل الاسرائيلي في شمالي العراق، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ١٩٩٨.
- ـــــــــ ، ارتيريا والامن القومي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد(٤) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، الامن القومي العربي والتحديات الدولية المعاصرة، مجلة شؤون سياسية ، العدد المزدوج (٦-٧) ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٦.
- بقرادوني، كريم ، شهادة من السودان وفيه: نظرية التفكيك المزدوج، التلغراف، سدني ١٩٩٧/٤/٢١.
- بلشمان، باري، قضية التدخل، ترجمة سوسن حسين ، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، اكتوبر ١٩٩٥.
- البياتي، د.طارق، مجلس التعاون الخليجي واستراتيجية الامن في الخليج العربي، مجلة ام المعارك، العدد (١٤) مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، نيسان ١٩٩٨.
- جاسم، خيري عبدالرزاق، التنافس الفرنسي – الامريكي على القارة الافريقية: دراسة في النموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، العدد(٢) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- الجابري، د.محمد عابد، الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي، المستقبل العربي، العدد ١٧٤، اب ١٩٩٣.

- ـــــــــــ ، العولمة والهوية الثقافة: عشر طروحات، المستقبل العربي، العدد (٢٢٨) شباط ١٩٩٨.
- ـــــــــــ ، يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية، المستقبل العربي، العدد ٨٧، نيسان ١٩٨٧.
- الجميل ، د.سيار، العولمة: اختراق الغرب للقوميات الاسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم: رؤية مستقبلية ، المستقبل العربي، العدد ٢١٧ اذار ١٩٩٧.
- ـــــــــــ، الخلافات العراقية الايرانية: الحدودية والاقليمية، المستقبل العربي، العدد (٢٠٦) نيسان ١٩٩٦.
- جميل، حسين ، حقوق الانسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة، المستقبل العربي ، العدد (٦٢) ، نيسان ١٩٨٤.
- الجميلي، د.حميد، الاقتصادات العربية من هاجس التنمية العصية الى هاجس الشرق اوسطية، مجلة ام المعارك، العدد (١) مركز ابحاث ام المعارك، بغداد ، كانون الثاني ١٩٩٥.
- جواد ، د.سعد ناجي، مسألة الاقليات في الوطن العربي واثرها على الامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- الجويلي، عمرو، الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات، السياسة الدولية ، العدد ١١٧، تموز ١٩٩٤.
- جوربائيل، د.اوري، دعم اسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، من بحوث ندوة مركز بارايلان التي عقدت في جامعة تل ابيب ، ١٩٩٢.

- جعفر ، قاسم محمد، صدام وكلينتون، مواجهة محسوبة والخاسرون الاكراد، مجلة الوسط، العدد (٢٤١) ايلول ١٩٩٦.
- جلول ، فيصل ، فرص السلام والحرب في النزاع الموريتاني السنغالي، مجلة اليوم السابع، العدد (٢٧٤) لندن ١٩٨٩.
- حامد، د. محمد بشير، الصراع في القرن الافريقي وامن باب المندب، مجلة الباحث العربي ، العدد (١٠) ، لندن ١٩٨٧.
- حسين، فتحي علي، ازمة العلاقات السودانية الارتيرية، السياسة الدولية، العدد ١١٦، نيسان ١٩٩٢.
- ـــــــــ ، مشكلة الجنوب والتطورات الاخيرة في السودان، السياسة الدولية، العدد ١٠٠، نيسان ١٩٩٠.
- الحديثي ، عدنان عبدالجليل، صدام حسين والمسألة الكردية والحكم الذاتي، مجلة شؤون سياسية، العدد (٥) مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٥.
- حسن، حمدي عبدالرحمن ، الصراع في القرن الافريقي وانعكاسه على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٧، اذار ١٩٩٢.
- الحسيني، هدى، تركيا الى اين ؟ صحيفة الشرق الاوسط، لندن ، حزيران ١٩٩٨.
- حرب، د.اسامة الغزالي، ندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان، السياسة الدولية، العدد ٩١، كانون الثاني ١٩٨٨.
- حنوش، د. زكي، العرب في مواجهة اسرائيل: انجحت مفاوضات السلام ام اخفقت؟ المستقبل العربي، العدد ١٧٦ ، تشرين اول ١٩٩٣.
- ـــــــــ ، حقوق الانسان العربي، وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية، مجلة دراسات عربية، العدد (٥-٦) السنة الثالثة والثلاثون ، دار الطليعة ، بيروت ، اذار ١٩٩٧.

- حماده، حسن، جنوب السودان يسابق جنوب لبنان ، مجلة كل العرب، العدد (٤٠٤) ، باريس ١٩٩٠/٥/٢١.
- خالد ، منصور، العوامل الخارجية في الصراع السوداني، ترجمة منال الشوربجي، السياسة الدولية، العدد ٩١، تموز ١٩٨٨.
- خليل ، د.محسن ، النظام الامني للشرق الاوسط ، مجلة ام المعارك، العدد (٤) مركز ابحاث ام المعارك، بغداد ١٩٩٥.
- خليل ، د. محمود ، الامن القومي السوداني ومشكلة الجنوب، السياسة الدولية، العدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦.
- ـــــــــ ، الازمة الصومالية وتأثيرها على الامن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد ١١٠، حزيران ١٩٩٣.
- ـــــــــ ، البعد الاجتماعي للامن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد ٩٠، تشرين الاول ١٩٨٧.
- خليل ، بكري، التحديات التي تواجه العالم لتجزئته واستغلال حقوق الانسان والديمقراطية، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لقضايا الاقليات وحقوق الانسان ومخططات التفتيت ازاء الامة العربية، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، كانون الاول ١٩٩٣.
- خطاب، ياسر، ارتيريا والامن القومي العربي، نشرة تقديرات استراتيجية للتوزيع والدراسات والنشر، العدد (٣٣) القاهرة ١٩٩٦.
- خليفة ، عزمي، الامن الافريقي والامن القومي المصري، السياسة الدولية ، العدد ٩٠، اكتوبر ١٩٨٧.
- خلف ، د.هادي احمد، المقومات الجيواستراتيجية للوطن العربي وتأثيرها على الامن القومي العربي، آفاق عربية، العدد (٣) ، بغداد، ايلول ١٩٨٥.

- خير، محمد عثمان علي، ارتيريا ليست مطلبا دينيا، بل هوية حضارية تجمع المسلم والمسيحي معا، المستقلة ، العدد (٢٣٧) في ١٩٩٨/١١/٢٣.
- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، نشرة تقديرات استراتيجية، العدد (٧) ، القاهرة ، تموز ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، نشرة تقديرات استراتيجية، العدد(٨) القاهرة، ايلول ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، عملية الفولاذ والمسألة الكردية في السياسة التركية، نشرة تقديرات استراتيجية، العدد(١) ، القاهرة ، نيسان ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، انحسار الاجتياح التركي لشمال العراق، العدد(٤) ايار ١٩٩٥.
- دار الجماهير للصحافة ، اثيوبيا تطبق نوعا جديدا من الديمقراطية، اسمه الديمقراطية العرقية !! (نشر فوري) صحيفة الجمهورية، العدد (٢٩) السنة الثانية ، بغداد اذار ١٩٩٤.
- الداقوقي، ابراهيم، الحلف العسكري بين تركيا واسرائيل بين تنديد المعارضة وانكار الحكومة، نشرة قضايا دولية، العدد (٣٢٩) اسلام اباد نيسان ١٩٩٦.
- الداود، د. محمود علي، الجامعة العربية: دراسة نقدية لتجربة العمل العربي المشترك، مجلة ام المعارك، العدد(٥) ، بغداد ١٩٩٦.
- الدسوقي، مراد ابراهيم، البعد العسكري في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد ١٢٢ اكتوبر ١٩٩٥.
- دويدار، حنان ، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.
- رأفت، د.اجلال، الازمة الصومالية، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، ١٩٩٣.

- ـــــــــــ ، النزاع السنغالي الموريتاني: دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية، ندوة الازمة في افريقيا: ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ٢٠-٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠.
- الربيعو، تركي، الفكر المعاصر في مواجهة مشكلة الاقليات، مجلة الثقافة العالمية، العدد (٧) السنة الثانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٢.
- ربيع ، د.حامد، نظرية الامن القومي: حول عملية التأصيل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الامن القومي والواقع العربي، آفاق عربية، العدد (٣) ، بغداد ، ايلول ١٩٨٥.
- راضي، اشرف، ازمة العلاقات السودانية الغربية، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.
- الرمضاني ، د.مازن اسماعيل، النظام الشرق اوسطي: الرؤى الاسرائيلية والامريكية، افاق عربية، العدد (٢) ، بغداد ١٩٩٤.
- ـــــــــــ، الامن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
- ـــــــــــ ، المؤسسات الامنية العربية والامن القومي، مجلة ام المعارك ، العدد (٥) ، بغداد ١٩٩٦.
- ـــــــــــ ، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الامريكية، شؤون سياسية ، العدد(٢)، بغداد ١٩٩٤.
- رومان، هويدا عدلي، ابعاد الصراع الموريتاني السنغالي ، السياسة الدولية، العدد ٩٨، تشرين الاول ١٩٨٩.
- زرنوقه، صلاح سالم، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، اكتوبر ١٩٩٥.

- زكريا، محمد اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، المستقبل العربي، العدد ١٤٣، كانون الثاني ١٩٩١.
- سالم ، علاء، اضطرابات الشيعة في البحرين: ابعاد ازمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، تشرين الاول ١٩٩٦.
- سالم ، مروى ممدوح، مشكلة جنوب السودان بين اتفاق ابريل ومبادرة ماندیلا، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين الاول ١٩٩٧.
- سحاب، فيكتور، من يحمي المسيحيين العرب، المستقبل العربي، العدد ٣٠، اب ١٩٨١.
- سعيد، حميد، الموقف الجهادي ردا على مخططات التجزئة القديمة الجديدة، بحث مقدم الى الندوة الفكرية الثانية التي عقدها مكتب الثقافة والاعلام التابع للقيادة القومية، بغداد، كانون الاول ١٩٩٢.
- سعيد، الصافي، مثلث الشياطين الاستوائي: عن المرتزقة والموساد والماسونية في افريقيا، رحلة بيافرا-السودان، مجلة كل العرب، العدد (١٨٩) الحلقة الثالثة ، باريس ١٩٨٦/٤/٩.
- الشريف، يوسف، السودان واهل السودان: اسرار السياسة وخفايا المجتمع، عرض سارة العيسوي، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، تشرين الاول ١٩٩٦.
- شعبان، د.الصادق، الحقوق السياسية للانسان في الدساتير العربية، المستقبل العربي، العدد ١٠٦، كانون الاول ١٩٨٧.
- شكري ، عز الدين ، التعاون الاسرائيلي الاثيوبي والامن القومي المصري، السياسة الدولية، العدد ١٠١، تموز ١٩٩٠.
- الشيخ، نورهان، ندوة الامن القومي العربي: ابعاده ومتطلباته(تقرير) المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥.

- صابر، د. محي الدين، العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا، المستقبل العربي، العدد ٥٦، تشرين الثاني ١٩٨٢.
- الصاوي، د.عزة عبدالرحمن، المسألة الكردية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية ، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، كانون الثاني ١٩٩٩.
- الصاوي، عبدالعزيز حسين، المسألة القومية وازمة الوحدة الوطنية في السودان،المستقبل العربي، العدد ٢١١، ايلول ١٩٩٦.
- الصالحي، د. عبدالرحمن، المخطط الاسرائيلي لتفتيت الوحدة الديمغرافية والجغرافية للوطن العربي، مجلة دراسات ، العدد (٦٨)، القاهرة، تموز ١٩٩٣.
- صالح ، عبدالله، ابعاد الحملة التركية على الاكراد، السياسة الدولية ، العدد ١٢١، تموز ١٩٩٥.
- ـــــــــ ، الاتفاق التركي الاسرائيلي وعملية السلام، السياسة الدولية، العدد ١٢٥، تموز ١٩٩٦
- طالباني ، د. مكرم ، حوار حول الوحدة الوطنية، مجلة الرافدين، العدد (٧٥) بغداد، اذار ١٩٩٨.
- طنطاوي، ياسر عبدالحكم، الاسلام والغرب: الماضي والحاضر والمستقبل، (عرض) السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين الاول ١٩٩٧.
- الطعان ، د.عبدالرضا، الديمقراطية الامريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٧) الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد ١٩٩٢.
- طه ، حيدر، الاداء السياسي للمعارضة السودانية: تقويم ونقد، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.

- عبد الفضيل، د.محمود ، السياسة والفكر العربي بين "الواقعية" و"الوقوعية" او مدرسة الواقعية الجديدة: حدودها وآفاقها، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣.
- عبدالحي، د.وليد، دور الموقع الجغرافي للاقليات في نجاح ميكانزم اللامركزية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد المزدوج (٣-٤) ، بغداد ١٩٨٩.
- عبدالبديع، د. احمد عباس، الاقليات القومية وازمة السلام العالمي، السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣.
- عبدالمجيد ، احمد ، الدور السري لاسرائيل في دعم المتمردين الاكراد، مجلة التضامن ، العدد (٣٠٩) ، باريس ١٩٨٩.
- عبدالناصر، د.وليد، اكراد العراق وضغط البيئتين الاقليمية والدولية، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، الاكراد واسرائيل ، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، كانون الثاني ١٩٩٩.
- ـــــــــ ، النظام السوداني والحركات الاسلامية والقومية، السياسة الدولية ، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.
- عبدمصطفى، د.عبدالجبار، المستقبل العربي في ضوء المتغيرات الدولية: رؤية نقدية، مجلة ام المعارك، العدد (٥) ، كانون الثاني ١٩٩٦.
- عرابي، عبدالقادر، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية، المستقبل العربي، العدد ١٤٧، ايار ١٩٩١.
- العزاوي، د.وصال، المتغير الكردي في علاقات تركيا بدول الجوار، نشرة دراسات الشرق الاوسط، الجامعة المستنصرية، بغداد ، شباط ١٩٩٨.

- العكرة، د.ادونيس، البحث عن الهوية والعنف، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (١٧) بيروت، كانون الاول – كانون الثاني ١٩٨١-١٩٨٢.
- العلكيم، د. حمدان حسن ، العرب وامريكا والنظام الدولي الجديد ، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد المزدوج (٣-٤) السنة الرابعة، بيروت ١٩٩٣.
- علي، مبارك ، السودان : الازمة الاقتصادية: الابعاد والحجم، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.
- علي، د. محمد جواد، ارتيريا والموقف من العروبة والعرب، نشرة قضايا دولية، العدد (٢٤) ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٨.
- علوان ، حسين، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية ، العدد (١٢) ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٤.
- علام، د.وائل احمد ، حماية حقوق الانسان في القانون الدولي العام، عرض هناء عبدالسلام العبادي، السياسة الدولية، العدد ١١٦، نيسان ١٩٩٤.
- عمارة، د. محمد، وجها لوجه: الطائفية الدينية... والوحدة القومية ، المستقبل العربي، العدد (٣)، ايلول ١٩٧٨.
- عودة ، د.عبدالملك ، حالة جنوب السودان، من بحوث ندوة التعددية في الوطن العربي، مجلة الافق العربي (عدد خاص) ، العدد(٩) المركز الاردني للدراسات والمعلومات، عمان ، شباط ١٩٨٧.
- ـــــــــ ، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة او الانفصال، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، تموز ١٩٩٢.

- عوني ، مالك، الاستراتيجية العسكرية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.
- عبدالرضا، د.ماجد، المسألة القومية الكردية في العراق، مجلة شؤون سياسية ، العدد (٥) مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٥.
- عبدالرحمن ، عواطف، الدراسات المستقبلية: الاشكاليات والافاق، مجلة عالم الفكر، العدد (٤) المجلد الثامن عشر، الكويت ، ١٩٨٥.
- عبداللطيف، صلاح، نشأة وتطور الاحزاب الجنوبية في السودان، السياسة الدولية ، العدد ٩١، كانون الثاني ١٩٨٨.
- عبدالجواد، د.جمال ، محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري الاسلامي، السياسة الدولية، العدد ، ١٢٨ نيسان ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، الثقافة والهوية ونظام الحكم: الصراع حول مستقبل السودان، السياسة الدولية، العدد ٩١، كانون الثاني ١٩٨٨.
- عبدالله، احمد، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.
- عبد الله، د.اسماعيل صبري، الاقباط والقومية العربية (ندوة) المستقبل العربي، العدد (٣٣) ، تشرين ثاني ١٩٨١.
- عبيد، نايف علي، العولمة... والعرب، المستقبل العربي، العدد ٢٢١، تموز ١٩٩٧.
- العيادي، عبدالرؤوف، الديمقراطية وخطاب الشرعية الدولية، مجلة الموقف، العدد الاول، تونس ، اب ١٩٩٢.
- العيسى، شملان، الخلافات بين الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، العدد (٢٠٦) ، نيسان ١٩٩٦.

- العيوطي، د.ياسين ، التحرك الدولي ازاء مذهب التدخل الانساني (حالة جنوب العراق) السياسة الدولية، العدد ١٢٩، تموز ١٩٩٧.
- الغبرا، د. ناظم شفيق، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٣) ، الكويت ١٩٨٨.
- ـــــــــ ، النزاعات وحلها: اطلالة على الادبيات والمفاهيم، المستقبل العربي، العدد ١٧١، ايار ١٩٩٣.
- غليون ، د.برهان، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد ١٤١، حزيران ١٩٩١.
- فتحي، د.ممدوح انيس، الاستراتيجية العسكرية الامريكية للقرن القادم، السياسة الدولية، العدد ١٣٠ اكتوبر ١٩٩٧.
- ـــــــــ ايران قوة مضافة ام تهديد للامن العربي، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، اكتوبر ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، حرب الخليج الثالثة: ضربة الصحراء، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦.
- فرسخ، عوني، الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت، المستقبل العربي، العدد (٣٨)، اذار ١٩٨٢.
- ـــــــــ ، حول المسيحيين العرب، المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، تشرين الثاني ١٩٩٧.
- ـــــــــ ، الاقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي وتحديدات الحاضر واحتمالات المستقبل، المستقبل العربي، العدد ١١٩، كانون الثاني ١٩٨٩.
- ـــــــــ ، الاقليات في التاريخ العربي، عرض مسعود الظاهر، المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥.

- فرج، د.لطفي جعفر، دراسة عن محمد جعفر نميري، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية سلسلة شخصيات وتراجم، بغداد ١٩٨٥.
- ــــــــــ ، منغستو هيلا ميريام: دراسة في الشخصية السياسية، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة شخصيات وتراجم، بغداد ١٩٨٥.
- الفوال، نجوى امين، الازمة الصومالية وعام من التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤.
- فيصل، د.غازي، الامبريالية الرأسمالية: سياسة تفتيت الوطن العربي، افاق عربية، العدد (١٠) ، ١٩٩٢.
- قاسم ، رياض ، المؤتمر القومي العربي الخامس، بيروت (٩-١١) ايار، (تقرير) المستقبل العربي، العدد (١٨٥) ، تموز ١٩٩٤.
- قدورة، عماد ، العلاقات التركية العربية في عهد اربكان، نشرة قضايا دولية ، العدد (٣٥٦) ، السنة السابعة ، اسلام اباد، تشرين الاول ١٩٩٦.
- قلادة، د.وليم سليمان، حوار علمي حول الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد ٩٢، نيسان ١٩٨٨.
- قمحة، احمد ناجي، اكراد العراق: الواقع والطموح، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦.
- قنان، جمال، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة؟ المستقبل العربي، العدد ١٨٠، شباط ١٩٩٤.
- كامل ، انس مصطفى ، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، تموز ١٩٩٢.

- كالو، دومنيكو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، العدد (٢) ، بغداد ، مايس ١٩٩٤.
- كيلاني، د.هيثم، هموم الامن القومي العربي مع جواره، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٧)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، اذار ١٩٩٤.
- الكواري، د.علي خليفة ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المباديء العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣.
- لبيب ، د. الطاهر، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي، مجلة الموقف، العدد (١)، تونس، اب ١٩٩٢.
- ماضي ، ابو العلا ، الاقليات وازدواجية المعايير، صحيفة صوت العرب، القاهرة، العدد (٣٦٣) في ١٩٩٨/١٠/٤.
- المتوكل، محمد عبدالملك، الاسلام وحقوق الانسان، المستقبل العربي، العدد ٢١٦، شباط ١٩٩٧.
- المجذوب ، اسامة ، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، كانون الثاني ١٩٩٢.
- المجذوب ، طه، ازمة السودان والبعد الاستراتيجي العربي، السياسة الدولية ، العدد ١٢٨، نيسان ١٩٩٧.
- محمد، د. صباح محمود، تركيا : تقويم جيوبوليتيكي لدولة الجوار الجغرافي الشمالي للعرب ، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٣) جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥.
- محمود ، د.جميل مصعب، السودان: حكومة الانقاذ، مجلة ام المعارك، العدد (٨) ، بغداد ١٩٩٧.

- ـــــــــــ ، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة ام المعارك، العدد المزدوج (١٢-١٣)، بغداد، تشرين الثاني ١٩٩٧.
- مجموعة باحثين، حال الامة العربية: الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للامة العربية، المستقبل العربي، العدد (٢٠٧)، ايار ١٩٩٦.
- ـــــــــــ ، الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة، المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، تشرين الثاني ١٩٩٧.
- المختار، صلاح، علاقات الكيان الصهيوني بالاقليات في الوطن العربي ، شؤون سياسية، العدد المزدوج (٦-٧) ، بغداد ١٩٩٦.
- المديرس، د.فلاح، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠، اكتوبر ١٩٩٧.
- مدثر، بدر الدين، البعث ومسألة الجنوب في السودان، افاق عربية، العدد (٨) ، بغداد، نيسان ١٩٧٨.
- مركز دراسات الوحدة العربية، موجز يوميات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد (٢٠٣) ، كانون الثاني ١٩٩٦.
- المشاط، د. عبدالمنعم، الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوى التجزئة: الصحوة القومية المنتظرة، شؤون عربية، العدد (٧٢)، كانون الثاني ١٩٩٦.
- معوض، د.جلال عبدالله، ازمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (٤) ، الكويت ١٩٨٦.
- ـــــــــــ ، العرب ودول الجوار المشرقي، من بحوث المؤتمر القومي السابع ، مركز داسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.

- ـــــــــــ ، الشرق الاوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، شؤون عربية، العدد (٨٠) ، كانون الاول ١٩٩٤.
- الملاح، د.هشام يحيى ، العلاقة بين الحضارات ومستقبل الانسانية صدام ام حوار؟ ، مجلة الموقف الثقافي، العدد(١٠) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٧.
- منيف، عبدالرحمن، الديمقراطية اولا.. الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٢، عرض فهد الدبك، المستقبل العربي، العدد ١٧١، ايار ١٩٩٧.
- منتدى الفكر العربي، شعوب بغير دول، نشرة المنتدى، عمان، العدد (١٠٥) ، حزيران ١٩٩٤.
- مهابة، احمد، الجزائر تحت المجهر الامريكي- الفرنسي، السياسة الدولية، العدد ١١٨، اكتوبر ١٩٩٤.
- مهدي، الصادق، مشكلة جنوب السودان وآثارها الداخلية والخارجية، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، الخرطوم ١٩٨٩.
- مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة ١٩٩٧.
- ـــــــــــ ، السياسة الدولية، العدد ٩١، كانون الثاني ١٩٨٨.
- مولود، محمد عمر، آفاق الحوار العربي الكردي، صحيفة خبات، العدد (٨٧١) ، اربيل ، في ١٩٩٨/٤/٢٤.
- مينورسكي، فلاديمير، الاكراد احفاد الميديين، ترجمة وتعليق، كمال مظهر احمد ، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، ١٩٧٦.
- الميلي، د.محمد، الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور) المستقبل العربي، العدد (٤٥) تشرين الثاني ١٩٨٢.

- ناجي، د. خلدون وكريم سيد كنبار، ايران واسرائيل: دراسة في تغير موازين القوى الاقليمية بعد حرب الخليج، نشرة الدراسات الدولية، العدد (١) ، مركز بحوث الجمهورية ، بغداد، تشرين الاول ١٩٩٢.
- نبلوك، تموتي، الحل السلمي لمسألة جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد ٤١، ١٩٧٥.
- نزان، كندال، اكراد تركيا: الاضطهاد القومي واشكاله، مجلة دراسات كردية، العدد (١-٢) ، السنة الثانية ، المعهد الكردي، باريس، كانون الثاني ١٩٨٥.
- نشرة قضايا دولية، العدد (٢٣٧) اسلام اباد ١٩٩٤.
- ـــــــــ ، العدد (٢٢٩) اسلام اباد ١٩٩٤.
- نصر الدين، د.ابراهيم احمد، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني، المستقبل العربي ، العدد (٦٣) ، ايار ١٩٨٤.
- نظمي، د.وميض، التحالف العربي الكردي من عبدالناصر الى الطالباني، صحيفة القدس العربي، لندن ٢٧-١٩٩٦/١٢/٢٨.
- نعمة، د.كاظم هاشم، اثر الخلافات العربية على الامن القومي العربي، مجلة المنار ، العدد (١٧) ، القاهرة ، ايار ١٩٨٦.
- ـــــــــ ، التعاون التركي الاسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، المستقبل العربي، العدد (٢٢٠) ، حزيران ١٩٩٧.
- هادي، د. رياض عزيز، الديمقراطية والتنمية، مجلة آفاق عربية، العدد(٩)، بغداد، ١٩٩٣.
- ـــــــــ ، حقوق الانسان ومواجهة سياسات الهيمنة والتفتيت، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لقضايا الاقليات وحقوق الانسان ومخططات

التفتيت ازاءالامة العربية، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، كانون الاول ١٩٩٢.

- هنداوي، د.حسام احمد محمد، مدى التزام مجلس الامن بقواعد الشرعية الدولية: نظرة واقعية ومستقبلية، السياسة الدولية، العدد ١١٧، تموز ١٩٩٤.
- هوب، روبرت ستراوس، توازن الغد، عرض سوسن حسين ، السياسة الدولية، العدد ١١٢، نيسان ١٩٩٣.
- هويدي، امين ، صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا الحضاري: الاسباب واساليب المواجهة المستقبل العربي، العدد (٢٤) كانون الثاني ١٩٨١.
- وود، كريستوفر كرين، هل هناك حق التدخل لاهداف انسانية؟ عرض السياسة الدولية، العدد ١١٥، كانون الثاني ١٩٩٤.
- ياسين ، د.صباح، النظام الشرق اوسطي هل هو تحييد للنظام العربي ام تحالف في اطار خاص؟ آفاق عربية، العدد الاول، بغداد ، كانون الثاني ١٩٩٣.
- ياسين ، السيد، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨.
- يوسف، باسيل ، حقوق الانسان والامن القومي العربي: نحو الترابط الشمولي في البيئة الدولية الراهنة، شؤون سياسية، العدد الثاني، بغداد، مايس ١٩٩٤.
- ـــــــــ ، حقوق الانسان بين العالمية الانسانية والعولمة السياسية، مجلة الموقف الثقافي ، العدد (١٠) ، السنة الثانية ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٧.

- يونس ، نبيل محمد سليم، الوضع الدولي الراهن: التدخل والامن القومي، مجلة ام المعارك ، العدد (٤) ، بغداد، تشرين الاول ١٩٩٥.

الرسائل الجامعية

- الحديثي، مها عبداللطيف ، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤.
- حميد ، خميس دهام، الصومال: دراسة في مشكلات الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦.
- حيدر ، طالب عبدالجبار، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، اطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسية، ١٩٨٢.
- الزبيدي، عبداللطيف كريم، مشكلة جنوب السودان، اطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد ١٩٨٥.
- شريف، اسراء، النظام السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٩٥، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٦.
- العزاوي، دهام محمد، الاقليات الاثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٥.
- العزاوي، وصال نجيب، القضية الكردية في تركيا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٤.

- العائدي، ساجد احميد، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨-١٩٨٩، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١.
- عبد الحسن، محمد عزيز، الامم المتحدة والازمات الدولية، دراسة في ازمة الخليج اب ١٩٩٠- كانون ثاني ١٩٩١، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٤.
- الفلاح، حسين عبدالله ، التدخل في لبنان: دراسة في القانوني الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون ١٩٨٨.
- محمد ، ثامر كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٧.
- الناصري، خليل ابراهيم، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من ١٩٤٥-١٩٩٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٥.

المحاضرات الجامعية

- الاسود، د. صادق، السياسة في الدول النامية، محاضرات مطبوعة على الرونيو (الجامعة المستنصرية، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة) بغداد ١٩٦٩-١٩٧٠.
- بغدادي، د.عبدالسلام ابراهيم ، التكوين السياسي الاجتماعي في السودان، جامعة البكر للدراسات العسكرية، الاحد ١٩٩٨/١٢/٦.
- الرمضاني، د.مازن اسماعيل، الدراسات المستقبلية ، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية ، العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦.
- يوسف، باسيل، مخاطر حقوق الانسان ومواجهة مخاطر التفتيت الطائفي للمشرق العربي، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان ١٩٩٣/٩/٢٨.

اسم المجلـــة	العدد	مكان النشر	التاريخ
الدستور	٥٥٧	عمان	١٩٨٨/١٠/٣١
الدستور	٥٨٨	عمان	١٩٨٩/٦/٥
الدستور	٥٩٠	عمان	١٩٨٩/٦/١٩
الدستور	٩٠	لندن	١٩٨٩/٦/١٩
الدستور	–	لندن	١٩٩٢/٥/٣
الحوادث	٢١٠٠	بيروت	١٩٩٧/١/٣١
الحوادث	٢١١٢	بيروت	١٩٩٧/٤/٢٥
الحوادث	٢٠٤٩	بيروت	١٩٩٨/٢/٦
الوسط	٢٩٨	لندن	١٩٩٧/١٠/١
الوسط	٢٤١	لندن	١٩٩٦/٩/٩
الوسط	٢٥٥	لندن	١٩٩٧/١/١
الوسط	٢٥٢	لندن	١٩٩٦/١١/٢٥
التضامن	٣٤٩	باريس	١٩٨٩/٢/١٨
التضامن	٣٧٣	باريس	١٩٩٠/٦/٤
بلادي	١٣	الخرطوم	١٩٩٧/٥/٥
قضايا دولية	٢٢١/٢٢٠	اسلام اباد	١٩٩٤/٣/٢٨
قضايا دولية	٢٣٨	اسلام اباد	١٩٩٤/٧/٢
كل العرب	٣٥٠	باريس	١٩٨٩/٥/٨
كل العرب	٣٧٧	باريس	١٩٨٩/١١/١٣
كل العرب	٣٢٩	باريس	١٩٨٨/١٢/١٢
الدولية	٨٨	باريس	١٩٩٢/٢/٣
الوطن العربي	١٥٧	باريس	١٩٩٠/٣/١٦
الوطن العربي	١١٤١	باريس	١٩٩٩/١/١٥
المجلة	٨٨٨	لندن	٢٢/ ٢/ ١٩٩٧

الصحف

اسم الصحيفة	المكان	التاريخ
الجمهورية	بغداد"	١٩٨٩/١١/٨
الجمهورية	بغداد	١٩٨٩/١١/١٩
الجمهورية	بغداد	١٩٩٠/٤/٤
الجمهورية	بغداد	١٩٩١/١/١٢
الجمهورية	بغداد	١٩٩٢/٤/٢٠
الجمهورية	بغداد	١٩٩٢/١٠/٢٤
الجمهورية	بغداد	١٩٩٢/١٠/٢٦
الجمهورية	بغداد	١٩٩٤/٣/٢٠
الجمهورية	بغداد	١٩٩٥/١٠/١١
الثورة	بغداد	١٩٨٩/١٠/٣١
بابل	بغداد	١٩٩٥/٤/٢٦
الحياة	لندن	١٩٩٢/٢/٢٥
الحياة	لندن	١٩٩٧/١٠/٢٩
الشرق الاوسط	لندن	حزيران/١٩٩٨
الشرق الاوسط	لندن	١٩٩٨/٦/٢
الانباء	الكويت	١٩٨٩/١/١١
القبس	الكويت	١٩٩٠/٢/٢٦
الحياة	القاهرة	١٩٩٠/١/٢٥
التلغراف	سدني	اذار/١٩٩٧
السفير	بيروت	١٩٩٥/١٠/٢٨
السفير	بيروت	١٩٩٧/١٢/١٣
المحرر	باريس	١٩٩٣/٦/٧
المحرر	باريس	١٩٩٤/١/١٧

First : Documents :

- Gali, Boutrous , an agenda for peace , united nations , New Yourk , 1992 .
- United nations – peace keeping , published by the united nations department of public information , New York , augest 1993 .

Second : Encyclopedia :

- Encyclopedia Britannica , vol. 12 , 1979 .
- Encyclopedia American , international edition , amaricana corporation , vol. 19 , 1980 .
- International Encyclopedia of social sciences , vol. 6 , U.S.A. , 1968

Third : Books :

- Amoo , A. Sam , The challeng of ethnicity and conflicts in africa , united nations development program , New York 1997.
- Aliboni , Roberto , The red sea region : local actors and the superowers , London and Sydney : croom helm , 1985 .
- Brownli . I , International law and the use of force by states , London : Oxford university press 1963 .
- Couloumbis , Theodor .A ,Introdiction to international relations , New Jersy , Printice – hall , ince , englwood cliffis , 1978 .
- Claud , Inis , l , national minorities an international problem , Harvard university press , cambridge , 1955 .
- Hourani , A . H , minorities in the Arab word , London : Oxford university press , 1947 .
- Henderson , K.D.D, sudan republic , London , 1965 .
- Gassemlou , Abdel – Rahman , People without country : the kurds and kurdistan , edited by Gerard chaliand , London : Zed press , 1980 .
- Kahn , Margaret , The children of the jinn ,U. S . A . , 1980 .

- Kalidar , Abbass , (ed) , The integration of the modern Iraq , London : croom helm 1979 .
- Koreshi , S. M , contemporary power politics and pakistian , Islam abad : intitute of policy studies 1991 .
- Laizer , Sheri , Martyrs , traitiors and patriots : kurdistan after the Gulf war , London : Zed books , 1996 .
- Oballance , Edgar , The secret war in the sudan 1955-1972 , London : Faber and faiber limited , First published 1977 .
- Mcdowall , David , The history of the kunds , London : I. B . Tauris , 1996 .
- C. Randal , Jonathan , After such knowledge , what foregeveness ? my encounters with kurdistan , New York 1997 .
- Suliman , Mohamed (ed) , civil war in sudan , switzerland : center for security and swiss federation institute of technoloye 1994 .
- Shaker , moin , politics of minorities : some perspectives, Delhi , ajanta publications 1980 .
- M. wai , Dustan , The african – arab conflict in the sudan , New York : africana publishing company , advision of helmes and mair publisher , 1981 .

Four : Articles :

- Aykan , M. B. Turkey`s policy in northern Iraq 1991- 1995, London : Middl eastern studies vol . 32 , No. 4 , 1996 .
- Beswick , S. F , Islam and the dinka of the southern sudan from the pre – colonial period to independence 1956 , journal of asia and african studies , vol . xxIx , No . 403 , holand 1994 .
- Brewda , Joseph , British escalat war in sudan , excutive intelligence review , Washington : Schiller institue , vol. 22 , No. 16 , April 1995 .
- Cakar , Nezehi , Turke`s security challenges , perceptions : Journal of international affairs , Ankara : Center for strategic research , vol. 1 , No. 2 , 1996 .

- Hirtst , David , sudan`s war drains the state , Mail and Guardian , London , 28 may , 1997 .

- Harry , R. L , Ethnic minorities in Australia and foreign policy , world Review, vol. 21 , No. 1 , April 1982 .

- Hitechnes , struggl of the kurds , national Geographic , Washington: official jornal of the national Geographic society , vol . 182 , No. 2 , 1992 .

- Legum , colin , realities of the ethiopian relations , the world today, London : chatham hous , vol.33 , No.8 , 1977.

- Gunter , Michael , The KDP –PUK conflict in northern Iraq , Midd east Journal , U. S. A. : Middle east intitute , vol. 50 , No. 2 , 1996 .

- Graff , James , Minorities can be frieds ? , Time , U. S. A. , April 3, 1995.

- Mayal , James , non – intervenstion , self – determanation and the New international order , international affairs , the Royal institution of international university press , Augest 1991 .

- Mcdowall , David , The Kurds , report , No. 23 , London: Minority rights group , 1985 .

- Matlof , Judith , sudan`s civil war : looking less civil , christian science Monitor , U. S. A. , 31 Jun , 1997.

- M. Weissbach , Muriel , many targets in worldwid compaign against sudan , excutive intelligence review , washington : schiller institute vol. 22, No. 7 , february 1995 .

- S. Rosenfeld , Stephen , americans are pragmatic , international herald tripune , U. S. A , Saturday – Sunday , July 19-20 , 1997 .

- Spence , J. E . , Ethnicity and international relations , international affairs vol. 72 , No. 3 , 1996 .

- Welsh , Ethnicity in sub – saharan africa , international affairs , vol. 72 , No. 3 , U. S. A. , July 1996 .

- What`s in anationality , the economist publications , London , 1993.

Fifth : News papers :

- Daily telegraph , sydney , wendesday , Jan 4 , 1997 .
- Foreign policy , No. 90 , spring 1993 .
- The daily News , Ankara , Friday , december 12 , 1997.

الأقليات والأمن القومي العربي

ISBN 9957-11-303-8

9 789957 113032

دار الفن: 5658787

دار وائل للنشر

الأردن - عمّان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مقابل باب الجامعة الأردنية الشمالي
هاتف: 5335837 فاكس: 5331661 - ص.ب (1740) الجبيهة - الأردن
تطلب منشوراتنا من دار الشروق للنشر والتوزيع - رام الله - نابلس - غزة
www.darwael.com E-mail:wael@darwael.com